مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الرابع / السنة العاشرة ـ كانون أول / ديسمبر ١٩٨٢

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الرابع / السنة العاشرة - كانون اول / ديسمبر ١٩٨٢

فصلية أكاديمية علمية تختص بالشؤون النظرية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر مادتها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والابحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص . ب : ٥٤٨٦ - الكويت

☎ ٥٤٩٤٢١ / ٢٥٠-٢٧٢

الاشتراكات :

للمؤسسات والدوائر الحكومية : في الكويت ١٢ ديناراً .
في الخارج ٤٥ دولاراً أو ما يعادلها .

للأفراد : في الكويت ديناران كويتيان ، دينار للطلاب .

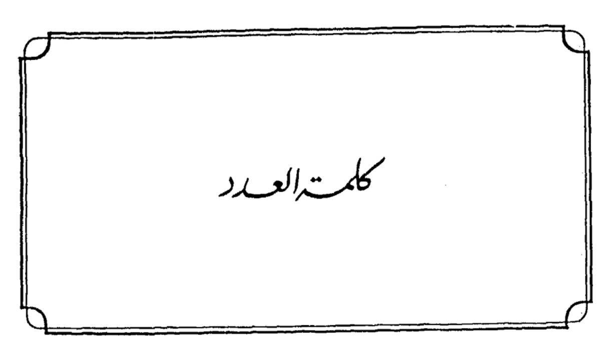
في الوطن العربي : ديناران ونصف كويتيان أو ما يعادلها ، ديناران للطلاب ، في الدول الأخرى ١٥ دولاراً أمريكيا أو ما يعادلها .

ثمن العدد

الكويت ٣٠٠ فلساً ● الأردن ٢٥٠ فلساً ● البحرين نصف دينار ● قطر ٤ ريالات ● المغرب ٥ دراهم ● تونس ٥٠٠ مليم ● السعودية ٤ ريالات ● الامارات ٤ دراهم ● العراق ٣٥٠ فلساً ● لبنان ٤ ليرات ● الجزائر ٥ دنانير ● ليبيا ٣٥ قرشاً ● سوريا ٤ ليرات ● ج . م . ع. ٢٥ قرشاً ● اليمن الشمالي ٤ ريالات ● اليمن الجنوبي ٢٥٠ فلساً ● السودان ٢٥٠ فلساً ● عمان نصف ريال ● الدول الاخرى ٣ دولار أو ما يعادلها ●

المحتوى

العدد الرابع / السنة العاشرة ، كانون أول / ديسمبر ١٩٨٢



ما أن يصل هذا العدد إلى أيدي القراء حتى نكون قد فرغنا من توديع عام مضى، وبدأنا بالاستعداد لاستقبال عام جديد ، نأمل أن يكون حافلا كما كان الذي سبقه . ففي العام ١٩٨٢ ، صدرت الأعداد الدورية من المجلة تباعا وتم توزيعها رغم الصعوبات العديدة غير المباشرة التي فرضتها ظروف الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية منذ مطلع حزيران/ يونيو ١٩٨٢ . ولقد جاءت هذه الأعداد على النحو الذي رسمته لها هيئة التحرير، سواء من حيث تركيز كل منها على موضوع محدد، أو من حيث اقتصارها على الأبحاث العربية دون غيرها. أما الدراسات الموضوعة باللغة الانجليزية، فقد ارتأت هيئة التحرير اصدارها ـ كلما توفرت ـ في أعداد خاصة.

ولأن المجلة نجحت طوال السنوات الماضية في توسيع قاعدة جمهورها في أوساط الباحثين العرب والأجانب (في الوطن العربي وخارجه) الذين لم يبخلوا عليها بدراساتهم، استطاعت رئاسة التحرير انتقاء عدد كاف من الأبحاث المجازة وتضمينها في عددين اضافيين يصدران باللغة الانجليزية، كانا ـ علاوة على اصدار خاص تولى اعداده الدكتور بشارة خضر حول التقسيم الدولي للعمل والعالم العربي ـ بمثابة « هدية نهاية العام » التي نقدمها للقراء مقرونة بأطيب تمنياتنا بأن يكون العام ١٩٨٣ ، بالنسبة للمجلة، عاما أفضل من سابقه. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل بأن تنجح هيئة التحرير الجديدة ـ التي ستتولى مسؤ وليتها كاملة مع العام الجديد ـ في ارتياد آفاق اوسع ، وفي تجاوز سقوف الطموح أعلى .

وليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة أكاديمية واثقة لتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب.

رئيس التحرير



منشورات مجلة العلوم الاجتماعية

في ذكرى بياجيه

أضواء على حياة بياجيه وإنجازاته العلمية

ندوة علمية

اشترك فيها ونظمها

د . محمد عماد الدين اسماعيل استاذ علم النفس بجامعة الكويت منظماً
د . محمد أحمد غالي استاذ علم النفس بجامعة الكويت عضواً
د . حامد عبد العزيز الفقي استاذ علم النفس المساعد بجامعة الكويت عضواً
د . عبد الرحيم عبد الله صالح مدرس علم النفس بجامعة الكويت عضواً

بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية إبان ثورة عرب فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩ م

د. عبد الوهاب احمد*

دفع استمرار وتصاعد نضال عرب فلسطين المسلح ضد الانتداب البريطاني والوجود الصهيوني في فلسطين بالحكومة البريطانية للبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية . ويعتبر تعيين اللجنة الملكية التي عرفت بلجنة بيل (Peel Commission) في آب (اغسطس) ١٩٣٦ م للتثبت من الأسباب الأساسية « للاضطرابات » التي نشبت في فلسطين في نيسان (ابريل) من ذلك العام ، ولرفع ما تراه من التوصيات لازالة تلك الأسباب ومنع تكرارها ، أول خطوة جادة من قبل بريطانيا لتحقيق تلك الغاية .

ولما كان ذهاب اللجنة إلى فلسطين مشروطاً بعودة الأمن والاستقرار إلى ربوعها ، فقد تأخر قيامها ووصولها إلى فلسطين حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ م .

وفي تلك الأثناء تقدمت بعض الشخصيات والجهات المعنية بالأمر إلى وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية البريطانية ببعض المقترحات الرسمية وغير الرسمية لحل المشكلة الفلسطينية .

١ ـ نظام الكانتونات (Cantonisation) :ـ

كان مشروع تقسيم فلسطين إلى مقاطعات أو كانتونات (Cantons) من أبرز

* رئيس قسم التاريخ بجامعة الامارات المتحدة .

المقترحات المطروحة التي اثارت اهتمام ونقاش الجهات المعنية آنذاك . وفكرة الكانتونات هذه لم تكن جديدة . فقد سبق أن نادى بها حاييم وايزمن وطرحها كحل وارد ومحتمل للمشكلة الفلسطينية . وكان وايزمن يدعو « لتطوير » فلسطين إلى « كانتونات كمنولث » على نهج سويسرا[١] .

وقد دفعت الحاجة الملحة للوصول إلى حل سلمي آنذاك بالحكومة البريطانية للنظر باهتمام لمشروع جديد للكانتونات تقدم به المستر آرشر كست (Archer Cust) الموظف السابق بحكومة فلسطين .

ويتلخص المشروع في تعيين بعض المناطق المحددة التي يسمح فيها لليهود بالاقامة وشراء الأراضي تنفيذاً لالتزامات الانتداب الايجابية تجاه الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، وتخصيص ما دون ذلك من الأراضي لاحتياجات العرب سكان المنطقة الأصليين[٢] . واشترط المشروع تحديد الكانتونات العربية واليهودية في تلك المناطق على اساس التواجد والتوزيع السكاني للعرب واليهود آنذاك . وكان هذا يعني ، بشكل عام ، اقامة كانتونات يهودية في المنطقة الساحلية شمال يافا ، وفي ساحل سارون ، ومنطقة معزولة في جنوب يافا نجح فيها الاستيطان اليهودي ، وكانتونات عربية في شرق الأردن وبقية فلسطين مع بعض الاستثناءات الطفيفة .

وأوضح « كست » أنه يمكن ، على ضوء هذه الترتيبات ، أن تقع كل المراكز العربية الصرفة مثل نابلس وعكا وغزة وغيرها ضمن المنطقة العربية ، بينما تضمن المدن اليهودية المقدسة مثل صفد وطبرية في المنطقة اليهودية . أما القدس وبيت لحم وحيفا فسيتم وضعها تحت ادارة الانتداب البريطاني المباشر .

ويهدف هذا الترتيب اساسا إلى منح ادارة الكانتونات اكبر قدر من الصلاحيات والسلطات التشريعية والتنفيذية . كما يمنح كلاً منها حكمه الذاتي الكامل في كافة المسائل المتعلقة بالهجرة وبيع الأراضي والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ، وجمع الضرائب المحلية . ويمنح كذلك حكومة الانتداب البريطاني الحق في الابقاء على سيطرتها الكاملة على كل المرافق الهامة في فلسطين كالدفاع والجمارك والمواصلات والبريد والبرق والآثار . كما يلزم المقاطعات العربية واليهودية بارسال ممثلين عنها للمجلس التشريعي المركزي الذي يترأسه المندوب السامي البريطاني في القدس .

وطرح « كست » مشروعه هذا على بعض الشخصيات العربية واليهودية ولكن

النتيجة لم تكن مشجعة . فقد جاء في مذكرة لوزير المستعمرات البريطاني لمجلس الوزراء بتاريخ ٤ تموز (يوليو) ١٩٣٦ م أن « كست »، بموافقة وايزمن ، قد عرض مشروعه على وفد فلسطيني غير رسمي جاء إلى لندن لشرح القضية الفلسطينية وتنوير الرأي العام البريطاني بالموقف العربي الفلسطيني منها[٣] . ورغم أن المشروع قد وجد بعض الترحيب من معظم أعضاء الوفد إلا أنهم أحجموا عن ابداء أي رأي صريح بشأنه . ومرد ذلك ، إن حدث فعلاً قد يرجع إلى الموقف الدقيق والحرج في فلسطين آنذاك ، ولطبيعة الوفد غير الرسمية .

وحتى وايزمن نفسه لم يكن على استعداد للموافقة على المشروع دون ابداء بعض التحفظات الجوهرية . فقد ورد أنه اشترط ، ضمن أشياء أخرى ، عدم الحد من الهجرة اليهودية إلا بمقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب المزيد من المهاجرين الجدد . وعدم تقييد بيع الأراضي إلى أن يقتني اليهود ثلث الأراضي الزراعية المتبقية في فلسطين[٤] .

ولما لم يكن من المتوقع أن يوافق عرب فلسطين على مثل هذه الشروط اليهودية أو غيرها فإن مشروع الكانتونات لم يعد مقبولاً كأساس لحل سلمي للمشكلة الفلسطينية آنذاك .

وكما اشارت لجنة بيل في تقريرها النهائي ، فيما بعد ، فإن نظام الكانتونات يبدو جذاباً للوهلة الأولى إذ أنه يتصدى في الظاهر لحل المشاكل الكبرى الثلاث ألا وهي الأراضي والهجرة والحكم الذاتي ، إلا أنه يقف دون تحقيق الأماني القومية لكل من العرب واليهود .

ولهذا ، وغيره من الأسباب ، فإن نظام الكانتونات لم يقدم الحل السلمي المنشود للمشكلة الفلسطينية فصرف النظر عنه مؤقتا[٥] .

٢ ـ الحل الديموغرافي (Demographic Solution) :ـ

وفي ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦ م تقدم هربرت صمويل اليهودي البريطاني المعروف وأول مندوب سام لبريطانيا في فلسطين (١٩٢٠ ـ ١٩٢٥ م)، إلى اورمسبي غور ، وزير المستعمرات البريطاني آنذاك ، بمسودة مشروع خاص لحل المشكلة الفلسطينية[٦] . وطرح هذا المشروع ما يمكن أن نطلق عليه الحل الديموغرافي للمشكلة الفلسطينية إذ أنه اعتمد على اقامة توازن سكاني بين العرب واليهود في فلسطين لفترة تمتد إلى عام ١٩٥٠ م .

وأورد صمويل تسع نقاط كأساس للتوافق بين العرب واليهود يمكن تلخيصها في الآتي[٧] :-

١ ـ تحديد تعداد اليهود بما لا يتجاوز الـ ٤٠٪ من عدد سكان فلسطين الكلي .

٢ ـ تعيين مناطق محددة لا يسمح لليهود بشراء الأراضي أو الاستيطان فيها .

٣ ـ فتح شرق الأردن لاستيطان اليهود والعرب على السواء .

٤ ـ التأكيد على حقوق المسلمين في اماكنهم المقدسة .

٥ ـ تكوين مجلس تشريعي (Legislative Council) في فلسطين يمثل فيه العرب واليهود والانجليز بالتساوي .

٦ ـ اقامة اتحاد جمركي (Custum Union) بين فلسطين والعراق والعربية السعودية واليمن وشرق الأردن وسوريا ولبنان .

٧ ـ ضمان حرية التجارة داخل المنطقة المعنية .

٨ ـ تأسيس مجلس للمراقبة والاشراف (Supervisory Council) ، تتمثل فيه كافة الدول المعنية ، وتكون اللغة العربية لغته الرسمية .

وكانت بريطانيا تأمل أن يلاقي هذا المشروع الذي تقدمت به شخصية يهودية مرموقة مثل صمويل ، قبولاً من العناصر المعتدلة في فلسطين عرباً كانوا أم يهوداً . ولكن آرثر ويكهوب (Arther Wauchope) مندوب بريطانيا السامي في فلسطين الذي كان ملماً بالأوضاع الداخلية في فلسطين كان يرى غير ذلك . فقد كان يدرك تماماً أن اليهود لم ولن يقبلوا بأي اجراءات عشوائية للحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، كما أن عرب فلسطين لن يقبلوا أي تفاوض مع اليهود في ذلك المنعطف الخطر من تاريخ المشكلة الفلسطينية .

ومع هذا فقد قام صمويل واللورد ونترتون (Winterton) ، رئيس اللجنة ، غير الرسمية ، التي شكلت في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٦ م للدفاع عن المصالح العربية في مجلس العموم البريطاني ، بالاتصالات اللازمة للاجتماع بنوري السعيد ، وزير خارجية العراق ، للتداول معه في ذلك المشروع[٨] . وفي اجتماعين طويلين تم عقدهما في باريس في ايلول (سبتمبر) قام كل من صمويل وونترتون باستعراض وشرح الخطوط العريضة للمشروع لنوري السعيد . ولكن النتيجة كانت سلبية إذ أن نوري السعيد

رفض المشروع بصورته تلك كأساس لحل المشكلة الفلسطينية .

وترجع اسباب رفض المشروع لعدة عوامل يمكن تلخيصها في الآتي :

١ ـ عدم توفر الأجواء السياسية الملائمة في فلسطين آنذاك لالتهاب المشاعر العربية واليهودية نتيجة لأحداث ١٩٣٦ م .

٢ ـ تشدد الحكومة البريطانية مع عرب فلسطين وإصرارها على رضوخهم دون قيد أو شرط .

٣ ـ عدم استعداد الحكومة البريطانية لمساندة المشروع أو المشاركة في أي مفاوضات قد تؤخر إحلال الأمن والسلام في فلسطين ، أو قد يفسرها العرب بأنها محاولة للحد من صلاحيات اللجنة الملكية .

٤ ـ الشك في مساندة المنظمة الصهيونية للمشروع .

٥ ـ عدم موافقة عرب فلسطين على محادثات نوري السعيد الذي كان موقفه متحرجاً آنذاك بعد أن رفضت الحكومة البريطانية وساطته من قبل لفض النزاع بينها وبين عرب فلسطين .

هذا بالاضافة إلى أن بنود المشروع نفسها لم تكن مقبولة لدى العرب . فقد رفضها نوري السعيد بصفته الشخصية ، واوضح لكل من صمويل ونترتون أن الحد من هجرة اليهود إلى فلسطين لا يمكن أن يعتبر تنازلاً حقيقيا للعرب لثقته التامة بأن اللجنة الملكية ستوصي به في تقريرها النهائي للحكومة البريطانية . وأبدى كذلك تحفظاته بشأن استيطان اليهود في شرق الأردن ، واقامة الاتحاد الجمركي مؤكداً لهما أن هذين البندين سيكونان لصالح اليهود اكثر من العرب . كما أكد لهما مراراً أن ما يريده العرب حقيقة هو وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين تماماً ، أو على الأقل لفترة تسمح للعرب بالحفاظ على اغلبيتهم السكانية الواضحة على اليهود .

ويمكننا كذلك أن نتلمس الأسباب الحقيقية لفشل المشروع في البند المتعلق باقامة اتحاد جمركي بين فلسطين والأقطار العربية المجاورة والذي كان الغرض الأساسي منه اغراء عرب فلسطين بقبول الحل المقترح . ولا شك أن صمويل كان يتصور أن فكرة الاتحاد الجمركي تتلاءم وتتمشى مع افكار الوحدة العربية وأنها ستجد تجاوباً وقبولاً من « المعتدلين » العرب ، ومن رواد الوحدة العربية ، أمثال نوري السعيد الذي كان على علاقة طيبة به وبحكومته ، منذ أن كان مندوباً سامياً لبريطانيا في

فلسطين ، وكان صمويل يأمل في أن يؤدي الاتحاد الجمركي المقترح إلى توثيق العلاقات الاقتصادية بين فلسطين والاقطار العربية المجاورة ولزيادة نفوذ وتأثير اليهود الاقتصادي والسياسي في المنطقة .

ولكن ذلك لم يفت على عرب فلسطين الذين كانوا يوجسون خيفة من مخططات الصهيونية الماكرة ومن كل ما يمكن أن يشتم منه رائحة الاطماع الصهيونية المتزايدة في المنطقة . فقد تشككوا منذ البداية في دوافع واهداف المشروع المعلنة وأيقنوا أن هدفه المباشر هو وقف المقاومة الفلسطينية للانتداب البريطاني والخطر الصهيوني ، وضمان استمرار تدفق المهاجرين اليهود ليس لفلسطين وحدها بل وإلى شرق الأردن أيضاً . أما هدفه النهائي فيتمثل في اشراك الدول العربية المجاورة في الشؤون الفلسطينية للتأثير « المعتدل » على موقف عرب فلسطين « المتطرف » من الانجليز واليهود ، ولتمكين الأخيرين من بسط نفوذهم الاقتصادي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط بأسرها تدريجياً .

كما أن القومية العربية المناهضة للاستعمار والصهيونية قد اخذت تنتشر في داخل فلسطين وخارجها وتلعب دوراً هاماً في تطورات الأحداث في الشرق الأوسط . وكان عرب فلسطين يرقبون بحذر كافة التحركات والمخططات الصهيونية التوسعية ويعملون على كشفها والتصدي لها ومقاومتها بشتى الوسائل والطرق .

وكان نوري السعيد يعي ويدرك ذلك جيداً وكتب به لرئيس وزراء بريطانيا آنذاك مؤكداً له أنه لا يمكن لأي شخص عربي ، عراقياً كان أو غيره ، الموافقة على هذا المشروع الخطير(٩) ، في الوقت الذي يتشدد فيه موقف اليهود في فلسطين ويزداد اصطدامهم بالعرب . كما أخبر صمويل بأن هذا المشروع لا يمكن الموافقة عليه إلا في إطار الحل الشامل للمشكلة الفلسطينية ، وإنه إذا لم يتحقق ذلك فإن فلسطين ، بوضعها الحالي ، سوف تحرم من الانضمام لأي اتحاد فدرالي بين الدول العربية .

ونتيجة لذلك فإن مشروع الحل الديموغرافي الذي تقدم به هربرت صمويل قد فشل في أن يكون اساسا للتفاوض بين الأطراف المعنية بالمشكلة الفلسطينية .

٣ ـ التكافؤ السياسي (Political Parity) :-

وفي مقابلة له مع جون مافي (John Maffey) وكيل وزارة المستعمرات البريطانية بتاريخ ٢٣ تشرين الأول (اكتوبر) تقدم حاييم وايزمن رئيس المنظمة الصهيونية العالمية

باسم اليهود عامة باقتراح بالدخول في مفاوضات مباشرة مع عرب فلسطين تحت رعاية الحكومة البريطانية على اساس التكافؤ السياسي الدائم بين العرب واليهود في فلسطين بغض النظر عن تعدادهم السكاني . وكان وايزمن يأمل أن تزيل مبادرته تلك ، والتي اعتبرها تنازلاً حقيقياً للعرب[١٠] ، كافة مخاوف العرب داخل فلسطين وخارجها .

أما فيما يتعلق بالهجرة فقد اوضح وايزمن بجلاء أن اليهود لم ولن يقبلوا بالحد منها ، وأن مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب المزيد من المهاجرين هي المحك الوحيد في هذا المجال ، وأكد « استحالة تنازل اليهود واستسلامهم في هذه النقطة الحيوية » .

وأبدت وزارة المستعمرات البريطانية استعدادها للترحيب بالنتائج المثمرة لمبادرة وايزمن ولكنها أحجمت عن أن تكون طرفاً ثالثاً فيها ، ولم تزد على أن طلبت من مندوب بريطانيا السامي في فلسطين ابداء الرأي .

ولم يكن ويكهوب (Wauchope) متفائلا بنجاح أي مفاوضات مباشرة بين العرب واليهود ، كما اقترح وايزمن ، واوضح أن الدعوة لمثل هذه المفاوضات ستؤدي فقط إلى ايقاظ آمال كاذبة لحل المشكلة الفلسطينية . وأشار ويكهوب إلى استحالة التوفيق بين تطلعات العرب واليهود في فلسطين ، وأكد على عدم وجود قيادات عربية ويهودية قادرة على تقديم التنازلات الضرورية لتأمين الحل السلمي الملائم . كما أشار إلى عدم وجود شيء جديد في مبادرة وايزمن يجعلها أكثر قبولاً للعرب . وأوضح أن الاجتماعات والمداولات غير الرسمية التي حدثت بين العرب واليهود طوال الأشهر السابقة لم تؤد إلا للمزيد من عدم الثقة بين الطرفين[١١] . وذكر أن احد العرب الذين شاركوا في تلك الاجتماعات قد أخبره بأن اليهود يبدأون بتقديم وعود براقة سرعان ما تتبخر عندما تتعرض للفحص الدقيق .

هذا وقد قام اميل الغوري سكرتير الحزب العربي الفلسطيني ، الذي كان في زيارة اعلامية لبريطانيا ، باخطار مساعد وكيل وزارة المستعمرات البريطانية باستحالة عقد مؤتمر مائدة مستديرة مع اليهود ، وأكد له أن العرب لا يعترفون اساسا بوجود اليهود في فلسطين دع عنك قبول دعوتهم إلى التكافؤ السياسي[١٢] .

وهكذا فقد تضاءلت احتمالات عقد مؤتمر مائدة مستديرة يجمع بين العرب واليهود لمناقشة مبادرة وايزمن . ولمّحت وزارة المستعمرات البريطانية لوايزمن بطرح مقترحاته تلك أمام اللجنة الملكية ، ورأت أن ذلك ربما يكون أفضل وأكثر فائدة .

وبالاضافة لهذا فقد قدمت عدة مقترحات غير محددة تتراوح بين الدعوة لتدويل فلسطين واستعمارها المباشر ، ولكنها لم تكن صالحة لتكون اساسا متينا للمناقشة الجادة لحل المشكلة الفلسطينية .

٤ ـ التقسيم (Partition) :ـ

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ م توجهت لجنة بيل الملكية إلى فلسطين بعد أن عاد إليها الهدوء ، نسبياً ، لانجاز المهمة المكلفة بها . وكانت الحكومة البريطانية تأمل أن تتقدم اللجنة بتوصيات تمكنها من احلال السلام الدائم في فلسطين .

وبعد الاستماع إلى شهادات رؤساء الدوائر الحكومية وزعماء اليهود والعرب ، كلًا على حدة ، توصلت لجنة بيل إلى استحالة التوفيق بين تطلعات وأماني العرب واليهود القومية المتضاربة أبداً في فلسطين . وقد أدلى الحاج امين الحسيني مفتي فلسطين ورئيس اللجنة العربية العليا بشهادة قوية وصريحة أكد فيها أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم للمشكلة الفلسطينية دون تخلي بريطانيا التام عن « تجربة » الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، ووقف الهجرة اليهودية فوراً ، ومنع بيع الأراضي ، وانهاء الانتداب واقامة دولة ديمقراطية ترتبط مع بريطانيا باتفاقية على غرار الاتفاقية القائمة بين بريطانيا والعراق[١٣] .

وكما لاحظت اللجنة الملكية فإن مطالبة عرب فلسطين بالاستقلال الوطني قد طغت على مطالبهم الدائمة بوقف الهجرة ومنع بيع الأراضي لليهود . وفي معرض رده على تساؤلات اللجنة الملكية حول مستقبل اليهود الموجودين في فلسطين آنذاك ، وكانوا حوالي أربعمائة ألفٍ ، أجاب المفتي بحزم بضرورة ترك هذا الأمر للمستقبل ، وأشار إلى أن العرب سيتولون أمر اليهود بأنفسهم بعد نيلهم الاستقلال[١٤] . وكان رده هذا تأكيداً لمخاوف اللجنة الملكية على مستقبل الأقلية اليهودية في الدولة الفلسطينية المستقلة .

ولم تكن مطالب اليهود أقل تطرفاً من مطالب عرب فلسطين فقد حرص وايزمن على تأكيد « حقوق اليهود التاريخية » في فلسطين والتزام بريطانيا باقامة الوطن القومي اليهودي وتسهيل الهجرة وشراء الأراضي . وانتقد الحكومة البريطانية وزعم أنها لم تنفذ التزاماتها التي نص عليها صك الانتداب . كما رفض شرتوك تعاون الوكالة اليهودية مع

الحكومة على منع هجرة اليهود غير الشرعية إلى فلسطين ، وقال إن كل هجرة هي شرعية في نظر اليهود .

أما جابوتنسكي (Jabotinsky) رئيس حزب الاصلاح فقد طالب في مقابلته للجنة الملكية بلندن في ١١ شباط (فبراير) ١٩٣٧ م كممثل للمنظمة الصهيونية الجديدة المنشقة عن المنظمة الصهيونية العالمية بأن تفتح ابواب فلسطين ، بما فيها شرق الأردن ، للهجرة اليهودية المتواصلة حتى تصبح فلسطين « ارض اسرائيل » (Eretz Israel) حقيقة ، وتحصل على استقلالها ، فيما بعد كدولة يهودية خالصة[١٥] .

وكان للمنظمة الصهيونية الجديدة ، التي انبثقت من حزب الاصلاح ، مشروع متكامل ، عرف بمشروع العشر سنوات ، لتحقيق تلك الغاية . وتضمن ذلك المشروع تكثيف التطور الزراعي في فلسطين ، واعادة النظر في السياسة الحكومية لاصلاح الخدمة المدنية ، وتكوين فرقة يهودية في الجيش البريطاني ، والاعتراف بشرعية منظمة الدفاع عن النفس اليهودية[١٦] .

وغادرت اللجنة الملكية فلسطين بتاريخ ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ م ، وقامت بنشر تقريرها الشامل في مجلدين ضخمين في السابع من تموز (يوليو) من نفس العام .

ولخصت اللجنة الملكية اسباب « الاضطرابات » الأساسية في الآتي :-

١ - رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي .

٢ - رفضهم لانشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين وتخوفهم منه . كما أنها اشارت إلى العوامل الثانوية الأخرى التي ساعدت على نشوب « الاضطرابات » ولخصتها في الآتي :-

١ - انتشار روح القومية العربية داخل وخارج فلسطين .

٢ - فزع العرب من ازدياد الهجرة اليهودية واستمرار اليهود في شراء الأراضي .

٣ - انفراد اليهود بالتأثير على الرأي العام في بريطانيا .

٤ - عدم ثقة العرب في اخلاص الحكومة البريطانية وتشككهم في المقاصد النهائية للدولة المنتدبة .

وركزت اللجنة في تقريرها على أن المشكلة الفلسطينية في جوهرها هي مشكلة

سياسية ، وأن الصراع بين العرب واليهود هو في الأساس « صراع حق وحق ».

واعترفت اللجنة بأن وصف الأحداث الجارية في فلسطين بأنها « اضطراب » غير دقيق ويعطي فكرة خاطئة لما يحدث فعلاً هناك وهو انتفاضة واضحة قام بها عرب فلسطين بمساعدة أصدقائهم العرب في الدول العربية المجاورة ضد الانتداب البريطاني والوجود الصهيوني في فلسطين .

وتشككت اللجنة في إمكانية التوفيق والاندماج بين العرب واليهود في فلسطين ، وأوضحت أن الأمل في تحقيق ذلك معدوم نهائيا .

وعليه فقد توصلت اللجنة إلى أن « الورطة » في فلسطين كاملة وليس هنالك أمل في الوصول إلى حلها في ظل الانتداب القائم أو أي نظام مشابه له . ولهذا فقد وجدت اللجنة نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما . إما تحويل نظام الانتداب تحويلاً جذرياً أو انهاؤه تماما .

وفي حالة تبني البديل الأول ، اوصت اللجنة بالحد من الهجرة اليهودية ومنع انتقال الأراضي العربية لليهود في بعض المناطق ، وألا تكون الهجرة على اساس مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب المهاجرين الجدد وإنما على اساس « الحد السياسي الأقصى » والذي يسمح بهجرة ١٢ الف يهودي في السنة لمدة خمس سنوات ، ولا يسمح بالمزيد عن ذلك في أي ظرف[١٧] .

كما أوصت اللجنة ببعض الاصلاحات الادارية وتقوية التفاهم بين اليهود والعرب وتعزيز الأمن وتطوير مؤسسات الحكم الذاتي وتحسين تعليم العرب واقتصادهم ومعاشهم وإنشاء مجلس تشريعي في فلسطين . ولكن اللجنة اضافت أن التوصيات التي تقدمت بها لن « تزيل الظلامات » ولن « تمنع تكرارها » ولا تتعدى أن تكون «مسكنات» لا يمكنها أن تستأصل الداء العضال الذي تعاني منه فلسطين، والذي رأت اللجنة بأن الأمل الوحيد لعلاجه لا يتأتى إلا عن طريق إجراء عملية جراحية تتمثل في تقسيم فلسطين[١٨] .

وقبل أن يستقر رأي اللجنة النهائي على التقسيم رأت أن تقوم بفحص نظام « الكانتونات » أولاً علها تجد فيه الحل الملائم لتلك المشكلة المزمنة . ولكنها لم تقف عنده طويلاً إذ أنها وجدت أن هذا النظام تلازمه « جل المصاعب التي تعترض نظام التقسيم إن لم تكن كلها »، دون أن تتوفر فيه الفائدة الكبرى المتوفرة في التقسيم ألا وهي احتمال الوصول إلى سلم نهائي في فلسطين .

وعليه فقد أوصت اللجنة بتقسيم فلسطين إلى :

١ ـ دولة عربية ذات سيادة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة على غرار العراق ، وتشمل مناطق غزة وبئر السبع وصحراء النقب والخليل ونابلس والقسم الشرقي من مناطق طولكرم وجنين وبيسان ومدينة يافا ، وكذلك شرق الأردن .

٢ ـ ودولة يهودية تشمل جميع الساحل من حدود لبنان إلى المجدل وسهول سارون ومرج ابن عامر وبيسان ومنطقتي الجليل الشرقية والغربية .

٣ ـ ومنطقة انتداب بريطاني دائم تشمل مدن القدس وبيت لحم والناصرة وممرا ضقاً يمتد من القدس إلى يافا ويضم مطاري اللد والرملة الحربيين ، على أن تبقى كذلك مدن حيفا وطبريا وصفد وعكا وبعض أجزاء النقب أو كله تحت الدولة المنتدبة لفترة مؤقتة .

وفي حالة اقرار التقسيم فإن بريطانيا ستعقد معاهدات منفصلة مع كل من الدولتين العربية واليهودية لتأمين وجودها في المنطقة وتلحق بهما بنوداً عسكرية تتعلق بوجود قواتها البحرية والعسكرية والجوية ، والمحافظة على المرافىء والطرق والسكك الحديدية ، وحماية انابيب البترول وما شاكل ذلك من الأمور المتعلقة بمصالح بريطانيا الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة .

كما تقوم الدولة المنتدبة كذلك بالمحافظة على الأماكن المقدسة الواقعة في أراضي كل من الدولتين العربية واليهودية وتأمين الوصول إليها ، وتحصيل الموارد الجمركية ليس فقط من موانىء ومدن الانتداب ولكن أيضاً من يافا وتل أبيب .

وأوصت اللجنة بتبادل السكان ، مع ما بين املاك واراضي وتعداد الفريقين من بون شاسع لا يحتمل أي معنى من معاني التبادل(١٩) . كما اوصت أيضاً بالزام حكومة كل قسم بشراء أملاك واراضي الجنس الآخر . ولاحظت اللجنة أن الدولة العربية ستكون فقيرة وضعيفة الموارد الحيوية فأوجبت على الدولة اليهودية دفع اعانة سنوية لها ، كما أوجبت مثل ذلك على الحكومة البريطانية بالاضافة إلى مليون جنيه تدفعها الأخيرة للعرب تعويضاً لهم عما خسروه ، ومساعدة لهم على النشاط والعمران .

ولخصت اللجنة مزايا التقسيم بالنسبة لعرب فلسطين في الآتي :ـ

١ ـ نيل الاستقلال القومي والتعاون مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورقيهم .

٢ ـ إزالة ما يساورهم من الخوف من « اكتساح اليهود لهم » واحتمال خضوعهم في النهاية للحكم اليهودي .

٣ ـ تقييد حدود الوطن القومي اليهودي تقييداً نهائياً ، ووضع انتداب جديد ليضمن حماية الأماكن المقدسة .

٤ ـ الحصول على اعانة مالية سنوية من الدولة اليهودية المقترحة . اما فوائد التقسيم بالنسبة لليهود فقد لخصتها في الآتي :-

١ ـ تأمين انشاء الوطن القومي اليهودي وانقاذه من احتمال الخضوع لحكم العرب في المستقبل .

٢ ـ تحويل الوطن القومي إلى دولة يهودية خالصة تملك حق الاشراف التام على الهجرة ويتمتع رعاياها بنفس الأوضاع التي يتمتع بها رعايا الدول الأخرى ، ويتخلص اليهود أخيراً من « عيشة الأقلية ».

٣ ـ العيش في سلام مع العرب .

٥ ـ موافقة بريطانيا على التقسيم :-

ولما كان مشروع التقسيم ، كما طرحته اللجنة الملكية ، قد اتاح لبريطانيا فرصة نادرة للخروج من المأزق الذي وجدت نفسها فيه نتيجة لالتزاماتها المتناقضة تجاه العرب واليهود ، والتخلي عن تلك الالتزامات دون المساس بمصالحها الحيوية في المنطقة ، لا سيما الاستراتيجية والاقتصادية ، فقد رحبت به الحكومة البريطانية واصدرت بيانا رسمياً اعلنت فيه موافقتها المبدئية عليه وعلى الحجج والاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة الملكية . واعترفت الحكومة البريطانية بالتناقضات الواضحة في التزاماتها المزدوجة للعرب واليهود في فلسطين ، وبصعوبة بل وباستحالة التوفيق بين امانيهم وتطلعاتهم القومية في ظل الانتداب الحالي ، ووافقت على الأخذ بفكرة التقسيم باعتباره افضل وانجح الحلول المطروحة للخروج من تلك الورطة[٢٠] .

وتركت الحكومة تحديد الأقسام العربية واليهودية والانتدابية إلى اللجنة الفنية التي اوصت اللجنة الملكية بايفادها إلى فلسطين لتركيز الحدود المقترحة تركيزاً فنياً .

وإلى أن يتم التقسيم فقد أوضحت الحكومة البريطانية أنها لن تتخلى عن مسؤولياتها في توطيد الأمن والسلام وحسن اداء الحكم في سائر فلسطين ، واكدت

تصميمها على اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع معاملات انتقال الأراضي التي من شأنها الحاق الضرر بذلك المشروع . والتأكد من أن مجموع المهاجرين اليهود لفلسطين خلال الثمانية أشهر القادمة (آب « أغسطس » ١٩٣٧ م ـ آذار « مارس » ١٩٣٨ م) لن تتجاوز الثمانية آلاف شخص .

وباقرارها وموافقتها على مشروع التقسيم الذي أوصت به اللجنة الملكية ، فإن الحكومة البريطانية قد اعترفت ضمناً بخطأ سياستها السابقة في فلسطين والمبنية على عدم تناقض وتضارب التزاماتها نحو العرب واليهود وامكانية التوفيق بين امانيهم وتطلعاتهم القومية بمرور الزمن ، واعترفت بأن الانتداب الحالي غير عملي ولا يمكن تنفيذه ولا بد من انهائه . هذا بالاضافة إلى أنها كانت ترى أن التقسيم سيحقق تسوية دائمة لتلك المشكلة المستعصية ويتيح للعرب واليهود « نعمة السلام التي لا تقدر بثمن »[٢١] .

٦ ـ ردود الفعل العربية :ـ

جاءت ردود الفعل العربية سريعة وحاسمة . فقد اعلن عرب فلسطين على اختلاف احزابهم واتجاهاتهم السياسية ، عن رفضهم القاطع لمشروع التقسيم المقترح ، وأكدوا تصميمهم على محاربته والحفاظ على عروبة ووحدة فلسطين ، وعدم السماح لليهود الدخلاء باقتطاع أي جزء منها . ورغم استدعاء المندوب السامي للمفتي وآخرين من أعضاء اللجنة العربية العليا ونصحه بل وانذاره المبطن لهم بالتروي والتزام الهدوء والسكينة ، فقد اجتمعت اللجنة برئاسة الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ، واعلنت رفضها واستنكارها لتقرير اللجنة الملكية وتوصياتها وبيان الحكومة ، ووجهت نداء للملوك والرؤساء العرب تلفت فيه نظرهم لتلك الكارثة الجديدة[٢٢] التي توشك أن تحل بفلسطين . كما قامت اللجنة بنشر مذكرة قوية وعنيفة موجهة إلى وزير المستعمرات البريطاني رفضت فيها مشروع التقسيم نهائياً واستنكرت تبني الحكومة البريطانية له وكررت مطالب العرب بالاستقلال الوطني وانهاء « تجربة » الوطن القومي اليهودي ووقف الهجرة وبيع الأراضي [٢٣] . واشارت إلى أن التقسيم يعني اقتطاع جزء من أرض فلسطين العربية وتسليمه إلى اليهود الدخلاء ، ويعني كذلك حرمانهم من حقهم الطبيعي في الحرية والاستقلال والوحدة العربية[٢٤] ، وينذر بابادتهم وبتهديد فلسطين واقتلاع جذورها العربية الاسلامية .

وكان الأمير عبد الله الزعيم العربي الوحيد الذي ايد مشروع التقسيم . ولما كان

الأمير معروفاً بتعاونه مع الانجليز وبتطلعاته واطماعه الشخصية في فلسطين لا سيما وأنه كان يأمل أن يكون الرئيس المنتظر للدولة العربية المقترحة ، فإن تأييده لم يأت بالنتيجة المرجوة بل جعل العرب اكثر تشككا في أمره . وحاول الأمير الاتصال بالعناصر والزعامات المؤيدة له في فلسطين وعلى رأسهم راغب النشاشيبي زعيم حزب الدفاع الفلسطيني لحثهم على الموافقة على مشروع التقسيم لقطع الطريق امام معارضيه ، إلا أنه لم يتمكن من ذلك لأن الاستياء كان شديداً والمعارضة عنيفة . وحتى راغب النشاشيبي نفسه ، الذي كان متردداً ، في رفض التقسيم ولم يقبل العودة لصفوف اللجنة العربية العليا في تلك الظروف الحرجة من تاريخ القضية الفلسطينية ، قد أبدى استعداده لمجاراة اللجنة في المواقف والأمور الهامة[٢٥] .

وبالاضافة لاعتراضات العرب المبدئية على التقسيم هنالك مآخذ عدة جعلت مشروع التقسيم المقترح غير مقبول حتى لأولئك العرب الذين كانوا على استعداد للنظر فيه كمشروع حل دائم للمشكلة الفلسطينية .

وتتلخص تلك المآخذ في الآتي :ـ

١ ـ وقوع اخصب الأراضي الفلسطينية في الدولة أليهودية المقترحة ، بحيث لم يبق للعرب إلا « دولة صحراوية » فقيرة ليس لها اتصال مباشر بالبحر .

٢ ـ وقوع معظم الأماكن والمدن العربية الاسلامية المقدسة تحت سيطرة الانتداب الجديد والدولة اليهودية .

٣ ـ تعرض اعداد هائلة من المواطنين العرب للهجرة الاجبارية أو الوقوع تحت السيطرة اليهودية .

٤ ـ الأمير عبد الله ، الرئيس المنتظر للدولة العربية المقترحة ، لم يكن محبوباً ولا مقبولاً من زعماء عرب فلسطين والحكام العرب ، ولا سيما المفتي وابن سعود .

وأخذت المعارضة العربية للتقسيم تزداد قوة وصلابة داخل فلسطين وخارجها . واعلن عرب فلسطين مواصلة ثورتهم وكفاحهم المسلح لوقف التقسيم وانفجرت اعمال العنف من جديد ، وبدأت العصابات المسلحة نضالها القومي تحت قيادات فلسطينية سبق لها أن تدربت وتمرست على العمل الفدائي ابان المرحلة الأولى للثورة . وكان عبد الرحيم الحاج محمد وعارف عبد الرزاق من اشهر اولئك القادة وأكثرهم فعّالية في حرب العصابات . وانتشرت العصابات المسلحة في مختلف انحاء فلسطين واخذت

تهاجم مراكز الشرطة والجيش والمستوطنات اليهودية وتفجر انابيب البترول وتقطع خطوط السكة الحديدية واسلاك البرق والهاتف .

وتمكن الفدائيون من السيطرة ، مؤقتاً على بعض اجزاء المدن الفلسطينية الهامة ، كالقدس القديمة ، كما احتلوا اجزاء من الخليل وبئر السبع وطبرية واصبحت جميع مراكز الحكومة والمستوطنات اليهودية معرضة لهجمات قوية ومنظمة من قبل الفدائيين .

وفي ٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٧ م تم عقد مؤتمر عربي عام في بلودان بسوريا برئاسة ناجي السويدي أحد رؤساء العراق السابقين وحضرته وفود من مصر والعراق ولبنان وسوريا وشرق الأردن وفلسطين . واعترض المؤتمرون على مشروع التقسيم وهاجموه بشدة وتعاهدوا جميعاً على التصدي له واحباطه واحباط كافة المؤامرات التي تحاك ضد الأمة العربية .

واتخذ المؤتمر قرارات عدة اهمها أن فلسطين جزء لا يتجزأ ولا ينفصل عن الوطن العربي ، وأن العرب يرفضون تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها وسيقاومون ذلك بكل قواهم . كما طالب المؤتمرون بالغاء الانتداب وتصريح بلفور ، وبسيادة الشعب العربي الفلسطيني في وطنه ، وبوقف الهجرة وبيع الأراضي فوراً . واوضحوا لبريطانيا أن استمرار الصداقة بينها وبين العرب متوقف على استجابتها لتلك المطالب ، وأن اصرارها على سياستها الحاضرة يحمل جميع العرب على اتخاذ اتجاهات جديدة .

وتوج المؤتمرون قراراتهم بميثاق اقسموا عليه وقوفاً في مظاهرة حماسية رائعة وهذا نصه :

« يعاهد المؤتمرون انفسهم امام الله والتاريخ والأمة العربية والشعوب الاسلامية أن يستمروا في الكفاح والقتال في سبيل فلسطين إلى أن يتم انقاذها وتحقق السيادة العربية عليها[٢٦] .

٧ ـ ردود الفعل اليهودية :-

أما ردود فعل اليهود للتقسيم فقد كانت متفاوتة . فبينما عارضه البعض ، وعلى رأسهم جابوتنسكي ، ورفضوه رفضاً باتاً بزعم أنه لا يحقق آمال اليهود في جميع « وطنهم التاريخي »، فقد قبله البعض ، من حيث المبدأ ، بزعامة وايزمان الذي رأى فيه بادرة لتحقيق « حلم الصهيونية العظيم ».

وكانت اقامة دولة يهودية ولو في جزء من فلسطين تعني لوايزمان الكثير . فهي تعني تحقيق حلم قديم وعزيز كما تعني تحرير اليهود وتخليصهم من « عيشة الأقلية » « والغتو » المفروضة عليهم في كافة أنحاء العالم ، واتاحة الفرصة لهم « لاعادة بناء حياتهم الاجتماعية والثقافية والقومية » في فلسطين والمساهمة في اثراء الحضارة الانسانية . وبالاضافة لهذا فقد كان وايزمان يأمل في أن تؤدي اقامة دولة يهودية في حدود معترف بها دوليا إلى تهدئة روع العرب من السيطرة اليهودية على كافة فلسطين ، وتمكّن اليهود من التوصل إلى اتفاق معهم داخل/وخارج فلسطين[٢٧] . ولا يفوتنا أن نذكر أن وايزمان كان موقناً بأن اقامة الدولة اليهودية في جزء من فلسطين ما هو إلا خطوة أولية ستؤدي حتماً وبمرور الزمن إلى استيلاء اليهود على كافة فلسطين واقامتهم لدولة اسرائيل الكبرى .

٨ - بريطانيا والتقسيم :-

وقد رحبت الصحافة البريطانية عموماً بتقرير اللجنة الملكية وبيان الحكومة البريطانية . ورغم تحسرها على تقسيم فلسطين فقد رأت فيه الوسيلة الوحيدة التي تمكن بريطانيا من الايفاء بالتزاماتها نحو العرب واليهود وكسب صداقتهم مع الاحتفاظ بمصالحها الحيوية في المنطقة[٢٨] .

ولكن مشروع التقسيم قد تعرض لنقد عنيف ومتواصل عندما عرض على مجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات في يومي ٢٠ و ٢١ تموز (يوليو) على التوالي . وكان معظم النقد موجهاً لا للمشروع نفسه ، وإنما لتسرع الحكومة البريطانية في اقراره وتبنيه . وتفادياً للهزيمة البرلمانية المحققة قد وافقت الحكومة على عرض المشروع على عصبة الأمم بعد إجراء المشاورات الضرورية مستعينة بالتوصيات التي وردت في بيان الحكومة السابق .

وقامت الحكومة البريطانية بالفعل بعرض مشروع التقسيم على لجنة الانتداب الدائمة في جنيف في دورتها المنعقدة في الفترة ما بين ٣٠ تموز (يوليو) و١٨ آب (اغسطس) ١٩٣٧ م. ورغم انتقادات اللجنة اللاذعة لسياسة بريطانيا في فلسطين ، إلا أنها اعترفت بأن نظام الانتداب الحالي لا يمكن الاستمرار فيه ، ورأت أنه من المفيد أن تواصل الحكومة البريطانية البحث في محاسن ومثالب التقسيم . ولما كان قرار اللجنة مبدئيا فكان لا بد من عرضه على مجلس عصبة الأمم للتصديق عليه واقراره . واجتمع المجلس في ١٤ ايلول (سبتمبر) وحول الحكومة البريطانية

الاستمرار في البحث عن حل عن طريق التقسيم ووضع الخطط اللازمة لتفاصيل المشروع على أن ينال موافقة المجلس في النهاية . واشترط المجلس أن يظل الانتداب قائماً إلى أن يتم التوصل لذلك الحل . واخذت الحكومة تعمل على تنفيذ ما وعدت به من دراسات . ولكنها ظلت تدور في حلقة مفرغة إذْ كان لا بد لها من الحصول على موافقة البرلمان أولا . ولما لم يكن هنالك طرف واحد ملتزم بقرار التقسيم المطلق فقد فضلت الحكومة البريطانية الانتظار والتريث ومراقبة الموقف بحذر إلى أن تتبدل الظروف الراهنة .

٩ ـ مشروع ابن سعود :ـ

وقد أدى غموض وتردد السياسة البريطانية تجاه فلسطين إلى تزايد تشكك بعض الزعماء العرب في جدية بريطانيا وحرصها على تنفيذ التقسيم . وشجع ذلك ابن سعود على المجاهرة بمعارضته للتقسيم . ولجأ ابن سعود إلى الضغط الدبلوماسي لحمل الحكومة البريطانية على التخلي عن التقسيم نهائياً . فقام باخطار وزارة الخارجية البريطانية بأنه قد وجد صعوبات جمة في كبح جماح رعيته ، ولا سيما القبائل البدوية المجاورة لفلسطين ، التي تتوق لعبور الحدود لمحاربة اليهود في فلسطين . كما اخبرهم بأن علماء نجد مصرون على اصدار فتوى لاعلان الجهاد المقدس ، وأنه ، في هذه الحالة ، لا يستطيع الوقوف طويلًا بمعزل عن الاحداث[٢٩] .

وأخذ ابن سعود يكرر لبريطانيا أن اصرارها على التقسيم قد يدفع العرب اليائسين للتحالف مع الايطاليين الذين يتلهفون لالحاق الضرر بهيبة البريطانيين في المنطقة .

ولم يكتف ابن سعود بذلك بل قام بطرح مشروعه الخاص للتوصل إلى « حل عادل ومنصف » للمشكلة الفلسطينية يرضي كافة الأطراف المعنية .

ويتلخص المشروع الذي طرحه ابن سعود في الدعوة لاقامة حكومة دستورية يمثل فيها سكان فلسطين حسب النسبة الحالية لاعدادهم وبضمانات كافية لحماية الأماكن المقدسة والأقليات والمصالح البريطانية في المنطقة . واشترط المشروع الحد من بيع الأراضي وتنظيم الهجرة بصورة تضمن الابقاء على النسبة الحالية للسكان[٣٠] .

١٠ ـ مشروع نوري باشا السعيد :ـ

وفي نهاية ايلول (سبتمبر) ١٩٣٧ م، تقدم نوري باشا الذي استعاد آنذاك منصبه كوزير للخارجية العراقية ، لوزارة الخارجية البريطانية بالخطوط العريضة لمشروع حل للمشكلة الفلسطينية[٣١] .

دعا نوري باشا في ذلك المشروع إلى اقامة دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة على غرار المعاهدة المصرية (١٩٣٦ م) لحماية المصالح البريطانية في المنطقة واقامة نوع من الوحدة الفدرالية بين فلسطين والدول العربية المجاورة لا سيما دول الهلال الخصيب .

واوضح نوري أنه يمكن ، في هذا الاطار العام للتسوية ، الاعتراف بالوطن القومي اليهودي وحكمه الذاتي الكامل .

وركز نوري باشا في مشروعه هذا على كيفية اختيار رئيس الدولة الفدرالية ، واقترح أن تكون دورية محصورة فقط في رؤساء الدولة المعنية .

إلا أنه أغفل الحديث نهائياً ، وربما كان ذلك عمداً ، عن القضايا الأساسية المتعلقة بطبيعة الحكم الفدرالي ، ونوع الحكم الذاتي للوطن القومي اليهودي وعلاقته بالدولة الفدرالية ، كما تحاشى التعرض للقضيتين الأساسيتين المتعلقتين بالهجرة وشراء الأراضي .

ورغم أن فكرة اقامة وحدة فدرالية ، بين فلسطين والدول العربية المجاورة ، كانت رائجة آنذاك وتحظى بتأييد كبير من معظم العرب ، إلا أن الفكرة كما طرحها نوري باشا لم تجذب انتباه القادة العرب لتشكك معظمهم في نوايا نوري باشا وفي امكانية تنفيذ المشروع .

وبالاضافة لروح العداء والخصومات الاسرية التي كانت سائدة بين معظم الحكام العرب ، بل وكانت مستحكمة عند بعضهم امثال ابن سعود والأمير عبد الله ، فقد كانت هنالك عوامل اخرى سياسية واقتصادية تقف في طريق الوحدة الفدرالية بين فلسطين والدول العربية المجاورة . فبالرغم من أن القادة العرب كانوا مجمعين على معارضة السياسة البريطانية في فلسطين وعلى معاداة ومحاربة الوجود الصهيوني فيها ، وفي مطالبتهم باستقلال فلسطين ، إلا أنهم لم يكونوا متفقين على وضع وعلاقة فلسطين المستقلة بالنسبة للبلاد العربية المجاورة .

فبينما ترى سوريا أن فلسطين جزءا لا يتجزأ من « سوريا الكبرى » وقد اقتطعت منها ظلماً وتتطلع إلى استردادها وتوحيدها مع سوريا الأم ، كانت مصر ، التي تدرك أهمية فلسطين الاستراتيجية للدفاع عن قناة السويس ، ترى أن ذلك الحل غير عملي وغير مقبول بالنسبة لها . كما لم يكن ذلك الحل مقبولا من العراق ، الذي كان يتطلع

للوصول للبحر المتوسط عن طريق فلسطين ، إلا إذا كان شريكاً اساسياً فيه .

أما ابن سعود فقد كان معروفا بمعارضته الصارمة العنيدة لاقامة اي دولة هاشمية كبرى تهدد مكانته . وقد ساعده ظهور مصر كقوة سياسية تتطلع لزعامة البلاد العربية على التصدي لكافة المحاولات الرامية لاقامة اتحاد فدرالي بين فلسطين والدول العربية المجاورة لا سيما دول الهلال الخصيب .

ولما كانت بريطانيا تدرك تماماً صعوبة اقامة اتحاد فدرالي بين فلسطين والدول العربية المجاورة وتعلم جيداً أن هذه مسألة معقدة وشائكة ولن تؤدي إلى حل عاجل للمشكلة الفلسطينية ، فقد حرصت على ألا تزج نفسها في الأمر . هذا بالاضافة إلى أنها كانت تخشى أن تؤدي تلك الخطوة إلى مزيد من التوتر في المنطقة لا سيما وأن فرنسا قد ابدت معارضتها المسبقة لاقامة أي وحدة فدرالية في المنطقة العربية تضم سوريا ولبنان .

وهكذا فإن مشروع نوري باشا السعيد لم يحظ بدوره بالاهتمام المتوقع من قبل الحكومة البريطانية والجهات المعنية الأخرى .

١١ - مشروع نيوكمب :-

وفي صيف ١٩٣٨ م قدم إلى بغداد الكولونيل البريطاني المتقاعد نيوكمب ، الذي عرف باهتماماته بالبلاد العربية عامة وفلسطين خاصة ، ليجتمع إلى ناجي السويدي ونوري السعيد ويتصل عن طريقهما باللجنة العربية العليا في فلسطين لطرح مشروعه الخاص بحل المشكلة الفلسطينية . وساد الاعتقاد آنذاك بأن المشروع كان يحظى بتأييد قسم من اليهود الانجليز والامريكيين والفلسطينيين بل وقسم غير قليل من الصهيونيين المعتدلين ، ورجح أن يكون قدوم نيوكمب إلى المنطقة كان باطلاع وموافقة الحكومة البريطانية أو دوائر لندن النافذة .

ويتلخص مشروع نيوكمب في الآتي :-

١ - تأسيس دولة فلسطينية مستقلة .

٢ - المساواة بين جميع الفلسطينيين في الحقوق السياسية والمدنية في الدولة المقترحة .

٣ - استمرار الحكومة البريطانية في ادارة شؤون الدولة لفترة انتقالية تحدد بين

الطرفين ، والرأي الغالب أن تكون عشر سنوات ، مع السماح للعرب واليهود بمزاولة الوظائف والمهام الادارية التي تؤهلهم للاضطلاع بمهام الحكم تدريجياً .

٢٤ ـ منح الطوائف الدينية صلاحيات واسعة لادارة شؤونهم الداخلية .

٥ ـ منح البلديات في المدن والقرى العربية واليهودية سلطات لامركزية واسعة تمكنها من السيطرة على التعليم والأمور الشخصية والمدنية والادارة المحلية .

٦ ـ ألا يتجاوز أعظم عدد لليهود تعدادهم الحالي .

٧ ـ صيانة الحكومة البريطانية لمصالح الطوائف المختلفة في فلسطين بعد تأسيس الدولة الفلسطينية المقترحة .

٨ ـ تأمين مصالح بريطانيا المشروعة[٣٢] .

وتم فحص وتمحيص المشروع من قبل اللجنة العربية العليا ورجلي العراق وادخلت عليه بعض التعديلات الضرورية . واخذ نيوكمب المشروع المعدل وقفل عائداً إلى لندن[٣٣] .

لكن الحكومة البريطانية أرجأت النظر في المشروع وغيره من المشاريع الأخرى المطروحة إلى حين النظر في نتائج دراسات اللجنة الفنية .

عدول بريطانيا عن التقسيم :ـ

وإزاء استمرار تصاعد المعارضة العربية العنيفة لمشروع التقسيم ، وتجمع نذر الحرب العالمية الثانية ، اضطرت بريطانيا لمهادنة العرب بالعدول عن التقسيم مؤقتاً . وبدأت تلك المهادنة بتكوين وارسال اللجنة الفنية التي أوصت بها اللجنة الملكية لفلسطين للنظر في جوانب التقسيم الفنية وتخويلها في اقتراح التعديلات اللازمة لذلك المشروع بما في ذلك تغيير المناطق الموصى بابقائها تحت الانتداب . ومكثت اللجنة في فلسطين نحو ثلاثة شهور طافت خلالها المناطق العربية واليهودية وبعض مناطق شرق الاردن . وقد وُوجهت اللجنة بمقاطعة عربية صارمة . وأجرت اللجنة تحقيقاتها في جو يسوده القلق ويخيم عليه الخطر النازي الذي بدأ يطل برأسه على اوروبا ويهدد أمن وسلامة العالم بأسره .

وغادرت اللجنة فلسطين في ٣ آب (اغسطس) ١٩٣٨ م، وقامت بنشر تقريرها في تشرين الأول (اكتوبر). وكما كان متوقعا ، فقد اعلنت اللجنة بالاجماع رفضها

لمشروع التقسيم الذي تقدمت به اللجنة الملكية ووصفته بأنه غير عملي . ورغم أنها تقدمت ، كما طلب منها ، بدراسات عديدة لمختلف مشاريع التقسيم الممكنة إلا أنها اوضحت المصاعب السياسية والاقتصادية والادارية الجمة التي تنجم عن تنفيذ أي مشروع من تلك المشاريع .

وفي ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ م اصدرت الحكومة البريطانية بياناً ذكرت فيه أنه بعد امعان النظر والتدقيق في تقرير لجنة التقسيم الفنية فقد اتضح لها « أن المصاعب السياسية والادارية والمالية التي ينطوي عليها الاقتراح القائل بانشاء دولة عربية مستقلة واخرى يهودية مستقلة غير عملي[٣٤] . وأعلنت أنها « ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في حكم فلسطين بأجمعها الى أن تجد الحل المناسب . واشارت كذلك إلى أن أهم الأسس لانهاء المشكلة الفلسطينية واقامة دعائم السلام والتقدم في فلسطين هي الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود .

وعليه فقد قررت الحكومة البريطانية توجيه الدعوة إلى ممثلين عن عرب فلسطين والدول العربية المجاورة من جهة ، وإلى الوكالة اليهودية من جهة اخرى ، للحضور إلى مؤتمر يعقد في لندن ، في اقرب فرصة ممكنة ، للتداول معهم حول السياسة المستقبلية في فلسطين ، بما فيها مسألة الهجرة . واوضحت الحكومة البريطانية أنه في حالة فشل مباحثات لندن فإنها ستتخذ قرارها الخاص على ضوء الدراسات التي تمت حتى ذلك الوقت ثم تعلن السياسة التي تنوي اتباعها[٣٥] .

افتتح مؤتمر لندن جلساته في ٧ شباط (فبراير) ١٩٣٩ م . وبالاضافة إلى الوفد العربي الفلسطيني فقد حضرته وفود عربية اخرى تمثل العراق ومصر والسعودية وشرق الاردن واليمن ، كما حضره ممثلون عن يهود فلسطين ويهود العالم .

واتفق ممثلو الحكومات العربية مع الوفد الفلسطيني على عدم الجلوس مع اليهود إلى مائدة واحدة وعلى عدم اعتبارهم طرفاً في النزاع القائم . ووافقت الحكومة البريطانية على الأمر الأول ، وأخذ ممثلوها يجتمعون بالوفد العربي والوفد اليهودي كلاً على حدة . وبينما كانت بريطانيا تهدف من اشراك الدول العربية المجاورة في المؤتمر إلى اضفاء روح « الاعتدال » على موقف عرب فلسطين « المتطرف »، فإن العرب كانوا يرون أن في مشاركة هذه الدول في مباحثات مستقبل فلسطين حماية لعروبتها واستقلالها .

وطالب العرب في المؤتمر بوقف الهجرة ومنع انتقال الأراضي العربية لليهود

والتخلي عن « تجربة » الوطن القومي اليهودي ، وقيام دولة فلسطينية مستقلة ترتبط ببريطانيا بمعاهدة تضمن الحقوق السياسية والمدنية لليهود ، والمصالح الاستراتيجية والاقتصادية لبريطانيا .

أما اليهود فقد طالبوا بالحفاظ على الوضع الراهن أي استمرار الانتداب ، وفتح فلسطين للهجرة اليهودية غير المحدودة ، وعدم الحد من انتقال الأراضي لليهود ، وأكدوا على اعتراضهم الشديد على كل اجراء من شأنه أن يحد أو يقيد من تطور الوطن القومي لليهود في فلسطين . وهكذا تحددت مواقف الطرفين بصورة حاسمة . فبينما يريد العرب الاستقلال ، وهم الأكثرية الساحقة ، كان اليهود يعارضون ذلك بقوة ما داموا اقلية .

ولما فشلت كل مساعي بريطانيا الدبلوماسية للتوفيق بين الطرفين قامت الحكومة بطرح تصورها الخاص لحل المشكلة والذي يتلخص في اقامة دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة على غرار المعاهدة الانغلو ـ عراقية تضمن مصالحها العسكرية والاقتصادية ، بعد فترة انتقال تمتد عشر سنوات ، إذا ما نجحت التطورات الدستورية وتعاون العرب واليهود في فلسطين في تلك الفترة .

ولكن العرب واليهود رفضوا التسوية المقترحة ، وانهارت المحادثات نهائياً بعد أن قاطعها الوفد اليهودي ، واعلنت بريطانيا أنها ستنفذ ما تراه مناسباً رغم معارضة الطرفين ورفضهما له .

الكتاب الأبيض (١٩٣٩ م) :-

وفي ٧ ايار (مايو) ١٩٣٩ م ، اصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض الخاص بسياستها تجاه فلسطين[٣٦] ، والذي احتوى على نفس المقترحات التي قدمت في مؤتمر لندن ورفضها كل من العرب واليهود .

واستهلت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض بمقدمة وجيزة عددت فيها التزاماتها « المتساوية » والمتكافئة ازاء اليهود والعرب ، واعترفت بوجود بعض التناقضات التي اشارت اليها اللجنة الملكية في تلك الالتزامات ، واعربت عن رغبتها في ازالة الغموض المحيط ببعض العبارات الواردة في صك الانتداب كعبارة « وطن قومي للشعب اليهودي » . وكررت رفضها للتقسيم وتقدمت بمقترحاتها الخاصة لحل المشكلة الفلسطينية « على وجه يتفق مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود » ، تحت ثلاثة بنود رئيسية هي الدستور والهجرة والأراضي .

١ ـ الدستور :ـ

كررت الحكومة البريطانية رفضها لادعاءات اليهود ومطالب عرب فلسطين، واكدت أن واضعي صك الانتداب، كما أوضح كتاب تشرشل في عام ١٩٢٢ م، لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين إلى دولة يهودية خلافاً لارادة العرب سكان البلاد. كما اعلنت بالمثل أنها «لا تستطيع أن توافق على أن مراسلات حسين ـ ماكمهون تشكل أساساً عادلاً للمطالبة بأن تتحول فلسطين إلى دولة عربية». واعترفت بأن ابقاء فلسطين تحت الانتداب إلى الأبد أمر يخالف روح ونص الانتداب، وأعلنت التزامها بالعمل لكي يتمتع أهل فلسطين، وعلى وجه السرعة، بحقوق الحكم الذاتي التي يمارسها أهل البلاد المجاورة. وقررت العمل على قيام دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلدين متطلباتهما التجارية والحربية في المستقبل ضماناً مرضياً، وينتهي الانتداب تدريجياً بعد التشاور مع مجلس عصبة الأمم. وخلال هذه الفترة الانتقالية تتخذ التدابير اللازمة لاعطاء اهل فلسطين نصيباً متزايداً في الحكم الذاتي لبلادهم.

٢ ـ الهجرة :ـ

أما بالنسبة للهجرة فقد اعترفت بريطانيا بأنه لا يمكن تحقيق الوطن القومي لليهود في فلسطين بالسماح لهم بالهجرة المطلقة، خاصة وأنها تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي والسياسي. ولذلك رأت الحكومة البريطانية ضرورة تقييد الهجرة على اساس قدرة البلاد الاقتصادية من جهة، وعدم استفزاز العرب من جهة اخرى، فقررت بالسماح ولآخر مرة بادخال ٧٥ الف يهودي خلال الخمسة أعوام القادمة، ثم لا يسمح بعد ذلك بهجرة يهودية اخرى إلا بموافقة عرب فلسطين.

٣ ـ الأراضي :ـ

كما رأت الحكومة البريطانية ضرورة اصدار تشريعات من شأنها منع وتقييد انتقال الأراضي العربية لليهود حسب ظروف مناطق فلسطين المختلفة. ومنحت المندوب السامي في فلسطين السلطات اللازمة للقيام بذلك، وأكدت تصميمها على تنفيذ سياستها الجديدة بغض النظر عن قبولها أو رفضها من أي الفريقين.

وهكذا فقد اضطرت بريطانيا نتيجة لظروف فلسطين الداخلية، والظروف العالمية التي كانت تنذر باندلاع حرب كونية ثانية، لمهادنة العرب والعدول عن مشروع التقسيم، والاعتراف باستقلال فلسطين خلال عشر سنوات، والحد من الهجرة،

وتقييد بل ومنع انتقال الأراضي العربية لليهود في بعض مناطق فلسطين . ولكننا نلاحظ أن بريطانيا قد اشترطت تعاون اليهود والعرب خلال الفترة الانتقالية لقيام دولة فلسطين المستقلة . ولما كان مثل هذا التعاون مستحيلاً آنذاك ، فقد تضاءلت بل انعدمت فرصة تحقيق استقلال فلسطين ، وبالتالي فرصة ايجاد حل سلمي للمشكلة الفلسطينية .

ردود الفعل العربية واليهودية :ـ

تأرجحت ردود الفعل العربية لسياسة بريطانيا الجديدة المتمثلة في الكتاب الأبيض بين الرفض القاطع والقبول المتحفظ ، ولكنها تبلورت في النهاية في قبول العرب لها ، على علاتها ، ومطالبتهم للحكومة البريطانية بتنفيذها .

اما اليهود فقد قابلوا الكتاب الابيض بالاستياء والعداء والسخط ، وتعاهدوا على مقاومته حتى النهاية[٣٧] . واصدرت الوكالة اليهودية بياناً قوياً احتجت فيه على سياسة بريطانيا الجديدة ووصفتها بأنها مناقضة لتصريح بلفور وصك الانتداب ، ومنافية لحقوق اليهود الطبيعية في فلسطين ، وتؤدي إلى اقامة « غيتو » لليهود في وطنهم[٣٨] ، وإلى وضعهم « تحت رحمة » الأغلبية العربية المعادية لهم . كما وصفها وايزمن بأنها رضوخ « للارهاب » وتجميد للوطن القومي اليهودي[٣٩] . ودعت الوكالة اليهودية إلى اضراب عام في يوم ١٨ ايار (مايو) في فلسطين احتجاجا على ما اطلقت عليه اسم « الكتاب الأسود ». ونفذ الاضراب وتحول إلى مظاهرات صاخبة واحداث دامية[٤٠] .

واستغلت الحركة الصهيونية الظروف المضطربة التي أوجدتها الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) م واخذت تعمل بكل قواها على مناهضة وابطال سياسة بريطانيا الجديدة في فلسطين . وتحولت عن بريطانيا التي شعرت بأنها قد استنفدت اغراضها بالنسبة لهم ولم تعد الحامية المعتمدة لمخططاتهم الاستيطانية ـ الاستعمارية الرامية لاقامة دولة يهودية في فلسطين ، فاتجهت إلى الولايات المتحدة الامريكية التي اخذت تشكل القوة الصاعدة ومركز الثقل في مجال السياسة الدولية . واخذ زعماء الحركة الصهيونية يترددون على امريكا ويعقدون الندوات والمؤتمرات ويثيرون الحماس والنشاط في المنظمات اليهودية والصهيونية ويدفعونها للعمل لكسب الرأي العام الامريكي والضغط بذلك على الحكومة الامريكية لتبني المشكلة اليهودية والعمل على الغاء الكتاب الأبيض وفتح ابواب فلسطين للهجرة اليهودية غير المحدودة .

كما استغل زعماء الحركة الصهيونية ظروف الاضطهاد والتشريد التي يعاني منها اليهود على أيدي النازيين فهولوا ذلك وبالغوا فيه استدرارا لعطف الرأي العام

العالمي ، لا سيما الامريكي ، وتحقيقاً لأطماعهم في فلسطين بزيادة الهجرة إليها .

وأعلن المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرون الذي عقد في جنيف في آب (اغسطس) ١٩٣٩ م ادانته ورفضه القاطع لسياسة بريطانيا الجديدة ووصفها بأنها « غير اخلاقية »، واكد عزم اليهود على محاربتها ومحاربة الحد من الهجرة وبيع الأراضي بكافة الوسائل المتاحة[٤١] .

وهكذا فشلت سياسة بريطانيا الجديدة في تقديم الحل المناسب للمشكلة الفلسطينية . ويعتبر ذلك تجسيداً لفشل السياسة البريطانية التقليدية تجاه فلسطين المبنية على المساومة والتوفيق بين مطالب وتطلعات العرب وادعاءات اليهود المتناقضة أبداً . وفقدت بذلك الحكومة البريطانية زمام المبادرة في البحث عن حل للمشكلة الفلسطينية ، واتاحت بذلك الفرصة للحركة الصهيونية لتنسق وتخطط مع الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق ما ترددت بريطانيا كثيرا في تنفيذه ألا وهو تقسيم فلسطين العربية المسلمة واقامة دولة يهودية صهيونية عنصرية استعمارية تهدد أمن وسلامة البلاد العربية والاسلامية .

الهوامش

(١) G. K. Chesterton, The New Jerusalem, London, 1920, p.297

(٢) «Cantonisation: A plan for Palestine», by Archer Cust, Journal of the Royal Central Asian Society, 1936, Vol. 23, p. 206

(٣) Memorandum, Ormsby- Gore to Cabinet, 4 July 1936, C.P.190 (36), CAB. 24 / 263.

(٤) نفس المصدر

(٥) انظر ص ١٢

(٦) Draft Proposals on Palestine by Sir Herbert Samuel, 8 September 1936, C. O. 733 / 315 / 75528 / 58 - 2 1.

(٧) Letter, Ormsby- Gore to Wauchope, 8 Sept. 1936, Confiential, C. O. 733 / 315 / 75528 / 58 - 23.

(٨) Note by Sir Herbert Samuel, 20 September 1936, C.O. 737 / 315 / 75528 / 58 - 23.

(٩) Letter, Nuri Pasha to Neville Chamberlain, The British Prime Minister, 26 Sept. 1936, most secret, copy in C.O. 733 / 315 / 75528 / 58 - 31.

(١٠) Interview, Maffey with Weizmann, 23 Oct. 1936, C.O. 733 / 289 / 75054 - 64.

(١١) Letter, Wauchope to Ormsby - Gore, 4 Nov. 1936. C.O. 733 / 297 / 75156 / V - 200

(١٢) Interview, C. Parkinson with Emil Ghory, 7 Oct. 1936, C.O. 733 / 289 / 75054 - 61.

(١٣) Peel Report, p. 141.

(١٤) نفس المصدر .

(١٥) Peel Report, p. 124.

(١٦) ESCO Foundation for Palestine: A Study of Jewish, Arab and British Policies, Vol. 11, p. 803

(١٧) Peel Report, p. 306.

(١٨) نفس المصدر ، ص ٣٦٨

(١٩) بينما كان عدد عرب فلسطين في الجليل الذين وقعوا ضمن الدولة اليهودية المقترحة ٢٢٥,٠٠٠ نسمة ، كان عدد اليهود المنضوين في الدولة العربية المقترحة لا يتعدى ١٤٠٠ نسمة وكما كانت مساحة الأراضي العربية في الدولة اليهودية نحو ثلاثة اضعاف الأراضي اليهودية . ويعتبر هذا من أهم العقبات التي وقفت في طريق تنفيذ التقسيم .

(٢٠) Cmd 5513, Palestine, Statement of Policy, by His Majesty's Govt. in U.K. (1937), 2.

(٢١) نفس المصدر .

(٢٢) دروزه ، محمد عزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، صيدا ، ١٩٥١ ، جـ٣ ص ١٥٦ .

(٢٣) The Times, 26 July 1937

(٢٤) Abdel- Rahman, A.W.A., British Policy towards the Arab revolt in Palestine, 1936- 1939, Ph.D. thesis, (unpublished) University of London, 1971.

(٢٥) دروزة ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ .

(٢٦) دروزة ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ .

(٢٧) Weizmann, Chain, Trial and error, London, 1949, P. 473

(٢٨) The Times, 8 and 9 July 1937.

(٢٩) Note, Ibn Sioud to British Government, 6 Sept. 1937 C.O. 733 / 353 / 75718 /19 - 35.

(٣٠) نفس المصدر .

(٣١) Note, Nuri Pasha to Eden, 30 September 1937, Copy in C.O. 733 / 353 / 75718 / 16 - 1.

(٣٢) دروزة ، محمد عزة ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

(٣٣) نفس المصدر .

(٣٤) Cmd 5893, Palestine = - - Statement by His Majesty's Government in U.K, London, 1938.

(٣٥) نفس المصدر

(٣٦) Cmd 6019, Palestine statement of policy, London 1939.

(٣٧) الكيالي ، عبد الوهاب ، تاريخ فلسطين الحديث ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٣٥٦ .

(٣٨) The Times, 18th May 1939.

(٣٩) Weizman, Chaim, Trial and Error, p. 477.

(٤٠) Hanna, Paul L., British Policy in Palestine, Washington 1942, p. 149.

(٤١) نفس المصدر .

الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي

د. جودت سعادة*

مقدمة :

نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الأهداف التعليمية في نجاح البرنامج التعليمي للدراسات الاجتماعية ، فسيقوم الباحث بتعريف هذه الأهداف ، وتوضيح الأسباب المنطقية وراء استخدامها ، وبيان فوائدها في التعليم بصورة عامة ، وفي تدريس الدراسات الاجتماعية على وجه الخصوص . وبما أن معرفة المعلم بخصائص الأهداف التعليمية الجيدة تعتبر من الواجبات الضرورية له ، وتساعده بالتالي على نجاح خطة التدريس اليومية ، فسيتعرض الكاتب أيضاً إلى هذه الخصائص بشيء من التفصيل ، مع ضرب الأمثلة التوضيحية ، ومن ميدان الدراسات الاجتماعية بالذات . كما سيتم توضيح خطوات كتابة الأهداف التعليمية خطوة خطوة ، لكي يتمكن معلم الدراسات الاجتماعية من تطبيقها ، وخاصة بعد تدعيمها بالأمثلة من ميدان الدراسات الاجتماعية ، ومن وضع الباحث نفسه .

وسيوضح الكاتب بعد ذلك ، وبشكل مختصر ، تصنيف بلوم للأهداف التربوية Bloom's Taxonomy of Educational Objectives ومجالاته الثلاثة : المجال المعرفي Cognitive Domain ، والمجال الانفعالي Affective Domain ، والمجال النفسي

(*) الأستاذ المساعد في دائرة التربية بجامعة اليرموك .

الحركي ، أو المهاري الحركي Psychomotor Domain . ولن يقف الأمر عند هذا الحد ، بل سيتم تطبيق المجال المعرفي من هذا التصنيف ، ومستوياته المختلفة ، على الدراسات الاجتماعية ، وذلك عن طريق ضرب العديد من الأمثلة من هذا الميدان على كل مستوى من مستويات ذلك المجال . وسيحاول الكاتب أن تكون الأمثلة من الواقع العربي ، أو من البيئة العربية ، أو من التاريخ العربي ، ليكون أقرب إلى الفهم ، وأيسر للتعليم .

كما ستتناول هذه الدراسة أيضاً ، الأفعال السلوكية التي يمكن استخدامها في كل مستوى من مستويات المجال المعرفي فقط ، مدعمة ببعض الأهداف التدريسية من ميدان الدراسات الاجتماعية .

تعريف الأهداف التعليمية

يمكن تعريف الاهداف التعليمية على أنها عبارات تُكتب للتلاميذ لتصف بدقة ما يمكنهم القيام به بعد الانتهاء من دراسة وحدة تعليمية معينة (!) وإذا صيغت بشكل صحيح ، فإنها ستبين للتلاميذ ما ينبغي عليهم القيام به ، وكيف يتوقع منهم انجاز المهمات المطلوبة ، بشكل يجعل المعلم والتلاميذ على علمٍ دقيق بموعد تحقيقهم للأهداف المقترحة لبرنامج الدراسات الاجتماعية .

المبررات المنطقية وراء استخدام الأهداف التعليمية في الدراسات الاجتماعية

تُستخدم الصياغة السلوكية لوضع العمليات التربوية والأهداف التعليمية في عبارات واضحة وقابلة للقياس . فقد عملت الأهداف العامة ، والتي تمتاز بالغموض في طبيعتها ، على جعل المعلمين ، وحتى الآباء ، غير متأكدين من فعالية البرنامج التعليمي ، ومدى تقدم التلاميذ . ومن هنا فإنه من الصعب تقييم كلٍ من البرامج التعليمية ومدى تقدم التلاميذ إذا لم تكن الأهداف الخاصة واضحة ومفهومة ، بحيث تبرهن على وجود ذلك التقدم .

وتمثل الافتراضات التالية ، والتي تتعلق بالتعلـم والتعليم ، الأساس المنطقي وراء استخدام الأهداف التعليمية في الدراسات الاجتماعية :

١ - يتعلم التلاميذ بصورة أكثر فعالية ، إذا ما تأكدوا مما يتوقعون القيام به .

٢ - سيعمل التلاميذ بدرجةٍ أسهل على تنمية روح المسؤولية لتعليم أنفسهم إذا

كانت أنماط ومستويات السلوك واضحة في بداية كل واجب تعليمي ، بدلاً من بقاء التلاميذ معتمدين بشكل دائم على المعلمين في توضيح مثل هذه التوقعات .

٣ ـ ستزداد فعالية المعلمين في تدريسهم للتلاميذ ، إذا كانت لديهم نتائج محددة يُريدون الوصول إليها خلال الخبرات التعلمية ، وفي ضوء السلوك المرغوب فيه للتلاميذ . ويستطيعون في الوقت نفسه ، القيام بعملية التخطيط الدقيق لتحقيق الأهداف المرغوب فيها بصورة أكثر عملية وواقعية :

٤ ـ يستطيع المعلمون القيام بعملية التخطيط والتدريس واعداد المواد والوسائل التعليمية المناسبة للتعليم الافرادي Individualization of Instruction ، إذا كانت لديهم اهدافٌ واضحة ومحددة ، ومصاغة صياغة سلوكية متنوعة تناسب ما بين التلاميذ من اهتمامات مختلفة .

٥ ـ عندما تُصمم النشاطات التعليمية حول نتائج خاصة ومرغوب فيها ، فإن الاستغلال الفعال للوقت والمكان والامكانيات المتوفرة ، يصل إلى أقصى حدٍ ممكن من أجل تحقيق تلك النتائج .

فوائد الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية

تعمل الأهداف التعليمية في الدراسات الاجتماعية على تحقيق فوائد عديدة أهمها :

١ ـ تُستخدم الاهداف التعليمية كدليلٍ لمعلم الدراسات الاجتماعية في عملية تخطيط التعليم[٢] . فرغم مساعدة الاهداف العامة المعلم على تحديد المحتوي الذي سيقوم بتدريسه ، إلا أنها غير فعّالة في مساعدته لتخطيط الدروس اليومية . فمثلاً ، ينص الهدف العام التالي على أنه « سيتعلم التلاميذ مفاهيم تمكنهم من فهم البيئة التي يعيشون فيها بصورة أفضل » . وقد ينتقد بعض التربويين هذا الهدف قائلين : ماذا يعني هذا الهدف ؟ ، وما هي المفاهيم المقصودة ؟ ، وأي نوع من البيئة تلك التي ذُكرت في الهدف ؟ ، وكيف سيتم تدريس هذه المفاهيم ؟ ، وغير ذلك من الاستفسارات العديدة .

٢ ـ تساعد الأهداف التعليمية معلم الدراسات الاجتماعية على وضع أسئلة الاختبارات المناسبة . حيث يشكو بعض المعلمين من أن أسئلة الاختبارات التي يضعونها تكون سهلة على التلاميذ أحياناً ، وقد تكون فوق مستواهم أحياناً أخرى . ويمثل المعيار الوحيد لمعرفة مدى مناسبة هذه الاسئلة لمستوى التلاميذ ، كونها

المقياس المناسب للهدف التعليمي الذي طُلِبَ من التلاميذ تحقيقه بعد الانتهاء من وحدةٍ تعليمية معينة . حيث ينبغي اختبار التلاميذ فيما قد تعلموه . أما إذا لم يكن هناك وضوح عند المعلمين فيما قاموا بتدريسه للتلاميذ فإنهم لا يستطيعون وضع أو تصميم الاختبارات المناسبة . وينبغي على التلاميذ أيضاً أن يقوموا بمراجعة الأهداف التعليمية للوحدة التي سيقدمون فيها الاختبار ، وهم على ثقةٍ بأنهم إذا حققوا تلك الأهداف ، فإنهم سيجتازون الاختبار بدرجات مرتفعة أو بتقادير عالية . وهنا لا بد للمعلم من أن يختار نوع الاسئلة التي تقيس الأهداف التعليمية الموضوعة .

٣ ـ تُسهل الأهداف التعليمية عملية التعلم في الدراسات الاجتماعية ، لأن التلاميذ يعرفون تماماً ما يُتوقع منهم القيام به . ويرى بعض المعلمين أن عملية التعليم تمثل مجال المنافسة أو المبارزة ما بين التلاميذ أنفسهم من جهة ، وما بين المعلمين والتلاميذ من جهة أخرى . تلك المنافسة التي لا بد أن يكون فيها منتصر وخاسر . ويمثل هذا في الحقيقة ، التصور الخاطىء لما يجب أن يكون عليه التدريس . حيث ينبغي أن يعمل كل معلم ما في وسعه لمساعدة كل تلميذ على أن يعرف جيداً ما يُتوقع منه القيام به . ويحاول معلم الدراسات الاجتماعية الناجح أن يكون واضحاً الى درجة كبيرة فيما يتعلق بما يجب على التلاميذ تعلمه . وغالباً ما يفشلُ التلاميذ في تحقيق ذلك ، لأنهم غير متأكدين من النتائج المتوقعة من العملية التعليمية . ويحدث هذا كثيراً حين يكون معلم الدراسات الاجتماعية غير متأكدٍ من أهدافه .

وتساعد الأهداف التعليمية الواضحة والمحددة في الدراسات الاجتماعية ، على فهم التلميذ للواجبات التعليمية المطلوبة منه . فمعرفة ما ينبغي عليه القيام به ، تسهم في حثه على العمل والنجاح في تحقيق الأهداف وبناء الثقة والاهتمام بالمادة الدراسية ، مما يزيد في قناعة المعلمين والتلاميذ بأدوارهم وبالواجبات المنوطة بهم .

٤ ـ تساعد الأهداف التعليمية المعلمين وغيرهم من المشتغلين في مهنة التربية والتعليم على تقويم العملية التعليمية ، وعلى توضيح وتطبيق الاهداف التربوية بوجه عام وأهداف منهج الدراسات الاجتماعية بوجه خاص[٣] .

٥ ـ تشير الأهداف السلوكية الى نمط النشاطات المطلوبة لتحقيق التعلم الناجح .

٦ ـ تمثل الأهداف التعليمية أفضل وسائل الاتصال بزملاء العمل وبالآباء ، وبغيرهم من أفراد المجتمع لاطلاعهم على ما تمّ تدريسه من جانب معلم الدراسات

الاجتماعية . وما تمّ تعلمه من جانب التلاميذ في هذا المجال .

٧ ـ تمثل الأهداف التعليمية الاطار الذي يعمل على تجزئة المحتوى الى أقسامٍ أصغر يمكن تدريسها بفعالية ونشاط .

٨ ـ تمثل الأهداف التعليمية معايير ممتازة يمكن استخدامها لاختيار أفضل الطرق التعليمية وأنسب النشاطات والوسائل التعليمية لتحصيل محدد[٤] .

ويعتمد استخدام الأهداف السلوكية على مدى الفعالية في تحقيق الفوائد السابقة ، وفي توضيح الاهداف العامة للمنهج ، وفي تخطيط وتطبيق الخبرات التعليمية التي تعمل على تحقيق الأهداف العامة ، وفي تقويم برنامج الدراسات الاجتماعية كله ، على أساسٍ من الملاحظة الدائمة لِما أنجزه التلاميذ .

خصائص الأهداف التعليمية الجيدة للدراسات الاجتماعية

لا بد للأهداف التعليمية الجيدة في الدراسات الاجتماعية من أن تتصف بالصفات التالية :

١ ـ أن يُصاغ الهدف بشكلٍ يوضح ما سيقدر التلميذ أو المتعلم أن يقوم به أو يعمله خلال أو بعد الانتهاء من الدرس المحدد . فمثلاً لو طرحنا الهدف التالي : « أن يحدد التلاميذ من القائمة التي زودوا بها أسماء خلفاء الدولة العباسية » فإننا نتوقع منهم أن يحددوا تلك الأسماء شفوياً ، أو أن يُشيروا إليها على القائمة ، أو أن يكتبوها في دفاترهم .

أما إذا طرحنا الهدفَ التالي : « أن يُبين التلاميذ أثر انقسام الدولة العباسية وضعفها على مسار التاريخ الاسلامي فيما بعد » ، فإن هذا يتطلب تفكيراً أعلى من جانب التلاميذ ، يتمثل في تحليل أوضاع الدولة العباسية في أواخر عهدها ، وربط ذلك بمجريات الاحداث فيما بعد ، مما أدى إلى انهيار تلك الدولة وطمع الطامعين بها ، وغزوهم لاطرافها ، بل وللعاصمة بغداد ، ومحاولة القضاء على الحضارة العربية الاسلامية .

ولكن لو طرحنا الهدف التالي : « أن يُبدي التلاميذ رأيهم في الجامعة العربية ، وما إذا كانت تمثّل نواة الوحدة العربية أم لا ؟ ، وهل نجحت في جمع الصف العربي ؟ ، وهل لدى التلاميذ اقتراحات لتحسين هذه المنظمة العربية لتكون أكثر فعالية ونجاحاً ؟ فإن هذه الأسئلة تتطلب نتاجاً من التلاميذ أنفسهم ، وتقييماً لدور الجامعة

العربية ، كما تتطلب منهم فهماً للكثير من المفاهيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة ، وتحليلاً لأوضاع تلك الجامعة ، والبحث عن القضايا التي نجحت فيها والقضايا التي لم تنجح في حلها ، وإصدار حكم نهائي منهم عليها ، مع طرح بعض مقترحات التحسين التي تتمشى مع قدراتهم ومستواهم .

٢ ـ أن يُصاغ الهدف بشكل يجعله قابلاً للقياس . ففي المثال السابق والخاص بتحديد أسماء خلفاء الدولة العباسية من بين قائمة الأسماء الواردة ، فإنه من السهل قياس هذا الهدف . حيث يستطيع التلميذ تحديد جميع أسماء الخلفاء أو بعضهم ، أو قد لا يستطيع مطلقاً . وبالنسبة للهدف الخاص برأي التلميذ في الجامعة العربية ومدى نجاحها ، فقد يستطيع التلميذ كتابة رأيه في هذه القضية وربما لا يستطيع .

٣ ـ أن يشتمل كل هدف سلوكي جيد في الدراسات الاجتماعية على ثلاثة عناصر مهمة هي : السلوك الواجب القيام به من جانب المتعلم (أن يذكر ، أن يفسر ، أن يقارن . . . الخ) ، ووضوح الظروف أو الشروط التي سوف يُؤدي في ظلها المتعلم هذا السلوك ، ومعايير قبول اداء السلوك . وفيما يلي مثال من ميدان الجغرافيا : « سيكون التلميذ قادراً على تحديد الأخطاء في وضع العواصم على خريطة الوطن العربي التي رسمها زميله على اللوحة الطباشيرية ، عن طريق وضع دائرة حول مكان العاصمة غير الصحيح ، بحيث لا تزيد أخطاء التلميذ عن خمسة فقط ، وألا تقل نسبة الصواب عن ٨٠٪ .

فالسلوك هنا هو : تحديد الأخطاء في وضع العواصم على خريطة الوطن العربي التي رسمها زميله على اللوحة الطباشيرية .

والشرط أو الظروف هو : عن طريق وضع دائرة حول مكان العاصمة غير الصحيح .

والمعيار هو : لا تزيد الأخطاء عن خمسة فقط (أو بدقة تصل إلى ٨٠٪) .

كتابة الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية

تستدعي كتابة الأهداف التعليمية اتخاذ العديد من القرارات أو الخطوات المنهجية والتعليمية ، وتحديد الوسائل الواجب اتباعها لتطبيق هذه القرارات ، وهذه الخطوات هي :

١ ـ تحديد المهارات والمعارف التي نرغب من التلاميذ اكتسابها كنتيجة للعملية التعليمية . وهنا لا بد من أن تسأل المعلم الذي يريد كتابة الاهداف السلوكية ، الأسئلة

التالية : ما هي الأشياء الدقيقة التي نرغب من التلاميذ أن يكونوا قادرين على عملها بعد الانتهاء من وحدة تعليمية معينة ؟ ما المعلومات الواجب عليهم اكتسابها ؟ وما النتائج التي تتوقع منهم تحقيقها كنتيجة لتعلمهم ؟ .

وبقدر ما تكون دقيقاً وواضحاً في تحديد أهدافك التربوية ، بقدر ما يكون من السهل عليك تخطيط وتقويم مدى تحقيق هذه الاهداف .

٢ ـ تحديد السلوك الدقيق الذي نرغب من المتعلم أن يقوم به لكي يبرهن على أن الهدف الذي وُضع له قد فهمهُ ، وعمل على تحقيقه . فهل أرغب من التلاميذ أن يزوّدوني بمعلومات عن أنواع التعربة في الجغرافيا ، وصفات كل نوع ؟ ، أم أن يكتبوا لي فقرة عن دور الخليفة المأمون في تشجيع الحركة العلمية إبان الدولة العباسية ؟ ، أم أن يفسروا سبب ازدحام السكان في دلتا النيل بمصر ، وتخلخلهم في ليبيا ومعظم أقطار شبه الجزيرة العربية ؟ ، أم أن يُحللوا وضع بلاد الأندلس أيام ملوك الطوائف وأثره على سقوط الخلافة الاموية في الاندلس ؟ ، أم أن يُقيموا أثر الحضارة العربية الاسلامية على الحضارة الأوروبية في العصور الوسطى ؟ .

وتعتبر هذه الخطوة مهمةً ، في أنها تتخذ القرارات التي تحدد ليس الفعل المراد تطبيقه فحسب ، ولكنها تحدد درجة الخصوصية أو العمومية التي يشير إليها السلوك أيضاً . فربما يريد المعلم من المتعلم أن يشرح مفهوماً أو قاعدة بدلاً من أن يكتبها أو يفسرها أو يناقشها . أي يريد منه تحديد الفعل الذي يشير إلى الأسلوب الدقيق في التوضيح .

وبعبارة أخرى ، فلا بد أن تبين هذه الأفعال بوضوح مدى خصوصية أو عمومية قصد المعلم ، خاصة وإن ما طُلب من التلاميذ فعله عند هذا الحد ، هو ما سيتوقعون قدرتهم على أدائه . وينبغي هنا تحديد درجة دقة توقعات المعلم ، وصياغتها بوضوح لتسهل بالتالي فهم المعلم والمتعلم لها وللسلوك المتوقع ، حتى تساعد فيما بعد على تحديد الخبرات التعلمية المطلوبة ، والتي تعمل على تحقيق الأهداف الموضوعة . وباختصار ، فإن اختيار الفعل السلوكي يحدد طبيعة ونتائج الخبرة التعليمية ككل .

٣ ـ ولا تقل الخطوة الثالثة من خطوات كتابة الأهداف السلوكية في الدراسات الاجتماعية في اهميتها عن الخطوة الثانية . حيث لا بد في هذه الخطوة من **تحديد النتيجة المرغوب فيها ، أو تحديد نتاج السلوك الذي تمَّ تحديده من قبل** . فإذا تمثلت الرغبة في أن ينجز التلميذ بنجاح السلوك المطلوب ، فعلية أن يَعْلَمَ بدقة ، النهاية التي

يؤدي اليها السلوك . وينبغي الاهتمام بدرجة كبيرة في هذه الخطوة بالموضوع وعدم الخطأ في تحديد السلوك المميز والمراد تحقيقه . وفيما يلي مثال لهدف سلوكي من الدراسات الاجتماعية تمّ فيه توضيح كل من السلوك والنتيجة المراد تحقيقها :
« سيكون التلميذ قادراً على تحليل (سلوك) الأحداث الرئيسة والظروف التي سادت الجزيرة العربية في العصر الجاهلي قبيل ظهور الاسلام (نتاج) » .

وبالاضافة الى ذلك فإن طريقة أداء التحليل سواء كانت كتابة مقال ، أو القيام بعرضٍ شفوي أمام الأخرين ، أو عرض الوسائل التعليمية ، فإنه لا بد من تحديدها .

٤ ـ وتتلخص الخطوة الرابعة من خطوات كتابة الأهداف السلوكية في أنه عندما يتم اختيار السلوك والنتائج المتوخاة لاكتساب معرفةٍ أو مهارةٍ معينة ، فلا بد من تحديد الشروط التي توضح طريقة اثبات السلوك او البرهنة عليه . فيمكن القول في المثال السابق « أنه اعتماداً على القراءات التي تمت مراجعتها في داخل الصف عن حالة العرب في العصر الجاهلي ، سيكون التلميذ قادراً على تحليل الوضع قبيل ظهور الاسلام » . وهنا فقد تمّ تحديد المواد أو الوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق الهدف المطلوب .

٥ ـ وتتمثل الخطوة الخامسة والأخيرة من خطوات إعداد أو كتابة الأهداف السلوكية في الدراسات الاجتماعية في وضع معيار يُشكل الأساس الدقيق لقبول الأداء المطلوب . وستختلف المعايير تبعاً لاختلاف الظروف والعوامل المؤثرة العديدة والتي من بينها المعلم ، وربما التلميذ ، ومستويات القدرة ، وطبيعة الواجب ، والسبب المنطقي وراء الهدف السلوكي نفسه . . . الخ . ويتمثل العامل المهم هنا في وضع المعايير التي تشكل المستويات المقبولة للأداء والتي تؤكد على تحقيق الهدف .

ويُرشد المعيار التلاميذ إلى مستوى أدائهم في تشكيل السلوك المتوقع . كما تُحدد المعايير مع الشروط والنتائج المرغوب فيها ، الأسس المتبعة في تقويم وتحقيق الهدف . فإذا كُتبت الأهداف السلوكية بشكل سليم للغاية ، فإنها لا توضح الخبرات التعلمية المناسبة فحسب ، بل وطرق التقويم المناسبة ومستويات التحصيل الجيد أيضاً(٥ ـ ٨) .

تصنيف بلوم للأهداف التربوية

يحتاج المعلمون الى ادراك مفهوم التعلم كانجازٍ لسلوك محدد من أجل تشكيل

(*) للمزيد من التفصيلات عن الأهداف السلوكية ، انظر المراجع ذات الأرقام ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، في قائمة المراجع الموجودة في نهاية هذه الدراسة .

الأهداف الواضحة والدقيقة لما يتوقعون من التلاميذ القيام به ، والذي يمكن أن يستخدم لتنمية وتطبيق الخبرات التعليمية التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف .

ولقد تمّ تطوير العديد من التصنيفات التي عملت على تحليل الاهداف التربوية . وتمثل هذه التصنيفات مصادر مهمة يمكن الاستفادة منها عند وضع أهداف برامج الدراسات الاجتماعية .

ومن الجدير بالذكر أن المحاولة المهمة الأولى لاعداد تصنيف شامل للاهداف التربوية قد قامت بها لجنة من المختصين في مجال التقويم في عدد من الكليات والجامعات الامريكية . وحددت هذه اللجنة ثلاثة مجالات للأهداف التربوية : المجال المعرفي Cognitive Domain ، والمجال الانفعالي Affective Domain والمجال النفسي الحركي أو المجال المهاري الحركي Psychomotor[٩] . وقد تمت معالجة هذه المجالات وتوضيحها في ثلاثة مجلدات : المجلد الاول ويتناول الأهداف المعرفية ، والمجلد الثاني ويتناول أهداف المجال الانفعالي ، والمجلد الثالث ويتناول المجال النفسي الحركي . وكانت تلك اللجنة برئاسة بلوم Bloom الذي سمي التصنيف فيما بعد باسمه .

وصممت هذه المجالات الثلاثة لتحديد أنواع السلوك الدقيق ، الذي يبرهن على وقوع التغيرات في المتعلمين كنتيجة للعمليات التدريسية . أي التعلم عن طريق تحديد فعلٍ لصياغة سلوك مرغوب فيه . وكلما تمّ تحديد الأهداف السلوكية بشكل دقيق وواضح ، كلما تمكنا من تخطيط خبراتٍ تعلمية مفيدة لتحقيق تلك الأهداف . ويضاف إلى ذلك تطوير وسائل تقويمية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة .

وتأكد للتربويين أنه بالاضافة الى وجود أنماطٍ مختلفة من السلوك التعلمي بصورة عامة ، فإن هناك مستويات مميزة أيضاً من السلوك التعلمي داخل المجال الواحد . حيث يختلف ، ولا شك ، الاسترجاع أو حفظ المعلومات عن التحليل أو التقويم في المجال المعرفي . كما لا يشبه الاستقبال Receiving كلاً من التنظيم أو الوسم بالقيمة في المجال الانفعالي . ومع ذلك فهناك تنظيم ترتيبي متعاقب وعلاقات متداخلة بين هذه المستويات السلوكية . ومن هنا فإن مفهوم « تصنيف Taxonomy » قد استعمل هنا للاشارة الى تصنيف أنواع السلوك التعلمي والنتائج المتوقعة ، الى فئات لا تعبر فقط عن خصائص معينة فحسب ، بل وأيضاً عن تنظيم ترتيبي لعلاقاتٍ متبادلة بين الأهداف السلوكية التربوية الممكنة .

لذا ، يُشير تصنيف الأهداف التربوية الى تقسيم السلوك الى فئات رئيسة وثانوية من جهة ، وترتيب وتنظيم أنواع السلوك داخل المجال الواحد من جهة ثانية . وقد اشتمل بلوم على ست مجموعات من الأهداف التربوية الاساسية للمجال المعرفي ، وذلك في الكتاب الاول . وقد رُتبتْ ترتيباً هرمياً كما هي موضحة في الشكل رقم (١) . والمجموعات الست هي :

١ ـ المعرفة Knowledge

٢ ـ الفهم او الاستيعاب Comprehension

٣ ـ التطبيق Application

٤ ـ التحليل Analysis

٥ ـ التركيب Synthesis

٦ ـ التقويم Evaluation

الشكل رقم (١)

الترتيب الهرمي للأهداف التربوية

التقويم
التركيب
التحليل
التطبيق
الفهم او الاستيعاب
المعرفة

ورغم عدم وجود دليل على أن التلاميذ لن يستطيعوا تقويم الأمور إذا لم يمروا بالخطوات الخمس السابقة ، إلا أن المنطق يؤكد على أنه لا بد من تطبيق معظم الخطوات الخمس الاولى قبل الوصول الى مرحلة التقويم .

أما المجال الانفعالي Affective Domain الذي احتواه تصنيف بلوم فقد تناول المستويات الخمس التالية :

١ ـ الاستقبال Receiving

٢ ـ الاستجابة Responding

٣ ـ التقييم Valuing

٤ ـ التنظيم Organization

٥ ـ الوسم بالقيمة (اعطاء سِمة شخصية بقيمة معينة) Characterization by a Value

ويشمل المجال النفسي الحركي أو المهاري الحركي Psychomator Domain الذي تطرق اليه بلوم في تصنيفه للأهداف التربوية الى الجوانب التالية :

١ ـ الادراك perception

٢ ـ الميل Set

٣ ـ الاستجابة الموجهة Guided Response

٤ ـ الميكانيكية Mechanism

٥ ـ الاستجابة الظاهرية المعقدة Complex Overt Response

٦ ـ التكيف Adaptation

٧ ـ الاصالة او الابداع Origination

والآن ، وقبل توضيح كل مجال من هذه المجالات الثلاث على حدة ، وضرب الأمثلة من ميدان الدراسات الاجتماعية لمستوياتها وفئاتها المختلفة ، يرى الكاتب ضرورة التعرف على المستويات الرئيسة لكل مجال من هذه المجالات ، والفئات الفرعية لها تمهيداً للحديث المفصل عن كل واحد منها فيما بعد . وتبين اللوحة رقم (١) المجالات الثلاث ومستوياتها المختلفة والفئات الفرعية في كل مستوى .

اهمية التنظيم الهرمي للاهداف السلوكية

يساعد فهم خائص وترتيبات انماط السلوك التعلمي المختلفة عند التخطيط

لوحة رقم (١)

المستويات الرئيسة للمجالات الثلاث لتصنيف بلوم والفئات الثانوية لكل مستوى[١٠]

المجال المعرفي Cognitive Domain	المجال الانفعالي Affective Domain
١ ـ المعرفة Knowledge ١ ـ ١ معرفة دقائق الأمور . ١ ـ ٢ معرفة الطرق والوسائل التي تؤدي الى دقائق الامور . ١ ـ ٣ معرفة الأشياء العامة والمجردة في ميدان ما . ٢ ـ الفهم او الاستيعاب Comprehension ٢ ـ ١ الترجمة . ٢ ـ ٢ التفسير . ٢ ـ ٣ الاستنتاج . ٣ ـ التطبيق Application ٤ ـ التحليل Analysis ٤ ـ ١ تحليل العناصر . ٤ ـ ٢ تحليل العلاقات . ٤ ـ ٣ تحليل الأسس المنظمة . ٥ ـ التركيب Synthesis ٥ ـ ١ ايجاد نوع من الربط . ٥ ـ ٢ انتاج خطة ، او اقتراح مجموعة من الأعمال . ٥ ـ ٣ استنباط مجموعة من العلاقات المجردة . ٦ ـ التقويم Evaluation ٦ ـ ١ الحكم بموجب دليل داخلي . ٦ ـ ٢ الحكم بموجب دليل خارجي .	١ ـ الاستقبال Receiving ١ ـ ١ الوعي او الادراك . ١ ـ ٢ الرغبة في الاستقبال . ١ ـ ٣ الاهتمام . ٢ ـ الاستجابة Responding ٢ ـ ١ قبول الاستجابة . ٢ ـ ٢ الرغبة في الاستجابة . ٢ ـ ٣ القناعة في الاستجابة . ٣ ـ التقييم Valuing ٣ ـ ١ قبول القيمة . ٣ ـ ٢ تفضيل القيمة . ٣ ـ ٣ الالتزام أو التعهد بالقيمة . ٤ ـ التنظيم Organization ٤ ـ ١ تركيب بعض مفاهيم حول القيم ٤ ـ ٢ ترتيب نظامٍ للقيم . ٥ ـ الوسم بالقيمة (اعطاء سِمة شخصية) Characterization by a Value المجال النفسي الحركي . ١ ـ الادراك . ٢ ـ الميل . ٣ ـ الاستجابة الموجهة . ٤ ـ الميكانيكية . ٥ ـ الاستجابة الظاهرية المعقدة . ٦ ـ التكيف . ٧ ـ الاصالة او الابداع .

للتعليم في الدراسات الاجتماعية ، على نجاح البرنامج التعليمي بأكمله . وهناك بعض جوانب المنهاج التي قد تنكر أهمية البناء التركيبي المتتابع للمعرفة والمهارات على شكلٍ هرمي . ولكن معظم هذه الجوانب تُسلم بأنه لا بد من الاهتمام والتركيز على تنمية الاتجاهات والقيم لدى المتعلمين . ولسوء الحظ ، ونتيجة العديد من الأسباب كضيق الوقت ، وعدم كفاءة المعلمين ، وعدم توفر الامكانات والوسائل التعليمية اللازمة ، وثقل العبء التدريسي ، فإن تخطيط التعليم وتطبيقه نادراً ما يتجاوز الجانب المعرفي المتدني ، دون الوصول الى التحليل والتركيب والتقويم إلا في حالاتٍ محدودة . كما وأنه يندر أن يتجاوز ذلك إلى الجانب الانفعالي الذي يساهم بشكل فعال في تشكيل الشخصية السوية للتلاميذ .

ويؤكد ما سبق ، ضرورة توضيح صفات كل جانب من جوانب المجال المعرفي والانفعالي والنفسي الحركي ، أو المهاري الحركي ، لكي يتيح للمعلمين والمتعلمين فهم أهمية كل جانب ، والعلاقة الهرمية المترابطة بينها ، ودورها في تزويد التلاميذ بوسائل هادفة لكي يتعلموا إلى أقصى درجة يمكنهم القيام بها ، والى المستوى المرغوب منهم تحقيقه .

وصف مجالات تصنيف بلوم ومدى تطبيقها في الدراسات الاجتماعية

لكي يفهم المعلمون والمتعلمون بعمق الاهداف التعليمية وكيفية كتابتها أو صياغتها في كل مجال من مجالات تصنيف بلوم الثلاث ، وتطبيق ذلك على الدراسات الاجتماعية ، سيقوم الكاتب بوصفٍ مختصر للمجال المعرفي ومستوياته المختلفة ، مع ضرب العديد من الأمثلة من ميدان الدراسات الاجتماعية نفسها ، والمرتبطة بقدر الامكان بالواقع العربي ، لتكون أيسر فهماً وأبقى اثراً لدى المعلمين والمتعلمين . أما التفصيلات الخاصة بالمجالين الانفعالي ، والنفسي الحركي ، فسيفرد لهما الكاتب دراسة أخرى مستقلة .

وصف المجال المعرفي وتطبيق ذلك على الدراسات الاجتماعية

سيقدم الكاتب وصفاً مختصراً لكل مستوى من مستويات المجال المعرفي الستة ، مزوداً بستة إلى ثمانية أمثلة من الدراسات الاجتماعية ومن الواقع العربي لكل مستوى من هذه المستويات كما يلي :

أولاً : المعرفة Knowledge : ويمكن تعريف هذا المستوى على أنه تذكر ما تمّ تعلمه سابقاً . ويمثل أقل مستويات المجال المعرفي تعقيداً . وما يتوقع من التلميذ في هذا المستوى أن يعمله هو أن يستعيد فقط بعض المعلومات التي قرأها . حيث تتمثل المهارة الاساسية في هذا المستوى بالتذكر فقط . وقد يشمل هذا استرجاع معلوماتٍ كثيرة تتدرج من حقائق دقيقة الى نظريات كاملة . وفيما يلي أمثلة من الدراسات الاجتماعية . سيكون التلاميذ ، بعد القيام بقراءات متعددة ، قادرين على :

١ ـ أن يحددوا قائد معركة اليرموك الخالدة واثنتين من نتائجها الحاسمة في التاريخ الاسلامي .

٢ ـ أن يذكروا أسماء الخلفاء الراشدين الأربعة بالترتيب .

٣ ـ أن يكتبوا أسماء أقطار الوطن العربي على الخريطة الصماء التي وزعت عليهم .

٤ ـ أن يضعوا خطاً تحت أسماء العلماء العرب والمسلمين في مجال التاريخ والجغرافيا من بين قائمة العلماء التي وزعت عليهم .

٥ ـ أن يحددوا العوامل الرئيسة التي تؤثر في مناخ الوطن العربي .

٦ ـ أن يصفوا اثنتين من العادات العربية الحسنة .

٧ ـ أن يعرّفوا التعرية وأن يذكروا أنواعها المهمة .

٨ ـ أن يعددوا أربعة أنواع من الخرائط التي تستعمل في الدراسات الاجتماعية .

ثانياً : الفهم والاستيعاب Comprehension : ويمكن تعريفهُ على أنه القدرة على ادراك معاني المواد أو الأشياء . وهنا يتم استرجاع التلميذ للمعلومات ، ولكنه يعمل على فهم معناها الحقيقي بالدرجة التي تمكنه من استخدامها وتوظيفها .

وقد تطرق بلوم Bloom في هذا المستوى الى ثلاث مهارات عقلية هي : الترجمة (أي ترجمة المواد من شكلٍ إلى آخر) ، والتفسير (أي التوضيح أو التلخيص) ، والاستنتاج (أي التنبؤ بالنتائج أو الأحداث) . وفيما يلي أمثلةٌ لأهدا فٍ سلوكية عن الفهم أو الاستيعاب ومن صميم الدراسات الاجتماعية :

١ ـ أن يكتب التلاميذ بلغتهم الخاصة وصفاً مختصراً لحالة الوطن العربي

السياسية قبيل الحرب العالمية الثانية بناءً على ما قرأوه في أحد فصول الكتاب المدرسي المقرر .

٢ ـ أن يصف التلاميذ حالة مُناخ مدن الدار البيضاء ، وبنغازى ، وأسوان ، وبغداد ، وحلب ، والقدس ، والرياض ، وعمان ، والكويت ، وأبو ظبي ، وصنعاء ، وذلك في ضوء معدلات الحرارة والأمطار لتلك المدن ، والتي تمّ توزيعها عليهم .

٣ ـ أن يستنتج التلاميذ من خريطة توزيع السكان في الوطن العربي الموجودة في كتبهم المدرسية ، أسباب ازدحام بعض المناطق وتخلخل بعضها الآخر ، في ضوء مقارنة الخريطة السكانية بالخريطة الطبيعية للوطن العربي نفسه .

٤ ـ أن يفهم التلاميذ لماذا تمثل معركة حطين الخالدة أهميةً كبرى في مجريات الاحداث العالمية عامة ، والاسلامية خاصة في العصور الوسطى ، في ضوء النتائج المهمة التي أسفرت عنها .

٥ ـ أن يُفسر التلاميذ البيانات الاحصائية الخاصة بإحدى المشكلات التي يُعاني منها مجتمعنا العربي كمشكلة الثأر مثلاً ، أو مشكلات الزواج المبكر ، بناء على ما قرأوه أو سمعوهُ عن هاتين المشكلتين .

٦ ـ أن يُفسر التلاميذ أسباب قيام الثورات الفلسطينية العديدة في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين في ضوء ما قرأوه عن سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين في تلك الفترة .

٧ ـ أن يُفسر التلاميذ شفوياً بعض الظواهر الجغرافية الطبيعية أو البشرية ، إذا ما نظروا الى خريطة توزيع الانتاج الزراعي في الوطن العربي .

ثالثاً : التطبيق Application : ويُشير هذا المستوى الى قدرة المتعلم على تطبيق المعرفة التي تمّ فهمها في مواقف تعليمية جديدة . وقد يشمل ذلك تطبيق أشياء عديدة كالقوانين، وطرق التدريس ، والمفاهيم ، والمبادىء ، والنظريات . وتطلب التطبيق من التلاميذ مستوىً من الفهم أعلى مما يتطلبه مستوى الاستيعاب السابق . وفيما يلي أمثلةً للتطبيق من ميدان الدراسات الاجتماعية :

١ ـ أن يستخرج التلاميذ الزمن في مدينة الدار البيضاء في أقصى غرب الوطن العربي ، الواقعة على خط طول ٨° غرباً ، إذا كانت الساعة في مدينة بغداد في المشرق العربي ، والواقعة على خط طول ٤٢° شرقاً هي الثانية بعد الظهر ، عِلماً بأن

الفرق في الزمن بين كل خط طول وآخر هو أربع دقائق .

٢ ـ أن يستخدم التلاميذ أسلوب حل المشكلات في معالجة مشكلة غزو الصحراء للأراضي الزراعية في مختلف الاقطار العربية .

٣ ـ أن يستخدم التلاميذ معلوماتهم السابقة عن الخرائط الجغرافية في الانتقال من مدينة عربية إلى أخرى ، إذا استخدموا خريطة أو مجموعة من الخرائط التفصيلية المكبرة . (كالانتقال بالسيارة من مدينة الرياض السعودية الى العاصمة الاردنية عمان عبر الكويت وبغداد ودمشق) .

٤ ـ أن يُطبق التلاميذ المعلومات الجغرافية التي فهموها عن المناخ والطقس في التنبؤ بنوع الطقس المنتظر حدوثه في حالة ظهور غيوم سوداء مع انخفاض درجة الحرارة ، أو هبوب رياح صحراوية جافة وباردة في الشتاء ، أو رملية وحارة في الصيف .

٥ ـ أن يرسم التلاميذ خريطة الوطن العربي ويوزعوا عليها حقول البترول المهمة ، معتمدين على المعلومات والقراءات التي رجعوا اليها ، والخاصة بانتاج البترول في الوطن العربي .

٦ ـ أن يُطبق التلاميذ المعلومات الجغرافية التي فهموها عن التعرية المائية ومضارها على التربة ، في تشجيعهم للمزارعين العرب في مرتفعات بلاد اليمن ، أو مرتفعات بلاد الشام أو مرتفعات جبال اطلس في المغرب العربي ، أو حتى تشجيع المزارعين في بيئتهم المحلية على حفظ التربة الزراعية عن طريق بناء الحواجز ، أو زراعة الاشجار في المناطق المنحدرة .

٧ ـ أن يوزع التلاميذ أهم الموانىء العربية ، على خريطة الوطن العربي الصماء معتمدين على ما قرأوه عن البحار والموانىء العربية .

رابعاً : **التحليل Analysis** : ويتمثل هذا المستوى في قدرة المتعلم على تجزئة الفكرة الواحدة أو المادة التعليمية الى عناصرها الثانوية ، وإدراك ما بينها من علاقات ، مما يُساعد على فهم بنيتها وتنظيمها . ويشمل ذلك تحديد الأجزاء ، وتحليل العلاقات بينها ، وإدراك الأسس التنظيمية المتبعة . وتمثل نواتج التعلم هنا مستوى ذهنياً أعلى مما هو عليه في مرحلتي الاستيعاب أو التطبيق لأنها تتطلب ادراكاً وفهماً أعمق لكل من محتوى وبنية المواد التعلمية . ويحمل المستوى الرفيع من التحليل عدداً من خصائص

المستوى التالي ، وهو مستوى التركيب . وفيما يلي أمثلة لأهدافٍ تتركز حول التحليل في الدراسات الاجتماعية :

١ ـ أن يعمل التلاميذ على تصنيف أسباب الحربين العالميتين الأولى والثانية حسب أهمية كل سبب ، وبدون أخطاء ، وذلك بعد اعطائهم قائمة جديدة بأسباب محتملة لهاتين الحربين .

٢ ـ أن يقارن التلاميذ بين صورتين من صور البناء والعمران الاسلامي : أحداهما في عهد الخلفاء الراشدين ، والأخرى في عهد الدولة الاموية في الاندلس ، موضحين أوجه الشبه والاختلاف بينهما ، وذلك بعد تزويدهم بنسخ من هاتين الصورتين .

٣ ـ أن يُصنف التلاميذ الصخور الى ثلاث مجموعات مختلفة تبعاً لخصائصها المتميزة ، وبناءً على المعلومات التي قرأوها عن أنواع الصخور في الكتاب المدرسي ، أو المراجع المختلفة ، وذلك بعد اعطائهم مجموعة من عينات الصخور المختلفة للبيئة المحلية العربية .

٤ ـ أن يُدرك التلاميذ مدى انحياز العديد من مؤرخي وعلماء السياسة في اوروبا والولايات المتحدة للعدو الاسرائيلي وللحركة الصهيونية ، وذلك بعد اعطائهم مجموعة من المقالات التي كتبها هؤلاء ، وفي ضوء قراءات التلاميذ ومعرفتهم للحق العربي في فلسطين وعروبة فلسطين عبر التاريخ .

٥ ـ أن يحلل التلاميذ أهمية الموقع الاستراتيجي والجغرافي للوطن العربي ، وذلك في ضوء قراءاتهم لموقع الوطن العربي بين القارات ، واشرافه على الممرات المائية المهمة .

٦ ـ أن يُقارن التلاميذ بين آثار ونتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية على الوطن العربي سياسياً واقتصادياً ، في ضوء قراءاتهم حول الموضوع نفسه ، أو حضورهم لِندواتٍ تاريخية ، أو مشاهدتهم لأفلامٍ تاريخية تدور حول الحربين العالميتين .

خامساً : التركيب Synthesis : ويشير هذا المستوى الى قدرة المتعلم على وضع الأجزاء التعلمية مع بعضها بعضاً في قالب أو مضمون جديد . وهو على العكس تماماً من التحليل ، فبينما يعمل التحليل على تجزئة المواد الى عناصرها وجزئياتها الدقيقة ، يعمل التركيب على تجميعها في ثوب جديد . وقد يشمل ذلك انتاج خطة من الخطط

(كتقديم مقترح بحثٍ من الابحاث مثلاً) . كما تؤكد نواتج التعلم في هذا المستوى على السلوك الابداعي كنشاط أساسي للمتعلمين . وفيما يلي أمثلة من الدراسات الاجتماعية على أهداف تهتم بالتركيب .

١ ـ أن يضع التلاميذ خطة مكتوبة تتضمن حلولاً ناجعة لمشكلة قلة المياه في المناطق الجافة من الوطن العربي ، في ضوء قراءاتهم حول هذه المشكلة من المراجع المختلفة .

٢ ـ أن يقوم التلاميذ بتلخيص الأطوار المهمة للدولة العباسية ومميزات كل طور في ضوء قراءاتهم لتاريخ هذه الدولة من الكتاب المدرسي المقرر ، أو المراجع المختلفة .

٣ ـ أن يستخلص التلاميذ تعميماً يبينُ دور البترول العربي وأهميته في العالم ، في ضوء دراستهم لمجموعة من البيانات الاحصائية لإنتاج البترول في الوطن العربي من جهة ، وبعض الأقطار العالمية من جهة أخرى .

٤ ـ أن يصف التلاميذ خبرة مرّوا بها أثناء رحلة جغرافية لقطرٍ عربي آخر أو لبيئةٍ محلية مجاورة لبيئته ، أو أن يصفوا انطباعاتهم نحو المقابلة التي أجروها مع أحد المزارعين في بيئتهم المحلية والتي دارت حول مشكلات التسويق الزراعي في المنطقة .

٥ ـ أن يقترح التلاميذ ثلاثة افتراضات (قابلة للفحص أو الاختبار) وتدور حول مشكلة اضمحلال الريف العربي وهجرة السكان الى المدن .

٦ ـ أن يقترح التلاميذ خطةً مكتوبة لتحسين اقتصاديات بلاد الصومال واليمن وموريتانيا ، بعد توزيع بيانات ومعلومات مختلفة عن اقتصاديات وامكانيات هذه الدول الثلاث .

سادساً : التقويم Evaluation : ويُشير هذا المستوى الى قدرة المتعلم على الحكم على قيمة المواد التعليمية في الدراسات الاجتماعية (كعبارة من العبارات التاريخية ، أو نظرية من النظريات الاقتصادية ، أو بحثٍ من الابحاث الاجتماعية ، أو رسومات وأشكال توضيحية جغرافية) ، وذلك لتحقيق هدف معين . وتعتمد هذه الأحكام على معايير محددة ، بعضها معايير داخلية تتعلق بالتنظيم ، وبعضها الآخر معايير خارجية تختص بالهدف . وقد يقرر التلميذ المعايير هذه أو تُعطى له . وتُمثل

النتائج التعلمية في هذا المستوى أعلى درجة في التنظيم الهيكلي المعرفي ، لأنها تشمل عناصر من جميع المستويات الخمس السابقة ، بالاضافة الى أحكامٍ بالقيمة معتمدةٍ على معايير واضحة ومحددة . وفيما يلي أمثلة لهذا المستوى من ميدان الدراسات الاجتماعية :

١ ـ أن يختار التلاميذ الحقيبة الأفضل من بين أربع حقائب جلدية مغربية وعراقية وليبية وسعودية ، وأن يكتبوا ثلاثة أسباب دعتهم لاختيارها ، معتمدين على أوصاف وتكوين وصناعة تلك الحقائب ، وذلك إذا قدمت لهم وبأسعار مختلفة .

٢ ـ أن يختار التلاميذ خريطة من أكثر خرائط تضاريس الوطن العربي دقة ومراعاة للأمور الفنية ، من بين سبع خرائط تضاريسية رسمها زملاؤهم من قبل ، بعد أن يبرزوا هذا الاختيار بكتابة ثلاث صفات تميز هذه الخريطة عن الخرائط الأخرى .

٣ ـ أن يوازن التلاميذ بين الحضارتين العربية الاسلامية ، والأوروبية في العصور الوسطى ، موضحين فضل الحضارة العربية الاسلامية على الحضارة الاوروبية ، عن طريق كتابة فقرتين يتم بهما تقويم الحضارة العربية الاسلامية وفضلها على اوروبا في تلك العصور ، وذلك إذا أُعطي التلاميذ فصلين من فصول كتاب تاريخي عن كل حضارة من هاتين الحضارتين .

٤ ـ أن يعلن التلاميذ رأيهم في عوامل الوحدة العربية وإمكان قيام دولة عربية متحدة من المحيط الى الخليج ، بعد مقارنتها بأوضاع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللتين تجمعان شعوباً وأجناساً مختلفة في اللغة والدين والعرق والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك ، وأن يكتبوا فقرة تبين وجهة نظرهم نحو مدى تحقيق وحدةٍ عربيةٍ شاملة على الوضع السياسي للعالم ، والدور الممكن لهذه الدولة المنتظرة أن تلعبه في السياسة الدولية . ويكون ذلك بعد تقديم معلومات وافرة للتلاميذ عن عوامل قيام الوحدة الالمانية ، والوحدة الايطالية ، والوحدة الامريكية ، والوحدة الروسية ، للاستفادة منها في دعم آرائهم في الوحدة العربية .

٥ ـ أن يوازن التلاميذ بين نظريات تشكيل البراكين ، موضحين وجهة نظرهم في أكثرها صواباً ، وذلك بعد تزويدهم أو حصولهم بأنفسهم على معلومات متنوعة عن تلك النظريات ، ومن مصادر ومراجع متعددة .

٦ ـ أن يكتب التلاميذ ثلاث فقرات تبين رأيهم في الجامعة العربية ، وفيما إذا كانت تمثل في نظرهم نواة الوحدة العربية أم لا ؟ وهل يوافق هؤلاء التلاميذ على بقائها ؟ أم يقترحون بديلاً عنها ؟ ولماذا ؟. ويتم ذلك بعد اطلاع التلاميذ على

معلوماتٍ عن الجامعة العربية ، ومن خبراتهم اليومية وسماعهم لأخبار ونشاطات تلك الجامعة .

٧ ـ أن يقارن التلاميذ بين النظريات التي تعالج تشكيل الكرة الارضية كنظرية زحزحة القارات والنظرية التي ترى أن الأرض كانت ضمن المجموعة الشمسية ، والتي كانت تتركب اصلاً من السديم الذي تعرض للبرودة مما أدى الى تقلصه ، وغيرها من النظريات ، موضحين رأيهم في أقرب هذه النظريات للصواب ، مع تدعيم وجهة نظرهم بالحجج والاسانيد ، وذلك بعد رجوع التلاميذ للمعلومات والمصادر التي تتطرق الى هذا الموضوع*(١١-١٦) .

الأفعال السلوكية التي تستخدم في الأهداف التعليمية للمجال المعرفي

يرى الكاتب ، بعد توضيح مستويات المجال المعرفي لتصنيف بلوم للأهداف التربوية ، وتطبيقها في ميدان الدراسات الاجتماعية ، أن يتعرض للأفعال السلوكية التي تستخدم في كل مستوى من مستويات المجال المعرفي الستة لتصبح أكثر وضوحاً لدى القارىء عند محاولته كتابة أهدافٍ تعليمية سلوكية في هذا المجال . وتوضح اللوحة رقم (٢) هذه الأفعال السلوكية .

لوحة رقم (٢)

أمثلة للأفعال السلوكية التي تستخدم في الأهداف التعليمية للمجال المعرفي من تصنيف بلوم

المستويات	أهداف تعليمية للتوضيح	أفعال سلوكية تستخدم لصياغة الاهداف التعليمية
المعرفة	ـ التعرف على المصطلحات العامة في الدراسات الاجتماعية . ـ التعرف على الحقائق الخاصة بميدان الدراسات الاجتماعية . ـ التعرف على الطرق والاجراءات للحصول على المعرفة لهذا الميدان . ـ التعرف على المفاهيم الاساسية من ميادين العلوم الاجتماعية . ـ التعرف على الأسس الضرورية للدراسات الاجتماعية .	أن يُعرِّف ، أن يصف ، أن يحدد ، أن يتذكر ، أن يختار ، أن يسترجع المعلومات . أن يذكر ، أن يعدد .

المستويات	اهداف تعليمية للتوضيح	أفعال سلوكية تستخدم لصياغة الاهداف التعليمية
الفهم أو الاستيعاب	- فهم الحقائق والمبادىء الاجتماعية . - التفسير الشفوي لبعض المواد التعليمية في الدراسات الاجتماعية . - تفسير اللوحات والأشكال التوضيحية في الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد مثلا . - ترجمة المواد الشفوية إلى قوانين رياضية تهم بعض العلوم الاجتماعية كالاقتصاد أو الجغرافيا مثلاً .	أن يُحول ، أن يترجم ، أن يوضح ، أن يفسر ، أن يفرق ، أن يميز ، أن يعمم ، أن يعطي أمثلة ، أن يرسم ، أن يصيغ ، أن يتنبأ ، أن يلخص .
التطبيق	- تطبيق المفاهيم والأسس الاجتماعية مواقف تعليمية جديدة . - تطبيق القوانين والنظريات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية في مواقف عملية . - حل المشكلات الحسابية في بعض الميادين كالجغرافيا والاقتصاد مثلا . - رسم لوحات وخرائط وأشكال توضيحية في مختلف مجالات الدراسات الاجتماعية . - البرهنة على الاستخدام السليم لطرق واجراءات معالجة بعض المشكلات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية .	أن يُطبق ، أن يعمم ، أن يختار ، أن يُطور ، أن يُنظم ، أن يستعمل ، أن يُصنف ، أن يربط ، أن يُحضر ، أن يحسب ، أن يعدل ، أن يبرهن ، أن يتنبأ ، أن يُنتج .
التحليل	- إدراك الافتراضات غير المصاغة في الدراسات الاجتماعية . - إدراك الأخطاء المنطقية في التعليلات الجغرافية . - التمييز بين الحقائق والاستنتاجات في الدراسات الاجتماعية .	أن يحلل ، أن يميز ، أن يوازن ، أن يصنف ، أن يدرك ، أن يُقسم الموضوع إلى عناصر أصغر ، أن يقارن ، أن يوضح ، أن يُشير إلى ، أن يُفرق .

المستويات	أهداف تعليمية للتوضيح	أفعال سلوكية تستخدم لصياغة الاهداف التعليمية
	- تقويم البيانات ذات الصلة بميدان الدراسات الاجتماعية . - تحليل البنية التنظيمية للعمل الجماعي .	
التركيب	- كتابة موضوع منظم تنظيماً جيداً في الجغرافيا البشرية . - القاء كلمة منظمة تنظيماً جيداً عن صفات المواطن الصالح . - كتابة وصف لرحلةٍ جغرافية أو تاريخية موضحاً فيها النتائج . - اقتراح خطة عملية لحل قضية اجتماعية يُعاني منها مجتمعنا العربي .	أن يُركب ، أن يؤلف ، أن ينتج ، أن يقترح ، أن يخطط ، أن يصمم ، أن يُعدل ، أن يربط ، أن يُنقح ، أن يصنف ، أن يشتق ، أن يُعيد تنظيم شيء ما .
التقويم	- الحكم على جودة المواد المكتوبة في الدراسات الاجتماعية . - الحكم على النتائج المدعمة بالبيانات عن مشكلةٍ اجتماعية معينة . - الحكم على قيمة العمل الاجتماعي باستخدام معيار داخلي . - الحكم على قيمة العمل الاجتماعي باستخدام معيار خارجي .	أن يحكم ، أن يقرر ، أن يوازن ، أن يُقيم ، أن يعتبر ، أن يناقش ، أن يُلخص ، أن يقارن ، أن يستخلص . (١٧ - ٢٠) .

الخلاصة :

عالجت هذه الدراسة موضوعات عدة تتعلق بالأهداف التعليمية . حيث تمّ في بدايتها تعريف الأهداف التعليمية على أنها عبارات تُكتب للتلاميذ لتصف بدقة ما يمكنهم القيام به بعد الانتهاء من دراسة وحدة تعليمية معينة . وإذا تمّت صياغة هذه الأهداف بشكل صحيح ، فإنها ستبين للتلاميذ ما ينبغي عليهم القيام به ، وكيف يُتوقع منهم إنجاز المهمات المطلوبة بشكلٍ يجعل المعلم والتلاميذ على علم دقيق بموعد تحقيقهم للأهداف المحددة .

ونظراً لكون الأهداف العامة غامضة في طبيعتها ، فإنه من الصعب تقييم البرامج التعليمية من جهة ، ومدى تقدم التلاميذ من جهة ثانية ، إذا لم تكن الأهداف الخاصة واضحة ومفهومة . وهذا ما يوضح السبب المنطقي وراء استخدام الأهداف التعليمية .

وهناك فوائد عديدة لاستخدام الأهداف التدريسية في الدراسات الاجتماعية من بينها : أنها تعمل كدليل لمعلم الدراسات الاجتماعية في عملية تخطيط التعليم ، كما تساعده على وضع أسئلة الاختبارات المناسبة ، وتُسهل عملية التعلم في الدراسات الاجتماعية لأن التلاميذ يعرفون ما يتوقع منهم ، كما تساعد المهتمين بالتربية على تقويم العملية التعليمية ، وتمثل معايير ممتازة لاختيار طرق التعليم والنشاطات المناسبة .

وللأهداف التعليمية الجيدة في الدراسات الاجتماعية خصائص من أهمها : صياغة الهدف بشكل يوضح ما سيقدر التلميذ أن يقوم به بعد الانتهاء من وحدة تعليمية معينة ، وأن يُصاغ الهدف بشكل يجعله قابلاً للقياس ، وأن يشتمل كل هدف على ثلاثة عناصر هي : السلوك والشرط والمعيار .

أما عند كتابة الأهداف السلوكية ، فلا بد من اتباع خطواتٍ عديدة ، من بينها : تحديد المهارات والمعارف التي نرغب من التلاميذ اكتسابها كنتيجة للعملية التعليمية وتحديد السلوك الدقيق الذي نرغب من التلميذ أن يقوم به لكي يبرهن على أن الهدف الذي وُضع له قد فهمه وعمل على تحقيقه ، وتحديد الشروط التي توضح طريقة البرهنة على السلوك ، ثم وضع معيارٍ يُشكل الأساس الدقيق لقبول الأداء المطلوب .

ونظراً لأهمية تصنيف بلوم للأهداف التربوية في فهم الأهداف التعليمية فقد تمّ توضيح مجالاته الثلاث بشكل مفصل . ففي المجال المعرفي تمّ وصف المستويات الرئيسية الستة لهذا المجال وهي : المعرفة ، والفهم ، والتطبيق ، والتحليل ، والتركيب ، والتقويم . كما ضُربت الأمثلة العديدة من ميدان الدراسات الاجتماعية ومن الواقع والبيئة والتاريخ العربي .

الهوامش

(١) Guenther, John E. and Hansen, Patricia A. **Writing Objectives for Learning Packages.** The University of Kansas Press, Lawrence, Kansas, 1974 p. 1.

(٢) Ehman, Lee et al. **Toward Effective Instruction in Secondary Social Studies.** Houghton - Mifflin Company, Boston, 1974 pp. 75 - 105.

(٣) Kemp, Jerrold E. **Instructional Design: A Place for Unit and Course Development.** Fearon - Pitman Publishers, Inc., Belmont, California, 1977 pp. 34 - 35.

(٤) De Shaw, Byron L. **Developing Competencies for Individualizing Instruction.** Charles E. Merrill Publishing Company Inc., Columbus, Ohio, 1973 pp. 4 - 6.

(٥) Pierce, Walter D. and Lorber, Michael A. **Objectives and Methodes for Secondary Teaching.** Prentice - Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1977 pp. 27 - 49.

(٦) Davies, Ivor K. **Objectives in Curriculum Design.** McGraw - Hill Book Company, New York, 1976 pp. 123 - 136.

(٧) Clark, Leonard H. and Starr, Irving S. **Secondary School Teaching Methods.** MacMillan Publishing Company, Inc., New York, 1976 pp. 93 - 103.

(٨) Dell, Helen Davis. **Individualizing Instruction.** Science Research Association, Inc., Chicago, 1972 pp. 26 - 55.

(٩) Bloom, Benjamin S. (ed.) **Taxonomy of Educational Objectives: Handbook I: Cognitive Domain.** Longmans, Green and Company, New York, 1956 p. 7.

(١٠) Adapted from Kibler, Robert J., Barker, Larry L., and Miles, David T. **Behavioral Objectives and Instruction.** Allyn and Bacon, Boston, 1970.

(١١) Raths, James zt al. **Studying Teaching.** Prentice - Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1967 pp. 148 - 152.

(١٢) Popenfus, John R. and Paradise, Louise V. «Social Studies Objectives in Theory and Practice». **The Social Stidies,** 69 (September - October), pp. 200 - 203.

(١٣) Gronlund, Norman E. Stating Behavioral Objectives **for Classroom Instruction.** MacMillan Book Company, New York, 1978 p. 28.

(١٤) McKnight, Philip et al. **On Teaching.** Office of Instructional Resources. University of Kansas, Lawrence, Kansas, 1975 pp. 46 - 50.

(١٥) Pierce, Walter D. and Lorber, Michael A. **Ibid.** pp. 40 - 43.

(١٦) Goodwin, William L. and Klausmeier, Herbert J. **Facilating Student Learning: An Introduction to Educational Psychology.** Harper and Row Publishers, Inc., New York, 1975 pp. 39 - 42.

(١٧) Thornburg, Hershel. **School Learning and Instruction.** Brooks / Cole Publishing Company, Monterey, California, 1973 pp. 357 - 360.

(١٨) Clark, Leonard H. (ed.) **Strategies and Tactics in Secondary School Teaching: A Book of Readings.** The MacMillan Company, New York, 1969 pp. 49 - 55.

(١٩) Gronlund, Norman E. **Ibid.** p. 29.

(٢٠) Lawton, Denis and Dufour, Barry. **The New Social Studies.** Second Edition, Heinemann, London, 1976 p. 354.

الموارد الإنسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي

د. نجيبة نمر*

إحدى خصائص الدول المتقدمة تكنولوجياً القدرة على إنتاج بضائع وخدمات كثيرة بواسطة عدد قليل من الأفراد . وينتج عن ذلك إدراك أكبر لأهمية الأفراد ، وتغيير في تكوين قوى العمل . أما في الدول الأقل تطورا من الناحية التكنولوجية فإن الاقتصاد الاجتماعي فيها يقام على قوة عمل مكثفة . ولسوء الحظ فإن غالبية الدول النامية غير قادرة على الانتقال من تعداد يتجه نحو الكم إلى تعداد يتجه نحو الكيف ، وقوى العمل المنخفضة الكفاءة الانتاجية يمكن أن تكون استنزافاً للموارد الوطنية لا يمكن تخطيه عندما يزيد الاستهلاك عن الانتاج ، وكما يمكن للناس أن تكون أصولا يمكن أن تكون التزاما[1] وقد يمكن استبدال الثروة المادية ، أما أي نقص في الثروة البشرية فيمثل خسارة اجتماعية لا يمكن استبدالها لذلك زاد الاهتمام بالدراسات الخاصة بالموارد الانسانية في فروع المعرفة المختلفة : ما هي دوافع الانسان ؟ ما هي احتياجاته التعليمية ؟ ما هي تأثيرات التكنولوجيا على الموارد الانسانية ؟ ما هي العوامل التي تؤدي إلى تقادم الموارد الانسانية ؟ أو زيادة كفاءتها الانتاجية ؟ ما هي الاجراءات التي يقوم بها المجتمع والمشروعات ، والهيئات الحكومية نحو الناس حتى يتطابقوا مع البيئة الدائمة التغير .

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم الموارد الانسانية في كل من الأدب

(*) أستاذ مساعد بقسم المحاسبة في جامعة الكويت .

المحاسبي والأدب الاقتصادي بغرض الاجابة على التساؤلات الآتية : ـ

= هل يمكن معالجة الموارد البشرية للمشروع كأصول لها قيمة نقدية ؟ وبالتالي إدراج هذه القيم في القوائم المالية .

= ما هو تأثير البيانات الخاصة بالموارد البشرية على كل من القرارات الداخلية والخارجية ؟

ستتم الاجابة على هذه التساؤلات من خلال فحص وتقييم مفهوم الموارد الانسانية في كل من الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي نظراً للتأثير المتبادل بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم الاقتصادية .

الموارد الانسانية في الأدب المحاسبي

تناول الأدب المحاسبي مفهوم الموارد الانسانية في ثلاثة اتجاهات هي :

١ ـ هل الموارد الانسانية أصول ؟؟

٢ ـ طرق قياس الأصول الانسانية .

٣ ـ أهمية محاسبة الموارد الانسانية للقرارات الخارجية والداخلية .

هل الموارد الانسانية أصول ؟؟

نوقشت مشكلة معالجة الموارد الانسانية كأصول في الأدب المحاسبي عدة مرات[٢] . أخذ هذا النقاش اتجاهين : ـ

الاتجاه الأول قائم على وجهة النظر القانونية التي تركز على جانب الملكية ، فحيث أن الانسان لا تملكه الشركة قانونا فلا يمكن في ضوء التعريف المتعارف عليه للأصول اعتباره أصلا ، كما لا يوجد ضمان لفائدة هذه الموارد في المستقبل نظرا لامكانية تركها العمل في أية لحظة وبالتالي تنتفي إمكانية رسملتها .

ويقوم الاتجاه الثاني على أن محاسبة الموارد الانسانية لا تهتم بالانسان بالمفهوم السابق ، واهتمامها الأساسي هو أداء العاملين ، وقياس هذا الأداء فقط . وعدم الاهتمام بأي أنشطة أخرى لهم ، وأن خدمات العاملين تكتسب صلاحية اعتبارها أصول . يقوم هذا الرأي على وجهة النظر الاقتصادية التي لا بد من أخذها في الاعتبار عند مناقشة المشاكل المحاسبية . فالمحاسبة تهتم أساسا بالأحداث والأشياء التي لها مغزى اقتصادي ، وهذا لا يستلزم بالضرورة أن يتضمن الملكية القانونية[٣] . ولقد قدم

بعض المفكرين من المحاسبين تفسيراً لطبيعة الأصول يرتكز بصفة خاصة على وجهة النظر الاقتصادية .

« . . . . . تعتمد قيمة الأصول ، ووجودها ، على الخدمات التي يمكن تقديمها للمشروع في المستقبل[٤] . . . . » .

بناء على ما سبق إذا توافر لأحد الموارد الاقتصادية إمكانية تقديم خدمات لأكثر من فترة مالية يمكن أن يصنف كأصول. فالمعيار الضروري لتحديد ما إذا كان انفاق معين يجب رسملته أو معالجته كمصروف يتوقف على إمكانية تقديمه خدمات في المستقبل. يقال بناء على هذا المعيار أن الخدمات التي سيقدمها الموظف والتي تعني فائدة اقتصادية للشركة لأكثر من فترة تبرر معالجة هذا الموظف كأصل[٥] .

كما يردون على الجدل القائل بأنه لا يوجد ضمان لفائدة الموارد الانسانية في المستقبل بأن هذا صحيح بنفس الدرجة بالنسبة للأصول الأخرى . ففي عالم يتصف بعدم التأكد لا يمكن التأكد من فائدة أي أصل في المستقبل . فالآلة التي يمكن أن تؤدي خدمات في المستقبل يمكن أن لا تفعل ذلك بسبب التقادم أو التلف نتيجة حريق ، وكذلك حسابات المدينين يمكن ألا تتحقق بسبب وفاة المدين أو إفلاسه . وليس هناك وسيلة لتأكيد فائدة هذه الأصول في المستقبل ، وبالرغم من ذلك تصنف كأصول . لذلك يفضل القول بأن الفائدة المحتملة في المستقبل هي المعيار المهم وليست الفائدة الفعلية .

طرق قياس الأصول الانسانية :

وصفت محاسبة الأصول الانسانية بأنها :

« تقدير دقيق ومستمر ـ بدلالة النقود ـ للعاملين بالشركة يعكس كلا من المكاسب والخسائر في المهارات والقدرات »[٦] .

المشكلة من وجهة النظر المحاسبية البحتة ما هي إلا مشكلة معالجة الأصول المعنوية مثل الشهرة والناس حيث يصعب تحديد هذه العناصر ووضعها في صورة كمية .

يوجد الكثير من المعوقات التي ترتبط بقياس الأصول الانسانية ، والتي أدت إلى بطء التقدم في هذا المجال من أهمها :

١ ـ قياس الانسان أمر ذاتي بحت . فبالرغم من إمكانية قبول المفهوم من قبل

المحاسبين ، إلا أنه توجد درجة عالية من الذاتية في عملية قياس الانسان[٧] .

٢ ـ صعوبة تحديد فترة الاستفادة من الأصول الانسانية نتيجة للحرية الطبيعية لهذه الأصول ، وبالتالي صعوبة التأكد من بقاء الموظف بالشركة . ولكي يؤخذ في الاعتبار عامل عدم التأكد هذا يحب أن تعتمد طرق قياس الأصول الانسانية على وسائل رياضية معقدة . ولكي يطبق المحاسبون هذه الطرق يجب أن تكون عندهم خلفية سليمة عن الوسائل الرياضية واستعمال الحاسب الالكتروني[٨] .

٣ ـ عدم القدرة على استهلاك الأصول الانسانية على أساس موضوعي إذا ما رسملت ، حيث توجد فروق جوهرية بين طبيعة الأصول الملموسة كالآلات مثلاً ، وبين طبيعة الأصول الانسانية . فالبدء في استهلاك الآلة بمجرد شرائها ، أو تقادمها بعد فترة من تاريخ شرائها حقائق يمكن قبولها . أما الرجل فعادة تزيد قيمته بتدريبه واكتسابه الخبرة . ومدى التطور في الانسان واكتسابه الخبرات يختلف من فرد لآخر ، بالاضافة إلى أن بعض الأفراد يستمرون في زيادة معلوماتهم ومهاراتهم حتى التقاعد ، بينما يصل البعض الآخر لقمة خبرته عند نقطة معينة من الوظيفة ثم يبقى بعد ذلك إما ساكنا أو يبدأ في الانحدار . معنى هذا أننا نتعامل مع موضوع معقد جدا[٩] .

٤ ـ الاحتياط اللازم اتخاذه عند إضافة أي بنود جديدة لقائمة المركز المالي[١٠] .

٥ ـ ضرورة إيجاد بعض الاجراءات المقبولة ، وطرق للافصاح عن المعالجة الفنية ، والاعداد التالي للمراجع .

٦ ـ من العوامل التي أدت إلى بطء التقدم في مجال قياس الأصول الانسانية اتجاهات الكثير من الأفراد تجاه قياس قيمة الانسان حيث يميل الأفراد الذين يثقون في أنفسهم إلى المواقف الايجابية ، ولكن الغالبية من الأفراد تعارض الخضوع لعمليات القياس . وعند تقديم الفكرة لأول مرة فإن غالبية برامج التقييم تواجه اتجاهات معادية لمجرد أن غالبية الأفراد يكرهون الفكرة ، كما يخشى الكثير منهم النتائج التي قد تترتب على عملية القياس[١١] .

بالرغم من كل المعوقات السابقة فقد اقترحت عدة طرق لقياس الموارد الانسانية تندرج تحت ثلاث نوعيات هي : ـ

١ ـ قياس المتغيرات السلوكية وترجمتها بدلالة النقد : ـ

أوجد Rensis Likert مفهوم قياس الأصول الانسانية ونشره بالأدب المحاسبي

وأسماه « محاسبة الأصول الانسانية » ، ثم أطلق عليه بعد ذلك « محاسبة الموارد الانسانية » في كتابيه : The Human Organization (1967), New Patterns of Management (1961)[١٢] .

تقوم نظرية Likert[١٣] على افتراضين أساسيين هما : ـ

أ ـ ترجع الأرباح الزائدة عن المعدل العادي إلى الموارد البشرية للمشروع ، ولا قيمة لموارد المشروع البشرية إذا لم تتحقق هذه الأرباح الزائدة .

ب ـ التحسين في المتغيرات البشرية مثل : سلوك المديرين مع العاملين ، ودوافع المرؤوسين ، وولائهم ، واتجاهاتهم لا بد وأن تؤدي إلى تحسين الكفاءة الانتاجية للمشروع وربحيته .

فإذا تمت دراسة العلاقة بين المتغيرات البشرية من ناحية والكفاءة الانتاجية للمشروع وربحيته من ناحية أخرى باستخدام الوسائل الاحصائية لتحديد العلاقة بين التغير في هذه العوامل والتغير في الكفاءة الانتاجية والربحية ، مع مراعاة التزامن بين التغير في هذه العوامل ، والتغير في النتائج المقاسة ، مع امتداد الدراسة طوال فترة تسمح بنشأة علاقات مستقرة نسبياً بين هذه المتغيرات ، حتى يمكن اتخاذها أساسا لتحديد مؤشرات يعتمد عليها في التنبوء بالأرباح التي تحققها الموارد البشرية .

والنتيجة النهائية قد تكون رسملة الزيادة أو النقص في قيمة المنظمة الناتجة عن الزيادة أو النقص في كفاءتها الانتاجية وربحيتهاباستخدام معدل مفترض للخصم . ويرى ليكرت ضرورة الاستمرار في قياس المتغيرات البشرية وعلاقتها بالكفاية والربحية حتى يمكن مقارنتها بالمؤشرات السابقة والتنبوء بالقيمة الحالية لموارد المشروع البشرية[١٤] .

يؤخذ على اقتراح ليكرت إرجاع الزيادة في الربح إلى الموارد البشرية فقط وتجاهل وجود عوامل أخرى . كذلك صعوبة التنبوء بالعلاقات بين المتغيرات البشرية والربحية في عالم يتصف أساسا بعدم التأكد . كما أن التقويم يكون على مستوى موارد المشروع البشرية ككل ولن يحدد قيمة كل فرد على حدة ، وهو شرط ضروري لاتخاذ كثير من القرارات المتعلقة بالأصول الانسانية : كالاختيار ، والتدريب ، والترقية ، والفصل .

٢ ـ طريقة الاستثمار :

تقوم هذه الطريقة على رسملة التكلفة الفعلية للانفاق . والأساس النظري لهذه الطريقة هو تقدير الأصول الانسانية ، وإثباتها بالدفاتر باتباع نفس الأسس المستخدمة في حالة الأصول الثابتة المادية ، أي تقدر بتجميع كل ما يتكلفه المشروع في سبيل اقتناء هذه الأصول وجعلها صالحة للاستعمال .

وجدير بالذكر أن هناك بعض الآراء في الأدب المحاسبي تنادي بتعديل هذه التكلفة التاريخية لتعكس القيمة الاستبدالية للأصول الانسانية[١٥] . والبعض الآخر يقول أنه يجب تحديد قيمة الانسان بتحديد تكلفة البديلة[١٦] .

انبثق عن هذه الطريقة مجموعة من الطرق التطبيقية منها : ـ

أ ـ قدم[١٧] Brummet, Flamholtz and Pyle اقتراحاً لتقدير قيمة الانسان على أساس التكلفة المتراكمة لتعيين الموظف ، وتعريفه بالمنشأة ، وتدريبه ، وبناء خبرته ، وتطويره . وتعتبر هذه الطريقة أسهل الطرق وأكثرها عملية .

ب ـ قدم[١٨] Lev and Schwartz اقتراحاً لتحديد قيمة الموارد البشرية برسملة المرتبات والأجور المتوقع الحصول عليها حتى سن المعاش ، فقد اعتبرا أن قيمة الموظف مكافئة للقيمة الحالية لمكاسبه الباقية ، وحتى نصل إلى قيمته فإن هذا النموذج يفترض أن الموظف سيبقى بالشركة حتى سن التقاعد ، وهو افتراض ليس صحيحاً دائماً في الحياة العملية . كما يؤخذ على هذا النموذج صعوبة التنبوء بالأجر طوال الحياة الانتاجية للموظف ، والتغير فيه من فترة لأخرى .

حاول Flamholtz[١٩] تطوير الطريقة السابقة فأخذ في الاعتبار حركة الاصول الانسانية . وبنى اقتراحه على فرض أن الموظف لا بد وأن يتحرك بين مواقع العمل خلال فترة حياته الانتاجية ، وأنه يمكن تحديد قيمة الموظف على أساس الخدمات التي سيقدمها في كل موقع خدمة يتوقع شغله له خلال فترة عمله بالشركة . وبالرغم من أن Flamholtz قدم نظرية الاحتمالات لتحديد الاقامة المحتملة للموظفين ، ومن ثم قيمتهم المتوقعة بالنسبة للشركة ، فإن هناك بعض الصعوبات العملية عند تطبيق هذا النموذج منها أن تحديد الاقامة المتوقعة للموظفين عملية ذاتية ولا تخضع لأسس موضوعية بالاضافة إلى صعوبة التنبوء بالأجر في كل موقع .

أدخل Jaggi and Lau[٢٠] تحسينات هامة على نموذج Flamholtz بإدخال

سلاسل ماركوف «Markov» . فباستخدام البيانات التاريخية يمكن التعبير عن نماذج تحركات الموظفين بدلالة الاحتمالات لمجموعات الموظفين ، وفترة بقاء الموظفين المتوقعة (على أساس المجموعة) في كل وظيفة يتوقع أن يشغلوها خلال فترة عملهم بالشركة . هذا النموذج يسهل تبينه في التطبيق العملي ، ويمكن أن يقدم معلومات دقيقة عن قيمة الموارد الانسانية يمكن الاعتماد عليها . بالرغم من صعوبة الأسلوب الفني المستخدم .

اقترح Morse[٢١] طريقة شبيهة بالطريقتين السابقتين وتقوم على تحديد القيمة الحالية لخدمات الفرد المتوقعة بالاستعانة بالأجور والمرتبات المدفوعة ، ومتوسط عدد السنوات التي سيقضيها الموظف في مراحل الخدمة المختلفة ، والتغير الذي سيحدث في الأجر .

جـ ـ قدم Sangeladji[٢٢] اقتراحاً يقوم على تقدير الاصول الانسانية بالجمع بين تكلفة الحصول على الموظف أي التكلفة الأصلية مضافاً إليها التكاليف في المستقبل المرتبطة بخدمات الموظف المحتملة والتي تتمثل في مرتبات ومهايا دورية حيث أنها تمثل جزءا من التكلفة الكلية للشركة عن الموارد الانسانية .

نالت طريقة الاستثمار أهمية خاصة في الأدب المحاسبي والتطبيق العملي لأنها تتطابق مع المبادىء المحاسبية التقليدية ، وتقوم على أساس التكلفة التاريخية ، بالاضافة إلى أن بعض صورها غير معقدة تقوم على تجميع التكلفة الفعلية التي حدثت لاستئجار الموارد الانسانية وتدريبها وتطورها . . . وتعامل كأصول ، ثم تعالج التكلفة كنفقة كلما تمت الخدمات بواسطة الموارد الانسانية[٢٣] .

٣ ـ قياس القيمة الاقتصادية للموارد البشرية :

تقوم هذه الطريقة على تحديد القيمة الحالية لمساهمة رأس المال الانساني في الأرباح في المستقبل ، ثم الرسملة المناسبة لهذه الأرباح .

اقترح Brummet, Famholtz and Pyle[٢٤] معالجة عامة لتقدير ما تسهم به الموارد الانسانية في القيمة الكلية للمنشأة ، حيث يتم التنبوء بالأرباح الكلية المتوقعة وتخصم لايجاد القيمة الحالية للمنشأة ، ويخصص جزء من القيمة الحالية للمنشأة للموارد الانسانية بنسبة قيمة الاستثمار في الموارد البشرية إلى مجموع موارد المشروع .

ثم قدما اقتراحا كتطوير للاقتراح السابق ، يقوم على تخصيص جزء من الأرباح غير العادية للموارد البشرية ، وذلك بنسبة قيمة الاستثمار في الموارد البشرية إلى مجموع موارد المشروع ، ثم خصم هذا الجزء لايجاد القيمة الحالية للموارد البشرية(٢٥) .

يؤخذ على هذه الاقتراحات صعوبة التنبوء بالأرباح الكلية المتوقعة ، وتحديد معدل خصم مناسب ، وكذلك فصل الأرباح المحققة نتيجة لرأس المال الانساني عن تلك الناتجة عن رأس المال المادي . كما أن هذه الاقتراحات لا توفر تقويما للفرد .

اقترح Hermanson طريقة الشهرة المستترة ، وبناء على هذه الطريقة تكون الأرباح غير العادية عن السنة الحالية أساسا لتقدير الأصول الانسانية . ترسمل هذه الأرباح غير العادية وتخصص للأصول الانسانية(٢٦) .

هذه الطريقة مرغوب فيها لأنها تقوم على أرقام دخل محققة فعلا ، ومع ذلك تواجه مشكلة تحديد معدل الرسملة المناسب ، كما يؤخذ عليها أنها ترجع جميع الأرباح غير العادية للموارد البشرية فقط ، وقد تؤدي إلى نتائج غير واقعية في حالة تحقيق المنشأة أرباحا عادية أو خسائر .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : ما هي أفضل الطرق لتقويم الأصول الانسانية ؟

الاجابة على هذا السؤال تتطلب أولا التعرف على فائدة المعلومات عن القوى البشرية في الشركة . وما هي نوعية القرارات التي ستعتمد على هذه المعلومات .

أهمية محاسبة الأصول الانسانية للقرارات الخارجية والداخلية :

يتزايد الاهتمام بفائدة المعلومات عن القوى البشرية في الشركة ، وينبعث الطلب على هذه المعلومات على مستويين متميزين :(٢٧)

المستوى الأول : معلومات عن قوى العمل كمدخل لتقييم الأصول الانسانية لأغراض التقرير الخارجي . والهدف هو تقديم معلومات في التقارير المالية الأساسية للمستخدم الخارجي للمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار(٢٨) .

المستوى الثاني : معلومات عن قوى العمل كمدخل لتخطيط العمالة ، وذلك بتزويد الادارة ببيانات تستخدم في اتخاذ القرارات المختلفة الخاصة بالعاملين مثل : التعيين ، التدريب ، تشغيل العاملين والانتفاع بهم ، إنهاء عقودهم .

١ ـ محاسبة الأصول الانسانية والمستخدمين الخارجيين للقوائم المالية :

غالبية النقاش المحاسبي السائد عن محاسبة الأصول الانسانية والتقارير الخارجية يعتمد على الأفكار الخاصة بالمقابلة السليمة بين النفقات والايرادات[٢٩] . جوهر هذا الجدل قائم على أساس أن تكلفة مرتبطة بالعاملين تحدث في فترة معينة ، وتعطي عائداً اقتصادياً في فترات تالية ، وبالتالي تستحق معالجتها كأصول طبقاً لمفاهيم محاسبية مقبولة[٣٠] .

يقول الكثير من مؤيدي المحاسبة عن الأصول الانسانية[٣١] أن محاسبة الموارد الانسانية يمكن أن تستقطب منتفعين خارجيين للقوائم المالية ، وأن متخذي القرارات الخارجيين يجب أن يعرفوا التغيرات في الأصول حتى يقدروا بطريقة مناسبة الأصول والدخل . وإذا كان قد حدث تغير في الأصول الانسانية فإن محاسبة الدخل التقليدية تكون غير سليمة ، وكذلك أساس تقويم الأصول . لخصت لجنة المحاسبة عن الموارد الانسانية المنبثقة عن جمعية المحاسبين الأمريكية هذه الحالة كما يلي : ـ

« يمكن لمستخدمي القوائم المالية الخارجيين ، خاصة المستثمرين ، أن يستفيدوا من المحاسبة عن الموارد الانسانية بتقديم معلومات عن مدى الزيادة أو النقص في الأصول الانسانية للمنظمة خلال الفترة »[٣٢] .

قال بعض الباحثين أن هناك درجة من الارتباط بين استثمار الشركة في الموارد الانسانية وبين إمكانية ربحيتها في المستقبل ، وأنه من المتوقع أن يستثمر المستخدمون للقوائم المالية مبالغ أكبر في الشركة التي تظهر قائمتها المالية استثمارا أكبر في الأصول الانسانية بالمقارنة بشركة تبين قائمتها استثمارا متناقصا في الأصول الانسانية[٣٣] .

يعتبر المحللون الماليون أن نوعية الادارة أحد العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد احتمالات الاستثمار في أوراق مالية معينة ، وأن المستثمر العادي لا بد أن يكون لديه معلومات تمكنه من الوصول إلى استنتاجه الخاص عن مستوى تطور الادارة ، وأن تكون هذه المعلومات مبنية على أساس ثابت ، وعلى فروض قابلة للمقارنة من سنة لأخرى[٣٤] .

طالبت لجنة الموارد الانسانية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) بضرورة إجراء بحوث وضعية عن أثر المحاسبة عن الموارد الانسانية على قرارات الاستثمار[٣٥] .

نشر بحثان عن أثر محاسبة الأصول الانسانية على اتخاذ القرارات الاستثمارية :

الأول قام به نبيل الياس (١٩٧٢)[٣٦] ، والثاني قام به James, A. H. (1976)[٣٧] . كلا البحثين عبارة عن تقرير عن تجربة عملية أجريت للاجابة على سؤالين هما :

١ ـ هل المعلومات المحاسبية عن الموارد الانسانية تؤثر على قرارات الاستثمار ؟

٢ ـ لماذا يحتمل أن تؤثر المعلومات المحاسبية عن الموارد الانسانية على قرارات الاستثمار ؟

بالنسبة للسؤال الأول نتج عن كلا التجربتين أن تضمين القوائم المالية معلومات عن الأصول الانسانية قد أثر في قرارات بعض مجموعات المستثمرين ، وباستخدام الوسائل الاحصائية وجد أن الفروق الملاحظة في القرارات لها دلالة احصائية .

بالنسبة للسؤال الثاني اختبر الباحثان عدة متغيرات كمحاولة لتفسير سبب اختلاف القرارات . هذه المتغيرات هي : ـ

أ ـ متغيرات خاصة بالمكونات الشخصية لمتخذي القرارات مثل : السن ، سنوات الخبرة ، المركز الوظيفي ، المستوى العلمي في المحاسبة والمالية ، عدد المحاضرات أو المقررات التي حضرها عن الأصول الانسانية .

ب ـ متغيرات خاصة بالتكوين العقائدي (العقلي) لمتخذي القرارات بقصد بالتكوين العقائدي الاطار الكلي للشخص الذي يمكنه من فهم العالم من حوله ، ومدى قبوله للأفكار والمعلومات الجديدة ، أو رفضه لها . أو بمعنى آخر مدى تفتحه العقلي .

جـ ـ صياغات خاصة بمحاسبة الأصول الانسانية تعكس المعتقدات الأساسية عن محاسبة الموارد الانسانية والسائدة في الأدب المحاسبي .

ـ نتج عن كلا التجربتين أن الخبرة هي المتغير الوحيد من المتغيرات الخاصة بمكونات الشخصية التي وجد ارتباط بينها وبين الاختلاف في القرارات المتخذة .

ـ نتج كذلك أن هناك علاقة إحصائية بين الاختلاف في القرارات وقبول بعض المعتقدات الاساسية عن محاسبة الموارد الانسانية .

ـ وجد أن التكوين العقائدي (درجة التفتح العقلي) ليس ضرورياً لتفسير

الاختلاف في القرارات عند إضافة معلومات عن الموارد الانسانية إلى المعلومات المحاسبية التقليدية .

وعلى ذلك فعدد سنوات الخبرة ، وقبول بعض الأفكار السائدة عن محاسبة الموارد الانسانية قد تكون سبباً محتملاً للتغير في القرار الاستثماري عند تقديم معلومات عن الأصول الانسانية . وأكثر الاحتمالات عن سبب التغير في القرارات هو المعلومات عن الأصول الانسانية نفسها ، حيث يبدو أن الأفراد يعتقدون أن استثماراً متزايداً في الأصول الانسانية سينتج عنه ربحية متزايدة للشركة .

٢ ـ محاسبة الأصول الانسانية والقرارات الخاصة بالعاملين :

مجال الاسهام الكبير لمحاسبة الموارد الانسانية هو القرارات الخاصة بالعاملين[٣٨] (تأجير ـ تدريب ـ نقل ـ فصل) . تؤخذ هذه القرارات في كل منظمة بطريقة عفوية ، ونادرا ما يؤخذ في الاعتبار القيمة الحقيقية للفرد المقصود بالقرار بالنسبة للمشروع ، ولا التكاليف الفعلية للاجراء المتخذ[٣٩] .

يتضمن مفهوم محاسبة الموارد الانسانية في جوهره هدف تحسين تخاذ القرارات الخاصة بالعاملين وتسهيلها ، وأن تؤخذ هذه القرارات اعتمادا على البيانات المتعلقة بالأصول الانسانية وذلك بتحليل التكلفة والعائد المرتبطة بهذه القرارات .

عند اتخاذ قرارات تعيين العاملين ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار المبالغ المدفوعة في اجراءات تعيين الموظف ، وتدريبه ، والراتب الدوري ، والمساهمة المتوقعة من العامل في إيرادات الشركة . يقوم القرار المعقول في مثل هذه الحالة على مقارنة القيمة الحالية للتدفق النقدي الداخل والخارج . وفي حالة زيادة التدفق النقدي الداخل عن الخارج تعطى الوظيفة للمرشح . ويتضمن هذا القرار اعتبارات مثل التي تؤخذ عند معالجة مشاكل أي موازنة رأسمالية .

قرار القيام بتدريب خاص للعاملين يشبه قرارات التعيين حيث يتضمن مقارنة بين تكلفة برامج التدريب ، وبين القيمة الحالية للزيادة في الانتاج التي يسهم بها الموظفون المدربون ، ويمكن فقط تبرير برامج التدريب إذا زاد الأخير عن الأول[٤٠] .

والجدير بالذكر أنه بينما توجد وسائل فنية لتقدير ربحية الاستثمار المخطط في الأصول غير الانسانية ، فإن تطبيق نفس الوسائل الفنية على الاستثمار في المصاريف الخاصة بتطوير الموظفين لم تعط عناية كافية . حقيقة أن تقدير التدفق المالي يكون

أسهل في حالة الأصول غير الانسانية ، ولكن ذلك لا يبرر معالجة هذا الانفاق ذي الطبيعة الرأسمالية كمصروف ، بالإضافة إلى أن ناتج هذا الاستثمار قد يكون أفضل من ناتج بديل آخر في استثمارات غير انسانية . وخطورة معالجة الانفاق على العاملين كمصروف أكثر منه كاستثمار هو عدم السماح للعاملين أن يأخذوا فرصة عادلة عند التنافس على الأرصدة الرأسمالية . كما ينتج عنه أن تطوير الموظفين يكون أحد المجالات الأولى التي تخفض نفقاتها عندما يراد تقليل التكلفة[٤١] .

يعتبر قرار نقل العاملين من قسم إلى آخر بنفس الشركة محلا للجدل .

من وجهة نظر الشركة يجب أن يؤخذ في الاعتبار ما إذا كان هذا النقل سيزيد أو سينقص من ثراء الشركة . بناء على ذلك يتضمن القرار القيمة الحالية لمساهمة الموظف في ثراء الشركة (قيمة إنتاج الموظف مطروحاً منه الراتب ونفقات استهلاك الاستثمار في الأصل الانساني) في ظل الظروف الحالية ، والقيمة الحالية لمساهمته المتوقعة (قيمة إنتاج الموظف المتوقع مطروحاً منه الراتب ونفقات استهلاك الاستثمار في الأصل الانساني وتكلفة النقل) إذا تم النقل .

من وجهة نظر الأقسام يجب أن نأخذ في الاعتبار أن نفقات استهلاك الاستثمار في الأصل الانساني ستتحول مع الموظف . فبالنسبة للقسم المنقول منه يجب أن تكون الفوائد التي يحصل عليها القسم أقل من مجموع راتب الموظف ومصاريف الاستهلاك قبل أن تسمح له بالانتقال . وبالنسبة للقسم المنقول إليه يجب أن يكون ما يتوقع من الموظف يزيد عن راتبه ومصاريف الاستهلاك المحولة[٤٥] . وبناء على ذلك فإن العاملين ذوي الاستثمار الكبير يكونون محل طلب قليل من الأقسام الأخرى ما لم تزد المزايا المتوقعة عن الراتب ومصروف الاستهلاك .

بالرغم من أن قرارات فصل العاملين تكون موازية لقرارات التخلص من الأصول المادية إلا أنهما غير متشابهين ، وهناك فارق اقتصادي أساسي بينهما . يمكن النظر إلى التخلص من أصل ثابت مثلا على أنه قرار بعدم الاستثمار إذا كانت هناك قيمة لاعادة البيع ، وتستخدم وسائل التدفق النقدي المخصوم لمقارنة قيمة إعادة البيع (ناقصا تكلفة الازالة) بالقيمة الحالية لصافي التدفق النقدي مستقبلا إذا احتفظ بالأصول .

أما في حالة الاستثمارات في الموارد الانسانية فلا توجد قيمة لاعادة البيع ، بل

قد يوجد انفاق مرتبط بهذا القرار مثل التعويضات التي تدفع عند الفصل أو التقاعد المبكر . ويعني ذلك أن الاستثمارات في الموارد الانسانية بينما قد تكون ذات قيمة من وجهة نظر الفوائد المستقبلة هي في الواقع تكلفة غارقة بمجرد حدوثها . ولذلك يجب أن يبنى قرار فصل العاملين على مقارنة الفرق بين التكلفة والمزايا المحتملة في حالتي فصل الموظف أو الاحتفاظ به[٤٣] .

يبدو مما سبق أن المعلومات عن القوى البشرية قد تكون هامة للمستثمرين الخارجيين خاصة في الشركات التي تقوم أصلاً على الجهد الانساني مثل شركات الاستشارات العلمية ، وشركات الابحاث والتدريب ، والشركات التي تقدم الخدمات المحاسبية والقانونية . وكذلك الشركات التي تقوم أساسا على الخبرة والتخصص الشديد في العمل مثل شركات الطيران ، والفرق الرياضية . حيث أن العاملين بها هم أهم مواردها الانتاجية . وتظهر أهمية مفهوم محاسبة الأصول الانسانية بالنسبة للقرارات والقياسات الداخلية الخاصة بالعاملين حيث لا يمكن التشكيك في ضرورة البيانات الخاصة بالأصول الانسانية كأساس لاتخاذ القرارات الداخلية الخاصة بالعاملين .

تقييم المعالجة المحاسبية لمفهوم الموارد الانسانية :

يتضح من مراجعة الأدب المحاسبي أنه تناول موضوعين أساسيين يتعلقان بالموارد الانسانية :

الموضوع الأول : يتلخص في مدى القبول النظري لوجود الأصول الانسانية أو بمعنى آخر هل يمكن اعتبار الموارد الانسانية أصول وادراجها في القوائم المالية ؟؟

في رأيي أن العيب الأساسي في الجدل السائد في الأدب المحاسبي ـ السابق الاشارة إليه ـ أنه قائم على أساس من التعريفات ولم يقدم تحليلا نظريا متعمقا يمكن أن يرتكز عليه مفهوم محاسبة الأصول الانسانية .

يبدو لي أنه لا شك في وجود قيمة مخزونية لا تنفذ للموارد البشرية . ولكن التساؤ ل هو : هل هذه القيمة تخص المشروع وبالتالي تعتبر أحد أصوله ؟ أم تخص العامل وبالتالي لا تعتبر أصلاً من أصول المشروع . يبدو أن هناك خلطا بين رأس المال الخاص بالعامل وهو محصلة تعليمه وثقافته وخبراته السابقة على اشتغاله بالمشروع ، وبين أصول المشروع الانسانية والتي تنتج من استثمارات المشروع في الانفاق المتعلق بالعاملين . بالاضافة إلى تساؤ ل آخر : هل الانفاق على العاملين لا بد وأن يؤدي إلى وجود أصول إنسانية غير مسجلة ؟؟

التبرير السائد في الأدب المحاسبي عن ضرورة تسجيل الأصول الانسانية يعتمد على الأفكار التقليدية الخاصة بمقابلة النفقات بالايرادات بطريقة مناسبة . ففي الاجراءات المحاسبية الحالية تعالج نفقات تعيين العاملين ، وتدريبهم ، واكسابهم الألفة ، وتطويرهم كمصروفات للفترة التي حدثت فيها هذه النفقات . وبذلك تعكس قائمة الدخل ربحاً أقل في الفترة التي حدثت فيها هذه النفقات ، وربحاً أكبر في الفترات التالية نتيجة للزيادة في الايرادات الناتجة عن تأثير هذا الانفاق . كما أن قائمة المركز المالي لا تعكس أي جزء من هذه النفقات باعتبارها غير منتهية . أي لا تعكسها كأصول لها احتمالات تقديم خدمات في المستقبل.

المبرر الأساسي لرسملة الانفاق على العاملين هو المقابلة المناسبة للايرادات بالنفقات . فجوهر الجدل هو أن تكلفة مرتبطة بالتوظف تحدث في فترة معينة وتعطي عائداً اقتصادياً في فترات تالية .

إذا كان ذلك صحيحا وثابتا فإن النفقات الخاصة بالعاملين تتضمن فعلا خدمات محتملة ، وبالتالي تستحق معالجتها كأصول طبقا للمفاهيم المحاسبية المتعارف عليها . ولكن هذا التبرير غير مقنع حيث يمكن الرد عليه بفكرة لها نفس الوجاهة من نظرية الاقتصاد وتتضمن أن التكلفة المرتبطة بالعاملين ليست أصولاً في العادة . تتلخص هذه الفكرة فيما يلي : ـ

في الأسواق المتنافسة تنافسا معقولا تميل الموارد الانتاجية إلى أن يدفع عنها قيمة انتاجها الحدي . ونتيجة لذلك فإن معدلات الأجور تقترب عادة من قيمة الزيادة في الايرادات الناتجة عن قوة العمل . يضاف إلى ذلك أن معدلات الأجور تقترب من قيمة الانتاج الحدي للعاملين بغض النظر عن وجود أو عدم وجود نفقات خاصة بالعاملين مثل نفقات التدريب مثلا . وإذا لم يكن هذا هو الموقف فإن أي شركة تحاول أن تعوض تكلفة التدريب الذي قدمته للعاملين بأن تدفع لهم أجرا أقل من قيمة الانتاج الحدي . سيؤدي هذا إلى انتقال العاملين بها إلى شركات أخرى تكون مستعدة لدفع معدل الأجور السائد في السوق .

معنى هذا أن التكلفة المرتبطة بالعاملين لا تؤدي إلى وجود أصول انسانية بطريقة آلية ، حيث أن هذه التكلفة لا تعني دائماً احتمال تقديم خدمات في المستقبل للشركة التي تحملتها .

من الواضح أن التبرير المحاسبي الخاص بضرورة رسملة النفقات الخاصة

بالعاملين من أجل الحصول على مقابلة أفضل ، وللاعتراف بإمكانية وجود خدمات في المستقبل لا تقدم أساسا نظريا متينا لوجود أصول انسانية غير مسجلة . كما أن التبرير الاقتصادي المقدم مبسط ، ولا يقدم في صورته هذه دليلا مقنعا ضد وجود الأصول الانسانية غير المسجلة . وسيتم تناول الموضوع بتحليل أكثر عمقا في الجزء الاقتصادي من البحث .

الموضوع الثاني : يتضمن قياس الأصول الانسانية ، والبحث عن أفضل مقياس لها بفرض أن هذا القياس سيحسن من اتخاذ القرارات .

تركز المعالجات الواردة بالأدب المحاسبي على افتراض ضمني وهو أن رقما واحدا ـ التكلفة أو القيمة ـ يمكن أن يكون نافعا لكل الأغراض .

يوجد هذا الاعتقاد في أغلب المقالات التي تعالج مشاكل قياس الأصول الانسانية ، حيث تناقش مزايا ومضار كل طريقة كما لو كانت طرق القياس هذه بدائل شاملة وأن احداها لا بد أن يمثل الأفضل .

من المتعارف عليه أن الهدف من التقارير الداخلية غيره للتقارير الخارجية الأول يركز على اتخاذ القرارات . والثاني يركز على قياس الأداء .

تتم القرارات الداخلية بناء على بيانات عن التوقعات عن العمليات في المستقبل ، وتكون البيانات التاريخية مفيدة لعملية اتخاذ القرارات الداخلية إلى المدى الذي تسهل فيه التنبوء عن عمليات المستقبل .

من ناحية أخرى يركز قياس الأداء على ما أنجز فعلا أكثر منه على ما الذي خطط له ، أو نتوقعه مستقبلا . وعلى ذلك تكون البيانات عن الأداء في الماضي أنسب من بيانات قائمة على توقعات المستقبل بالنسبة لهذا الغرض . وبالرغم من القول أن الغرض من التقارير المالية هو أيضاً تحسين عملية اتخاذ القرارات بواسطة مستخدمي هذه القوائم ، إلا أن ذلك لا يكون بسبب أن هذه المعلومات المحاسبية تنشأ مباشرة لمثل هذا الغرض ، ولكن بسبب أن التقارير الخارجية تقدم بيانات ومعلومات قد تساعد المستخدمين الخارجيين في التنبوء عن عمليات الشركة في المستقبل ، أو الاستدلال من هذه التقارير . فبالنسبة للتقارير الخارجية تكون مسئولية المحاسب محددة فقط في المحاسبة عما قد حدث وليس عما هو متوقع أن يحدث . ومهمة مستخدمي القوائم هي تعميم النتائج على العمليات في المستقبل بناء على الموقف المالي المعلن للشركة ونتائج عملياتها .

بناء على ما سبق يجب أن نفرق بين محاسبة الأصول الانسانية للتقارير الخارجية ، ومحاسبة الأصول الانسانية للتقارير الداخلية حتى يمكن التعرف على طرق القياس الملائمة في كل حالة .

بالنسبة للتقارير الخارجية إذا توافرت الشروط اللازمة لمعالجة الانفاق المرتبط بالعاملين كأصل تعتبر التكلفة التاريخية هي أنسب المعالجات . فالانفاق الفعلي على الموارد الانسانية والذي يتوقع أن يفيد الفترات المستقبلة يمكن رسملته واستهلاكه على هذه الفترات .

قد يؤخذ على هذه المعالجة : ـ

أ ـ عدم موضوعية الاستهلاك .
ب ـ عدم القدرة على التعرف على الفرق المحتمل ـ والذي قد يكون هاما ـ بين تكلفة الأصول الانسانية وقيمتها الاقتصادية .

مشكلة الذاتية ليست خاصة بمحاسبة الأصول الانسانية فقط . فالأصول الثابتة تستهلك ، والأصول المعنوية تستهلك أيضاً على فترة عمرها الانتاجي . وقد قبل المحاسبون هذه المعالجة الذاتية وتعارفوا عليها .

أما الاهتمام بالفرق بين تكلفة الموارد الانسانية وقيمتها فيعبر عن الفشل في التعرف على أن الغرض من التقارير الخارجية هو تعريف مستخدمي القوائم المالية بالموقف الحالي للشركة ، ونتائج عملياتها ، وليس تحديد قيمة الشركة حيث تركز التقارير الخارجية على قياس الأداء ، الذي يركز على ما أنجزته الشركة ، وليس على ما يتوقع أن تفعله الشركة مستقبلاً . والقيمة الحقيقية للموارد الانسانية مقياس قائم على توقعات العمليات في المستقبل أكثر منه على ما أنجزته الشركة ،

ينشأ الاهتمام بالتقرير عن قيمة الموارد الانسانية من فكرة أنه بدون مثل هذا القياس فإن الادارة قد تقوم بأفعال ضارة بالشركة في محاولة منها لتحسين نتائج الأعمال في الأجل القصير . قد يكون هذا الرأي صحيحا إلى حد ما ، ومع ذلك توجد حالات مماثلة في ادارة الأصول الثابتة ، فقد تخفض الادارة مصاريف صيانة الآلات بحيث تظهر رقم دخل أفضل على حساب عدم كفاءة الآلة مستقبلا . ولا يتفق مع مبدأ الثبات أن يطالب المحاسبون بأهمية قيمة الموارد الانسانية ، بينما يفشلون في تطبيق نفس الرأي على الأصول الأخرى[٤٤] .

الجدير بالذكر أن طريقة التكلفة التاريخية بالنسبة للتقارير المالية ـ بصفة عامة ـ لها حدودها . وأن استخدام محاسبة الموارد الانسانية نفس الطريقة سيخضعها لنفس القيود .

بالنسبة للتقارير الداخلية يجب مراعاة ما يلي : ـ

١ ـ ضرورة وجود علاقة وثيقة بين القرارات المراد اتخاذها وطرق القياس ، حيث لا يمكن اتخاذ أي قرار داخلي دون قياس مناسب للعوامل المتضمنة في القرار إذا أريد للقرار أن يكون اقتصاديا .

٢ ـ طرق القياس الملائمة لنوع معين من القرارات لا تكون كذلك بالنسبة لقرارات أخرى . فطريقة قياس تكلفة الاستغناء عن أحد العاملين تعتبر قياسا مفيدا عند اتخاذ قرارات الاستغناء ، ومع ذلك فهي مقياس لا توجد علاقة وثيقة بينه وبين القرارات الخاصة بالتعيين والنقل . ويعني ذلك أنه بدون معرفة القرار المراد اتخاذه فإن أي محاولة للقياس يمكن أن تكون غير مرتبطة بالموضوع ، وبدون دلالة .

النتيجة التي أريد أن أركز عليها هي أنه لا يمكن اقتراح أي طريقة لقياس الأصول الانسانية ما لم نأخذ في الاعتبار الغرض من القياس .

فمقاييس محاسبة الموارد الانسانية لأغراض التقارير المالية يجب أن تبنى على الغرض العام للتقارير المالية وهو إعلام مستخدمي القوائم عن الموقف المالي للشركة ونتائج عملياتها مع التركيز على الأداء ، وذلك يؤدي إلى اعتبار مقياس التكلفة التاريخية هو أنسب المقاييس .

ولما كان الغرض من التقارير الداخلية هو تحسين عملية اتخاذ الادارة للقرارات فإن طريقة القياس لا يمكن أن تقترح منفصلة عن الهدف من القرار والعوامل المؤثرة فيه .

الموارد الانسانية في الأدب الاقتصادي

حرص الاقتصاديون لفترة من الوقت على الاعتراف بالانسان كمورد اقتصادي مع الأرض ورأس المال والمنظم .

يعرف Irving Fisher رأس المال بأنه :

« دخل في المستقبل مخصوم أو مرسمل » .

المشكلة الأساسية في التقويم هنا هي ترجمة المستقبل إلى الحاضر ، أي تحديد القيمة الرأسمالية للدخل في المستقبل ، حيث يجب حساب قيمة رأس المال من قيمة صافي الدخل المقدر مستقبلا وليس العكس .

بناء على ذلك يعرف رأس المال بأنه مصدر للدخل وأن قيمته في الواقع هي القيمة الحالية للدخل في المستقبل مخصوماً بمعدل يحدده مالك المصدر .

لا يميز تعريف فيشر بين رأس المال الانساني الذي هو مصدر للدخل كامن في الشخص ورأس المال غير الانساني . المشكلة هنا هي أنه في عالم الدخل غير المؤكد في المستقبل ، ومعدلات الخصم غير المحددة تماما لا يمكن تحديد القيمة الحالية للانسان بدقة . أما بالنسبة لقيمة رأس المال غير الانساني فيمكن الاستدلال عليها من معرفة أسعار السوق ، وهو الشيء القليل الجدوى في حالة رأس المال الانساني بسبب التغير في الأداء ، وعلى ذلك يوجد فارق هام بين رأس المال الانساني وغير الانساني[٤٥] .

بالرغم من الصعوبات السابقة فقد تأثر المحاسبون بهذا المفهوم الاقتصادي لرأس المال ، وبناء عليه اقترحوا مجموعة من الطرق لقياس الأصول الانسانية قائمة على وجهة النظر الاقتصادية والتي سبق الاشارة إليها تحت عنوان « قياس القيمة الاقتصادية للموارد البشرية » .

الأدب الاقتصادي المعاصر المتعلق برسملة الانسان هو فرع من فروع الاقتصاد التي تعالج مشكلة التدريب . يهتم هذا الأدب بمناقشة مدى إمكانية وجود أصول إنسانية غير مسجلة ناتجة عن استثمارات الشركة في الانفاق على العاملين ، وما هي الشروط التي لا بد من توافرها حتى يمكن القول أن هناك أصولا إنسانية غير مسجلة ، وهل كل الانفاق على العاملين يؤدي إلى خلق أصول إنسانية ؟

يفترض هذا الأدب أن سوق العمل لا يحتوي النوعيات المختلفة من العاملين ، وأنه من الضروري للشركة أن تدرب مواردها الانسانية في حالة عدم توافر النوعيات الملائمة في السوق . وعادة ما يتصور هذا التدريب متدرجاً من العام إلى الخاص .

يعرف Becker التدريب العام بأنه التدريب الذي يزيد من انتاجية العامل بصفة عامة (للكثير من الشركات) بمقدار يساوي الزيادة في الانتاجية المحققة في الشركة التي قدمت التدريب . والتدريب الخاص هو الذي يزيد من إنتاجية الشركة التي قدمت

التدريب عنه في أي شركة أخرى . والتدريب الكامل الخصوصية هو تدريب لا يكون له تأثير على إنتاجية العامل في أي مكان إلا في الشركة التي تقدم التدريب[٤٦] .

بناء على التعاريف السابقة يتم التعبير عن شرط التوازن في الفترات المختلفة فيما يتعلق باستثمارات الشركة في التدريب العام والخاص والأجور بالمعادلة التالية :[٤٧]

(١) عائد الانتاج الحدي في فترة التدريب + القيمة الحالية لجملة عوائد الانتاج الحدي في الفترة ز بعد التدريب = الأجور في فترة التدريب + الانفاق النقدي على التدريب العام + الانفاق النقدي على التدريب الخاص + القيمة الحالية لجملة الأجور في الفترة ز بعد التدريب .

تستخدم المعادلة السابقة (١) لتحديد الشروط التي لا بد من توافرها حتى يمكن للمصاريف التي تصرف على تدريب العاملين أن توجد أصول إنسانية غير مسجلة ـ من وجهة نظر الشركة[٤٨] .

ذكر Flamholtz أن هناك شروطاً مسبقة وضرورية لصلاحية اعتبار الناس كأصول في التقرير الخارجي للشركة المستخدمة لهم ـ أهم هذه الشروط هي أن يتضمن الأصل احتمال تقديم خدمات في المستقبل ، فهذه هي الخاصية الأساسية لكل الأصول[٤٩] .

وفي تفسير إمكانية تصنيف نفقات التدريب كأصول تقدم خدمات في المستقبل يقول Hendrikson : ـ

« يجب أن يكون للحقوق فوائد (مزايا) موجبة ، أما الحقوق التي لا يترتب عليها مزايا أو تؤدي إلى مزايا سالبة فهي ليست أصلا »[٥٠] .

ويتفق Flamholtz مع Hendrikson حيث أنه في مناقشة كيف يمكن قياس المكاسب التي يقدمها الموظف في المستقبل قال ما يلي : ـ

« يجب بطبيعة الحال أن تخصم ما يدفع للفرد كراتب حتى يمكن أن نحدد صافي اسهامه »[٥١] .

بناء على ما سبق فإن التساؤ ل الأساسي هو : هل مصاريف التدريب تحقق المعايير التي وضعت لمعالجة الشخص كأصل ؟ . أو بتعبير آخر في ضوء أي الظروف تعتبر هذه المصروفات منتجة لمزايا ممكنة موجبة ؟؟

يجيب الاقتصاديون على هذا التساؤل بالبدء بتحليل فروض السوق الكاملة التنافس[٥٢] ، ثم يستبعدون هذه الفروض بالتتابع للتعرف على العوامل أو الشروط التي تؤدي إلى خلق الأصول عند كل خطوة .

أولاً : سوق العمل الكاملة التنافس :

فروض سوق العمل كاملة التنافس هي : جميع العمال متجانسون وهم عوامل انتاج قابلة للتبادل فيما بينهم بالتساوي ، وأن وجود عمالة كاملة ، ومعلومات كاملة ، وإمكانية حركة كاملة . كل ذلك يتضمن توازنا ، وإعادة تخصيص لحظي لقوى العمل استجابة للتغيرات في بيئة السوق .

في ضوء الفروض السابقة يجب ألا يكون لدى الشركة الحاجة ، ولا الرغبة في أن تنشغل في تدريب من أي نوع فجميع العاملين يكون لهم مهارات عمل متماثلة ، وكل عامل يمكنه أن يحل محل أي عامل آخر دون نقص في الانتاج الحدي . بالاضافة إلى ذلك فإن توافر المعلومات الكاملة عن العاملين ، وإمكانيات التحرك الكاملة ، وإعادة التخصيص اللحظي ، كل ذلك يعني أن العاملين لا يقفل عليهم في أي شركة معينة[٥٣] .

ثانياً : عدم التجانس في عرض العمالة :

إذا أسقطنا فرض « التجانس في عرض العمالة » ، وأبقينا على فرض تجانس الطلب على العمالة ، يكون من المفيد لكل من الشركات والعمال الاهتمام بالتدريب العام . يهتم العمال بالتدريب العام لأنه سيزيد من إمكانية تسويقهم في المستقبل . وتهتم الشركة بالتدريب العام حيث لا يمكنها الحصول على المقدار الضروري من العمال المهرة بصفة عامة من السوق ، ففي أي سوق عمل تكون إمكانية إيجاد العدد الكافي من العاملين ، والمناسب للبيئة الاجتماعية للعمل صغيرة . والمقصود هنا ليس الفرق بين شركات تفضل تأجير عمال مدربين تدريباً كاملاً ، وشركات تفضل أن تقوم هي بتدريب العاملين . بل غالبية الشركات عند لحظة معينة ـ بسبب عوامل السوق ـ ستجد نفسها في وضع يفرض عليها تقديم تدريب عام لقطاع من قوة عملها لوجود عدد غير مناسب من العمال المدربين بطريقة مناسبة في السوق ككل .

إذا فرضنا أن التدريب الذي تقدمه الشركة عاماً كله ، يصبح الانفاق على التدريب الخاص صفراً . وعلى ذلك تتحول المعادلة رقم (١) الى :

(٢) عائد الانتاج الحدي في فترة التدريب + القيمة الحالية لجملة عوائد الانتاج الحدي في الفترة ز بعد التدريب = الأجور في فترة التدريب + الانفاق النقدي على التدريب العام + القيمة الحالية لجملة الأجور في الفترة ز بعد التدريب .

وحيث أن قوى السوق تميل عادة الى معادلة : الأجور بعد فترة التدريب بعائد الانتاج الحدي للعامل بعد فترة التدريب . فعلى ذلك يمكن حذف الحدين من المعادلة السابقة لتصبح :

(٣) الأجور في فترة التدريب = عائد الانتاج الحدي في فترة التدريب - الانفاق النقدي على التدريب العام .

تشير المعادلة رقم (٣) إلى أن العامل يرى في التدريب وسيلة لبناء رأسماله ، وهو لهذا يقبل في فترة التدريب أجراً أقل من عائد انتاجه الحدي لتوقعه أن التدريب العام سيرفع من انتاجيته في المستقبل بحيث يصبح عائد انتاجه الحدي بعد التدريب اكبر من عائد انتاجه الحدي في فترة التدريب . ولأن التدريب عام فهذه الزيادة ستترجم الى أجور أعلى في المستقبل لتتساوى مع عائد الانتاج الحدي بعد التدريب . وهذا التوقع هو الذي يحفز العامل على قبول أجر أقل من عائد الانتاج الحدي في فترة التدريب . وبذلك يتضح أن تكلفة التدريب العام تدفعه الشركة ولكن يتحمله الموظف[٥٤] .

الجدير بالذكر أنه قد أجرى العديد من الدراسات الوضعية لاختبار الأفكار النظرية لبيكر Backer[٥٥] ، ولقد أكدت هذه الدراسات أن العمال ينظرون فعلاً إلى الانفاق على التدريب العام كجزء من الحصيلة الكلية للأجر ، وأنه بالرغم من أن الشركة تدفع الانفاق النقدي للتدريب فإن العامل يتحمل تكلفة التدريب واقعياً بقبول أجر أقل من عائد الانتاج الحدي في فترة التدريب .

بناء على ما سبق تعالج نفقات التدريب العام بالاضافة الى الأجور في فترة التدريب كمصروفات خلال فترة التدريب حتى يمكن مقابلة عائد الانتاج الحدي في فترة بالتكلفة الكلية .

خلاصة القول أن نفقات التدريب العام لن يترتب عليها مزايا للشركة في المستقبل خلال فترة عمل العامل . وبذلك فإن الانفاق على التدريب العام لا يكون أصلاً . ويعالج كمصروف خلال فترة التدريب .

ثالثاً : عدم التجانس في الطلب على العمالة :

تمت المناقشة السابقة في ضوء فرض عدم تجانس عرض العمالة وفرض تجانس الطلب عليها . فإذا اسقطنا هذا الفرض الأخير وافترضنا أن العاملين ليسوا البدائل الكاملة للأنواع المختلفة من العمل ، سواء أكان ذلك داخل الشركات ، أو فيما بينها . في هذه الحالة يجب على الشركات أن تؤجر العاملين وتدربهم للقيام بأعمال خاصة . أي يجب على هذه الشركات أن تنشغل في تدريبات خاصة[٥٦] .

طبقاً لتعريف Becker فإن التدريب الخاص يزيد من انتاجية العامل للشركة التي قدمت التدريب بمقدار أكبر من الزيادة في الانتاجية السوقية العامة . في ضوء هذه الظروف لن يكون العامل مستعداً لتحمل تكلفة التدريب ، وسيصر على تناول الأجر السوقي خلال فترة التدريب ـ حيث أن الزيادة في عائد الانتاج الحدي خاص بالشركة ولا يمكن الافادة منه في السوق العام . والشركة من جانبها ستكون مستعدة لتحمل تكلفة التدريب الخاص ، لأن العامل المدرب تدريباً خاصاً تكون قيمته بالنسبة للشركة التي قدمت التدريب أكبر من قيمته للسوق العامة . وبناء على ذلك فإن الشركة التي تقدم التدريب الخاص لا ترى ضرورة لرفع أجر العامل ليتكافأ مع عائد الانتاج الحدي في فترة ما بعد التدريب .

في هذه الحالة ستتحمل الشركة تكلفة التدريب الخاص ، وتصبح مصاريف التدريب الخاص قابلة أن تكون أصلاً إذا تحقق الشرط التالي :

جملة القيمة الحالية لعائد الانتاج الحدي في فترة ما بعد التدريب ـ جملة القيمة الحالية للأجور في فترة ما بعد التدريب = قيمة موجبة (أكبر من صفر) .

والجدير بالذكر أن هناك دراسات وضعية كثيرة في أدب رأس المال الانساني تثبت أن أصحاب الأعمال، يعملون على زيادة فروق التدفق النقدي بين عائد الانتاج الحدي، في فترة معينة والأجور في نفس الفترة بمحاولة زيادة فترة التدريب الخاص للعاملين[٥٧] .

قدم الفرضية السابقة Walter Oi[٥٨] وذلك بتقسيم تكلفة التوظف إلى : تكلفة ثابتة : اجراءات تعيين ، واختبار ، تدريب ، وتكلفة متغيرة : الأجور ، والمزايا المرتبطة بعدد ساعات العمل .

وافترض أنه كلما زاد استثمار صاحب العمل في التكلفة الثابتة كلما قل استعداده

للتخلي عن العاملين عنده ، ولقد قدم أدلة تؤكد صحة هذا السلوك في السوق .

تم اختبار الفرضية السابقة بواسطة Barth[٥٩] الذي وضع نموذجاً لتحليل عملية فصل العاملين على شكل سلسلة زمنية ، ومن أن كثيراً من الصناعات قد تؤخر معدلات تسريح العاملين لاحتمال اعادة تشغيلهم ، وأن هذا السلوك يحتمل أن يرتبط بدرجة التدريب الخاص الذي قدم للعاملين . بمعنى أن صاحب العمل يبحث دائماً على زيادة فروق التدفق النقدي بين جملة القيمة الحالية لعائد الانتاج في فترة زمنية معينة ، وجملة القيمة الحالية للأجور في نفس الفترة . ولقد تأكدت هذه النتائج بواسطة باحثين آخرين قاموا ببعض الدراسات التطبيقية[٦٠] .

اتبع Pencavel في بحثه سنة ١٩٧٢ نفس الاتجاه السابق وانتهى الى أن الشركات في السوق غير المرنة سترفع أجور العمال المدربين تدريباً عالياً حتى تتفادى إنهاء العقود قبل الأوان[٦١] .

كما فحص Parsons[٦٢] ـ ١٩٧٢ ـ وضعياً ـ الاستثمارات في الموظفين والعاملين ، وأثر ذلك على معدلات الاستغناء عنهم قبل نهاية العقود . ولقد افترض أنه حيث يكون الاستثمار الخاص في العاملين كبيراً تكون عملية الاستغناء عنهم منخفضة ، وأن الاستغناء عن العاملين يرتبط عكسيا مع نصيب العاملين من التكلفة الخاصة ، ولقد دعم هذا الفرض بدراسة تطبيقية في ٤٧ صناعة كبيرة .

يطرح العرض السابق تساؤلاً هاماً وهو : هل إذا تم استثمار في تدريب خاص ، وبذلك تأجلت عملية الاستغناء عن العاملين ، أو زيدت بعض الأجور بهدف الابقاء على العاملين ، فهل يمكن لصاحب العمل أن يستعيد استثماره ؟؟ أو بتعبير آخر هل يمكن لنفقات التدريب الخاص أن تخلق أصولاً غير مثبتة بالدفاتر ؟؟

يتضح مما سبق أنه حتى في حالة التدريب الخاص هناك قوى متعددة تعمل على القضاء على الفرق بين جملة القيمة الحالية لعائد الانتاج الحدي في فترة معينة وجملة القيمة الحالية للأجور في نفس الفترة ـ مثال ذلك محاولة أصحاب الأعمال زيادة أجور العاملين حرصاً في الابقاء عليهم من التحرك في أسواق غير مرنة .

وبذلك يتضح أن التدريب الخاص شرط ضروري ـ ولكن ليس كافياً ـ لوجود أصول انسانية غير مسجلة .

القيود على حركة العاملين وهيكل تكوين أسواق العمل :

تم التحليل السابق في ضوء فرض « امكانية التحرك الكاملة للعاملين » . سنطرح هذا الفرض ، ونتناول العوامل المختلفة في أسواق العمل الداخلية والخارجية والتي تعمل على تقييد حركة العاملين ، وربما تؤدي الى خلق قيم للأصول الانسانية .

سوق العمل الداخلي هو بنية تحليلية يفترض فيها أنه قد تم وضع الأجور ، وحددت اختصاصات العاملين في المنظمة ، بقواعد ادارية أكثر منها بقوى العرض والطلب .

يستخدم تعبير « هيكل أسواق العمل » « Structured Labor Markets » ليعكس تأثير كل من الاجور ، والتعديلات في قواعد العمل في أسواق العمالة القائمة عادة على وجود اتحاد عمال . ومع ذلك نفس هذه التأثيرات توجد عادة في حالة عدم وجود اتحاد عمال نتيجة للاتفاق بين أصحاب الاعمال والعمال ، أو لأن صاحب العمل يحاول تقديم مزايا كافية بهدف منع قيام اتحاد حتى تكون لديه مرونة نسبية في تحديد قواعد العمل ومعايير الانتاج[٦٣] .

ينظر الى تأثير مكونات سوق العمل على عملية خلق الأصول من ناحيتين : التأثير من خلال الأجور ، والتأثير من خلال التعديل في قواعد العمل . وأيا منهما قد يعمل على تقليل امكانية حركة العاملين[٦٤] .

أولاً : الأجور وخلق الأصول الانسانية :

من الناحية النظرية في الفترات التي يكون فيها سوق العمل مرناً Loose حيث توجد زيادة في عرض العمالة فإن « الأجور الاتحادية المميزة » تعوق حركة العاملين الذين يتمتعون بهذا الامتياز . وبذلك يزيد احتمال خلق الاصول . أما في حالة سوق العمل غير المرن ـ أي التي يقل فيها العرض ـ فإن هذا الموقف يحدث فيه تغيير ، حيث ترتفع الأجور غير الاتحادية بالنسبة للأجور الاتحادية لأن الأجور الاتحادية تكون مرتبطة بالعقود ومنخفضة ، بينما الأجور غير الاتحادية بخلاف ذلك . وبذلك تصبح العمالة أكثر قدرة على الحركة نحو الأجور المرتفعة ، وهذا بالتالي يقلل من الفرق بين عائد الانتاج الحدي في فترة معينة والأجور في نفس الفترة ، وبالتالي يقلل من احتمال خلق الأصول الانسانية[٦٥] .

أما من الناحية التطبيقية فقد قام Schwenk[٦٦] بدراسة وضعية أثبت فيها أن

الشركات تعطي العمال المهرة أجوراً تتفق مع أجورهم السائدة في السوق . فقد وجد أنه في « أسواق العمل غير المرنة » لا توجد من الناحية العملية فروق بين معدلات الأجور الاتحادية وغير الاتحادية وأكد هذا الرأي Wachter[٦٧] فقد وجد أنه ـ في داخل الشركة ـ تتذبذب أجور العمال غير المهرة بتذبذب درجة البطالة . أما أجور العمال المهرة داخل الشركة فقد بقيت دون تغيير حيث لا توجد بطالة كبيرة بين اهؤلاء العمال .

هذا العامل هام فيما يتعلق بموضوع خلق الأصول الانسانية لأن أكبر الاستثمارات يحتمل أن تتعلق بالعاملين المهرة . وبالرغم من ذلك ففي السوق غير المرنة فإن العاملين المهرة تكون لهم أكبر الفرص للتحرك حيث توجد الأجور المرتفعة بما يقلل احتمال خلق الأصول الانسانية .

والجدير بالذكر أن الشركات لا تستطيع أن تتجاهل العلاقة بين الأجور التي تدفعها للعمال غير المهرة ومستوى الأجور في السوق . فلقد أثبتت الدراسات الميدانية أن العاملين الذين يحصلون على أجور منخفضة ، أو غير مهرة هم الأكثر احتمالاً أن ينهوا عقودهم بالمقارنة بالعمال المهرة أو العمال الأساسيين[٦٨] .

يتضح مما سبق أنه إذا لم يدفع صاحب العمل للعامل أجراً يعادل عائد انتاجه الحدي ، فإن هذا العامل سيترك العمل وبالتالي لا يكون هناك مجال للجدل حول خلق أصول انسانية .

ثانياً : التعديل في قواعد العمل وخلق الأصول الانسانية :

التركيز هنا على تعبير « قواعد العمل » . ويقصد به هل سوق العمل قائم على وجود اتحاد عمال أو بدون وجود اتحاد عمال ؟ .

يلاحظ أن قواعد العمل المدونة التي تضعها االمؤسسات تكون مجزية لكل من صاحب العمل والعمال. وعادة عندما يدون اتحاد العمال قواعد للعقود فهو واقعياً لا يفعل أكثر من وضع ما هو موجود سابقاً في صورة رسمية[٦٩] .

عند مناقشة الاقتصاديين « لسوق العمل الداخلية » من حيث مدى قيامها بعملية تخصيص تلقائية (آلية) للعاملين يتضح أنها لا تعد بأجور أعلى ، أو عمل مرغوب أكثر للذين يرغبون في البقاء ، بل وتقفل باب التعيين في وجه العمال الخارجيين .

بناء على ذلك فإن « سوق العمل الداخلية » لا تشجع خروج العاملين ، ويتم

ذلك بتقليل احتمال الحصول على عمل مماثل في الخارج ، وليس بجعل العمل الحالي أكثر جاذبية[٧٠] .

والجدير بالذكر أنه ما أن يكتسب العامل أقدمية في الشركة ، وأمن وظيفي إلا وتصبح حرية الحركة بالنسبة له أقل جدوى وأقل جاذبية ، وبذلك تتحقق وظيفة سوق العمل الداخلية . وكما أوضحنا فيما سبق فإن القيود على حركة العاملين تجعل من الممكن نظرياً أن يعطى العامل أجراً أقل من عائد انتاجه الحدي بما يحتمل أن يؤدي إلى خلق أصول انسانية . ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هذا الاحتمال ينشأ في أسواق العمل المرنة . أما في أسواق العمل غير المرنة فإن القيود على حرية حركة العاملين تقل خاصة بالنسبة للعمال المهرة[٧١] . كما سبق فإن استجابة العاملين للحركة نحو الأجور المرتفعة تقلل الفرق بين الأجر الذي يحصل عليه العامل في فترة معينة وعائد انتاجه في نفس الفترة ، وبذلك تقل احتمالات خلق الاصول الانسانية في أسواق العمل غير المرنة .

تقييم المعالجة الاقتصادية لمفهوم الاصول الانسانية :

يتضح من دراسة التحليل الاقتصادي المتعلق برسملة الانسان أن الغرض الأساسي هو تحديد العوامل والشروط التي تؤدي إلى وجود أصول انسانية غير مسجلة . ولقد حدد الاقتصاديون عاملين :

١ - إجراء تدريب خاص للعاملين .

٢ - وضع قيود على حركة العاملين .

انتهى الاقتصاديون الى أنه كلما زادت خصوصية التدريب الذي تقدمه المنشأة ، وكلما زادت القيود على حركة العاملين كلما زادت امكانية خلق الاصول الانسانية . معنى هذا أنه في ضوء بعض الشروط قد تتواجد أصول انسانية غير مثبتة .

في رأيي أنه بالرغم من أن التحليل الاقتصادي يوضح امكانية وجود اصول انسانية غير مسجلة . إلا أن العوامل التي اعتمد عليها الاقتصاديون نادراً ما تؤدي الى خلق أصول انسانية غير مسجلة ، مما يقلل من أهمية المحاسبة عن الأصول الانسانية للتقارير الخاجّية ، ويقلل من أهمية اثبات قيمة الأفراد على قائمة الميزانية ويرجع ذلك للأسباب التالية :-

١ - مجرد وجود تدريب خاص غير كاف لنشأة الأصول لنشاط الانسانية ، بل

يجب أن يتوافر في نفس الوقت عامل عدم امكانية انتقال العمال . وحيث أن الأعمال الشديدة التخصص قليلة نسبياً [٧٢] بالنسبة لمجموع الأعمال المتاحة في سوق العمل ، فإن إمكانية ترك العمال للعمل تمثل تهديداً مستمراً لصاحب العمل خاصة من العمال المهرة. وكما اتضح من التحليل السابق فإن أصحاب الأعمال يقاومون هذا الاحتمال برفع أجور العمال بما يدفع بهذه الأجور نحو عائد الانتاج الحدي وبالتالي تقل فرص خلق الأصول . بناء على ذلك يمكن القول أن الأصول الانسانية غير المسجلة قد تكون ظاهرة نادرة فمن الصعب تواجد عاملي : خصوصية التدريب ، وعدم قدرة العاملين على الحركة في نفس الوقت .

٢ ـ لو فرضنا تواجد ظروف غير عادية نسبياً امتزجت معاً لتعطي أصولاً انسانية غير مسجلة ، فبقاء هذه الأصول يتطلب أن يكون سوق العمل مرناً ، أما في أسواق العمل غير المرنة فتزيد امكانية انتقال العاملين ، وكذلك امكانية رفع أجورهم ممايقلل من احتمالات نشأة الأصول الانسانية .

معنى هذا أن الظروف التي تؤدي الى ايجاد أصول انسانية نادرة . بالاضافة إلى أن محصلة هذه الموارد لو وجدت تكون مؤقتة وبعيدة عن تحكم الادارة .

خلاصة ونتائج :

١ ـ استجابة للاهتمام المتزايد بالدراسات الخاصة بالموارد الانسانية في فروع المعرفة المختلفة يهدف هذا البحث الى دراسة مفهوم الموارد الانسانية في كل من الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي بغرض الاجابة على التساؤلات الآتية :ـ

أ ـ هل يمكن معالجة مواردالمشروع البشرية كأصول لها قيمة نقدية ؟ وبالتالي ادراج هذه القيمة في القوائم المالية .

ب ـ ما هو تأثير البيانات الخاصة بالموارد على القرارات الخارجية والداخلية .

٢ ـ تناول الأدب المحاسبي مفهوم الموارد الانسانية في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي

أ ـ القبول النظري لوجود الأصول الانسانية .
ب ـ طرق قياس الأصول الانسانية .
جـ ـ أهمية محاسبة الأصول الانسانية للقرارات الداخلية والخارجية .

- من حيث القبول النظري للأصول الانسانية انقسم المحاسبون الى اتجاهين متميزين : **الأول** : قائم على وجهة النظر القانونية التي تقول أن الانسان لا يمكن اعتباره أصل في ضوء التعريف المتعارف عليه للأصول ، وكذلك عدم ضمان تقديمه خدمات في المستقبل . **الثاني** : قائم على وجهة النظر الاقتصادية التي تقول إن أي مورد يعتبر أصلاً طالما يتضمن تقديم فوائد محتملة في المستقبل .

في رأيي أنه لا شك في وجود قيمة مخزونية لا تنفذ للموارد البشرية . ولكن التساؤل هو : هل هذه القيمة تخص المشروع وبالتالي تعتبر أصلاً من أصوله ؟. أم تخص العامل وبالتالي لا تعتبر أصلاً من أصول المشروع؟ يبدو أن هناك خلطاً بين رأس المال الخاص للعامل والذي هو محصلة تعليمه وثقافته وخبرته السابقة على العمل ، وبين أصول المشروع الانسانية التي قد تنتج من استثمارات المشروع في الانفاق المتعلق بالعاملين . بالاضافة الى أن الانفاق الخاص بالعاملين ليس من الضروري أن يؤدي الى وجود أصول انسانية بطريقة آلية ، حيث أن هذا الانفاق لا يعني دائماً احتمال تقديم خدمات في المستقبل . ولكن إذا تضافرت مجموعة من الشروط ترتب عليها أن الانفاق على العاملين يؤدي إلى الحصول على خدمات في المستقبل يعالج هذا الانفاق كنفقة رأسمالية طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها .

- من حيث طرق قياس الأصول الانسانية : بالرغم من وجود العديد من المعوقات التي ترتبط بقياس الأصول الانسانية لأغراض التقارير الخارجية ، والتي تتلخص بالدرجة الأولى في ذاتية القياس ، وصعوبته ، وعدم قبول الأفراد له فقد اقترح المحاسبون عدة طرق تصنف تحت ثلاث نوعيات هي :

أ ـ طريقة قياس المتغيرات السلوكية وترجمتها بدلالة النقد .
ب ـ طريقة الاستثمار .
جـ ـ طريقة القيمة الاقتصادية .

لكل من هذه الطرق مزاياها وعيوبها . ولكن طريقة الاستثمار نالت أهمية خاصة في الأدب المحاسبي والتطبيق العملي لاتفاقها مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، بالاضافة إلى أن بعض صورها سهلة في التطبيق حيث تقوم على تراكم كل التكلفة الفعلية التي حدثت لاستثمار الموارد الانسانية ، وتدريبها ، وتطويرها ، وتعامل كأصول ثم تعالج كنفقة كلما تمت الخدمات بواسطة الموارد الانسانية .

- أما من حيث أهمية البيانات عن الموارد الانسانية للقرارات الداخلية

والخارجية : فينبعث الطلب على المعلومات الخاصة بالأصول الانسانية على مستويين متميزين : -

المستوى الأول : اهتم بعمل تقويم لموظفي المشروع لأغراض التقرير الخارجي بهدف المساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار ، فالمعلومات عن القوى البشرية قد تكون هامة للمستثمرين الخارجيين خاصة في الشركات التي تقوم على الجهد الانساني أصلاً ، والتي تتصف أعمالها بالتخصص الشديد . وفي هذه الحالات إذا توافرت الشروط اللازمة لمعالجة الانفاق المرتبط بالعاملين كأصل تعتبر التكلفة التاريخية أنسب المعالجات للتقرير ، حيث تعتبر أكثر طرق القياس اتساقا مع أغراض التقارير الخارجية .

المستوى الثاني : معلومات عن قوى العمل لأغراض تخطيط العمالة حيث تتضح ضرورة مفهوم محاسبة الأصول الانسانية للقرارات والقياسات الداخلية الخاصة بالعاملين ، وحيث لا يمكن اتخاذ قرار سليم بدون الاعتماد على بيانات تفصيلية عن العاملين .

ـ اتضح من دراسة كل من : طرق قياس الأصول الانسانية ، وأهمية البيانات عن الموارد الانسانية للقرارات الداخلية والخارجية ، أنه لا يمكن اقتراح أي طريقة للقياس ما لم نأخذ في الاعتبار الغرض من القياس . فطرق القياس لأغراض التقارير المالية يجب أن تبنى على الغرض العام للتقارير المالية ، وهو إعلام مستخدمي القوائم عن الموقف المالي للشركة ونتائج أعمالها مع التركيز على الأداء ، ولذلك تعتبر التكلفة التاريخية أنسب المقاييس . وإذا كان الغرض من القياس هو التقارير الداخلية بهدف تحسين عملية اتخاذ القرارات ، فإن طريقة القياس لا يمكن أن تقترح منفصلة عن الهدف من القرار والعوامل المؤثرة فيه .

٣ ـ حرص الاقتصاديون لفترة من الوقت على الاعتراف بالانسان كمورد اقتصادي مع الأرض ورأس المال والمنظم ، وهم لذلك لا يفرقون بين رأس المال الانساني وغير الانساني . ولقد أثر ذلك على المحاسبين عند تفسيرهم للوجود النظري للأصول الانسانية ، وعند اقتراحهم لبعض طرق القياس .

٤ ـ الأدب الاقتصادي المعاصر المتعلق برسملة الانسان هو فرع من فروع الاقتصاد يعالج مشكلة التدريب . ولقد حدد الاقتصاديون المحدثون شرطين أساسيين لوجود أصول إنسانية غير مسجلة هما :

أ ـ إجراء تدريب خاص للعاملين .
ب ـ وضع قيود على حركة العاملين .

ـ لما كان الطلب على العمالة بمهارات معينة كثيراً ما يفوق العرض فإن الشركات تقوم بتدريب العاملين لزيادة العرض . يمكن تصور هذا التدريب موجوداً على مقياس يتدرج من العام للخاص . يؤدي التدريب الكامل العمومية إلى مهارات لا تكون ذات قيمة للمدرب أكثر منها للسوق بصفة عامة . بينما يؤدي التدريب الكامل الخصوصية إلى مهارات ذات قيمة للشركة التي قدمت التدريب فقط .

في حالة التدريب العام يتحمل التكلفة العامل ، ولذلك يقبل أجراً يمكن التعبير عنه كما يلي : ـ

عائد الانتاج الحدي في فترة التدريب = الأجر في فترة التدريب + نفقات التدريب العام .

وعندما يتم تدريب الموظف ، إذا لم يرفع صاحب العمل أجره بحيث يصبح : عائد الانتاج الحدي في فترة معينة = الأجر في نفس الفترة ، فإن الموظف سيترك عمله ويبحث عن وظيفة بالأجر السوقي . وحيث أنه لا يوجد استثمار لصاحب العمل في نفقات التدريب العام ، ولأنه يجب أن يدفع أجراً للعامل يعادل عائد إنتاجه الحدي ، فلا يوجد خلق للأصول الخاصة بالمشروع .

في حالة التدريب الكامل الخصوصية فإن صاحب العمل يدفع أجراً بحيث يكون : الأجر في فترة التدريب = عائد الانتاج الحدي في فترة التدريب لذلك يتحمل تكلفة التدريب الخاص الذي يقدمه . وبعد أن ينتهي التدريب يمكن للشركة ـ نظرياً على الأقل ـ أن تدفع أجرا للعامل أقل من عائد انتاجه الحدي ، حيث يتضح من تعريف التدريب الكامل الخصوصية عدم وجود سوق للعاملين بهذه النوعية من المهارات الخاصة وبأجر يعادل عائد الانتاج الحدي لهذا العامل بالنسبة للشركة التي دربته . وبذلك تكون الشركة قد استثمرت نفقات التدريب الخاص وتأمل أن تستعيد هذه الاستثمارات في المستقبل في صورة زيادة في الفرق بين جملة القيمة الحالية لعائد الانتاج الحدي في فترة معينة بعد التدريب ، وجملة القيمة الحالية للأجور في نفس الفترة . ولكن قيمة هذا الفرق قد تقل لأحد السببين الآتيين : ـ

أ ـ يكون التدريب غير كامل الخصوصية ، وبلك فإن الأجر الذي يعطى للعامل يعكس نسبياً تأثير تدريبه العام .

ب ـ محاولات صاحب العمل التالية على التدريب ، والتي تهدف إلى الابقاء على الأصول مثل رفع الأجور قد تؤدي إلى حذف هذه الأصول حتى في حالة التدريب المتخصص ، حيث يقل الفرق أو يتلاشى بين عائد الانتاج الحدي للعامل وأجره . وبذلك فإن مقدار الأصول الانسانية قد يكون ضئيلا ، كما أن فترة استمرارها يحتمل أن تكون قصيرة .

ـ فيما يتعلق بالقيود على حركة العاملين تحاول الشركات تحقيق ذلك من خلال عاملي : الأجور ، وقواعد العمل .

أ ـ عندما ترفع اتحادات العمال مستوى الأجور في شركة معينة بالنسبة لمستوى الأجور السوقية ، فإن الدافع للشخص أن يتحرك من شركة تعطي أجوراً كبيرة إلى شركة أخرى تعطي أجوراً منخفضة يصبح غير موجود ، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى خلق أصول . هذا التأثير يكون في أسواق العمل المرنة فقط حيث لا يوجد نقص في العمالة . أما في أسواق العمل غير المرنة فإن الشركات غير الاتحادية تميل إلى رفع أجورها لتفادي فقدان عمالها المهرة ، وبذلك تزيد من إمكانية حركة العاملين في شركات الاتحاد . وفي نفس الوقت تزداد أجور الاتحاد بما يقلل من احتمالات خلق الأصول حيث تميل الأجور جميعاً سواء في شركات الاتحاد أو الشركات غير الاتحادية إلى أن تتساوى مع عائد الانتاج الحدي .

ب ـ ينطبق نفس المنطق السابق على تأثير قواعد العمل التي توضع لتمنع العمال الخارجيين أن ينضموا للشركة إلا من خلال الأعمال ذات الأجور المنخفضة . إذا كان سوق العمل مرناً فإن فرض هذه القواعد يقلل من تحرك العاملين ، وبالتالي يؤدي إلى إمكانية خلق أصول حيث يصبح الفرق بين جملة القيمة الحالية لعائد الانتاج الحدي في فترة معينة ، وجملة القيمة الحالية للأجور في نفس الفترة قيمة موجبة . وعندما يكون سوق العمل غير مرن تزداد إمكانية حركة العاملين بحيث يصبح الفرق بين جملة القيمة الحالية لعائد الانتاج الحدي في فترة معينة ، وجملة القيمة الحالية للأجور في نفس الفترة تساوي صفراً .

٥ ـ بالرغم من أن التحليل الاقتصادي الحديث يوضح إمكانية نشأة أصول إنسانية في حالة توافر الشروط التالية : خصوصية التدريب ، وجود قيود على حركة العاملين ، ومرونة سوق العمل ، إلا أن هذه العوامل نادراً ما تؤدي إلى خلق أصول إنسانية غير مسجلة نظراً لصعوبة تواجدها في نفس الوقت .

يترتب على هذا بالضرورة أن الجهود التي تبذل لاثبات الأصول الانسانية في التقارير المحاسبية الخارجية قد لا يوجد ما يبررها ، وإن كان ذلك لا يقلل من أهمية المعلومات الخاصة بالعاملين لترشيد القرارات الداخلية الخاصة بهم .

٦ ـ بمراجعة الأدب الاقتصادي والأدب المحاسبي لمفهوم الموارد الانسانية يتضح الآتي : ـ[٧٣]

أ ـ تأثر الفكر المحاسبي بالمعالجةالاقتصادية التقليدية لرأس المال الانساني ، حيث يعتمد المحاسبون أساسا في تبريرهم للقبول النظري للأصول الانسانية إلى وجهة النظر الاقتصادية في تعريف رأس المال التي لا تفرق بين رأس المال الانساني ورأس المال غير الانساني . كما تقوم بعض طرق القياس المحاسبية لرأس المال الانساني على وجهة النظر الاقتصادية التقليدية .

ب ـ لا يوجد خلاف جوهري بين الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي حول مفهوم الموارد الانسانية ، وينحصر هذا الخلاف أساسا في مشكلة قياسها ويرجع ذلك للأسباب الآتية : ـ

ـ اختلاف طبيعة الدراسات الاقتصادية والمحاسبية . فالدراسات المحاسبية تهتم أساساً بالمشروع . أما الدراسات الاقتصادية فتهتم بالمجتمع ، وتقوم على وجهة نظر مثالية ، لذلك فإن تحليلها للانفاق على العاملين يأخذ في الاعتبار أثر هذا الانفاق على عوامل متعددة داخل المشروع وخارجه : المشروع ، العامل ، المجتمع . أما الدراسات المحاسبية فتهتم بدراسة المفهوم من وجهة نظر مشروع معين .

ـ اختلاف أهداف كل من المحاسب والاقتصادي . فالمحاسب يهتم بقياس الانفاق على العاملين ، وما يترتب على هذا الانفاق من إيرادات ، حتى يمكن إجراء المقابلة المناسبة بين النفقات والايرادات في الفترات المالية المختلفة ، وإظهار قيمة الأصول الانسانية كعنصر من عناصر المركز المالي للمشروع . كذلك يهتم المحاسب بقياس الانفاق على العاملين لاتخاذ هذه البيانات كأساس لتخطيط العمالة . أما الاقتصادي فيهتم برأس المال الانساني باعتباره عاملا من عوامل الانتاج في المجتمع ولذلك يهتم بتحليل العلاقة بين الانفاق على العاملين وعائد انتاجهم الحدي .

الهوامش

(١) — Likert, R., **The Human Organization, Its Management and Value,** McGraw - Hill Book Co., N.Y., 1967, p. 146.

(٢) A — Brummet, R.L., Flamholtz, E.G., Pyle, W.C., « Human Resource Measurement - A Challenge for Accountants », **The Accounting Review,** April, 1968, pp. 217 - 224.

B — Peterson, S.E., «Accounting For Human Resource», **Management Accounting,** June, 1972, pp. 19 - 22.

C — Newell, G.E., «Should Humans be Reported as Assets», **Management Accounting,** December, 1972, pp. 13 - 16.

D — Jauch, R. and Shigen, M., «Human Resource Accounting: A Critical Evaluation», **Management Accounting,** May 1974, pp. 33 - 36.

E — Jaggi, B., «Human Resources are Assets», **Management Accounting,** Feb., 1976, pp. 35 - 36.

(٣) — A.A.A. Committee to prepare a statement of Basic Accounting Theory, **A Statement of Basic Accounting Theory,** Second Printing, N.Y., A.A.A., 1968.

(٤) — Sprouse, R.T., and Moonitz, M.A., Tentative set of Broad Accounting Principles for Business Enterprise, A.R.S., No. 3, A.I.C.P.A., N.Y., 1962.

كما ورد في :

نجيبة محمود نمر ، نظرية المحاسبة ، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة ـ كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ـ القاهرة ، ١٩٧١ ص ١٠١ .

(٥) يقول المدافعون عن هذا الرأي إن بالأدب المحاسبي بعض المعالجات المثيلة مثل رسملة الايجارات الطويلة الأجل ، فالإيجار مثال إلى أصل غير مملوك بالمعنى القانوني كما أن الاقتصاديين يخصصون الموارد الانسانية وغير الانسانية معا كرأسمال .

(٦) — Lev, B., and Schwartz, A., «On The Use Of The Economic Concept of Human Capital in Financial Statements,», **The Accounting Review,** Jan., 1971, p. 105.

«An Accurate Continual appraisal - in dollar terms»
«— of a company's personnel reflecting both»
«gainsand losses in skills and ability».

— Buett, J.F., Jr., and Roman, D.D., «The Human Resource Asset», **Management International Review,** 1976 / 2, p. 49.

— **Ibid,** p. 56.

(٧) — Jaggi, B. **Op. Cit.** p. 35.

(٨)

(٩) — Figler, H.H., «Accounting For Human Assets», **Management Accounting,** Nov., 1975, p. 23.

(١٠) — Buett, J.F., Jr., and Roman, D.D., **Op. Cit.** p. 56.

(١١) — Figler, H.H., **Op. Cit.,** p. 24

(١٢) — Flamholtz, E.G., «Toward A Theory of Human Resource Value in Formal Organization», **The Accounting Review,** October, 1972, p. 668.

(١٣) — Likert, R., **Op. Cit.,** pp. 148 - 151.

(١٤) للتعرف على التفاصيل والأمثلة يرجع إلى :

جلال عبدالفتاح عبدالعزيز ، **المحاسبة عن الموارد البشرية كأداة لزيادة فعالية الادارة** ، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٨ - ١٩ .

(١٥) — Weiss, M. «Human Capital: Asset or Liability», **Financial Executive,** September, 1975, p. 31.

(١٦) — Jaggi, B., **Op. Cit.,** p. 36.

(١٧) — Brummet, R.L., Flamholtz, E.G., Pyle, W.C., **Op. Cit.,** p. 219.

(١٨) — Lev, B. and Schwartz, A., «On The Use of The Economic Concept of Human Capital In Financial Statements», **The Accounting Review,** Jan., 1971, pp. 103 - 112.

(١٩) — Flamholtz, E.G., «A Model for Human Resource Valuation: A Stochastic Process with Service Rewards», **The Accounting Review,** April, 1971, pp. 253 - 267.

(٢٠) — Jaggi, Bikki and Lau, Hon - Shiang, «Toward a Model of Human Resource Valuation», **The Accounting Review,** April, 1974, pp. 321 - 329.

(٢١) — Morse, W. «Estimating The Human Capital Associated with an Organization», **Accounting and Business Research,** Winter 1975, pp. 48 - 56.

(٢٢) — Sangeladji, M.A., «Human Resource Accounting: A Refined Measurement Model», **Management Accounting,** Dec., 1977, pp. 48 - 52.

(٢٣) يقول Weiss أن طريقة الاستثمار هي الطريقة الوحيدة المعقولة لأخذها في الاعتبار في التقارير المحاسبية الحالية .

— Weiss, M., **Op. Cit.,** p. 31.

(٢٤) — Brummet, R.L., Flamholtz, E.G., and Pyle, W.C., **Op. Cit.,** p. 220.

(٢٥) — **Ibid,** p. 222.

(٢٦) — Hermanson, R.H., **Accounting for Human Assets»,** Bureau of Business and Economic Research, Graduate School of Business Administration, Michigan State University, Michigan, 1964, pp. 4 - 20.

(٢٧) — Dittman, D.A., Juris, H.A., and Revsine, L., «On The Existance of Unrecorded Human Assets: An Economic Perspective», **Journal of Accounting Research,** Spring, 1976, p. 49.

(٢٨) الجدير بالذكر أن هناك الكثير من الشركات تورد بقوائمها المالية الأصلية بيانات عن مواردها الانسانية ومن هذه الشركات :

— R.G. Barry Corp., A. Telephone and Telegraph, Lester Witte and Co., and Milk Waukee Braves.

— Dittman, D.A., Juris, H.A., and Revsine, L. **Unrecorded** Human Assets: A Survey of Accounting Firm's Training Programs, **The Accounting Review,** October, 1980. p. 640.

(٢٩) يقول نبيل الياس في ذلك :

« في الاجراءات المحاسبية الحالية تعالج تكلفة التعيين ، والتدريب ، وإعطاء الالفة ، وتطوير العاملين

كمصروفات في الفترة التي حدثت فيها . وباتباع هذا الاجراء تظهر قائمة الدخل ربحا أقل في الفترة التي حدث بها برامج للتدريب والتطوير . ومن ناحية أخرى فإن التحسينات في المستقبل الناتجة عن هذه البرامج تنعكس في قوائم الدخل في المستقبل ، بالرغم من أن قوائم المركز المالي لا تظهر أي جزء من التكلفة المذكورة باعتبارها غير منتهية » .

— Elias, N., «The Effects of Human Asset Statements on The Investment Decision: An Experiment». Empirical Research in Accounting: Selected Studies 1971. Supplement to vol. 10, **Journal of Accounting Research,** p. 215 - 240.

(٣٠) — Dittman, D.A., Juris, H.A., and Revsine, L., on the Existence of Unrecorded Human Assets: An Economic Perspective, **Op. Cit.,** p. 50.

(٣١) من هؤلاء المؤيدين : Hermanson ١٩٦٤ ، Likert ١٩٦٧ ، Likert and Pyle ١٩٧١ ، Lev and Schwartz ١٩٧١ .

(٣٢) — A.A.A., «Report of The Comittee on Accounting for Human Resources», **The Accounting Review,** Supplement to Volume XLVIII, 1973, p. 169.

(٣٣) — Brummet, R.L., Flamholtz, E.G., and Pyle, W.C., **Op. Cit.,** p. 218.

(٣٤) — Weiss, M., **Op. Cit.,** p. 39.

(٣٥) — A.A.A., «Report of The Committee on Accounting for Human Resources», **Op. Cit.,** p. 181.

— ———, «Report of The Committee on Accounting for Human Resources», **The Accounting Review,** Supplement to Volume XLIX, 1974, p. 120.

(٣٦) — Elias, N., **Op. Cit.,** pp. 215 - 233.

(٣٧) — Hendricks, J.A., «The Impact of Human Resource Accounting Information on Stock Investment Decisions: An Empirical Study», **The Accounting Review,** April, 1976, pp. 292 - 305

(٣٨) — Weiss, M., **OP. Cit.,** p. 31.

(٣٩) — Elias, N., «Behavioral Impact of Human Resource Accounting», **Management Accounting,** Feb., 1976, p. 43.

(٤٠) — Isay, J.J., Human Resource Accounting: A Need for Relevance, **Management Accounting,** 1977, p. 34.

(٤١) — Weiss, M. **Op. Cit.,** p. 37.

(٤٢) — Elias, N., «Behavioral Impact of Human Resource Accounting», **Op. Cit.,** p. 44.

(٤٣) — **Ibid,** p. 44.

(٤٤) — Isay, J.J. **Op. Cit.,** p. 35.

(٤٥) — Lev, B. and Schwartz A., **Op. Cit.,** p. 104.

(٤٦) — Becker, G.S., «Investment In Human Beings», **Journal of Political Economy,** Supplement, October, 1962, pp. 9 - 49.

(٤٧) — Dittman, D.A., Juris, H.A., and Revsine, L., **Op. Cit.,** p. 50.

(٤٨) — Dittman, D.A., Juris, H.A. and Revsine, L., «Unrecorded Human Assets: A Survey of Accounting Firm's Training Programs, **Op. Cit.,** p. 641.

(٤٩) — Flamholtz, E., **Human Resource Accounting,** Encino, Calif.: Dickenson Publishing Co., 1974, pp. 292 - 293.
As cited by: Dittman, D.A., Juris, H.A. and Revsine, L., Ibid, p. 641.
(٥٠) — **Ibid,** p. 642.
(٥١) — Flamholtz,, E., Human Resource Accounting, **Op. Cit.,** p. 172.
(٥٢) — Dittman, D.A., Juris, H.A. And Revsine, L., «On The Existence of Unrecorded Human Assets: An Economic Perspective», **Op. Cit.,** p. 54.
(٥٣) — **Ibid,** p. 54.
(٥٤) — **Ibid,** p. 55.
(٥٥) من هذه الدراسات الوضعية ما يلي :
— Piore, M.J., «On The Job Training and Adjustment to Technological Change», **The Journal of Human Resources,** Fall, 1968A., pp. 435 - 449.
— ———, The Impact of the Labor Productive Techniques within the Manufacturing Plant», **Quarterly Journal of Economics,** November, 1968 B., pp. 602 - 620.
— S - Coville, J.C., «The Theory of jobs and Training Industrial Relations, **«A Journal of Economy and Society»,** October, 1969, pp. 36 - 53.
— Ronsen, S., «Learning and Experience in The Labor Market», **Journal of Human Resources,** Summer, 1972, pp. 326 - 342.
(٥٦) — Dittman, D.A., Juris, H.A., and Revsine, L., On The Existence of Unrecorded Human Assets: An Economic Perspective, **Op. Cit.,** p. 57.
(٥٧) — **Ibid,** p. 57.
(٥٨) — Oi, W.Y., «Labor As A quasi - fixed Factor», **Journal of Political Economy,** December, 1962, pp. 538 - 55.
(٥٩) — Barth, P.S., «A Time Series Analysis of Layoff Rates», **Journal of Human Resources,** Fall, 1971, pp. 448 - 65.
(٦٠) — Miller, R.L., «A Short - Term Econometric Model of Textile Industries», **American Economic Review,** June, 1971, pp. 279 - 89.
(٦١) — Pencavel, J.H., «Wages, Specific Training and Labor Turnover in U.S. Manufacturing Industries, **International Economic Review,** Feb., 1972, pp. 53 - 64.
(٦٢) — Parsons, D.O., «Specific Human Capital: An Application to quit Rates and Layoff Rates», **Journal of Political Economy,** Nov. / Dec., 1972, pp. 1120 - 43.
(٦٣) — Dittman, D.A., Juris, H.A., and Revsine, L., «On The Existence of Unrecorded Human Assets: An Economic Perspective», **Op. Cit.,** p. 60.
(٦٤) — **Ibid,** p. 60.
(٦٥) — **Ibid,** p. 60.
(٦٦) — Schwenk, A.E., «Earings Differences in Machinery Manufacturing», **Monthly Labor Review,** July, 1974, pp. 38 - 47.
(٦٧) — Wachter, M.L., «Wage Determination in a Local Labor Market: A Case Study of the Boston Labor Market», **Journal of Human Resources,** Winter 1972, pp. 87 - 103.

(٦٨) — Dittman, D.A., Juris, H.A. and Revsine, L., «On The Existence of Unrecorded Human Assets: An Economic Perspective», **Op. Cit.**, pp. 60 - 61.

(٦٩) — **Ibid,** p. 61.

(٧٠) — **Ibid,** p. 61.

(٧١) — **Ibid,** p. 62.

(٧٢) يؤكد صحة ذلك أن نتائج بعض البحوث التطبيقية بينت أن أغلب التدريب الذي تقدمه بعض الشركات الكبيرة ينظر إليه باعتباره عاماً أكثر منه خاصاً .

— Dittman, D.A., Juris, H.A., and Revsine, L., Unrecorded Human Assets: A Survey of Accounting Firm's Training Programs, **Op. Cit.**, p. 641.

(٧٣) دكتور حلمي محمود نمر ، « رأس المال في الفكر المحاسبي » ، نظرية المحاسبة المالية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٤٧ .

إعلان

بناء على قرار هيئة التحرير، صدرت مجلة العلوم الاجتماعية باللغة العربية فقط، مع ملخصات بالانجليزية للبحوث المنشورة .

أما البحوث التي ترد المجلة بالانجليزية فستنشرها المجلة ، تبعا لقواعد النشر وللجدول الزمني المعمول به لنشر الابحاث، وذلك في اعداد خاصة باللغة الانجليزية على مدار السنة .



مجلة

التعاون الصناعي في الخليج العربي

تصدرها

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

- تعني بالتنمية الصناعية والتعاون في دول الخليج العربية بصفة خاصة والتطبيقات والنظريات الحديثة في هذه المجالات بصفة عامة .
- تحتوى على الابحاث ومراجعات الكتب والابواب الثابته من تقارير ووثائق ومستخلصات واخبار ومؤتمرات .. الخ
- يحررها عدد من كبار الكتاب المتخصصين في شئون الصناعة والتنمية .
- تصدر أربع مرات سنويا باللغتين العربية والانجليزية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

صندوق بريد : ٥١١٤

الدوحة / قطر

دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين

د. سلوى الملا*
د. أمنية امين**

« مقدمة »

يواجه بعض الآباء في الأسرة ـ كما يواجه المدرسون أحيانا ، وخاصة في مراحل التعليم العام ـ أطفالاً يختلفون عن الأطفال العاديين في بعض جوانب نموهم الجسمي والحسي والعقلي واللغوي والاجتماعي والانفعالي . وقديماً كان يطلق على هذه المجموعة من الأطفال اسم « الأطفال الشواذ »، إلا أن هذه التسمية لم تجد قبولا من المشتغلين بالتربية الخاصة ، لهذا فقد أصبح يطلق عليهم اسم « الأطفال المعوقين Handicapped » او الأطفال غير العاديين Exceptional ». ثم ساد مصطلح الأطفال غير العاديين لأنه أكثر شمولا من المصطلح الأول .

وتتضمن دراسة الانحراف عن المعيار العادي جميع الأطفال الذين تتوفر فيهم حالات تعتبر انحرافاً واضحاً عن المتوسط الذي يحدده المجتمع في القدرات والامكانيات الآتية : العقلية أو التعليمية أو الانفعالية أو الاجتماعية أو الحسية أو الجسمية والصحية . . . بحيث يترتب على هذا الانحراف حاجة إلى نوع خاص من

(*) أستاذ علم النفس المساعد بجامعة الكويت .
(**) طبيبة عيون بالصحة المدرسية ـ الكويت .
·تتقدم الباحثتان بالشكر للأستاذ الدكتور حسين عبد الكريم المؤمن رئيس الصحة المدرسية لكل ما قدمه من تسهيلات مكنت من اتمام البحث وسهلت الحصول على العينة

المعرفة وطابع خاص من الخدمات لتمكين هؤلاء الأفراد من تحقيق أقصى ما تسمح به طاقاتهم ١٩٧٩ Swanson (٦) .

وقد عرفت اللجنة القومية لدراسة التربية بالولايات المتحدة الأمريكية « الأطفال غير العاديين » بأنهم (٤) « اولئك الذين ينحرفون عن مستوى الخصائص الجسمية أو العقلية أو الانفعالية أو الاجتماعية للأطفال ، بصفة عامة ، إلى الحد الذي يحتاجون معه إلى خدمات تربوية تصل بهم إلى أقصى درجة يمكن أن تصل إليها قدراتهم ». ومعنى ذلك أن الطفل غير العادي هو ذلك الطفل الذي ينحرف انحرافا ملحوظا عن الأطفال العاديين. . . سواء كان هذا الانحراف في الخصائص الجسمية او العقلية او الانفعالية او الاجتماعية. . . بحيث يستدعي هذا الانحراف تقديم خدمات تربوية له، تختلف في نوعها عن تلك الخدمات التي تقدم إلى الطفل العادي، حتى ينمو نموا سليما وفقا لإمكانياته وقدراته.

وقد امكن اجمال المظاهر الأساسية للانحرافات المختلفة التي يتعرض لها الأطفال تحت الفئات الرئيسية التالية .

أولا : مجموعة الانحرافات الحسية وتشمل :

(١) أ ـ الطفل الكفيف
ب ـ الطفل الذي يعاني نقصاً في قدرة الابصار .

(٢) أ ـ الطفل الأصم
ب ـ الطفل الذي يعاني نقصاً في قدرة السمع .

ثانيا : مجموعة العيوب أو الاضطرابات الكلامية

ثالثا: مجموعة الانحرافات في القدرات والاستعدادات العقلية ، وهي تتضمن المتخلفين عقليا ، وبطيئي التعلم .

رابعا : مجموعة الانحرافات في التحصيل الدراسي ، وهي تتضمن المتخلفين دراسيا .

خامسا : مجموعة الانحرافات التي تأخذ أعراضها مظاهر الاضطراب الانفعالي والسلوك المنحرف. . . مثل الكذب، والسرقة، والعدوان، والتخريب، والهروب.

سادسا : مجموعة الاضطرابات النيورولوجية (الصرع وشلل الأطفال).

سابعا : المشكلات الخاصة بالطعام وبعمليات الاخراج .

ثامنا : مجموعة العيوب والانحرافات الجسمية . . مثل التشوهات والعاهات الجسمية ونقص الحيوية والعيوب الخاصة بالنمو .

* * *

اهمية المشكلة :

يتضح من تعريف « سوانسون » ومن التعريف والتقسيم الذي قدمته اللجنة القومية لدراسة التربية بالولايات المتحدة الأمريكية . . أن الانحرافات تقع في ثلاث فئات : انحرافات حسية ، وانحرافات جسمانية ، وانحرافات نفسية ـ اجتماعية . ومن بين الانحرافات الحسية تحتل عيوب الأبصار أهمية واضحة ، وهي تشمل الطفل الكفيف والطفل ضعيف البصر .

ولقد نالت مشكلات فقد الأبصار اهتماما كبيرا ـ سواء في مجال الخدمات الطبية أو النفسية أو الاجتماعية ، وقدمت لهذه الفئة الكثير من الخدمات تعويضاً عن هذا العجز ، ومساعدة على الوصول إلى اقصى توافق ممكن ، وذلك على الصعيد العالمي .

أما بالنسبة لفئات ضعف الابصار المختلفة فلا زالت تحتاج إلى انواع مختلفة من الرعاية والخدمات . . سواء على المستوى الطبي أو النفسي أو الاجتماعي ، ذلك أن هذه الفئات تلتحق بالمدارس العادية ، كما أنها تمارس الحياة في المجتمع بشكل لا تتم فيه الاستفادة من التسهيلات والخدمات الممنوحة للكفيف ، كما أن قدراتها لا ترقى بها إلى الحياة مثل الطفل عادي الأبصار ، لهذا فهي تعاني أحياناً من كل مشكلات فقد الأبصار ، بل إن الضغوط التي تتعرض لها في المجتمع غالباً ما تكون أكثر صعوبة من الضغوط التي يتعرض لها الكفيف الذي لا يجد المجتمع صعوبة في التعامل معه . . سواء على المستوى الأكاديمي أو الاجتماعي .

لهذا فقد رأينا أن نبحث بعض المشكلات التي قد تتعرض لها هذه الفئات لنسهم ولو بقدر بسيط ـ في اقتراح المساعدات التي يمكن أن ينالها الطفل ضعيف البصر ، حتى نحقق له أقصى توافق طبي نفسي ممكن .

تحديد المفاهيم :

يعتبر فقد وضعف الأبصار من اهم المشكلات التي تحظى باهتمام كبير في المجتمع (٢١)، ويقدر عدد فاقدي الأبصار في العالم بحوالي ٤٠ مليوناً ، بنسبة

تصل إلى ١٪ من مجموع عدد السكان ، وتقدر نسبة فقد البصر في أوروبا الغربية ، وأمريكا الشمالية ، واستراليا ، ومعظم المناطق المتقدمة في أفريقيا وآسيا بحوالي ٢٠٠ اصابة لكل ١٠٠,٠٠٠ من المجموع العام للسكان . ويفترض أن هذه النسبة تزيد للضعف في اوروبا الشرقية ، والهند ، وجنوب شرق آسيا واليابان ، وجنوب ووسط افريقيا . وترتفع هذه النسبة بشكل خطير فتصبح ٨٠٠ اصابة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان وربما أكثر من ذلك في وسط شرق وشمال أفريقيا ، ويرجع ذلك إلى كثرة الاصابة بالتراكوما Tracoma (الرمد الحبيبي) والتهابات الملتحمة Conjunctival Infection وسوء التغذية Malnutrition . ويعاني عدد يتراوح بين ١٥ ـ ٢٥ مليون شخص في العالم من بعض الأمراض المسببة للعمى القابلة للوقاية . أو التي يمكن علاجها بسهولة إذا اكتشفت في الوقت المناسب . وهناك من البيانات ما يشير إلى أن نسبة الاصابة بفقد الأبصار في بعض البلدان تصل إلى ٤٪ بالنسبة للمجموع الكلي للسكان مثل بلدان البحر الأبيض ، وجنوب شرق آسيا ، وقد وجد أن هذه النسبة المرتفعة من الاصابات ، التي يمكن تلافيها ، في المناطق التي تقل فيها العناية الصحية .

أ ـ تعريف العمى: يعرف فاقد البصر في المملكة المتحدة بأنه (١٤): « الشخص الذي يصل فقد الأبصار عنده لدرجة تمنعه من أداء الأعمال التي تتطلب أي درجة من درجات الرؤية ». . . وبلغة علمية ، « هو الشخص الذي لا تزيد قوة ابصاره في العين الأقوى عن $\frac{٣}{٦٠}$ ، أي الذي يصل انخفاض قدرته البصرية إلى $\frac{١}{٢٠}$ من الشخص العادي ». أو « هو الشخص الذي يصل مجاله البصري الى درجة محدودة جدا ».

ويعرف فاقد البصر في الولايات المتحدة وكندا بأنه « الشخص الذي تصل قوة ابصاره الى $\frac{٦}{٦٠}$ أو أقل ، أي $\frac{١}{١٠}$ من الشخص العادي ». أما في جمهورية مصر العربية فيعتبر الطفل كفيفا اذا توافرت فيه الشروط الآتية (٧) :

١ ـ فقد البصر التام .

٢ ـ أن تقل حدة ابصاره عن $\frac{٦}{٦٠}$ بالعينين معا أو بالعين الأقوى بعد العلاج والتصحيح بالنظارات الطبية .

وعلى الصعيد العالمي لا توجد حتى الآن معلومات واضحة ودقيقة عن الاصابات بفقد الأبصار ، لهذا فالاحتياج شديد لتجميع معلومات دقيقة والوصول إلى أكبر قدر

ممكن من الاحصاءات الوافية ، حتى يمكن أن تتخذ الاجراءات المناسبة لمواجهته ـ ولكل هذه الأسباب مجتمعة لا بد وأن نصل إلى تعريف عالمي دقيق معترف به لفاقد البصر .

ويبين الجدول الآتي رقم (١) تصنيف هيئة الصحة العالمية W.H.O كما صدر في جنيفا سنة ١٩٧٧ لدرجات فقد الأبصار . .

جدول رقم (١)

يبين درجات فقد الأبصار حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية (٢١)

درجة الاعاقة البصرية	درجة دقة الأبصار مع أقصى تصحيح ممكن بالعدسات	
	اقصى قوة ابصار تكون اقل من	اقصى قوة ابصار مساوية أو أحسن من
١	٦/١٨ (٢٠/٧٠)	٦/٦٠ × (٢٠ ـ ٢٠٠)
٢	٦/٦٠ (٢٠/٢٠٠)	٣/٦٠ (٢٠ ـ ٤٠٠)
٣	٣/٦٠ * (٢٠/٤٠٠)	١/٦٠ (يستطيع الرؤية على بعد متر واحد)
٤	١/٦٠ ** (متر واحد)	يرى الضوء
٥	لا يرى الضوء	(—)

وإذا أخذ مجال الرؤية في الاعتبار ، فإن المرضى الذين يتراوح مجال الرؤية عندهم بين خمس إلى عشر درجات يصنفون عادة في الفئة الثالثة ، بينما يصنف المرضى ذوو المجال البصري الذي لا يزيد عن خمس درجات أو أقل في الفئة الرابعة ، وذلك حتى إذا لم تعق قوة الرؤية المركزية بدرجة كبيرة . وتشمل الفئتان

(×) تقاس المسافة بين الشخص ولوحة العلامات بالمتر ٦/٦٠ أو بالعدم ٢٠ ـ ٢٠٠ ويعني البسط بعد الشخص عن لوحة العلامات ويعني المقام مثلا (٦/٦٠) أن الشخص السليم يستطيع أن يرى هل العلامة على بعد ٦٠ متر في حين أن ضعيف البصر لا يراها الا على بعد ٦ متر فقط .

(*) أو مجال الرؤية من ٥ ـ ١٠°

(**) المجال أقل من خمس درجات

الأولى والثانية ، الأشخاص ذوي الابصار المحدود ، بينما تشمل الفئات الثالثة والرابعة والخامسة درجات فقد الابصار الكامل .

وقد نال هذا التعريف الذي قدمته منظمة الصحة العالمية اعتراف الهيئة العالمية لتشخيص الأمراض International Classification of Diseases (I.C.D) لأنه يفي بالأغراض العلمية المطلوبة ، ولهذا يفضل الالتزام به عند وضع أي تعريف لدرجات ضعف أو فقد الابصار .

ويلاحظ أنه برغم أن الأفراد الذين يصنفون في الفئتين الأولى والثانية قادرون نسبياً على رعاية أنفسهم ، إلا أنه يفضل من الوجهة الاجتماعية ادماجهم في الفئات التالية لها حتى يتسنى لهم الحصول على الرعاية المناسبة ، وحتى يستفيدوا من الخدمات التي تقدم عادة لهذه الفئات .

وقد أعيدت صياغة هذا التصنيف في مؤتمر جنيف المنعقد في عام ١٩٧٩ باضافة « عدم القدرة على عد أصابع اليد في ضوء النهار على بعد أقل من ثلاثة أمتار كحد أقصى لدرجة فقد الابصار في الفئة الثالثة التي سبق الاشارة اليها » .

ولكن تعريف ضعف الابصار في الاطفال أقل دقة من هذه التعاريف ، فهو يشير في الولايات المتحدة وكندا (٢٠) إلى « عدم القدرة على قراءة الكتب المدرسية » ، وهذا يساوي درجة ابصار اقل من $\frac{٦}{٦٠}$.

ب ـ **الاعاقة البصرية (الأفراد ذوو الابصار المحدود)**: يقع الأفراد ذوو الاعاقة البصرية المحدودة في الفئتين الأولى والثانية ، وذلك حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية الذي سبق الاشارة اليه ، وهم الأفراد الذين تتراوح قوة ابصارهم بعد أقصى تصحيح ممكن بالعدسات بين أقل من $\frac{٦}{١٨}$ إلى $\frac{٣}{٦٠}$ ، بحيث لا يمكن تصحيح هذا الضعف بالعلاج أو الجراحة أو بالاثنين معا . ونجد أن نسبة كبيرة من الأطفال المصابين بهذه الدرجة من الاعاقة البصرية يتلقون تعليمهم في المدارس العادية ، ويطلب منهم أداء نفس الواجبات التي يقوم بها الطالب العادي الذي لا يعاني أي درجة من درجات فقد الابصار ، لهذا تكثر الاضطرابات في الشخصية التي تصاحب هذا العجز البصري ، وتكثر حالات الانطواء واحلام اليقظة والشعور بالنقص والتوتر ، كما أنهم يعانون من مشكلات التخلف الدراسي ، ويكونون عادات وطباع مختلفة إذا ما قورنوا بأشخاص على درجة جيدة من قوة الابصار .

ويلاحظ أن هذه الفئة تكون أكثر تأخرا من الذين لا يبصرون تماماً ، إذ أن ضعف

الدافع لديهم للتعلم عن طريق اللمس يعمل على بعثرة جهودهم .

ولقد كان الاعتقاد الشائع حتى وقت قريب أنه كلما ازداد ضعف الابصار يستحسن عدم اجهاد العين بالقراءة ـ إلا أنه قد تبين ليس خطأ هذا الاعتقاد فحسب ، بل على العكس . . فإن تكرار القراءة يكسب العين مهارات تساعد على تحسين الرؤية سواء بالنسبة لضعيف البصر أو للشخص عادي الابصار (١٨) .

ويبين الجدول الآتي رقم (٢) درجات قوة الابصار عند المعاقين بصريا بشكل يسمح للشخص العادي بتصنيف وفهم درجات الاعاقات البصرية ، وذلك بمقابلتها بالدرجات التي أعلنتها منظمة الصحة العالمية في الجدول رقم (١) .

جـ ـ النضج الاجتماعي : قد يكون من الصعب إلى حد كبير تحديد المقصود بالنضج الاجتماعي . لكن رغم أن مقاييس النضج الاجتماعي لم تصل إلى مستوى اختبارات الذكاء المعروفة ، إلا أنها قد تطورت إلى حد كبير الآن موفرة قدراً من التراث ومن المادة النظرية ، مما أتاح لنا أن نزداد استبصارا بنمو وتطور العلاقات الاجتماعية . . وبأساليب قياس النضج عند الأطفال .

ويمر الطفل في نموه بمراحل للنمو ، يكتسب خلال كل مرحلة من هذه المراحل مجموعة من القدرات والمهارات والسمات الأساسية ، كما يكتسب خصائص نمو جسمية معينة ـ ويتوقف وصول الفرد إلى المرحلة التالية على مقدار ما استطاع اكتسابه خلال المراحل السابقة ، وعلى ما أتاحته له البيئة من امكانيات . والمقصود بالبيئة : الأسرة ، والأصدقاء ، والزملاء بالشكل الواسع . ويستطيع الطفل بمجرد بلوغه مرحلة معينة من مراحل النمو ـ اكتساب خصائص هذه المرحلة . . سواء من الناحية الجسمية أو النفسية الاجتماعية ، هذا اذا كان قد اجتاز المراحل السابقة بنجاح واكتسب خصائصها الأساسية ، واذا كان ينمو بشكل عادي متوافق .

ونقصد بالنضج الاجتماعي أن الطفل يسلك ويتوافق حسب مرحلة العمر التي ينتمي إليها ، وأنه يستطيع القيام بالمهارات الأساسية ، وأنه يستجيب الاستجابات الاجتماعية المتوافقة التي تتناسب مع هذه المرحلة من مراحل العمر التي تناسب سنه وجنسه .

د ـ الاستعداد التعليمي : دلت تقارير البحوث أن التلاميذ يختلفون في المعدل الذي يتعلمون به موضوعاً معيناً أو يؤدون به عملاً معيناً ، وأن هذا المعدل يختلف من فرد لفرد ومن مهارة لمهارة (١٠) .

جدول رقم (٢)

يبين درجات قوة الابصار عند المعاقين بصريا بعد أقصى تصحيح ممكن في العين الأقوى (١٥)

	التعريف الشائع	قوة الابصار باستخدام لوحة العلامات	المحك العملي	التفسير القانوني Legal Significance
١	لا يرى الضوء	ـ	لا يرى الضوء	عمي كامل
٢	يرى الضوء فقط	أقل من ١/٦٠ (٣/٢٠٠)	لا يرى حركة اليد على بعد متر واحد	يعتبر قانونا أعمى
٣	يرى الشكل والحركة بطريقة غير واضحة تماما	أقل من ٢/٦٠ (٦/٢٠٠)	يرى حركة اليد ـ لا يستطيع عد أصابع اليد على بعد متر واحد	يعتبره الضمان الاجتماعي شخص عاجز كلية
٤	رؤية غير محددة	أقل من ٣/٦٠ (١٠/٢٠٠)	غير قادر على قراءة العناوين الكبيرة في الجرائد اليومية .	يعتبر قانونا أعمى
٥	قراءة محدودة	أقل من ٦/٦٠ (٢٠/٢٠٠)	يقرأ العناوين الكبيرة ولكنه يقرأ الحروف المطبوعة بصعوبة	هذه الفئة تعتبر قانونا أقل درجة من درجات العمي ، ولكنه يستطيع أن يعمل في المصانع وبعض المؤسسات ويحتاج لرعاية خاصة
٦	ابصار جزئي (على الحد الفاصل)	أكثر من ٦/٦٠ إلى ٦/٢٤ (٢٠/٢٠٠)-(٢٠/٧٠)	يقرأ حروف الكتابة العادية (الجرائد والكتب المدرسية)ولكنه يعاني صعوبة في قراءة الحروف الصغيرة .	لا يعتبر قانونا أعمى ، ويصلح للعمل في كثير من الأماكن

والاستعدادات تقاس احياناً إما عن طريق اختبارات مقننة للاستعداد للتعلم ، أو عن طريق قياس معلومات التلميذ عن موضوع معين قبل تدريبه عليه . وهي محكات تنبؤية لا للمستوى الذي سوف يصل إليه التلميذ في تعلمه فقط بل ولكمية الوقت التي يحتاجها ليتعلم ويصل إلى مستوى الاتقان لمهارة ما ، وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن الاستعدادات تنبؤنا بمعدل التعلم Learning rate . والكثير من الموضوعات والمهارات المتعلمة يمكن أن تحلل إلى تدرج هرمي (هيراركي) يكون المستوى المنخفض فيه ضرورياً ولكنه ليس كافياً لتعلم المهارات الأصعب من ذلك في التدرج . والاستعدادات تنبؤية بشكل واضح بمعدل التعلم للتلاميذ للمستوى الأول المطلوب للمهارات التعليمية المختلفة . أي أن تعلم المستويات المنخفضة من المهارات إنما هي دالة أو وسيلة للتنبؤ بمعدل تعلم المستويات الأعلى منها .

ونقصد بالاستعداد للتعلم مستوى القدرات التي يجب أن يظهرها الطفل في المدرسة بحيث أن نجاح الطفل في اختبارات عمر معين يعني أنه يستطيع القيام بالواجبات التي تماثلها في المدرسة حسب مرحلة العمر التي ينتمي إليها .

الأسباب الرئيسية للعمى أو لضعف الأبصار في العالم

أولا : الأرماد المعدية (خاصة الرمد الحبيبي Tracoma)

تصيب « التراكوما » حوالي ٥٠٠ مليون شخص ، ولهذا فهي تعتبر من أهم اسباب فقد أو ضعف الابصار في العالم . فهناك أكثر من مليوني شخص مصاب بفقد الأبصار وحوالي ١٠٠ مليون أصيبوا بأضرار بالغة في الرؤية قد تؤدي للعمى بسبب اصابتهم بالتراكوما والأرماد الحادة ، وترتفع هذه النسبة في بعض المناطق مثل افريقيا والشرق الأوسط والجنوب الشرقي لآسيا ، لتصل إلى حوالي ٩٠ ـ ٩٥٪ من السكان . وتبدأ الاصابات بالتراكوما أحيانا من سن العام الواحد وذلك في الأماكن التي تكثر فيها احتمالات العدوى بها ، بينما يصاب حوالي ٩٠٪ في سن العامين.

والتراكوما سريعة العدوى ، وهي تكثر مع حالات الفقر والتزاحم السكاني ، وقلة المياه النقية ، وغير ذلك من عدم توفر أساليب النظافة ، كما انها تنتقل بسهولة من الأم إلى الطفل وتنتشر أيضا نتيجة لحك العين بأصابع غير نظيفة أو لاستعمال أغطية فراش ملوثة وغير ذلك من أدوات الاستحمام الأخرى ، كما يمكن انتقالها عن طريق الذباب ايضا .

وبرغم احتمال انتقال العدوى في الأعمار الصغيرة ، فإن فقد الابصار لا يحدث إلا في مرحلة متأخرة نسبيا . وفي كثير من الحالات لا يحدث فقد الابصار الا بعد ١٠ ـ ٢٠ سنة بعد الاصابة بالعدوى . وبرغم أن التراكوما قابلة للعلاج والشفاء ، وذلك باستخدام المضادات الحيوية ، إلا أن احتمال الاصابة بالعدوى قد يتكرر . وبالاضافة لهذا فإن الميكروب يكمن احيانا في الجسم وتعود أعراض المرض للظهور مرة اخرى بعد فترة .

ويمكن نسبياً التحكم في انتشار العدوى بالوسائل الآتية :ـ

أ ـ تحسين المستوى الصحي العام .
ب ـ تحسين الظروف البيئية ورفع كفاءتها .
جـ ـ توزيع الأدوية اللازمة للعلاج .
د ـ توزيع نشرات للتوعية الصحية .
هـ ـ عقدت ندوات للأهالي للتوعية في المناطق المتوطنة بهذه الأرماد المعدية .

ثانيا : سوء التغذية (جفاف الملتحمة Xerophthalmia ـ جفاف القرنية Keratomalacia)

يعتبر سوء التغذية ـ وخاصة نقص فيتامين «أ» ـ السبب الرئيسي لمرضين مرتبطين معا يؤديان إلى فقد الأبصار ، وكلاهما يصيب القرنية . وعلى الرغم من أن نقص فيتامين « أ » قد يؤثر على القرنية والعصب البصري وقد يؤدي إلى عيوب خلقية في العين إلا أن تأثيره الأساسي على القرنية يجعله السبب الرئيسي لفقد أو لضعف الابصار في السن المبكرة في البلاد النامية .

وأول عرض لنقص فيتامين « أ » هو « جفاف الملتحمة »، وبرغم أن هذا العرض قابل للتحسن إلا أنه إذا ترك بدون علاج فقد يؤثر على القرنية ويؤدي بالتالي إلى فقد الأبصار . والمرض الأكثر خطورة هو « جفاف القرنية » لأنه يؤدي إلى تحلل جزئي أو كلي بالقرنية ، وهو قد يحدث عقب الاصابة بجفاف الملتحمة ، وأحيانا يحدث بدون هذه الاصابة . وعادة ما يتطور هذا المرض سريعا ، ففي خلال ساعات معدودة تتحول القرنية إلى مادة هلامية يصاحبها قرح ، وفي بعض الحالات قد تثقب Perforation .

ويصيب هذا النوع من مسببات ضعف الابصار عند الأطفال في السن من ١ ـ ٦ سنوات ، وينتشر في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا الجنوبية . وقد وجد أن هذا المرض يصيب ٢٠ طفلا من بين كل ١٠,٠٠٠ في نفس المدى العمري من ١ ـ ٦

سنوات ، وهو يؤدي إلى وفاة نصف المصابين به تقريبا بسبب مضاعفات سوء التغذية وما يترتب عليها من استهداف الجسم للاصابة بالامراض المعدية ، بينما يعيش النصف الآخر حتى سن الأربعين في عمى كامل .

ثالثا : الفيلاريا Filaria :(Onchocerciasis)

يصاب الانسان بمرض « الفيلاريا » عن طريق الذبابة المسماة Simulium Black Fly الحاملة لهذه الدودة الطفيلية . وفي حالة الاصابة تتجمع الديدان على شكل ندبة تحت جلد الشخص المصاب . وتتكاثر أنثى الديدان على شكل يرقات تسمى بال Micro Filaria وهي تنتقل من خلال طبقات الجلد وتصيب معظم أعضاء الجسم . . ومنها العين أيضاً ، مما قد يؤدي إلى فقد أو ضعف الابصار ، وهذا يتوقف على شدة ومدة الاصابة . ورغم أن الاصابة بهذا الطفيل تحدث في أعمار مبكرة ، الا أن ضعف الابصار الناتج عنه يتطور ببطء . ويحدث فقد البصر بسبب تأثيره على القرنية والقزحية والشبكية والمشيمة . كما قد يصاب الانسان بالساد أو الرزق أحيانا كمضاعفات للاصابات السابقة .

وتحتاج يرقة الذبابة حاملة الطفيل إلى ماء محتوٍ على الأوكسيجين حتى تتم دورة حياتها ولذلك تصل أقصى اصابة به قرب الأنهار لدرجة أنه يطلق عليه اسم « العمى النهري ». وتعتبر الاصابة به ثاني سبب رئيسي للاصابة بفقد الأبصار في العالم . وقد وجدت منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٧٤ أن هذا المرض يصيب حوالي ٢٠ ـ ٣٠ مليون شخص في العالم ، وخاصة في غرب افريقيا ووسط وجنوب أمريكا . . حيث تصل نسبة الاصابة به الى ٢٠ ـ ٥٠٪ من مجموع السكان .

رابعا : حالات العمى القابلة للشفاء (الساد أو الماء الأبيض Cataract)

بخلاف أنواع الاصابات السابقة لا تقتصر الاصابة بالساد على البلاد النامية فقط ، بل تتعدى ذلك فتصل ألى البلاد المتقدمة أيضاً .

والساد عبارة عن عتامة تصيب العدسة الشفافة وتعوق الرؤ ية ، ولهذا فهي سبب رئيسي لفقد أو لضعف الابصار في العالم . وهناك بالفعل حوالي ١٧ مليون شخص مصاب به ، ويضاف إليه مليون شخص سنوياً . ففي الهند مثلاً تصل نسبة الاصابة به إلى حوالي ٥٪ من مجموع السكان (٣٠ مليون نسمة) بينما نجد في الولايات المتحدة ٣ ملايين شخص مصابين بدرجة من درجات ضعف الابصار بسبب الاصابة

بالساد ، وحوالي ٤٠ ألف شخص مصابين بفقد البصر . كما يعتبر « الساد » من الأسباب الرئيسية لضعف الابصار في البلاد الأفريقية والشرق الأوسط وامريكا اللاتينية .

ويظهر الساد بصفة خاصة مع تقدم السن ، إلا أنه قد يحدث أيضاً بسبب الاصابات أو الالتهابات أو نتيجة لبعض الأمراض الوراثية أو أي خلل في علميات الهدم والبناء خاصة لمرضى السكر .

وبرغم أن الساد أهم مشكلة من مشاكل تقدم السن في الولايات المتحدة وأوروبا ، إلا أنه يظهر في سن أصغر من ذلك في الهند وأفريقيا . ولو أننا لا نستطيع أن نمنع الاصابة به ، إلا أن ما يترتب عليه من فقد أو ضعف الابصار يمكن علاجه بعملية جراحية ناجحة . إلا أن بعض المتقدمين في السن قد يترددون أو يخافون من اجراء الجراحة لعدم وعيهم ، ويرجع ذلك لأسباب نفسية واجتماعية ومادية أحياناً ، فإن حوالي ١٠ ـ ٢٠٪ فقط يقدمون عليها وذلك حتى في الولايات المتحدة التي تصل نسبة النجاح في العمليات الجراحية فيها إلى ٩٠ ـ ٩٥٪ . أما في البلاد النامية فلا نجد أحياناً عدداً كافياً من المتخصصين لاجراء العملية الجراحية . وبرغم أن هناك وحدات طبية متنقلة في بعض البلاد مثل الهند وباكستان إلا أن ذلك لا يكاد يفي بالاحتياجات المطلوبة . . سواء في البلاد المتقدمة أو النامية ، ولا تزال هناك حاجة بالفعل إلى مزيد من التوعية بقيمة الجراحة .

كما أن البحث العلمي لا زال جارياً لمحاولة استحداث أساليب طبية علاجية تهدف إلى مد الفترة الزمنية التي يحدث خلالها فقد الابصار ، فبدلا من أن يحدث هذا الفقد مثلا في مدى عامين يحدث في مدى عشر سنوات ، على اساس أن هذا قد يؤدي إلى تقليل اجراء العمليات الجراحية بنسبة تصل إلى ٤٥٪ كما قدر في الولايات المتحدة .

خامسا : الزرق (الماء الأسود أو الجلوكوما Glaucoma)

وهو عبارة عن ارتفاع ضغط العين نتيجة عدم تسرب السائل الموجود بالخزانة الأمامية بصورة منتظمة . . مما يؤدي إلى تزايد السائل وارتفاع ضغط العين ويؤثر بالتالي على العصب البصري .

وهناك ثلاثة أنواع من الزرق :

١ ـ الزرق الأولي : وينقسم إلى قسمين :

أ ـ الزرق الاحتقاني Congestive Glaucoma

ب ـ الزرق غير الاحتقاني Non Congestive Glaucoma

٢ ـ الزرق الثانوي :

وينجم عن مرض في العين . . مثل السحابات الملتصقة أو الالتهاب القزحي ، أو نتيجة نزيف داخلي ناتج عن اصابة في العين أو نتيجة الساد أو السكر .

٣ ـ الزرق الخلقي Congenital Glaucoma :

ويظهر في الأطفال حديثي الولادة . . بسبب عيوب خلقية في العين .

ويعتبر الزرق الأولي غير الإحتقاني أخطر أنواع الزرق، لأنه يتطور تدريجياً وبدون أعراض، وعادة لا يمكن ملاحظته إلا بعد أن يكون الشخص قد فقد جزءاً كبيراً من مجاله البصري، وإذا تم اكتشاف الزرق في وقت مبكر يمكن علاجه باستخدام قطرات معينة في معظم الحالات، أما الحالات التي لا تتحسن بالعلاج فقد يمكن اللجوء إلى الجراحة في أغلب الأحيان. وبرغم كل هذه الاحتمالات فلازال الزرق مسئولا عن حوالي ٢٠٪ من فقد الابصار في العالم .

ولا تزال المشكلة الأولى لمنع حدوث فقد الابصار الناتج عن الزرق هي الاكتشاف المبكر وذلك برغم عمليات المسح الجماعي التي تتم في بعض البلدان في العالم . ولهذا ولأنه لا توجد علامات تحذير مبكر فإن كثيراً من المرضى لا يطلبون العلاج إلا بعد أن يكونوا قد فقدوا جزءاً كبيراً من مجالهم البصري وقوة ابصارهم .

والمشكلة الثانية التي تقابل المرضى به أحياناً أنهم لا يواظبون على استخدام القطرات المناسبة بانتظام ، كما أنهم يترددون كثيراً في اللجوء إلى العمليات الجراحية ، إذا اقتضى الأمر ذلك ، ولهذا ينصح دائماً بأن يلجأ كل شخص تجاوز سن الأربعين إلى قياس ضغط العين حتى يساعد ذلك على الاكشتاف المبكر (١٤) .

سادساً : الاصابة بالحوادث :

برغم قلة الاحصائيات في هذا الصدد إلا أن نتائج الدراسات في الولايات المتحدة وبعض الدول النامية ، تشير إلى أن الاصابة بفقد الأبصار نتيجة الحوادث أمر شائع أكثر مما نتصور . وتحدث اصابات العين بشكل ملحوظ في أعمار معينة ومهن معينة . . ففي الولايات المتحدة مثلا يحدث فقد الابصار في حوالي ١٦٠ ألف شخص في السن المدرسي بسبب الحوادث سنويا . كما تزداد الاصابات في المصانع ، وذلك برغم التحذيرات المتوالية باستخدام النظارات الواقية في المصانع والمعامل وغير ذلك

من أساليب الحماية المختلفة ، ويهتم المسئولون في الولايات المتحدة بمساعدة وتأهيل المصابين بفقد الابصار نتيجة الحوادث . إلا أن برامج العناية في البلاد النامية لا زالت في حاجة لمزيد من التقدم حتى يمكن المساعدة في معالجة الاصابات سريعاً لتفادي ما يترتب على التأخير من مضاعفات يؤدي إلى ضعف أو فقد الابصار . ولهذا السبب يعتبر فقد الابصار نتيجة الحوادث في البلاد النامية من أكثر الاصابات تهديداً للرؤ ية في العالم .

البحوث السابقة :

أولا : الذكاء :

قد يكون من الصعب عادة وضع أي تقدير لمتوسط الحالة العقلية لغير المبصرين ، بل يحتمل أن يكون هذا التقدير لا معنى له ، والسبب في ذلك أن اختبارات الذكاء المخصصة لغير المبصرين ليست في العادة قابلة للمقارنة بالاختبارات الخاصة بالمبصرين بسبب حذف أو ابدال بعض الفقرات في محتوى الاختبارات والتغيير في طريقة اعطاء الاختبارات وغير ذلك من التعديلات التي تستلزمها الضرورة الناشئة عن فقد الابصار .

ومن الاختبارات التي تسمح بأجراء المقارنات تعديل Hayes لبعض فقرات اختبار ستانفورد بينيه Stanford- Binet سنة ١٩٣٧ للأطفال المكفوفين ، أما بالنسبة للمراهقين والراشدين من المكفوفين فيمكن استخدام وكسلر بلفيو Wechsler Bellvue مع اجراء تعديلات بسيطة . على أن هذه الاختبارات قد استخدمت منذ عهد قريب فقط . وكانت معظم المقارنات التي أجريت بين المبصرين وغير المبصرين تقوم على اختبارات سابقة أقل قابلية للمقارنه (١) .

ويعتمد التحليل العقلي للمكفوفين على كمية وطبيعة التعليم الخاص الذي تلقونه . فالتدريب يميل إلى أن يعوضهم عن العاهة البصرية ، وأن يساعدهم على الاتصال اللازم بالبيئة الاجتماعية عن طريق استخدام الحواس الأخرى . ونتيجة للتقدم الملحوظ في طرق تعليم الكفيف فمن المحتمل أن يكون متوسط نسب الذكاء في الأطفال بمدارس العميان أعلى مما كانت عليه منذ عشرين سنة مضت ، وأنها سوف تكون أعلى بعد عشرين سنة أخرى .

أما بالنسبة لضعاف البصر فقد قام ليفنجستون Livingeston (11) بدراسة تناول

فيها بالبحث عينة غير منتقاة من ضعاف البصر . . تتكون من ٦٠ تلميذاً يتبعون مدرسة من مدارس ضعاف الابصار . وقد حاول ليفنجستون جمع بيانات حتى يكتشف أدلة عن قوة أو ضعف ذكاء ضعاف الابصار ، وعما إذا كان يمكن بتكبير فقرات اختبار ستانفورد بينيه تحسين درجاتهم . إلا أنه قد تبين أن تكبير صور الاختبار لم تؤد إلى أي تقدم في الدرجات عندما قورن ذلك باستخدام الصورة الأصلية للاختبار . وعندما قورنت هذه النتائج بنتائج ٤٠٧ من الأطفال عاديي الابصار تبين أن الأطفال العاديين كانوا يحصلون على درجات افضل في فقرات اختبار التآزر البصري الحركي ، بينما حصل ضعاف الأبصار على درجات أفضل وأعلى في اختبار للكلمات المجردة . وقد ذكر الباحث أنه كانت هناك دلالات ضعيفة على أن ضعاف الأبصار بصفة عامة يحصلون على درجات أقل نسبيا في مجال القدرات العقلية من تلك التي يحصل عليها المبصرون . كما أشار ايضا إلى ضعف درجات ضعاف الابصار في مجالات معينة مثل الأحكام الاجتماعية . . خاصة تلك التي تتطلب علاقات بالآخرين وتفاعل معهم ، واتخاذ القرارات ، ووضع الخطط والاحساس بالأمان الانفعالي .

وفي دراسة استخدم فيها اختبار الينوي للقدرات العقلية واللغوية (١١) على مجموعة من ٩٣ طفلا من ضعاف البصر في الفصول من ١ ـ ٣ لبيان إلى أي درجة يختلف أداؤهم عن أداء الأطفال المبصرين ، تبين أن ضعاف البصر كجماعة أقل في درجاتهم من درجات المبصرين في اختبار الشفرة البصري ـ وحل الرموز الحركي ـ والترابط البصري الحركي ـ الا أن اداءهم كان متساويا مع المبصرين على اختبارات سمعية لنطق الحروف ، وكما هو متوقع فقد أظهر الأطفال الذين يعانون من ضعف شديد في الابصار كفاءة اقل من الأطفال ذوي الضعف المتوسط والبسيط في الابصار ، لهذا ينصح باستخدام المعينات الصوتية لمساعدة هؤلاء الأطفال على تعلم الحروف والقراءة .

ولأن القراءة من الأشياء الهامة في ثقافتنا ، فقد أعطي اهتمام كبير لنوع الطباعة وأحجام الحروف التي تناسب الأطفال ضعاف البصر ، فقد بين نولان ١٩٥٩ في دراسته أن أحجام الحروف التي تصل إلى ٢٤ ، ١٨ بنطاً يمكن قراءتها بسهولة لدى ضعاف الابصار .

ويرتبط السن الذي حدث فيه فقد البصر بدرجة العجز العقلي ، ولو أن العلاقة ليست بسيطة . فكلما تأخر حدوث فقد البصر أو ضعفه كلما كان لدى الفرد فرصة

لتحصيل اكبر قدر من التعليم العادي . إلا أنه من ناحية أخرى فمثل هذا الفرد سوف يكون لديه زمن أقل للتكيف ازاء اصابته ، وسوف يعاني الكثير في محاولته لاكتساب نماذج جديدة خاصة بحالة فقد الابصار . . هذان المؤثران المتعارضان من المحتمل أن يكونا مسئولين عن النقص في العلاقة التي تلاحظ بين السن الذي بدأ فيه العمى وبين أداء اختبارات الذكاء أو التحصيل التعليمي (٧) .

وقد ألقت دراسة Mueller (١١) سنة ١٩٦٢ ضوءا اكثر على استخدام المواد المكبرة . فقد اختبر أثر تكبير مواد اختبار Pebody Picture Vocabulary Test في شكلين وحجمين مختلفين ٥ × ٧ بوصة (وهي الصورة الأصلية للاختبار) و٨,٥ × ١١ بوصة وهي الصورة المكبرة . وقد قسم عينة البحث البالغ عددها ٣٩ فرداً إلى فئتين من فئات ضعف الابصار . تراوح ابصار الفئة الأولى من ٢٠/٧٠ إلى ٢٠/٢٠٠ ، بينما تراوح ابصار الفئة الثانية من ٢٠/٢٠٠ إلى ١٠/٢٠٠ ـ وقد بينت النتائج أن الأطفال ذوي الاعاقة البصرية البسيطة (٢٠/٧٠ إلى ٢٠/٢٠٠) لم يظهروا أي اختلاف في نتائجهم باستخدام الصورة المكبرة . كما كانت نتائج المجموعات كلها اقل بشكل ملحوظ عن مجموعة اخرى من الأطفال عاديي الابصار . وقد ذكر الباحث أن اختبار Peabody صالح للاستخدام مع الأطفال ذوي الأبصار المحدود . وهذا يدل على أن الأطفال الذين يتراوح ابصارهم بين ٢٠/٢٠٠ أو أحسن من ذلك لا يستفيدون إلا فائدة محدودة من تكبير حجم الأشياء عن الأطفال الذين ينخفض ابصارهم عن ذلك .

وهناك عامل آخر يساهم في النمو العقلي للطفل الكفيف هو استجابته الانفعالية ازاء عاهته ، فاتجاهات أسرته وزملائه وطبيعة البيئة المنزلية وغيرها من العوامل التي تحدد كيفية تكيف الفرد تؤثر بطريق غير مباشر على تقدمه التعليمي والعقلي . وطبعاً بصدد المستوى العقلي لذوي العاهات البصرية لا بد وأن نأخذ في الاعتبار درجة الاصابة . فهناك مثلا العيوب البصرية التي يمكن تصحيحها باستخدام العدسات الطبية . ونلاحظ أن هذه العيوب لا تؤثر على النمو العقلي ، واذا ما استخدم الطفل نظارة طبية في الوقت المناسب فإن اتصاله الطبيعي بالبيئة لن يتأثر ، ولكن إذا لم يصحح العيب بواسطة العدسات فإن التحصيل المدرسي للطفل ـ وبالتالي نموه العقلي ـ عادة ما يتأثر (١) . فقد يؤدي النقص في قوة الابصار إلى عدم الاهتمام وقلة الميل للمدرسة ، وسوء التحصيل الدراسي ، وتكرار الرسوب . . مما يؤدي إلى انعدام الثقة بالنفس وإلى انخفاض الأداء والانطواء .

ونلاحظ في الحقيقة أن هذه الدراسات لم تقدم اجابة واضحة يمكن الاشارة إليها

عـن ذكاء ضعاف الابصار وعما إذا كان ضعف الابصار يمكن أن يؤثر على الذكاء . فقد تركزت معظمها على المقارنة بين تكبير فقرات بعض الاختبارات حتى تلائم ضعاف الابصار وإن كانت قد انتهت إلى عدم وجود فروق تذكر بين تكبير صور الاختبار أو استخدام الصور الأصلية للاختبارات .

ولكن أوضحت دراسات اخرى أن هناك دلالات ضعيفة تشير إلى أن ضعاف الابصار كجماعة أقل من الأطفال المبصرين في بعض القدرات العقلية ـ إلا أن الدراسات لم تحسم هذا بشكل كاف . لهذا فقد رأينا أن مجال أثر ضعف الابصار على الذكاء لا زال بحاجة إلى بحث حتى يتضح ما لهذا التضارب من معنى ـ فهل الذكاء كإمكانية موروثة في معظم احوالها يمكن أن يتأثر بضعف حاسة من الحواس ؟ وإذا كان الأمر كذلك ففي أي اتجاه يمضي هذا التأثير ؟ وهذا من منطلق التضارب في النتائج كذلك حول ذكاء الكفيف ، فقد اختلفت نتائج البحوث في حالة فقد الابصار التام اختلافا كبيرا بنفس ما حدث مع ضعاف الابصار .

ثانياً : الشخصية :

أما بالنسبة لنمو الشخصية فإن درجة التكيف التي يحققها الفرد إزاء عاهته البصرية تختلف اختلافاً كبيراً ، فمدى الفروق في خصائص الشخصية هو مدى واسع تماماً كما هو الحال لدى المبصرين .

وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن الأعراض العصابية (الأمراض النفسية) بين المراهقين من المكفوفين أكثر بدرجة ملحوظة عنها لدى المبصرين . وتميل حالات سوء التكيف الانفعالي إلى أن تكون أقل بين المكفوفين تماماً عن المبصرين ابصاراً جزئياً ، كما يبدو بوضوح أن المعاملة الاجتماعية ـ وليست العاهة في ذاتها ـ هي التي تسبب الشعور بعدم الامان وغيره من الاضطرابات الانفعالية لدى الكفيف .

أما بالنسبة لضعاف البصر . . فرغم قلة الدراسات في هذا المجال إلا أن دراسة Wallace التي اجراها سنة ١٩٤٠ (١١) قد حاولت أن تبين أن هناك علاقة بين عيوب الابصار وجناح الاحداث ، فقد تبين له أولا أن الأخطاء الانكسارية تكثر بين جانحي الاحداث أكثر مما تكثر بين الأطفال العاديين ، وقد بين أن عيوب الابصار تسبب عدم ارتياح . . مما يؤدي إلى أشكال من سوء التوافق في المدرسة ، مما قد يؤدي بعد ذلك إلى الجناح ، كما بين Blumenthal بلومنثال سنة ١٩٤١ حالة طفل فقد احدى عينيه في حادثة فظهرت عليه أعراض عدم الطاعة والشجار والقسوة والثورات الانفعالية . وقد

تبين أن هذا المراهق كان يحاول استعادة مكانته بأن يصبح فظاً ، وأن ذلك كان يعوضه عن الاحساس بالأمان .

وقد ناقشت يونج Young ١٩٥٢ (١١) في دراسة لها النتائج التي حصلت عليها والتي بينت أن الأطفال الذين كانوا يعانون من عيوب في الابصار كان يظهرعليهم الخوف والقلق والتمركز حول الذات ، والانطواء . كما ناقشت صورة الذات التي تصاحب درجات مختلفة من الاعاقات البصرية وأوضحت أن الاعاقة البصرية تسبب للفرد احساسا بالدونية والرغبة في تجنب الخبرات الاجتماعية والخجل ، كما يحدث مثلا في حالات الحول الا إذا صححت العين قبل سن المدرسة ـ كما يمكن أن تؤدي حالات قصر النظر إلى التمركز حول الذات والاكتفاء بالأنشطة الفردية ، أما حالات طول النظر التي يصعب معها القراءة عن قرب فقد تؤدي إلى الاهمال في الواجبات المدرسية التي تحتاج إلى قراءة قريبة وتشجع الاهتمامات الرياضية الأخرى .

وقد لفت لونفيلد الانتباه سنة ١٩٥٠ (١١) إلى ضرورة اجراء اختبارات شخصية على الأطفال المعوقين بصريا ، كما ذكر أن هناك ثلاثة احتمالات يمكن أن تؤثر بها اصابات العين على الطفل سيكولوجيا :ـ

١ ـ إنها يمكن أن تحد مجال النشاط البصري للطفل أو المجالات الأخرى التي يحكمها الابصار ، وأن ذلك يعتمد أيضا على تكوين شخصية الطفل وعلى العوامل البيئية .

٢ ـ إن حالة العين نفسها قد تكون متغيرة أو تسبب ألما أو عدم راحة ، وهذا يولد احساسا بالقلق وعدم الأمان حول تطور هذه الحالة مستقبلا .

٣ ـ هناك درجات من عدم تقبل الذات ، كما في حالات الحول ـ مثلا ـ الذي قد يؤثر على التقبل الاجتماعي للطفل . كما أن استخدام النظارات ـ خاصة النظارات السميكة ـ يسبب للطفل حرجاً ، كما أنها تسبب الكثير من الاستجابات السلبية . أما عن الكيفية التي يتكيف بها الطفل لهذه العوامل فهذا يتوقف على شخصيته وخبراته الماضية التي تصبح بلا شك جزءا من شخصيته ، كما يتوقف أيضاً على بيئته . . أي اسرته ومدرسته وأصدقائه .

لقد كانت الدراسات في مجال أثر ضعف الابصار على الشخصية أكثر وضوحا منها عن دراسات الذكاء . وهذا أمر واضح ذلك أن أي اضطراب في حاسة من

الحواس يؤثر بلا شك على تكوين الشخصية ، ويجعل الانسان أكثر احساسا بالدونية ، كما يولد لديه شعوراً بالانطواء والخجل ويثير أحياناً الكثير من الاضطرابات التي قد تصل مع صغار السن إلى حد جناح الأحداث كما اتضح من دراسة والي ، كما أن الاضطرابات البصرية لأنها تحد مجال النشاط البصري للطفل فهي تقلل إلى حد كبير فرصته في تعلم الخبرات الاجتماعية كما أنها تؤثر على تحصيله الدراسي .

ونستخلص من هذا العرض أن العجز في الحواس له أثر مباشر على السلوك ـ عن غيره من أنواع العجز الجسمي ، نظر لأن العجز في الحواس يمنع مؤثرات البيئة عن الوصول للفرد ، كما أن هذا يعني عزلة سيكولوجية عن الاتصال بالعوامل الحضارية ، لهذا . . فالمتوقع أن نجد نقصاً سلوكياً يصاحب الاصابة في الحواس . وتعتبر الاصابات البصرية والسمعية بالنسبة للانسان من أخطر الاصابات ، ونظراً لأن الحضارة الانسانية قد بنيت إلى حد كبير على أساس اللغة واللغة تكتسب أحياناً عن طريق العين والأذن فإن القصور في أيهما له أهمية كبيرة .

اجراءات البحث :

أولا : الهدف من البحث :

يهدف هذا البحث إلى معرفة كيف تؤثر درجات مختلفة من الاعاقة البصرية على النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء للطفل في مرحلة الطفولة من سن ٦ ـ ١٢ سنة ، وذلك بغرض تقديم أقصى خدمات تربوية وطبية ممكنة لهذه الفئة التي لا تنال ما تحتاج إليه بشكل مرض .

ثانيا : الفروض :

١ ـ يختلف الأطفال ضعاف البصر عن الأطفال عاديي الابصار من حيث النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء في اتجاه التفوق للأطفال العاديين .

٢ ـ يتحسن النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء عند الأطفال ضعاف البصر الذين يمكن تصحيح ضعف الابصار لديهم نسبيا بالعدسات عن الأطفال ضعاف البصر الذين لا يمكن تصحيح ضعف الابصار لديهم .

٣ ـ يختلف النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء للولد ضعيف البصر عنه عند البنت ضعيفة البصر في اتجاه التفوق للولد لما تتيحه له البيئة من مساعدات اذا ما قورن ذلك بالأطفال عاديي الابصار .

٤ ـ يختلف النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء للولد ضعيف البصر عنه عند الولد عاديّ الابصار ـ ويختلف بالنسبة للبنت ضعيفة الابصار عنه بالنسبة للبنت عادية الابصار في اتجاه التفوق للأطفال العاديين .

ثالثاً : اختيار العينة :

العينة الأولى : تكونت عينة البحث الأولى من ٤٠ طفلاً من الأطفال ضعاف البصر ، ٢٠ من البنين و ٢٠ من البنات ، من الكويتيين في السن من ٦ ـ ١٢ ، وقد روعي ضبط المتغيرات الآتية في العينة :

أ ـ أن تتراوح درجة فقد الأبصار بين $\frac{٦}{٢٤}$ إلى أحسن من $\frac{٣}{٦٠}$

ب ـ ألا يكون الطفل مصاباً بأي نوع آخر من أنواع العجز .

وذلك حتى لا يتدخل أي عامل من هذه العوامل بصورة أو بأخرى بجانب ضعف الابصار فيؤثر على النتائج . والعينة بهذه الصورة تقع في الفئتين الأولى والثانية حسب الجدول رقم (١) وفي الفئتين الخامسة والسادسة حسب الجدول رقم (٢) .

وقد تم فحص العينة طبياً بالطريقة الآتية :

١ ـ اخذ التاريخ المرضي لحالة التلميذ من ولي الأمر بالتفصيل ، لمعرفة السن الذي حدث عنده ضعف البصر ، وتطور الطالب الدراسي ، ولمعرفة صلة القرابة بين الوالدين إن وجدت .

٢ ـ أجري لكل تلميذ فحص لقوة ابصاره على بعد ٦ امتار بواسطة لوحة العلامات المعروفة بـ Snellen's Test Type والتي عليها حروف مختلفة بأحجام تصغر تدريجياً من أعلى إلى أسفل ، ويكون كل حرف من هذه الحروف زاوية قدرها خمس درجات إلى الشبكية عندما يكون على البعد الموضح على السطر المقروء على اللوحة ، بينما تبلغ زاوية مكوناته درجة واحدة فقط . أو بواسطة اللوحة المدون عليها حرف E أو C لمن لا يستطيع قراءة اللغة الانجليزية . أما الأطفال فقد استخدمت معهم لوحة مرسوم عليها صور لأشياء معروفة لديهم بحيث يكون حجم هذه الصورة مساوياً للزاوية البصرية العادية . ومن لم يتمكن من قراءة أكبر العلامات حجما أي $\frac{٦}{٦٠}$ تقرب له المسافة إلى خمسة أو اربعة امتار . . . وهكذا .

٣ ـ لقياس النظر بالنسبة للأشياء القريبة ، استخدمت لوحة تسمى Jeager's Test

وهي لوحة مكتوب عليها كتابة بأحجام مختلفة أصغرها رقم (١) وأكبرها رقم (٧) . ويجلس الشخص بحيث تكون الاضاءة من خلفه . وقد قيست قوة الابصار لكل عين على حدة . ودونت أقرب مسافة يستطيع بها الشخص أن يقرأ اللوحة ، علماً بأن الشخص العادي يستطيع القراءة عن كثب على بعد ٣٠ سم ، هذا مع ملاحظة أن هذه اللوحة قد استخدمت مع من يستطيع قراءة الحروف الانجليزية ـ أما من لا يستطيع فقد استعيض عن ذلك بالكتاب المدرسي . وقد وجد أن جميع أفراد العينة يستطيعون قراءة الكتاب المدرسي بشكل جيد .

٤ ـ قيست حاسة اللون باستعمال Ishihara Book (وقد استطاع جميع أفراد العينة تمييز الألوان بشكل جيد).

٥ ـ أجري فحص مبدئي للمجال البصري بطريقة المجابهة Confrontation Test ومن احتاج لفحص أدق فقد اختبر مجاله البصري بواسطة جهاز الـ Perimeter

٦ ـ أجري الفحص الخارجي للعين ، وكذلك فحص قاع العين بعد توسيع الحدقة وصححت بدقة الأخطاء الانكسارية الناتجة عن قصر أو طول النظر الشديد أو حرج البصر المعروف باسم « الاستجماتيزم » كما شخصت الحالات المرضية اكلينيكيا .

وقد لوحظت النقاط الآتية :

١ ـ تبين من نتيجة الفحص الاكلينيكي أن هناك ١٦ حالة صححت أخطاؤهم البصرية منذ أكثر من عام ، ويلبسون حاليا نظارات طبية ، وإن كانوا لا يزالون مدرجين في الفئة رقم (١) من فئات ضعاف البصر حسب تقسيمة الصحة العالمية .

٢ ـ أمكن تصحيح قوة ابصار خمسة أفراد من العينة لأول مرة (أربعة من الذكور وبنت واحدة) بواسطة العدسات الطبية إلى درجة أحسن نسبياً من قوة ابصارهم الحالية وهم ما زالوا مدرجين في الفئة رقم (١) من فئات ضعف البصر بعد التصحيح ، حيث أن قوة ابصارهم في العين الأقوى بعد استعمال العدسات الطبية أقل من $\frac{٦}{١٨}$ أو $\frac{٦}{٢٤}$ وسوف نعيد اختبارهم في العام القادم لمعرفة امكانية أن تتحسن قدراتهم بعد استعمال العدسات الطبية .

٣ ـ أما باقي العينة فقد كانت قوة ابصارهم في العين الأقوى أقل من $\frac{٦}{٣٦}$ ولا يمكن تصحيحها بالعدسات الطبية .

٤ ـ تلخصت الأسباب الرئيسية لحالات ضعف الابصار في العينة في الأسباب الآتية :

أ ـ أسباب غير وراثية .

١ ـ كان سبب ضعف الابصار في أربع حالات نتيجة مضاعفات الأرماد الحادة وما سببته من عتامات بالقرنية (٢ ذكور ، ٢ اناث) منها حالة نتيجة مضاعفات مرض الحصبة .

٢ ـ أصيبت حالة واحدة بحادث أدى إلى ساد مضاعف وانفصال بالشبكية في عين واحدة بينما أصيبت العين الأخرى بعتامات بالقرنية . أي أن نسبة الأمراض غير الوراثية تصل إلى ١٢,٥٪ من مجموع العينة .

ب ـ الأسباب الوراثية والخلقية بما فيها الأخطاء الانكسارية : (قصر النظر الشديد المصحوب بتغيرات بالشبكية وطول النظر الشديد :

فقد وجد أن السبب الرئيسي لضعف الابصار في ٣٥ تلميذا هو الأمراض الوراثية والعيوب الانكسارية التي صححت لأقصى درجة ممكنة ، ولكن لم يتحسن النظر فيها عن الحد الأقصى لدرجات ضعف الابصار (درجة رقم ١) وذلك بنسبة تصل إلى ٨٧,٥٪ من مجموع العينة . ولم تصنف هذه العينة حسب العوامل الجينية لأن هذا الموضوع خارج عن مجال البحث . إلا أن ما استرعى الانتباه هو وجود نفس الحالة المرضية في أكثر من أخ داخل العائلة الواحدة ، وبالسؤال عن مدى صلة القرابة وجد أنه توجد صلة قرابة بين الأب والأم عند حوالي ١٣ حالة مرضية . . أي حوالي ٣٥٪ من مجموع العينة ، ولم نتمكن من الاستدلال على وجود حالات مماثلة في الأجيال السابقة .

العينة الثانية : أخذت عينة ضابطة من الأطفال عاديي الابصار ، وتكونت من ٤٠ طفلا من الأطفال الكويتيين ٢٠ من البنين و ٢٠ من البنات ، في السن من ٦ ـ ١٢ من اطفال المدارس ممن لا يعانون أي درجة من درجات فقد الابصار حسب تشخيص الطبيب .

رابعا : الأدوات المستخدمة :

استخدمنا في هذا البحث ثلاثة اختبارات ، أولها يقيس النضج الاجتماعي ، والثاني يقيس الاستعداد التعليمي ، والثالث يقيس الذكاء .

وفيما يلي وصف لهذه الاختبارات :

١ - مقياس الفاينلاند للنضج الاجتماعي : Vineland; The Social Maturity Scale

وضع ادجار دول Edgar Doll في عام ١٩٤٦ (٧) مقياس الفاينلاند للنضج الاجتماعي ليحدد مستوى نضج الأطفال المتخلفين عقلياً حتى يمكن مساعدتهم ، ولصعوبة استخدام اساليب القياس العادية معهم . ورغم أن المقياس يغطي مدى الاعمار من الميلاد حتى سن ٢٥ سنة ، إلا أنه قد وجد أن هذا المقياس أكثر فائدة في المستويات الصغيرة من الأعمار . . خاصة مع المتخلفين عقلياً .

ويتكون المقياس الكلي من ١١٧ فقرة مجمعة في مستويات للاعمار . وقد تم الحصول على البيانات اللازمة لكل فقرة ـ لا من خلال موقف الاختبار ـ ولكن من خلال مقابلة شخصية مع ملاحظين يعرفون الطفل جيداً أو مع المفحوص نفسه .

والفكرة الأساسية له تقوم على ما يفعله الفرد في حياته اليومية ، وتغطي الفقرات ثماني فئات أساسية هي (الاعتماد على النفس بصفة عامة ، الاعتماد على النفس في الأكل والملبس ، القدرة على توجيه الذات ، الانشغال بأعمال ، الاتصال بالآخرين ، التحرك ، والتطبيع الاجتماعي). ويمكن الحصول على درجات فرعية لكل طفل على كل مقياس من هذه المقاييس الفرعية على حدة ، كما يمكن الحصول على درجة كلية للمقياس تمثل العمر الاجتماعي للطفل ونسبة ذكائه الاجتماعي .

تكونت عينة التقنين الأصلية للمقياس من ٦٢٠ فردا، متضمنة ١٠ ذكور و١٠ اناث في كل سن من الميلاد حتى سن الثلاثين ، ويتحدد صدق المقياس على أساس قدرته على التمييز بين الاعمار والمقارنات التي تمت بين الأطفال المتخلفين والأسوياء ، والارتباطات بين درجات المقياس ودرجات محكمين يعرفون الأطفال جيداً . كما حسب الثبات بطريقة اعادة الاختبار على ١٢٣ حالة وكانت قيمة المعامل ٠,٩٢ هذا وقد تراوح المدى الزمني للاعادة بين يوم وتسعة شهور .

وقد اتضحت قيمة مقياس الفاينلاند للنضج الاجتماعي للمعالجين الاكلينيكيلن في الوصل إلى قرارات مع الأطفال المتخلفين عقلياً ، فمثلا قد يكون في امكان الطفل الذي يظهر تخلفاً على اختبار بينيه أن يتكيف بشكل مُرضٍ خارج المؤسسة ، إذا كانت درجته مرتفعة على اختبار الفاينلاند ولو نسبياً .

والصورة المستخدمة في هذا البحث مكونة من ٨٩ فقرة مقسمة في مستويات للأعمار من سن الميلاد حتى سن (١٢ ـ ١٥ سنة) توضح النضج الاجتماعي للطفل حسب مرحلة العمر التي ينتمي إليها . وهذه الصورة قد ترجمت إلى اللغة العربية وتستخدم في جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٦٥ بنجاح في قياس ذكاء المتخلفين عقلياً عندما يصعب استخدام اختبارات الذكاء العادية معهم . ويمكن عن طريقها الحصول على درجة كلية توضح مستوى النضج الاجتماعي بصفة عامة ، كما يمكن الحصول على درجات توضح مستوى النضج الاجتماعي في الجوانب الاساسية التي ذكرناها الآن ، ويستخرج العمر الاجتماعي للطفل ويحسب ذكاؤه الاجتماعي بنفس الطريقة المتبعة في اختبار بينيه . . أي بقسمة العمر الاجتماعي على العمر الزمني وضرب الناتج في ١٠٠ .

٢ ـ اختبار هسكي نبراسكا للاستعداد التعليمي Hiskey Nebraska For Learning Aptitude

وضع هذا الاختبار مارشال هسكي في عام ١٩٤١ لسد الثغرات الموجودة في عملية قياس ذكاء الأطفال الصم . **وقد ذاع انتشاره بعد الحرب العالمية الثانية . . مما أوجب استخراج معايير للأطفال العاديين قائمة على اساس التعليمات اللفظية المنطوقة عند اجراء الاختبار وقد ظهرت هذه المعايير في عام ١٩٥٥ .**

ولقد ساد الاعتقاد بأن استخدام فكرة العمر العقلي سيقود إلى مقارنات خاطئة بين الأطفال الصم والأطفال عاديي السمع ، ولهذا السبب . . ولأن معظم عناصر الاختبار قد اختيرت لتماثل القدرات التي يجب أن يظهرها الطفل الأصم في المدرسة ، فإن اصطلاح العمر التعليمي قد استخدم ، فمثلا العمر التعليمي لطفل في الخامسة من عمره يعني أنه تبعاً لنتائج الاختبار فإن الطفل يستطيع أن يقوم بتلك الواجبات التي يمكن لطفل أصم متوسط في عمر خمس سنوات أن يقوم بها ، أو أنه سيكون قادراً على حل المشكلات بنفس متوسط الكفاءة لطفل اصم في سن الخامسة .

وحين استخدم الاختبار مع الأطفال العاديين كان معامل الارتباط بين متوسط نسب الذكاء في اختبار بينيه ونسب الذكاء في اختبار نبراسكا لكل مجموعة عمرية ٠,٨٣ وهذا دليل على درجة عالية من الصدق اذا ما قبل اختبار ستانفورد بينيه طبعه ١٩٣٧ كمقياس شائع الاستخدام ، ودليل أيضاً على أن اختبار نبراسكا للاستعداد التعليمي يمكن استخدامه بنجاح وثقة كمقياس للذكاء . كما حسب الثبات النصفي مع

استخدام معادلة سبيرمان براون لتصحيح الطول ـ وكان معامل الثبات للأطفال الصم ٠,٩٦٣ وللأطفال العاديين ٠,٩٣٦ .

ثم عدل المقياس وزيدت فقراته إلى ١٦٢ موقفاً رتبت في اثني عشر اختباراً فرعياً وفقاً لدرجة صعوبتها . وقد استخدم هذا المقياس المعدل مع كل الأطفال الصم وعاديي السمع بغية الحصول على معايير له . وقد قنن على مدى عمري يتراوح من ٢,٦ إلى ١٧ سنة وخمسة شهور . وتكونت عينة التقنين من ١٠٧٩ طفلاً اصم و١٠٧٤ طفلاً عادي السمع . وقد روعي تكافؤ المجموعتين من حيث المستوى الاجتماعي الاقتصادي بمراعاة مهنة الأب . وخفضت فيه السرعة إلى أقصى درجة ممكنة ، لأنه قد لوحظ صعوبة نقلها إلى الطفل الأصم . كما بذلت فيه المحاولات ليشمل العديد من الوظائف العقلية التي قد لا تتوفر في غيره من الاختبارات الأدائية .

والاختبار بصورته الحالية اختبار أدائي ويقوم على اساس أن يعيد المفحوص أشكالا معينة يصنعها الفاحص أمامه . . إما مباشرة أو من الذاكرة ، أي أنه يبين قدرة التلميذ أو استعداده لتعلم مهارات معينة ، **ويتكون الاختبار من ١٢ فقرة فرعية كالآتي :ـ**

أ ـ أنماط الخرز	Bead Patterns
ب ـ تذكر الألوان	Memory For Color
جـ ـ التعرف على الصور	Picture Identification
د ـ ترابط الصور	Picture Association
هـ ـ تطبيق الورق	Paper Folding
و ـ مدى الانتباه البصري	Visual Attention Span
ز ـ المكعبات	Block Patterns
ح ـ تكميل الصور	Completion of Drawing
ط ـ تذكر الأرقام	Memory For Digits
ى ـ الغاز المكعبات	Puzzle Blocks
ك ـ الصور المتناظرة	Picture Analogy
ل ـ الاستدلال المكاني	Spatial Reosning

ويطبق الاختبار تطبيقاً فردياً ، ويغطي مدى العمر من ٣ ـ ١٧ سنة ، حيث هناك ثمانية اختبارات تصلح للسن من ٣ : ١٠ سنوات وأربعة اختبارات للسن ١١ فأكثر .

ويحسب وسيط الدرجات ويستخرج العمر التعليمي من جداول المعايير ، وتستخرج نسبة الذكاء التعليمية بنفس الطريقة المستخدمة في كل من اختبار ستانفورد بينيه والفاينلاند للنضج الاجتماعي .

٣ ـ مقياس وكسلر لذكاء الأطفال Wisc :

تعتبر مقاييس وكسلر للذكاء من أهم الاختبارات الفردية لقياس الذكاء . ولقد بدأ وكسلر في وضع اختباراته وتطويرها بمستشفى بلفيو بمدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية . وكان من بين نزلاء المستشفى كثيرون ممن يستدعي الأمر اختبارهم من أمثال ضعاف العقول والذهانيين والأميين الذين كان يعتبر تقدير ذكائهم على جانب كبير من الأهمية في تشخيص حالاتهم . ولقد أعد وكسلر مقياس وكسلر بلفيو في عام ١٩٣٩ ليعطي مثل هذه التقديرات الاكلينيكية . واصبح لهذا المقياس أهمية كبرى في المستشفيات الحربية في الحرب العالمية الثانية ، كما أنه أصبح بعد الحرب أحد الأدوات الرئيسية التي يستخدمها الأخصائي النفسي في عمله .

ويتكون المقياس في صورته الأصلية من اثني عشر اختبارا . وينقسم إلى قسمين كبيرين : أ) قسم لفظي ، ب) قسم عملي. وترتبط الاختبارات اللفظية ببعضها في المقياس الأصلي ارتباطاً أعلى من ارتباط أي منها مع مجموعة الاختبارات العملية والعكس بالعكس ، ومعنى ذلك أن من المفروض أن تختبر كل من هاتين المجموعتين ناحية مختلفة عن الناحية التي تختبرها المجموعة الأخرى .

والصورة المستخدمة في هذا البحث هي الصورة التي تم اعدادها وتقنينها لاختبار ذكاء الأطفال بمدارس الكويت (١) ، وقد اقتصر منها على عشرة اختبارات فقط : خمسة منها للمقياس اللفظي ، وخمسة أخرى للمقياس العملي ، وبهذا فقد يكون المقياس من الاختبارات الآتية :

المقياس اللفظي :

(١) المعلومات العامة — General Knowledge
(٢) الفهم العام — General Comprehension
(٣) الحساب — Arithemetic
(٤) المفردات — Vocabulary
(٥) اعادة الأرقام — Memory For Digits

---

(١) قام الدكتور رجاء أبو علام استاذ علم النفس بجامعة الكويت بتقنين هذه الصورة .

المقياس العملي :

(١) تكميل الصور Picture Completion
(٢) ترتيب الصور Picture Arrangement
(٣) رسوم المكعبات Block Patterns
(٤) تجميع الأشياء Objec Assembly
(٥) الشفرة Sypher

وقد قنن المقياس بصورته الحالية على عينة مكونة من ١٠٠ طفل وطفلة في كل عمر ابتداء من خمس سنوات حتى سن ١٥ سنة ، ويبلغ عدد أفراد العينة ١١٠٠ منهم ٥٥٥ من البنين و٥٤٥ من البنات ، وقد روعي في اختبار العينة أن تكون كلها من الكويتيين . وقد تبين أن كل المعادلات الاحصائية لعينة التقنين مرتفعة ومقبولة احصائيا ، الأمر الذي يشير إلى صلاحية الاختبار للاستخدام .

حساب الثبات : تم حساب الثبات النصفي لاختبار هسكي نبراسكا للاستعداد التعليمي على مجموعتين احداهما من الأطفال ضعاف البصر ، والأخرى من العاديين في السن من ٦ ـ ١٢ باستخدام الاختبارات التي تصلح لهذا السن . وتكونت كل عينة من ٣٠ طفلاً ، ١٥ من الذكور ، و١٥ من الاناث . وكانت معاملات الارتباط الناتجة كالآتي ، كما يتضح من الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤) يبين الثبات بالنسبة لاختبار
هسكي نبراسكا للاستعداد التعليمي للعينتين مع
استخدام معادلة سبيرمان براون لتصحيح طول الاختبار

العينة / الثبات	الثبات قبل التصحيح	الثبات بعد التصحيح
الأطفال ضعاف البصر	٠,٨٧	٠,٩٣
الأطفال عاديي الابصار	٠,٨٨	٠,٩٤

ولهذه المعاملات دلالة احصائية مرتفعة ومقبولة .

كما حسب الثبات بالنسبة لمقياس الفاينلاند للنضج الاجتماعي على العينتين ، بالاستعانة بأحد الوالدين بطريقة اعادة الاختبار ، وكانت معاملات الثبات الناتجة

كالآتي : ٠,٩٣ للأطفال ضعاف البصر ، ٠,٩٥ للأطفال العاديين ، ولهذه المعاملات دلالة احصائية مرتفعة ومقبولة .

صدق اختبار هسكي نبراسكا للاستعداد التعليمي : فضلنا حساب ثبات وصدق اختبار هسكي نبراسكا للاستعداد التعليمي لأنه يستخدم لأول مرة في المجتمع الكويتي ، لهذا كان لا بد من التأكد من صلاحيته لهذا البحث . أما اختبار وكسلر لذكاء الأطفال فهو مقنن على البيئة الكويتية وصالح للاستخدام مع طلبة المدارس . وطبق مقياس وكسلر لذكاء الأطفال على المجموعة المكونة من ثلاثين تلميذاً من الأطفال العاديين والتي حسب عليها الثبات . ثم حسب معامل الارتباط بين نسب ذكاء الاختبارين ، وقد كان معامل الارتباط الناتج ٠,٨٩ ، ولهذا المعامل دلالة احصائية مرتفعة ومقبولة ، أما بالنسبة لضعاف البصر فقد كان المعامل ٠,٩٢ ولهذا المعامل دلالة احصائية مرتفعة ومقبولة أيضاً .

خامساً : النتائج :

نعرض فيما يلي النتائج التي توصل إليها البحث وفق ترتيب الفروض التي سبقت .

الفرض (١)

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب ذكاء كل اختبار ولدى كل عينة على حدة ، كما حسبت دلالة الفروق بين العينتين ، ويبين الجدول الآتي رقم (٥) نتيجة الاختبارات .

الفرض الثاني :

قارنا حتى الآن بين الأطفال ضعاف البصر والأطفال العاديين . . من حيث النضج الاجتماعي ، والاستعداد التعليمي ، والذكاء . وقد رأينا كمحاولة أن نقارن بين الأطفال الذين يمكن أن يصحح ضعف الابصار لديهم نسبيا، والاطفال الذين لا يمكن تصحيح ضعف الابصار لديهم . فقسمت عينة البحث الأولى إلى مجموعتين ، تكونت المجموعة الأولى من ١٦ تلميذاً من ذوي الاعاقة البصرية والذين تحسنت قوة ابصارهم من $\frac{٣}{٦٠}$ أو $\frac{٦}{٦٠}$ إلى أقل من $\frac{٦}{١٨}$ أو $\frac{٦}{٢٤}$ باستعمال العدسات الطبية ، وأغلب هؤلاء من ذوى قصر النظر الشديد المصحوب بتغيرات دائمة في الشبكية . هذه المجموعة تعتبر قوة ابصارها باستعمال العدسات أفضل نسبياً إذا ما قورنت بغيرها ،

جدول رقم (٥)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجموعتين ودلالة الفرق بينهما باستخدام اختبار «ت»

الاختبار المستخدم	الأطفال ضعاف البصر		الأطفال عاديين البصر		قيمة «ت»
	م	ع	م	ع	
فاينلاند للنضج الاجتماعي	٨٥,٤٥	٥,٦٤	٩٢,٦٩	٧,٩٨	٦,٦٤**
هسكي نبراسكا للاستعداد التعليمي	٨٢	٥,٢١	٩٠	٦,٩٨	٨,٢٤**
وكسلر لذكاء الأطفال	٩٠	٣,٧١	٩٤	٥,١٨	٥,٦٣**

** له دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١

يتضح من المقارنات السابقة وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعتين ضعاف الأبصار وعاديي الابصار من حيث النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء في اتجاه التفوق لعينة الأطفال عاديي الابصار . وذلك كما يتضح من الفروق الدالة ومن الفروق بين المتوسطات .

حيث تساوي نسبة فقد الابصار لمن يرى $\frac{٦}{٢٤}$ درجة عجز قدرها ٤١,٥٪ بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٨٠٪ لمن تكون قوة ابصارهم $\frac{٦}{٦٠}$ ، وحيث أن هؤلاء التلاميذ ما زالوا يقعون في الفئة الأولى من فئات ضعاف الابصار حسب تقسيمة الصحة العالمية فقد وضعوا في هذه المجموعة لمعرفة ما إذا كان للتحسن الطفيف في قوة ابصارهم باستعمال العدسات أثر على تحصيلهم الدراسي ونضجهم الاجتماعي . ويلاحظ أن أفراد هذه العينة يلبسون نظارات منذ أكثر من عام . أما التلاميذ الخمسة الذين صححت أخطاؤهم البصرية بالعدسات لأول مرة فلم يدرجوا في هذه المجموعة . فقمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب ذكاء كل اختبار ولدى كل عينة على حدة ، كما حسبت دلالة الفروق بين المجموعتين ويبين الجدول الآتي رقم (٦) نتيجة المقارنات .

الفرض ٣ :

تدل الدراسات المختلفة عن التطبيع الاجتماعي في الدول المتقدمة والدول

جدول رقم (٦)

يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة «ت» لدلالة الفروق داخل مجموعة الأطفال ضعاف البصر

الاختبار المستخدم	أطفال صحح ضعف الابصار لديهم		أطفال لا يصحح ضعف الابصار لديهم		« ت »
	م	ع	م		
فاينلاند للنصج الاجتماعي	٨٤,٨٣	٥,١٨	٨٠,٢١	٣,٧١	٤,٥٢**
هسكي نبراسكا للاستعداد التعليمي	٨٢	٤,٨١	٨٠	٣,٧١	٢,٠٦**
وكسلر لذكاء الأطفال	٩٠	٣,١٨	٨٩	٤,٧٦	١,٠٩*

** له دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١

*له دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٥

بينت النتائج أنه كانت هناك فروق بين الأطفال الذين يمكن أن يصحح ضعف الابصار لديهم ، والأطفال الذين لا يصحح ضعف الابصار لديهم - في النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء . وقد كانت الفروق مقبولة ودالة احصائيا .

النامية على أن هذا التطبيع يختلف في اسلوبه عند البنت عنه عند الولد . . وذلك لنظرة المجتمع لدور كل منهما وما يتيحه لكل جنس من ظروف وامكانيات تختلف تماماً عما يتيحها للجنس الآخر ، لهذا فقد رأينا أن نختبر الفروق بين الجنسين من حيث النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء كمحاولة استكشافية لبيان امكان وجود فروق بينهما في حالة وجود عيب حسي كضعف الابصار فتم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل اختبار ولدى كل عينة على حدة ، كما تم حساب دلالة الفروق باستخدام اختبار « ت » ويبين الجدولان ٧ ، ٨ ، نتيجة المقارنات .

الفرض (٤)

لبيان مزيد من الفروق داخل العينات ، تم حساب قيمة « ت » لبيان امكانية وجود فروق بين الأطفال بين المجموعات ، أي فروق بين البنين عاديي الابصار والبنين

جدول رقم (٧)
يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة «ت» في المقارنة بين البنين والبنات داخل فئة ضعاف الابصار

الاختبار المستخدم	عينة البنين		عينة البنات		« ت »
	م	ع	م	ع	
فاينلاند للنضج الاجتماعي	٨٥,١٣	٦,٨١	٨١,١٣	٤,٨١	٣,٠٠٧**
هسكي نبراسكا للاستعداد التعليمي	٨١,١٣	٥,١٦	٧٩,١٣	٤,٧٢	١,٨**
وكسلر لذكاء الأطفال	٩٠	٤,١٢	٨٩	٣,٨١	١,٥٦**

** له دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١

جدول رقم (٨)
يبين المتوسط الحسابي
والانحراف المعياري وقيمة « ت » في المقارنة
بين البنين والبنات داخل مجموعة الأطفال
عاديي الابصار

الاختبار المستخدم	عينة البنين		عينة البنات		« ت »
	م	ع	م	ع	
فاينلاند للنضج الاجتماعي	٩٥,٠٣	٧,١٤	٩٤,٥٨	٧,١١	٠,٢٨
هسكي نبراسكا للاستعداد التعليمي	٩٠	٢,٠٨	٩٠,١٧	٤,٣٤	٠,٢٢
وكسلر لذكاء الأطفال	٩٤	٢,٩٦	٩٣	٤,٠٨	١,٢٥*

* له دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٥

أوضحت هذه المقارنات أن الفروق بين البنين ضعاف الابصار والبنات ضعاف البصر ـ واضحة في اتجاه التفوق لمجموعة البنين ـ وقد كانت اكثر الفروق وضوحاً في النضج الاجتماعي . أما في مجموعة الأطفال عاديي الابصار فلم تتضح فروق بينهما إلا في الذكاء فقط وعند مستوى ٠,٠٥ .

ضعاف الابصار ، وبالمثل المقارنة بين البنات في المجموعتين ويبين الجدولان ٩ ، ١٠ نتائج هذه المقارنات .

جدول رقم (٩)
يبين المتوسط الحسابي
والانحراف المعياري وقيمة « ت » في المقارنة بين
البنين ضعاف الابصار والبنين عاديي الابصار

الاختبار المستخدم	البنين عاديي الابصار		البنين ضعاف الابصار		« ت »
	م	ع	م	ع	
فاينلاند للنضج الاجتماعي	٩٥,٠٣	٧,١٤	٨٥,١٣	٦,٨١	٦,٤٢**
هسكي نبراسكا					
للاستعداد التعليمي	٩٠	٢,٠٨	٨١,١٣	٥,١٦	١٤,٥٤**
وكسلر لذكاء الأطفال	٩٤	٢,٩٦	٩٠	٤,١٢	٤,٩٣**

** له دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١

جدول رقم (١٠)
يبين المتوسط الحسابي
والانحراف المعياري وقيمة « ت » في المقارنة
بين البنات ضعاف الابصار والبنات عاديي الابصار

الاختبار المستخدم	بنات عاديي الابصار		بنات ضعاف الابصار		« ت »
	م	ع	م	ع	
فاينلاند للنضج الاجتماعي	٩٤,٥٨	٧,١١	٨١,١٣	٤,٨١	٩,٧٥**
هسكي نبراسكا					
للاستعداد التعليمي	٩٠,١٧	٤,٣٤	٧٩,١٣	٤,٨٢	١٠,٨٢
وكسلر لذكاء الأطفال	٩٣	٤,٠٨	٨٩	٣,٨١	٤,٥٤**

** له دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١

أوضحت المقارنات أن الفروق بين البنين ضعاف الابصار والبنين عاديين الابصار واضحة تماماً عند مستوى ٠,٠١ ، كما كانت الفروق بين البنات واضحة أيضاً في بعض المتغيرات مما يبين أن ضعف الابصار يؤثر إلى حد كبير على المتغيرات الثلاثة التي قدمناها في البحث .

سادساً : مناقشة النتائج :

تحققت فروض البحث في معظمها ، فقد تبين أن هناك فروقاً بين الأطفال ضعاف الابصار والأطفال عاديي الابصار في النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء . كما كانت هناك فروق داخل المجموعات بين الأطفال الذين صحح ضعف لابصار لديهم بالعدسات والأطفال الذين لا يمكن تصحيح ضعف الابصار لديهم . كما ظهرت بعض الفروق بين البنين والبنات داخل عينة الأطفال ضعاف البصر إذا ما قورنوا بالاطفال العاديين ، وكانت أكثر الفروق ارتفاعاً بين الجنسين في العينتين المختلفتين .

ونتناول الآن هذه النتائج بالمناقشة موضحين دلالتها في ضوء البحوث السابقة التي أجريت على ضعاف البصر ، لنتبين مدى الاتفاق والاختلاف بين نتائجنا ونتائج هذه البحوث .

اولاً : الفروق في النضج الاجتماعي : Social Maturity

العجز في الحواس له أثر مباشر دائم على السلوك كما ذكرنا (١) عن غيره من أنواع العجز الجسمي ، نظرا لأن العجز في الحواس يمنع مؤثرات البيئة عن الوصول للفرد ، كما أن هذا يعني عزلة سيكولوجية عن الاتصال بالعوامل الحضارية ، لهذا فالمتوقع أن نجد نقصاً كبيراً يصاحب الاصابة في الحواس . وتعتبر الاصابات البصرية والسمعية بالنسبة للانسان من أخطر الاصابات في الحواس . ونظراً لأن الحضارة الانسانية قد بنيت إلى حد كبير على أساس اللغة واللغة تكتسب اساساً عن طريق العين والأذن . . فإن القصور في أيهما له أهمية كبيرة .

والواقع أن النضج الاجتماعي يعتمد آكثر ما يعتمد على التقليد لجوانب السلوك المختلفة التي يكتسبها الطفل خلال عملية التنشئة الاجتماعية لكل الجوانب التي تتعلق بالعادات السلوكية المختلفة والتي يختص بها كل مجتمع من المجتمعات .

والابصار السليم يساعد الطفل على اكتساب هذه العادات واتقان هذه

المهارات ، لهذا فالمتوقع أن يتأثر النضج الاجتماعي للطفل مع اصابته بأي درجة شديدة من الاعاقة في حاسة الابصار أو حاسة السمع . وقد اتضح من نتائج البحث أن الفروق في النضج الاجتماعي كانت فروقاً دالة دائما . فقد اتضح من الجدول رقم (٥) أن الفروق بين الأطفال ضعاف الابصار والأطفال المبصرين كانت مرتفعة في النضج الاجتماعي ، اذ وصلت قيمة « ت » إلى ٦,٦٤ مسجلة دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١ في اتجاه التفوق للأطفال المبصرين . كما بينت النتائج التي ظهرت من الجدول رقم (٦) أن الأطفال الذين تحسنت قوة الابصار لديهم نسبياً بالعدسات قد استطاعوا اكتساب مهارات اجتماعية اكثر من الأطفال الذين لا يمكن تصحيح ضعف الابصار لديهم . وبهذا فقد اتضحت فروق بينهم في النضج الاجتماعي لصالح الأطفال الذين صحح ضعف الابصار لديهم ووصلت قيمة « ت » إلى ٤,٥٢ ولها دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١ . أما الجدول رقم (٧) والخاص ببيان الفروق بين البنين والبنات داخل فئة ضعاف الابصار فيوضح أنه كانت هناك فروق بين البنين والبنات في النضج الاجتماعي ـ وربما تعتبر هذه النتيجة غير واضحة لأن البنين والبنات داخل فئة واحدة هي فئة ضعف الابصار ، إلا أن هناك أنواعاً من الاهتمامات تقدم للصبي إذا ما أصيب بفقد حاسة من الحواس داخل أي اسرة أو أي مجتمع اكثر بكثير احيانا من الخدمات التي تقدم للفتاة ـ فالفتى ينال أنواعاً من العناية ، وأنواعاً من من المحاولات التعويضية لتخطي هذه الاعاقة ومحاولة تعويضها ، وقد يكسبه هذا احيانا مزيدا من النمو أكثر مما يكسب الفتاة التي لا تجد الأسرة دافعاً لنفس القدر من المساعدة لها ، بل في بعض الأحيان يفضل الاحتفاظ بها في البيت وتحدد خبراتها الاجتماعية تبعاً لذلك وتقل . ومما يلقي الضوء على هذا . . أن البنين والبنات عاديي الابصار قد تساوت درجاتهم تقريبا في النضج الاجتماعي ولم تظهر فروق دالة بينهما فالخبرات التي تتيحها البيئة امام المبصرين متسعة ويستطيع كل منهم حسب قدراته واستعداداته أن ينهل منها بقدر ما يستطيع . وقد تبين كذلك أن الفروق التي اتضحت من الجدولين (٩) ، (١٠) دالة دلالة واضحة ومبينة دور الابصار في اكتساب الطفل للأساليب الأساسية من جوانب حياته الاجتماعية التي قد تساعدنا في النهاية على أن نقول أن هذا الطفل يعيش حياته الاجتماعية بحسب مرحلة العمر التي ينتمي اليها . فقد اتضح من هذه النتائج أن البنين المبصرين كانوا يتفوقون على ضعاف البصر في النضج الاجتماعي ، وكذلك الحال بالنسبة للبنات . الأمر الذي يؤكد دور الحواس في اكتساب هذه الأساليب المختلفة التي تتيحها له الأسرة والمجتمع .

والفكرة الأساسية لمقياس الفاينلاند كما بينا ، قائمة على ما يفعله الفرد في حياته اليومية . وتغطي الفقرات ثماني فئات اساسية هي :

أ ـ قدرة التلميذ على الاعتماد على نفسه بصفة عامة حسب مرحلة العمر التي ينتمي اليها .

ب ـ قدرته على الاعتماد على النفس في الأكل .

جـ ـ قدرة التلميذ على الاعتماد التام على نفسه في الملبس حسب مرحلة العمر التي ينتمي اليها.

د ـ قدرة التلميذ على توجيه نفسه ونقدها ومراعاة العرف الاجتماعي والعادات الاجتماعية .

هـ ـ قدرة التلميذ على التواصل مع الآخرين اجتماعيا ومراعاة اساليب التواصل الاجتماعي السائد في المجتمع .

و ـ مراعاة التلميذ للجوانب السلوكية الاجتماعية التي اكتسبها خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

ز ـ قدرة التلميذ على القيام بما يعهد اليه من اعمال بنفسه ومدى اتقانه لها حسب مرحلة العمر التي ينتمي اليها .

ى ـ تحرك التلميذ اجتماعياً بسهولة ويسر والتواصل المناسب بالآخرين سواء من أفراد اسرته أو زملائه أو أصدقائه أو أقاربه .

هذه الجوانب الأساسية التي يتكون منها مقياس النضج الاجتماعي تحتاج الى درجة معقولة من الابصار حتى يستطيع الطفل أن يكتسبها خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، لهذا فالمتوقع أن تتضح فعلا فروق مرتبطة بدرجة العجز البصري ، فلا شك أن انفصال الطفل ضعيف البصر والكفيف كذلك عن البيئة تؤثر على نموه النفسي ، فهو لا يستطيع أن يكتسب أنماط السلوك المختلفة التي يكتسبها الطفل المبصر بسهولة عن طريق التقليد البصري ، مثل ارتداء الملابس أو تناول الطعام . كما أنه لا يستطيع أن يسلك في المواقف الاجتماعية السلوك المطلوب كما يفعل الطفل المبصر الذي يرى كل ما يحيط به . ويعجز الطفل المعاق بصرياً عن التعبير بالحركات سواء اكانت بالأطراف أو الوجه ، لأن هذه الحركات تعتمد على التقليد البصري ، وهو

قد يراها بصعوبة في المحيطين به ولكنه لا يتقنها كما يتقنها الطفل المبصر ، وإن كان يستعيض عن ذلك بالتعبير في نبرات صوته كما يعبر عن انفعالاته ومشاعره . ومن الآثار التي تترتب على ذلك ايضا خوفه من مراقبة المبصرين ، فإنه يشعر دائما أنهم يراقبون سلوكه مما يجعله قلقا متوترا، ولذلك نجده دائما متحرجا ومترددا في المواقف الاجتماعية فيصبح اكثر تعرضا للاجهاد العصبي ، ويولد لديه الشعور بعدم الامان، وكل ذلك يؤثر بلا شك على صحته النفسية .

وقد بينت الدراسات التي اجريت على المكفوفين أن الأطفال ذوي الابصار المحدود أقل تكيفا عادة من المكفوفين ومن المبصرين ، دراسات Brieland ١٩٥٠ ، Bobgrove ١٩٦٦ ، كوين Cowen١٩٦٦ ، Greenbery١٩٥٧ . ويبدو أن وضع فئة ضعاف الابصار كفئة وسيطية أو أن التداخل بينهما وبين الفئتين الأخيرتين (المكفوفين ـ والعاديين) هو المسئول عن هذا ، لهذا ينصح أن يتلقى هؤلاء الأطفال دراساتهم في الفصول العادية مع استخدام المعينات البصرية على أن ينتقلوا أحياناً إلى فصول خاصة لمزيد من الايضاحات (١١) .

طبق بومان Bauman ١٩٦٤ (١١) مقياس العوامل الانفعالية للمراهقين على ١٥٠ ذكرا وأنثى يقيمون في مدارس داخلية للمعوقين بصرياً ، وعلى عدد مساوٍ في مدارس خارجية ، وقد تبين وجود فروق دالة بين الأولاد والبنات ، وبين ضعاف الابصار والمصابين بفقد كامل للبصر وبين المقيمين في مدارس داخلية ، أو الذين يحضرون فقط في فصول خاصة . وعلى سبيل المثال أظهر ذوو الابصار المحدود درجات مرتفعة من القلق وعدم الأمان أكثر مما أظهرها المكفوفون . كما أظهر الأطفال الذين يلتحقون بمدارس داخلية درجات مرتفعة أيضا من القلق وعدم الأمان وصعوبات تتعلق بالانفصال عن الوالدين والأسرة وكذلك صعوبات خاصة بالتكيف الاجتماعي والانفعالي ، وقد ذكر بومان أن هناك احتياجا لمزيد من الدراسات لتتبين إذا كانت هذه الفروق راجعة إلى العزلة في المدارس الداخلية والانفصال عن الأسرة أم أنها راجعة لفروق أخرى .

وفي تطبيق واسع على تكيف المكفوفين في فترة المراهقة أجريت دراسة في جامعة Rochester قام بها كل من ايموري وكوين Emory and Cowen ، وقد تكونت العينة من مجموعة من المعاقين بصرياً ، ومجموعة من المبصرين المراهقين ، كما

اهتمت هذه الدراسة ايضاً بالاتجاهات الوالدية تجاه الاعاقة للأبناء ، وأثر ذلك على تكيف الأبناء لهذه الاعاقة كما قامت بالمقارنة بين التلاميذ الذين يلتحقون بمدارس داخلية والذين يحضرون فقط في مدارس خاصة لكنها لا زالوا مقيمين مع الأسرة .

وقد استخدم في هذه الدراسة الاختبارات الآتية :

١ ـ اختبار عن مفهوم الذات .
٢ ـ مقياس تقديري متدرج للمدرسين .
٣ ـ اختبار اسقاطي أعد لهذه الدراسة .
٤ ـ مقياس للاتجاهات الوالدية .

وقد تكونت العينة من ١٦٧ مراهقاً في السن من ١٣ ـ ١٨ في الفصول من ٧ ـ ١٢ من بينهم ٧١ مراهقاً معوقاً بصرياً يحضرون إلى فصول خاصة للمساعدة ، و ٥٦ مقيماً في مدارس داخلية للمكفوفين كما شملت العينة ٤٠ مراهقاً معاقاً بصرياً . وقد تمت المساواة بقدر الامكان بين العينات في السن والمستوى التعليمي والذكاء والمستوى الاجتماعي الاقتصادي كما قسمت عينة المعوقين بصرياً تبعاً لشدة الاصابة ودرجتها . وقد اتضح من نتائج البحث أن المراهقين من ذوي الابصار الجزئي قد حصلوا على درجات أقل في اختبارات التوافق عن الدرجات التي حصل عليها المكفوفون ، رغم أن الفروق لم تكن دالة احصائياً . كما لم تظهر التجربة فروقاً واضحة بين الجنسين إلا في حالة المدارس الداخلية ، فقد كان المراهقون المكفوفون أحسن نسبياً من المراهقات في درجة التوافق . بينما لم تبين التجربة أية فروق دالة بين المراهقين المقيمين في مدارس داخلية وهؤلاء المقيمين مع عائلاتهم في درجة التوافق .

وقد استخدم كل من Fjeld and Maxfield ١٩٤٢ (١١) مقياس الفاينلاند للنضج الاجتماعي على عينة من المعوقين بصرياً تتكون من ١٠١ من الأطفال الذين تتراوح اعمارهم بين تسعة شهور إلى ست سنوات وعشرة شهور . وكانت نسبة الذكاء الاجتماعي لهذه المجموعة ٨٣,٥٤ بانحراف معياري قدره ٢٩,٢٨ ، وقد شملت العينة أطفالاً تراوحت قدراتهم العقلية بين درجات منخفضة إلى درجات مرتفعة جداً ، كما شملت أيضاً أطفالاً مكفوفين تمامـا وأطفالاً من ذوي الابصار الجزئي وقد استخدم الباحثان الـ ٧٧ فقرة الأولى من المقياس . وقد تبين أن هناك ١٤ فقرة كانت صعبة بالنسبة للمعوقين بصرياً . . مثل استخدام الشوكة والسكين في الأكل ، ربط الأزرار في

سترة أو ثوب ، وضع علامات بالقلم ، الوصول لأفراد مألوفين لديهم . بينما وجد أن هناك عدداً من الفقرات كانت سهلة نسبياً بالنسبة للمعوقين بصرياً . . مثل الجلوس باعتدال ، اختيار الطعام غسل اليدين بدون مساعدة ، استخدام أسماء الأشياء المألوفة واللعب مع الأطفال الآخرين . وقد تبين من نتائج البحث أن الاعاقة البصرية بصفة عامة تجعل الطفل أكثر هدوءا ، وأقل نشاطاً ، وأقل مبادأة إذا ما قورن بالأطفال المبصرين في نفس السن ، وقد كانت هذه النتائج أكثر وضوحاً بين المكفوفين بطبيعة الحال عن المصابين باعاقات بصرية .

ولا شك أنه في اللحظة التي يولد فيها الطفل الأعمى أو ضعيف البصر ، أو في اللحظة التي يصاب فيها بالعجز تبدأ المؤثرات النفسية سواء من داخله أو من بيئته الاجتماعية في تشكيل عمليات النمو لديه (١٢) ، فيبدأ من مرحلة الحضانة أو الطفولة المبكرة في اكتساب أنماط من السلوك والاتجاهات والمشاعر والعادات التي تظل باقية معه دائماً ، ولا يدرك المجتمع في الحقيقة أنه مسئول في المقام الأول عن اكساب الطفل هذه الأنماط، بل يفترض دائما أن الاعاقة البصرية هي مجرد فقد حاسة البصر أو تعطيلها ، ولكن على العكس فإن الاعاقات الحسية تغير الحياة العقلية والنفسية والاجتماعية للفرد ، وكلما حدث الاحباط المصاحب لفقد البصر مبكرا كلما زاد الاحتياج لتنظيم الحياة واعادة التكيف للمعوق بصرياً .

ثانيا : الاستعداد التعليمي : Learning Aptitude

لا شك أن التقليد والتعلم يلعبان دوراً هاماً في تعليم الطفل ، فهما يبلوران الصفات الانسانية للعقل ، ويؤديان بالطفل إلى مستويات نمائية جديدة (٥) . وتتضح ضرورة التقليد في تعليم الطفل الكلام والمهارات الاجتماعية ، فما يستطيع الطفل أن يؤديه اليوم بالعون والتعاون يستطيع غداً أن يؤديه بمفرده إذا لم يكن مصاباً بفقد أو تعطيل لحواس الابصار والسمع . ولذلك فإن أفضل أنواع التعليم هو الذي يسير أمام النمو ويقوده ، أي أن التعليم ينبغي ألا يهدف إلى اكمال النمو بقدر ما يهدف إلى الوظائف التي تساعد على النمو ، ولا شك أن دور الحواس في ذلك كبير . . فهي المعينات التي تساعد الطفل على اكتساب المهارات الاجتماعية وتساعده على استكمال النقص في جوانب البيئة المختلفة ، كما تساعد على سرعة وسهولة التعليم المدرسي ، وكل هذه العوامل تتفاعل معاً لتنتج فرداً بنسبة ذكاء معينة .

وقد اتضح من نتائج البحث ان هناك فروقا دالة احصائيا بين التلاميذ المعاقين

بصرياً والتلاميذ عاديي الابصار في الاستعداد للتعلم في اتجاه التفوق للأطفال العاديين ، ففي الفرض الأول توضح النتائج في الجدول رقم (٥) أن المتوسط الحسابي للأطفال عاديي الابصار كان ٩٠ بينما كان متوسط الأطفال ضعاف البصر ٨٢، وكانت قيمة ت ٨,٢٤، كما بين الجدول رقم (٦) فروقا طفيفة بين الاطفال الذين صحح ضعف الابصار لديهم نسبيا بالعدسات عن الاطفال الذين لم يصحح ضعف الابصار لديهم ، فقد كان المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى ٨٢ بينما كان متوسط درجات ذكاء المجموعة الثانية ٨٠ ، وان كانت قيمة ت قد وصلت إلى ٢,٠٦ مسجلة دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١ ولا شك أن الابصار السليم يساعد على القراءة التي يعتمد عليها الطفل في المدرسة وفي المذاكرة ، وقد درس أيمز Eames ١٩٥٩ عينة من تلاميذ المدارس يصل عددها إلى ٣٥٠٠ تلميذ ، كان نصفهم من الأطفال الذين يعانون صعوبات في القراءة بينما كان النصف الآخر عشوائياً (١١) . وقد وجد أن نسبة الحول تزيد في حالات الفشل في القراءة ، وقد كان ضعف الابصار يوجد بنفس القدر في المجموعتين ، وقد لخص أيمز نتائجه بأن تعلم القراءة يتأثر بمشكلات ضعف الابصار ، وأن الأطفال ذوي الابصار المحدود يحتاجون إلى رعاية خاصة حتى يمكن أن يتجنبوا صعوبات القراءة . كما أوضحت دراسة نولان Nolan ١٩٥٩ أن معدل قراءة الأطفال ضعاف الابصار يصل إلى ١٠٦ كلمة في الدقيقة ، وأن هذه النسبة المنخفضة أقل من نصف زملائهم عاديي الابصار ، مما يدعو إلى الحاجة لإستخدام مواد مسموعة مسجلة تصلح للاستخدام مع هؤلاء الأطفال .

كذلك اتضح من نتائج الفرض الثالث أنه كانت هناك فروق بين البنين والبنات في الاستعداد للتعلم . . وإن كانت الفروق طفيفة ولكنها تشير أيضاً الى ميل الذكور للتعويض عن عاهتهم أكثر من البنات . . وقد كان متوسط البنين ٨١,١٣ ، بينما كان متوسط البنات ٧٩,١٣ وكانت قيمة « ت » ١,٨ مسجلة دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١ كما كانت الفروق في الفرض الرابع واضحة تماما مبينة أثر حاسة الابصار على رفع استعداد الأطفال للتعلم ، فقد كانت الفروق بين المتوسطات واضحة كما كانت قيمة « ت » ذات دلالات احصائية واضحة أيضاً .

لقد اختيرت معظم عناصر الهسكي نبراسكا للاستعداد للتعلم لتماثل القدرات التي يجب أن يظهرها الطفل في المدرسة ، وبعبارة أخرى أنه سوف يستطيع القيام بالواجبات التي يمكن لطفل في مثل عمره أن يقوم بها ، أو أنه سيكون قادراً على حل المشكلات بنفس متوسط الكفاءة لطفل في مثل سنه ، لهذا فالمتوقع أن تتضح فروق

بين الأطفال ذوي الاعاقات البصرية والأطفال سليمي الأبصار ، كما ظهر من نتائج البحث ، إذ أن قدرة الطفل المعاق بصرياً على الاستزادة من فرص التعلم ستعاق أو ستحدد تبعاً لقدرته البصرية ، أما الطفل سليم الابصار ـ خاصة إذا لم يكن مصابا بأي عائق آخر ـ فيستطيع اكتساب فرص التعلم المتاحة له من البيئة أو من المدرسة بسهولة وسرعة . فإذا كان الطفل عاجزاً عن التقدم في واجباته المدرسية بسبب اعاقته البصرية فإن ذلك يجعله يشعر بعدم الكفاءة والدونية بالمقارنة بأصدقائه ، لهذا يجب اعداد برامج لهؤلاء الأطفال الذين يحتاجون الى مساعدات تعليمية حتى يمكن لهم أن يتكيفوا مع مشكلاتهم البصرية . ولا شك أن الحاجة كبيرة الى تصحيح الأخطاء البصرية كما وضح Lowrey ١٩٦٥ (١١) أن الفرد يجب أن يعد نفسيا لتقبل المعينات البصرية ، وقد أيد كل من Freudenberger وRobbins ١٩٥٩ الحاجة الى مساعدة الطفل في تقبل هذه المعينات وقد قسموا الأفراد الى قسمين : هؤلاء الذين يقبلونها منطقياً بدون أي اتجاهات عصابية وهؤلاء يكونون عادة أشخاصاً ايجابيين متفائلين متقبلين لذواتهم يشعرون بحاجة للمساعدة ويحاولون أن يتقبلوها ويتكيفوا معها .

ومجموعة الرافضين الذين يميلون لأن يكونوا عدوانيين ، متشائمين رافضين لذواتهم ولهذه المعينات البصرية .

ولقد قام جدل كبير حول أثر التعليم المدرسي على تأدية اختبارات الذكاء (١) فكانت بعض البحوث تؤكد دور التعليم المدرسي في نمو الذكاء ، بينما كان البعض الآخر يقلل من أهمية هذا الدور . وقد أجريت كثير من الدراسات والبحوث في مجال محاولة تنمية القدرات العقلية للمتخلفين عقلياً عن طريق تدريبهم على موضوعات تشبه ما تحتويه اختبارات الذكاء عادة ، وانتهت أيضاً الى نتائج متضاربة ، كما تعددت الدراسات على الأطفال في مرحلة الحضانة ، أما بالنسبة لأثر التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات على أداء اختبارات الذكاء فلم يجر إلا عدد قليل من الدراسات حول هذا الموضوع . ففي دراسة على أطفال ثلاث مدارس خاصة في مدينة نيويورك كان من الصعب تفسير النتائج . فقد درست نتائج اختبارات ستانفورد بينية على ما يقرب من ٣٠ طفل تجمعت خلال مدة عشرين عاماً . وكان من بين هذه النتائج أكثر من ١١٠٠ اعادة اختبار Retest أعطيت بعد فترة تبلغ عامين فأكثر تلت انتظام الطفل بالمدرسة المعينة . وقد وجد في هذا البحث أن الزيادة في نسبة الذكاء كانت ذات دلالة في مدرسة واحدة فقط من المدارس الثلاث . وبتحليل الدرجات الخاصة

بهذه المدرسة تبين أن أقصى زيادة قد حدثت خلال فترة صغيرة من القيد بالمدرسة ثم أصبحت بعد ذلك تافهة (١) .

وهناك معالجة أخرى للموضوع من زاوية أخرى تتمثل في الدراسات المختلفة الخاصة بالعلاقة بين كمية التعليم ودرجات اختبار الذكاء . ففي خلال الحرب العالمية الأولى اتضح بجلاء الارتباط بين كمية التعليم ودرجات اختبار الذكاء . فوجد في عينة مكونة من ٨٤١٠٢ من المجندين أن الارتباط بين درجات مقياس ألفا ومدى التعليم هو ٠,٧٤ على أن التعرف على مثل هذه العلاقة لا يساعد في ذاته على اختيار أحد هذين البديلين من التفسيرات هما :

أ ـ التعليم يرفع المستوى العقلي .

ب ـ الأفراد النابهون هم أقدر الناس على استيعاب أكبر قدر ممكن من التعليم .

ومن الواضح أن استمرار تعليم أي فرد لا يتوقف تماما على قدراته العقلية فقط ، فالموارد المالية ، وتقاليد الأسرة ، واتجاهاتها ، والتسهيلات التعليمية في البلاد المختلفة ، وعدد آخر من عوامل غير عقلية يمكن أن تتدخل في هذا الصدد . وعلى سبيل المثال ، إذا وجد طفل وطفلة مصابان بإعاقة حسية في الأسرة ، قد تبذل الأسرة جهداً كبيراً لمساعدة الولد في تعليمه وفي دراسته حتى تعوض له هذا العجز كما ذكرنا ، بينما لا تبذل مثل هذه المحاولات مع البنت بل أحياناً ما يكون حجزها في البيت هو الحل أمام الاعاقات المختلفة .

ولقد لاقت البحوث التي حاولت أن تتبين أثر التعليم على الذكاء صعوبات منهجية تتعلق بالعوامل الآتية :

أ ـ اختيار أفراد العينة والتساوي التام بين نسب ذكائهم عند بداية التجربة .

ب ـ درجة التكافؤ بين المجموعات التجريبية والضابطة .

جـ ـ حجم العينة حتى تكون النتائج على درجة مرتفعة من الصدق .

د ـ التغيرات في الدوافع والانفعالات ازاء موقف الاختبار.

هـ ـ عدم ثبات نسب الذكاء المتكررة.

وباختصار يمكن القول أن الدراسات التي تمت في هذا الصدد لم تؤد الى برهان مرض شامل على وجود آثار كبيرة ، وإن كانت قد أوحت بنتائج هامة . وقد

اتضح لنا من نتائج البحث أن معامل صدق اختبار الهسكي نبراسكا للاستعداد التعليمي كان ٨٩, . في حالة الأطفال العاديين و٩٢, . في حالة الأطفال ضعاف البصر ، وذلك عندما حسب معامل الارتباط بينه وبين اختبار الـ Wisc . وهذه النتيجة تدلنا فعلاً على أن هناك درجة عالية من الارتباط بين القدرة على التعلم والذكاء كما تقيسه اختبارات الذكاء .

إن مشكلات التوافق للمكفوفين وضعاف البصر واضحة لمن يشرف عليهم ويلاحظهم ، فالأعمى يواجه صعوبة في تصور المسافات البصرية والألوان وكتل الأشياء وهذا هو نفس الشيء تقريباً بالنسبة لضعيف البصر ، وقد لوحظت النقاط الآتية في ارشاد هؤلاء الأطفال (٣):

١ ـ يعتبر المكفوفون وضعاف البصر الذين يدرسون برامج معدة خصيصا لهم عاجزين أكاديميا وهم لا يحتاجون الى أي توجيه خاص بناحية التعلم . فكل ما يحتاجون اليه هو توجيه نحو اختيار مواد دراستهم ، والخبرات التعليمية التي تزودهم بالمهارات الأكاديمية والاجتماعية والمهنية التي يحتاجون اليها .

٢ ـ يتطلب المكفوفون وضعاف البصر أنواعاً مختلفة من المواد التعليمية وطرق التدريس نتيجة لعجزهم .

٣ ـ يجب معالجة مشكلات تقبل العجز والتوافق بالنسبة لهم والقيود المفروضة على نشاطات الفرد بسببه ، كما يجب أن يعرف أساليب التوافق وذلك لمساعدته على أن ينظر نظرة سليمة نحو علاقته ببيئته الكلية .

٤ ـ يعتبر ضعاف البصر من الشباب أقل في مشكلاتهم الاجتماعية من العميان . . وذلك من حيث انتقائهم لبرامج الدراسة الثانوية التي تؤهلهم للالتحاق بالجامعة أو بتدريب مهني كما أن هناك وظائف محددة نسبياً يمكن أن يلتحق بها ضعيف البصر .

ثالثاً : الفروق في الذكاء :

عندما استعرض Pinter (١١) دراساته النظرية عن ذوي الابصار المحدود لخصها بقوله « هذا الفصل يظهر جهلنا أكثر مما يظهر معلوماتنا ، فالتعليم الخاص لهذه الفئة حديث جداً لدرجة أن كل الجهود والاهتمامات قد تركزت على تنظيم وادارة ومعدات

هذه الفصول ، أما عن الجوانب النفسية لهؤلاء الأطفال فنحن لا نعرف في الحقيقة شيئاً » .

ومنذ ذلك الوقت لم تتغير الظروف الى حد كبير ، كما ذكر Massie ١٩٦٥ الذي لخص عرضاً لخمس عشرة دراسة عشوائية أجريت قبل عام ١٩٦٣ على الأطفال ضعاف البصر قائلاً « الدراسات في هذا المجال محدودة جداً وتثير تساؤلات أكثر مما تعطى من اجابات » . ومنذ عام ١٩٦٣ يمكن أن نحصى عدداً من الدراسات في هذا المجال ، ولكنها لا تقارن كمياً بالدراسات التي أجريت على المكفوفين أو غيرهم من المصابين بأنواع العجز الأخرى . ويمكن أن نوضح جزئياً السبب في قلة الدراسات التي أجريت في مجال ضعف الابصار ، بأن معظم هؤلاء الأطفال أطفال مبصرون نسبياً ، وأن هذه الاعاقة لا تبعدهم كثيراً عن أمثالهم من الأطفال الذين ينحرفون قليلاً عن السواء ، ومع ذلك فمن المهم أن نعرف شيئاً عن هؤلاء الأطفال الذين يوضعون في فئة ضعاف البصر . وقد شهد العقدان الأخيران من هذا القرن تطورات كبيرة في تحديد درجات فقد الابصار ، وقد تطورت هذه الأساليب بشكل واضح مما أتاح الفرصة الآن لكثير من الأطفال الذين كانوا يدرجون أولاً في فئات ضعاف البصر أن يلتحقوا بالمدارس العادية ، وأن يتلقوا تدريبات خاصة في فصول خاصة في بعض الأحيان مع الاستعانة بالمعينات البصرية المناسبة .

لقد تبين لنا من نتائج البحث أن الفروق في الذكاء كانت ضعيفة بصفة عامة في المقارنات المختلفة ، فقد تبين من الجدول رقم (٥) الخاص بالفرض الأول أن متوسط نسب ذكاء الأطفال ضعاف البصر ٩٠ بينما كان متوسط نسب ذكاء الأطفال عاديي الابصار ٩٤ وكانت قيمة « ت » ٥,٦٣ مسجلة دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١ ولكن الفروق بين المتوسطات ضعيفة نسبياً . كما كانت الفروق في الذكاء بين الأطفال الذين صحح ضعف الابصار لديهم نسبياً بالعدسات والأطفال الذين لم يصحح ضعف الابصار لديهم أقل من ذلك ، فرغم وجود دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١ إلا أننا نلاحظ أن متوسط نسب ذكاء المجموعة الأولى كان ٩٠ بينما كان متوسط نسب ذكاء المجموعة الثانية ٨٩ . كما كانت الفروق ضعيفة بنفس القدر تقريباً بين البنين والبنات ، فقد ارتفع متوسط البنين قليلاً عن متوسط البنات فوصل الى ٩٠ أما متوسط نسب ذكاء البنات فقد كان ٨٩ ، ولعل أكثر الفروق وضوحاًكانت في المقارنة بين البنين المبصرين وضعاف البصر ، والمقارنة بين البنات المبصرات وضعيفات البصر . . فقد كانت الفروق في المتوسطات واضحة كما كانت قيمة « ت » مرتفعة ومقبولة احصائياً كما

يتضح من الجدولين ٩ ، ١٠ . لقد أجرى عدد من الدراسات لقياس ذكاء ضعاف البصر وانتهى بعضها لنتائج متضاربة . وتعتبر دراسة باتمان Batman ١٩٦٣ التي اختبر فيها أثر الابصار المحدود على القراءة واللغويات والذكاء على عينة من الأطفال ضعاف البصر مكونة من ١٣١ طفلاً دراسة رائدة ، لأنها أجريت في وقت ندرت فيه الدراسات عن هؤلاء الأطفال . وقد كان متوسط نسب ذكاء الأولاد ١٠٠ بينما كان متوسط نسب ذكاء البنات ٩٧,٥ . ومن بين هؤلاء الأطفال كانت هناك نسبة ٢٣,٥٪ وصلت قوة ابصارهم إلى أقل من ٢٠/ ٢٠٠ بينما وصلت قوة ابصار ٣٤٪ منهم من ٢٠/ ٧٠ الى ٢٠/ ٢٠٠ ، و٢١٪ درجة قوة ابصارهم من ٢٠/ ٤٠ الى ٢٠/ ٧٠ و١٧٪ درجة دقة ابصارهم أحسن من ٢٠/ ٤٠ . وقد اتضح من نتائج الدراسة أن البنات بصفة عامة معوقات أكثر من الأولاد بدرجة كبيرة . وعندما قورن سبب العمى بالذكاء اتضح أن قصار النظر Myopes كانوا أقل تأخراً من غيرهم . كما بينت الدراسة أن الأطفال الذين كانوا يعانون من درجة شديدة من العجز البصري قد حصلوا على متوسط ذكاء ١٠٦ ، تلاهم الأفراد ذوو الابصار المتوسط ، أما الأطفال المصابون بضعف ابصار بسيط فقد حصلوا على أقل درجات ذكاء وكانت هذه النسب دالة احصائيا .

ودرس لونفيلد Lowenfeld بدقة ١٩٣٩ ـ ١٩٥٧ (١١) الأنشطة الابداعية لكل من المكفوفين وضعاف البصر والعوامل النفسية المتضمنة في هذه الأنشطة ، وقد وجد أن النشاط الابداعي يسمح للطفل بأن يعبر عن نفسه في حدود مدركاته البصرية ، وهو بلا شك أسلوب فعال من أساليب التكيف فالتفريغ عن التوترات الانفعالية يتيح للطفل أن يتغلب على احساسه بالدونية والعزلة عن المجتمع .

وفي دراسة لخمسين حالة عشوائية وجد أيمز Eames ١٩٤٣ (١٣) أن ٨٠٪ من حالات ضعف القراءة كانت راجعة الى عيوب بصرية ، وقد تحسنت هذه الحالات بعد لبس العدسات الطبية أو بالعلاج . وقد وجد أيضاً أنه بالنسبة للحالات التي كانت نسبة ذكائهم أقل من ٩٠ لم يستفيدوا من العدسات بالمقارنة بالحالات التي كانت نسبة ذكائهم أكثر من ٩٠ .

ويجب أن يدرك المدرسون أن العدسات الطبية لا تحرر التلميذ تماما من عجزه البصري ، وفي هذا الصدد يقول أيمز Eames عندما يعاني التلميذ من حالة ضعف ابصار يمكن أن تصحح جزئياً بالعدسات أو قد لا تصحح على الاطلاق فيجب ألا يتوقع المدرس أن هذا التلميذ يستطيع المنافسة مع غيره من التلاميذ عاديي الابصار . ويجب أن يجلس في الفصل في مكان مضيء اضاءة جيدة ، ويعطي فترات راحة مناسبة ، وأن

يسمح له بالنظر من النافذة كلما أحس بالحاجة لذلك حتى تستريح عضلات عينيه . وأن تتاح له فرصة الحصول على كتب ذات أحرف كبيرة ، كما يسمح له باستخدام قلم واضح الخط . وإذا كان ضعف الابصار شديدا فإن الفصول الخاصة بهذه الفئة يجب أن تكون موضع اعتبار .

توصيات :

تعتبر عناية أي مجتمع من المجتمعات بالأطفال غير العاديين هي الواجهة أو المعيار الذي نستطيع أن نحكم به على درجة تقدم المجتمع . ولقد كانت النظرة القديمة ترى أن هذه الفئة لا أمل يرجى من ورائها ، أو أن الأمل فيها ضعيف للغاية ، ولهذا كانت تعيش على هامش المجتمع . . يصاحبها كل مظاهر الألم والاحباط . ولكن مع تقدم الفكر الانساني وتقدم الأبحاث والدراسات بدأت هذه الفئة تأخذ حقها الطبيعي في الرعاية والتوجيه والتأهيل لحياة يستطيعون أن يعيشوها في توافق وفق اطار امكانياتهم وقدراتهم . وبذلك أمكن تحويل هذه القوى والطاقات البشرية المعطلة الى قوى منتجة تساهم مساهمة فعالة في عملية الانتاج وأصبح الدور الاجتماعي الذي تضطلع به قائماً على الفعالية والايجابية لا على السلبية واللامبالاة .

ولقد خطت الأمم المتحضرة في علاج الحواس خطوات واسعة بعد مرحلة طويلة من البحث والتجريب والاحصاء . وأخذت تفكر في ضوء تلك النتائج في أنجح الوسائل التي تهيىء لهؤلاء الأطفال الحصول على أكبر قسط من التعليم في حدود مواهبهم البصرية . وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية (٤) في هذا الشأن بعد دراسة احصائية هدتها الى انشاء فصول خاصة لبعضهم ، إلا أنه لا زال يوجد عدد آخر من هؤلاء الأطفال لم تقدم لهم العناية الخاصة فهم لا يزالون يواصلون دراستهم في الفصول العادية متعرضين في ذلك الى عدد من الصعوبات . ونظراً لقلة الخدمات التي تقدم لضعاف البصر في دولة الكويت فقد قمنا بإجراء هذا البحث تمهيداً لتقديم التوصيات التالية محاولين أن نبين فيها نوع الخدمات التي يمكن أن تساعدهم على تحقيق المزيد من التوافق .

وتعتمد جميع المساعدات البصرية التي تقدم لذوي البصر المحدود على العوامل الآتية :

أولاً : التحكم في الاضاءة :

وذلك بتسليط ضوء قوي على الشيء المراد رؤيته بحيث لا تتأثر العين مباشرة

بوهج هذا الضوء ، وذلك بواسطة مصابيح المكاتب التي تعكس ضوءها على الجسم المرئي بينما لا يصل ضوؤها المباشر الى العين .

ثانياً : تكبير الصورة الواقعة على الشبكية :

وذلك بتقليل المسافة بين العين والشيء المراد رؤيته .

وهناك مساعدات من نوع آخر تقدم لفئتين من محدودي البصر ، الفئة الأولى تتمثل في من يلبسون نظارة طبية ويريدون القراءة عن قرب ، والفئة الثانية ممن لا تصلح لهم العدسات الطبية لتصحيح العيب البصري الذي يعانون منه ـ وهذه المساعدات عبارة عن معينات بصرية تساعدهم على تحسين الرؤية أثناء القراءة .

١ ـ مساعدات تقدم لضعاف البصر للرؤية عن بعد :

أ ـ النظارات التلسكوبية : لتكبير وتقريب الشيء المراد رؤيته عن بعد ، وتعطي تكبيراً من مرتين الى ست مرات ـ ويمكن الاستفادة منها عند بعض الأشخاص وقتياً بعد التدريب عليها . وبفضلها يمكن مشاهدة المباريات في ضوء النهار ومتابعة ما يحدث في المسرح والسينما أو عند رؤية السبورة إذا لم يتمكن الشخص من الجلوس عن قرب .

ب ـ الرؤية من خلال ثقوب : وذلك بعمل ثقب أو عدة ثقوب في غطاء بلاستيك معتم بحيث يكون قطر كل ثقب ١ مليمتر وعلى مسافة ٣ مليمترات بين كل ثقب وآخر ، ويثبت هذا الغطاء في اطار نظارة أو في النظارة الطبية بطريقة تسمح بوضعه أمام العدسات عند الرغبة في استعماله أو ازالته عند عدم الحاجة اليه ـ وهي طريقة تفيد المصابين بعتامات في القرنية أو تعرج بسطح القرنية ولكن يجب أن يكون الشيء المراد رؤيته مضاءً اضاءة قوية ومن عيوبها أن مجال الرؤية يكون محدوداً ـ ويمكن استخدامها عند رؤية المباريات في ضوء النهار ، وتستخدم أيضاً أثناء القراءة إذا كان مصدر الضوء قوياً .

جـ ـ عدسات تلسكوبية تركب وتفك حسب الرغبة : Clip- On Spectacles : وهي عدسة تلسكوبية تستخدم لعين واحدة وقتياً بطريقة يمكن أن تركب على العدسات العادية ويمكن فكها عند عدم الحاجة اليها ، وتعطي تكبيراً من مرتين ونصف إلى ثماني أو عشر مرات ، وتستخدم في غرض القراءة من على السبورة ، ويمكن الاحتفاظ بها في الجيب لصغر حجمها .

د . **العدسات اللاصقة** : وهي مفيدة في حالة انتظام السطح الأمامي لقرنية العين ولحالات القرنية المخروطية ولقصر النظر الشديد ، وهي تفيد في تكبير الصورة الواقعة على الشبكية ، وبواسطتها يمكن التغلب على عدم وضوح الصورة والتداخل الذي يحدث في أطرافها ، كما أنها تكون سطحا كروياً أمام القرنية .

٢ ـ مساعدات تقدم لضعاف البصر للرؤية عن قرب :

أ ـ اضافة عدسات مجمعة (موجبة) Plus Lenses : عند مساعدة ضعاف البصر للقراءة عن قرب يمكن استخدام عدسات مجمعة أقوى من التي تستعمل للقراءة القريبة للشخص العادي التي لا تتعدى + ٢,٥ الى + ٤ ديوبتر حيث أنها تصل في بعض الأحيان الى + ٤٠ ديوبتر ـ وتسمى في حالات معينة بالعدسات الميكروسكوبية . ولكن في هذه الحالة يجب أن يعود الشخص نفسه على تقريب الشيء المراد رؤيته .

ب ـ أجهزة التكبير الشبيهة بالعدسات التي يستخدمها صانعو المجوهرات : توضع أمام العين الأقوى وتثبت على العدسة التي يلبسها الشخص للرؤية عن بعد ، وتصل قوتها بين + ٨ الى + ٣٢ ديوبتر .

جـ ـ العدسات المكبرة التي تمسك باليد : وتتراوح قوتها بين + ٤ الى ٣٢ ديوبتر وتمسك باليد على مسافة تبعد عن العين بطول الذراع (Arm's Length) ، ومن مميزاتها أنها تمكن الشخص من التغلب على المضايقات التي يشعر بها أثناء القراءة من مسافة قريبة ولكن مجال الرؤية يكون محدوداً . وهناك نوع آخر وهو عبارة عن مكبرات يدوية **Hand- Held Magnifier** توضع قريبة من العين وتعطي مجالاً أكبر للرؤية عن المكبرات التي تمسك بطول الذراع ، وتكون قوة التكبير واحدة على الرغم من اختلاف المسافة .

د ـ عدسات مكبرة مثبتة في حامل : وفي هذه الحالة تظل المسافة بين العدسات والشيء المراد قراءته ثابتة ، ويمكن القراءة بها من مسافة معقولة ، ولكنها تعطي مجالاً محدوداً للرؤية .

ولقد صمم صندوق به أجهزة ومساعدات بصرية صنفت خصيصاً من أجل ضعاف البصر ، وهذه المعينات قد صنفت على أساس النوع ونظام التكبير ، وفي هذا التصنيف تميز كل أداة بقوتها بالديوبتر الموازية للعدسات البصرية ومبين عليها درجة الاعاقة في القراءة التي يمكن أن تصححها تلك الأداة . وبفضل هذا الصندوق

بمحتوياته المختلفة يمكن أن تقدم وسيلة أكثر سهولة ودقة في فحص ضعاف البصر لتحديد نوع الأداة التي تقابل احتياجات كل فرد في القراءة .

ثالثاً : التغلب على عدم وضوح أطراف الصورة والتداخل الناتج عن تجمع الأشعة في نقاط متقاربة :

ويتم ذلك بإحدى الطرق السابق ذكرها .

أ ـ استعمال العدسات اللاصقة لمن يستخدم العدسات الطبية .

ب ـ الرؤية من خلال ثقب ضيق أو فتحة طويلة ضيقة .

رابعاً : توفر الدافع لدى ضعيف البصر للرؤية :

قد يتمسك بعض ضعاف البصر بعاهاتهم حتى تكون وسيلة لجذب الاهتمام بهم أو لعدم رغبتهم في تحمل المسئوليات التي قد يكلفون بها إذا تحسنت قوة ابصارهم . . لذا فتوفر الدافع الشخصي للرؤية هو العامل الأساسي الذي يساعد على الاستفادة من المعينات المختلفة . كما أن ضعيف البصر يحتاج الى تكوين عادات جديدة للقراءة ، وهذا يتطلب تدريباً ومراناً قد يستمر لفترة طويلة ، ويستحسن أن تقدم له كتب خاصة ذات أحرف أكبر حجماً من الكتب العادية ، وأن تستعمل الصور كوسيلة للايضاح ، وكذلك أجهزة عرض لتكبير الصورة . وقد استخدم حديثاً التلفزيون المكبر ذو الدائرة المغلقة . وقد يستطيع ضعيف البصر في هذه الحالات أن يشارك زملاءه في الفصول العادية بعد توفير امكانيات القراءة ، ويساعده هذا على سرعة التحصيل ويزيد من ثقته بنفسه .

ملخص البحث

الهدف من البحث :

هدفت هذه الدراسة الى بيان كيف تؤثر درجات مختلفة من الاعاقة البصرية على النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء للطفل في مرحلة الطفولة من سن ٦ ـ ١٢ سنة ، وذلك بغرض تقديم أقصى خدمات تربوية وطبية ممكنة لهذه الفئة التي لا تنال ما تحتاج اليه من رعاية وخدمات بشكل مرض .

وبصورة أكثر تحديداً فإن البحث قد هدف الى تحقيق الفروض التالية :

الفروض :

١ ـ يختلف الأطفال ضعاف البصر عن الأطفال عاديي الابصار من حيث النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء .

٢ ـ يختلف النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء بين الأطفال ضعاف البصر الذين يمكن تصحيح ضعف الابصار لديهم بالعدسات نسبيا عن الأطفال ضعاف البصر الذين لا يمكن تصحيح ضعف الابصار لديهم .

٣ ـ يختلف النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء للولد ضعيف البصر عنه عند البنت ضعيفة البصر . . إذا ما قورن ذلك بالأطفال عاديي الأبصار .

٤ ـ يختلف النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء للولد ضعيف البصر عنه عند الولد عادي الابصار ، ويختلف بالنسبة للبنت ضعيفة البصر عنه بالنسبة للبنت عادية الابصار .

العينة :

١ ـ تكونت عينة البحث الأولى من ٤٠ طفلاً من الأطفال ضعاف البصر ، ٢٠ من البنين و٢٠ من البنات من الكويتيين في السن من ٦ ـ ١٢ وقد تم فحص العينة طبياً للتأكد من درجات ضعف ابصارها .

٢ ـ وأخذت عينة ضابطة من الأطفال عاديى الابصار تكونت من ٤٠ طفلاً من الأطفال الكويتيين ٢٠ من البنين و ٢٠ من البنات في السن من ٦ ـ ١٢ من أطفال المدارس ممن لا يعانون أي درجة من درجات ضعف الأبصار حسب تشخيص الطبيب ـ وقد روعي تكافؤ العينتين بصفة عامة من حيث المستوى الاجتماعي الاقتصادي .

الأدوات المستخدمة :

١ ـ اختبار الفانيلاند للنضج الاجتماعي .

٢ ـ اختبار الهسكي نبراسكا للاستعداد التعليمي .

٣ ـ مقياس وكسلر لذكاء الأطفال .

المعالجة الاحصائية للنتائج :

١ ـ تم حساب الثبات لاختبار الفانيلاند للنضج الاجتماعي .

٢ ـ تم حساب الثبات لاختبار هسكي نبراسكا للاستعداد التعليمي .

٣ ـ تم حساب صدق اختبار هسكي نبراسكا للاستعداد التعليمي .

٤ ـ تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات الاطفال على المتغيرات الثلاثة.

٥ ـ تمت المقارنة بين العينات باستخدام اختبار «ت » للتحقق من فروض البحث الأساسية .

النتائج :

١ ـ اتضح من المقارنات أنه كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية بين ضعاف الأبصار وعاديي الأبصار في النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء في اتجاه التفوق للأطفال عاديي الأبصار .

٢ ـ كما بينت النتائج أنه كانت هناك فروق بين الأطفال الذين يمكن أن يصحح ضعف الأبصار لديهم والأطفال الذين لا يصحح ضعف الأبصار لديهم في النضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي والذكاء وقد كانت الفروق دالة احصائياً .

٣ ـ أوضحت النتائج أن الفروق بين البنين ضعاف الابصار والبنات ضعاف الإبصار واضحة في اتجاه التفوق لعينة البنين ، أما في عينة الأطفال عاديى الأبصار فلم تتضح فروق بينهما إلا في الذكاء فقط .

٤ ـ كما أوضحت المقارنات أن الفروق بين البنين ضعاف الأبصار والبنين عاديي الابصار واضحة في اتجاه التفوق للبنين عاديي الابصار . كما اتضحت هذه النتيجة في عينة البنات .

مناقشة النتائج :

تمت مناقشة النتائج في ضوء البحوث السابقة التي أجريت على ضعاف الابصار وعلى المعوقين بصرياً بصفة عامة .

المراجع

١ ـ السيد خيري وآخرون ، **سيكولوجية الفروق بين الأفراد والجماعات** . القاهرة :

الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٥٩ .

٢ - بدران (فوزية) ، صالح (ز) ، الطفل العاجز ، القاهرة : الفكر العربي ، ١٩٦١ .

٣ - عبد الغفار (ع) ، الشيخ (ي . م) . **سيكولوجية الطفل غير العادي والتربية الخاصة** . القاهرة : النهضة العربية ، ١٩٦٦ .

٤ - فهمي (م) . **سيكولوجية الأطفال غير العاديين** . القاهرة : مكتبة مصر . ١٩٦٥ .

٥ - منصور (ط) . **التفكير واللغة** . القاهرة : الانجلو ، ١٩٧٦ .

٦ - عبد الرحيم (ف) ، بشاي (ح) . **سيكولوجية الأطفال غير العاديين** . الكويت : دار القلم ١٩٨٠ .

٧ - الوقائع المصرية . العدد ١٦٩ ، بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٦٨ .

8- Anastasi (ANNE) ، **Psychological Testing.** 3rd ed. New York: The MacMillan Company, 1968.

9- Bachoassarion, S.A. Tabbara, K.F. Childhood Blindness in Lebanon, in American Journal of Ophthalmology, 1975. VOL 79. No 5. 827- 830.

10 — Bergstrom. J.M. Margosrom, RK Olson F. **Enhancement of Growth and Learning for young children,** Columbus: Charles. E. Merrill P.C. 1976.

11 — Block J.H. **Mastery Learning, theory and practice.** New York: Holt Rinehart and Winston, 1971.

12- Cutsforth. T. **The Blind in school and society.** New York: Thomas. D. 1968.

13- Garry. R. KinGsley H.L. **The Nature and Condition of Learning.** 2ed. Boston: Printice- Hall, 1965.

14- Miller, S.J.H. **Parson's Diseases of the Eye.** London: Churchill Livingston, 1978.

15- Newell, And ERNEST, **Ophthalmology, Principle and Concept.** 3rd ed, London: Wheale, Missour Med, 1967.

16- Lowenfeld, Psychological Problem of Children with Impaired Vision. In. CRUICKSHANK. W. **Psychology of Exceptional children and Youth.** Michigon: Printice Hall, 1971.

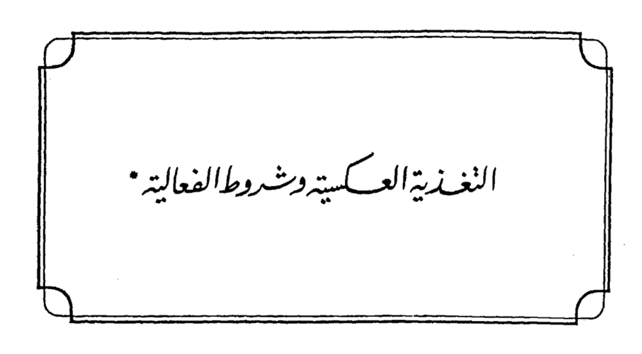
17- Shakespeare (Rosemary). **The Psychology of Handicap.** London: Methuen, 1975.

18- Sloane, A.E. Garica. G.E. **Manual of Refraction.** Boston: Little Brown, 1979.

19- Sloane. H.R. Basic test kit for selection of Reading Aids for Partially Sighted. A.J. of Ophtalmology, 1974, Vol 78, No 6. P. 1014- 1021.

20- Sorsby. A. **Modern Ophthalmology.** London: Butter worth 2ed. 1972.

21- Wilson (j). World Blindness and Prevention. International Agency for the Prevontion of Blindness New York 1980.



د . عبد المعطي عساف

مقدمة :

إن موضوع التغذية العكسية ، على خلاف العديد من الموضوعات الاخرى المتعلقة بمكونات النظام الاداري أو بمحاور عملياته ، لم يحظ بالاهتمام والبحث الكافيين ، وبقي مغمورا بسبب اللامبالاة به ، او اهماله ، أو التقصير في معالجته[1] .

وكما يبدو ؛ فإن هذا يعود بالدرجة الاولى إلى سيادة الفكرة القائلة ، بأن العملية الادارية تتمحور حول اتخاذ القرارات أو وضع السياسات الادارية ، وان ذلك يمثل جوهر هذه العملية وغايتها الأساسية . وبالتالي يكون الاهتمام عند بحث هذه العملية منصبا على الموضوعات او المحاور المتعلقة بمراحل الاعداد والتأسيس السابقة على اصدار القرارات أو المخرجات المختلفة ، واهمال المحاور والمراحل الاخرى المتبقية ، ظنا بانها لا تتمتع بدرجة التأثير العالية في مجرى هذه العملية[2] .

والحقيقة ؛ إن وجود مثل هذا التصور يبقى يتضمن فرضية ناقصة ، حيث أن العملية الادارية ، وهي تتمحور حول موضوع القرار ، لا تفترض أن هذا هو غايتها

(*) ينطلق الباحث من فرضية أساسية مفادها ؛ أن الفعالية تمثل نواة الظاهرة الادارية ووحدة تحليلها الأساسية . والفعالية تعني تحقيق الأهداف المطلوبة بأفضل الشروط ، إضافة إلى أنها تعني أن المنظمة المعنية تملك قدرة الابداع والمبادأة التي تحفظ لها الاستمرارية ، اضافة إلى قدرتها على توحيد اهدافها واهداف العاملين فيها .

** استاذ مساعد بكلية العلوم الادارية بجامعة الرياض .

النهائية ، وتؤكد على أن ذلك لا يتعدى احدى الغايات الأساسية في مسلسل الغايات والوسائل ، فالقرار ليس هدفا في حد ذاته ، بل هو وسيلة ايضاً لغاية (أسمى) وهي تحقيق الفعالية .

ازاء ذلك ؛ فإن الاهتمام بالمراحل اللاحقة على اصدار المخرجات المختلفة ، يبقى ضرورة لا بد منها لانجاح المسعى نحو تحقيق الفعالية ، وسيقود خلاف ذلك غالبا إلى :

١ ـ مخاطر التعثر ، أو المقاومة أو اللامبالاة ، اثناء عمليات التطبيق ، مما يفسد شروط الفعالية .

٢ ـ مخاطر الجهل بطبيعة الأوضاع والظروف الجديدة التي تترتب بدءاً من اصدار المخرجات ، ومروراً بعمليات التطبيق أو التنفيذ لها ، وانتهاء بتبلور الآثار الناجمة عن ذلك ، وعن ردود الفعل المصاحبة ، مما يلقي غموضا متزايدا على الملابسات والمعطيات الجديدة ، مما قد يحول دون اية تعديلات أو تغييرات ضرورية ، أو دون اتخاذ قرارات جديدة ورشيدة وفعالة[٣] .

وإن أهم ما يفترض الاهتمام به لمواجهة هذه المخاطر أمران هما :

١ ـ مستقبل القرار ، وهذا ما يفترض بدوره اهتماما بعملية التنبؤ التي تبدأ مرحلة وضع البدائل ، واختيار افضلها وأكثرها رشدا أو معقولية ، وتستمر اثناء خطوات التطبيق المختلفة .

٢ ـ ردود الفعل المصاحبة ، وهذا ما يفترض بدوره اهتماما متزايدا بعملية التغذية العكسية ، التي تبدأ منذ صدور المخرجات ، وتستمر حتى نهاية عمليات التطبيق ، أو التنفيذ[٤] .

مفهوم التغذية العكسية :

إن موضوع التغذية العكسية يتضمن عددا من الازدواجيات الأساسية التي تضفي على عملية بحثِهِ مزيدا من التعقيد ، وفي نفس الوقت مزيدا من الأهمية ، وأهمها :

أ ـ قد تكون التغذية العكسية سلبية ، وقد تكون ايجابية ، ويقصد بالتغذية السلبية ؛ تلك التي يكون رجعها مطالبا بالتغيير أو بالتعديل ضمن صيغة (غير ، عدل ، طور . . .) وذلك يكون حيث تبرز عمليات التنفيذ والمتابعة عدم فعالية المخرجات التي تم اصدارها ، أو عدم امكانية تطبيقها[٥] .

اما التغذية الإيجابية ، فهي تلك التي يؤكد رجعها سلامة المخرجات وفعاليتها ، ويتضمن الموافقة على مجرى عمليات التنفيذ المتعلقة بها .

وهنا تجدر ملاحظة أن السلبية لا تتضمن ايحاءات غير مطلوبة أو مرغوبة ، كما يدلل السياق اللغوي لها ، بل على العكس من ذلك فإنها لا تختلف بالنتيجة النهائية عن التغذية الايجابية ، حيث تعملان معا لتحقيق مزيد من الضبط والفعالية لمسيرة النظام وعملياته ، والاختلاف فقط يقع في اسلوب كل منهما . حتى توجد بعض الاعتقادات التي تبرز التغذية السلبية على أنها اكثر اهمية من الايجابية ، أو من عناصر ومحاور العملية النظمية الأخرى ، وذلك على اعتبار أنها تبرز كأهم محركات التغيير أو التطوير التي تطالب باجراء ذلك التغيير من اجل أن يحقق النظام حيويته وتطوره ، وبالتالي يحقق فعاليته .

والباحث اذ يقدر هذه الأهمية ، إلا أنه يفترض عـــدم المبالغة فيها بجعلها أساس عملية التغيير أو التطوير ، ويبقى يؤكد على أهمية التمييز بين أسلوبين هما :

١ ـ التطوير أو التغيير بالمتابعة ، أي عن طريق متابعة العملية ورفع التقارير حول سير العمل ومجريات التطويق ، وهنا تكمن التغذية العكسية بصورتيها الايجابية والسلبية .

٢ ـ التطوير أو التغيير بالمبادأة والابداع ، أي عن طريق المقترحات والمبادرات التي قد تنبع من مختلف اجزاء ومستويات النظام ، دون تحديد أو حصر ، وليس من خلال أجهزة المتابعة والتغذية العكسية فقط .

وكما يلاحظ ؛ فإن الأسلوب الأول يبقى متضمنا حقيقة مزدوجة ؛ فهو من ناحية أولى ، وخاصة ما يتعلق بالتغذية السلبية ، يعكس (خطأ ما) أو (نقصا ما) في موضوع المخرجات ، أو في دقتها أو توقيتها . . . فيجيء متقدما باقتراحاته بهدف الاعلان عن هذا الخطأ أو النقص . . . ، لا بهدف التطوير (طبقا للمعنى اللغوي للكلمة) بقدر ما هو بهدف التصحيح ، وبين المعنيين فرق هام ، هو أن التطوير لا بد أن يتضمن ادخال عناصر جديدة وفعالة في الموقف ، وقد تفترض تغييرات معينة في بقية العناصر الأخرى ، بينما قد لا يتضمن التصحيح سوى المطالبة بالكف عن تأييد البديل الأول ، واستبداله ببديل آخر يحتمل أن يكون اكثر فعالية . دون أن يتضمن بالضرورة تغييرا في أية اجزاء أخرى في النظام .

لكنه من ناحية أخرى ، يتضمن (مبادأة ما) تستهدف تعديل أو تصحيح

المسيرة ، الأمر الذي يبقى يعكس نوعا من التطوير الهام والمفيد ، رغم أنه يبقى تطويرا يفتقر للشمولية أو الجذرية . ولا يتعدى بذلك كونه إصلاحا أو ترميما لا يمكن الرهان عليه لابرازه كأهم محركات النظام أو مصدر حيويته .

ب ـ قد تكون التغذية العكسية سبباً في تحقيق التوازن السكوني مما يسم ، النظام المعنى بالمحافظة ، وقد تكون سبباً في تحقيق التوازن الديناميكي مما يسم النظام المعنى بالحركية أو التطورية[٦] . وإن هذا يعتمد على طبيعة التغذية العكسية نفسها ، حيث قد تكون رسمية وموجودة في صورة تقارير يتم نقلها لمراكز التشغيل ، وقد تكون غير رسمية ، وذلك حيث تحدث المخرجات ردة فعل فورية في أوساط المنتفعين أو أصحاب المصلحة ، فتترتب بناء على ذلك ممارسات جديدة من قبلهم ، قد تكون مؤيدة ومتحفزة للتطبيق والمساندة ، وقد تكون معارضة ومتحفزة للمواجهة والتعويق والتحريف ، وقد تكون لا مبالية .

فإذا كان الأمر يتم بالصورة الأولى فقط ؛ فإن احتمالية أن يقع النظام في ازمة المحافظة والسكونية تبقى قائمة ، حتى ولو كانت التغذية العكسية سلبية في معظم الأحيان ، حيث كما تبين سابقا لا تمثل التغذية السلبية سوى عملية تصحيح للوضع القائم بهدف التغيير البسيط والجزئي الذي قد يقوي الوضع القائم ولا يتعارض معه .

وتزداد هذه الأزمة خطورة حيث يكون جهاز التغذية العكسية (جهاز المتابعة) محافظا ، أو راضخا لتأثير القوى المحافظة ، فلا يطالب بالتغيير أو التعديل ، إلا من أجل خدمة هذا الاتجاه .

وإذا كانت التغذية العكسية ايجابية ، وكان النظام أساساً محافظاً ، واكتفت أجهزة التغذية بنقل ردود الفعل الواقعية ، فإن ذلك سيساعد على مزيد من المحافظة ، من وجهة نظر طبيعة التغذية العكسية ، التي تقدم ايحاءات باستمرار الوضع القائم ، ويبقى امر التحريك مرتبطا بالعوامل الأخرى كما سيلي .

أما اذا تعلق الأمر بالتغذية غير الرسمية ، فإنه سيكون من الصعب تأطير ردود الفعل المصاحبة لاصدار المخرجات ، أو لعمليات التطبيق بصورة مختلفة عن حقيقتها ، الا إذا تعذر وصول هذه الردود مباشرة إلى أجهزة التحويل أو التشغيل لسبب أو لآخر ، وتم نقلها عبر قنوات الاتصال المعروفة .

وسواء وصلت الردود المصاحبة مباشرة ، أو وصلت عن طريق قنوات الاتصال

بصورتها الفعلية أو بصورتها المعدلة ، ولكن نحو مزيد من التغيير ، فإنه يتوقع أن يمثل ذلك عاملاً تحريكيا ومهما يعمل على التقليل من السكونية التي قد يتسم بها النظام المعني ، وكما يلاحظ فإن ذلك يبقى يعتمد على : ـ

١ ـ مدى استعداد مركز النظام للاستجابة والتغيير . وكما يلاحظ فإن التناسب طردي بين الاستعداد ، ودرجة الديناميكية .

٢ ـ مدى قوة الضغط الصادرة من البيئة في اتجاه المركز والمطالبة بالتغيير وكما يلاحظ فإن التناسب طردي بين قوة الضغط ودرجة الديناميكية ايضاً .

أما إذا وصلت ردود الفعل بصورة غير مباشرة ، وقامت قنوات الاتصال بالتحريف فيها في اتجاه المحافظة على الوضع القائم ،لسبب أو لآخر ، فإنه سيكون من المتوقع تحقيق مزيد من المحافظة أو السكونية ، والابقاء على الوضع القائم ، ما عدا استثناءين هما : ـ

١ ـ قيام اجهزة التشغيل بالمبادرة في التغيير وهذا يعتبر موضوعاً آخر لا صلة له بالتغذية العكسية ، ويتم بحثه عادة ضمن ، دورة المدخلات الداخلية (Withinputs) .

٢ ـ قيام جمهور المنتفعين بالاعلان المباشر والصريح عن رغباتهم ومطالبهم ، سواء كان ذلك بصورة عنفية (كالاضراب ، أو التظاهر أو . . الخ .) ، أو بصورة غير عنفية (كارسال ممثلين أو وسطاء . . لتقديم مطالبهم والتفاوض بشأنها) ، وكان في اعلانهم قوة ضغط كافية لاجراء التغييرات أو التطويرات المتوقعة أو المطلوبة .

شروط الفعالية :

إن بحث هذا الموضوع ، لابراز شروط الفعالية المرتبطة به ، لا يتعلق بزاوية محددة من زوايا العملية الادارية ، أو النظام الاداري ، بقدر ما يفترض النظر إليهما من زواياهما الرئيسية المختلفة ، واهمها :

أولاً : طبيعة المخرجات :

والمخرجات هنا سواء كانت قرارات أو خططاً أو سياسات[٧] ، فإنها تبقى تمثل « اهدافاً ما » تسعى المنظمة المعنية إلى الوصول إليها . وكما يلاحظ فإن تحقيق الفعالية على مستوى العملية الادارية بشكل عام ، وعلى مستوى التغذية العكسية بشكل خاص ؛ يفترض أن تتميز هذه المخرجات بعدد من الصفات والشروط التالية :

أ ـ أن يكون الهدف الذي تستهدفه المخرجات محدداً بصورة واقعية ودقيقة وواضحة ، حيث كلما كان الهدف كذلك ؛ كلما امكن حدوث ردود الفعل بنفس الواقعية والوضوح، وبالتالي كلما كانت التغذية العكسية اكثر واقعية ودقة وفعالية . واهم ما يتضمنه هذا الشرط :

١ ـ موضوع الهدف ، اذ لا بد أن يتحدد هذا الموضوع بصورة لا تثير أي لبس أو غموض ، وذلك كأن يكون موضوع الهدف مثلا ، زيادة عدد المبعوثين لدراسات الدكتوراه في العلوم الادارية ، أو زيادة انتاج السلعة (س) أو انقاص مساحة الأراضي المعتمدة على ماء المطر ، أو بناء بعض المطارات الجديدة . . . . الخ .

٢ ـ محل الهدف ، وذلك كأن يتحدد المكان أو الجهة أو الطرف الذي يتعلق به موضوع الهدف ، فزيادة عدد المبعوثين في العلوم الادارية في المثال السابق محله مثلا طلبة كلية العلوم الادارية قسم الادارة العامة جامعة الرياض ، وكذلك مثال بناء بعض المطارات الجديدة ، حيث لا بد أن يتحدد محله بالقول مثلاً ؛ في المناطق التالية من المملكة السعودية . منطقة س ، ص ، ع . . . . الخ .

٣ ـ زمن الهدف ، حيث لا بد أن تتحدد نقطة بداية سريان المفعول ونقطة انتهاء هذه المدة ، وذلك كأن يقال في الأمثلة السابقة . . على أن يتم ذلك خلال الفترة بدءاً من الآن أو من تاريخ كذا ، وحتى تاريخ كذا .

٤ ـ كمية ونوع الهدف ، وذلك بأن يتم تحديد الكمية المستهدفة ونوعيتها ، وكلما امكن تحديد ذلك كلما كانت فعالية الانجاز والتقويم افضل .

٥ ـ تكلفة الهدف ، وذلك بأن يكون الهدف محسوباً من حيث الكلفة والمردود ، وكلما امكن حساب وقياس ذلك كميا كلما كانت الفعالية افضل .

وفي جميع هذه الحالات لا بد أن يبقى الهدف واقعيا بحيث ينسجم مع الطاقات والامكانيات من جهة ، كما ينسجم مع الظروف الطبيعية لعمليات الانجاز في المنظمة المعنية ودون اسراف أو مبالغة من جهة اخرى ، والا فإن الهدف سيتعثر اثناء التنفيذ .

ب ـ أن يكون الهدف الذي تستهدفه المخرجات محققاً لشرطي السلامة والقبول ، حيث لا بد أن لا يتناقض تحقيق الهدف مع مقتضيات الأمن والسلامة للمنظمة المعنية ، أو للنظام العام ، كما لا بد أن لا يتناقض مع طموحات ورغبات ومطالب . . المنتفعين بالهدف ، أو ذوي العلاقة به ، وبصورة يفترض أن يحصل فيها

على قبولهم ورضاهم ما أمكن ، فذلك أساس في تحقيق الفعالية عند التطبيق ، كما هو أساس تحقيق تغذية عكسية فعالة أيضاً . ويمكن توضيح هذين الشرطين عن طريق ملاحظة مصفوفة السلامة والقبول التي توضح أن الأهداف تختلف من حيث هذين الشرطين بين وقت وآخر ، وموضوع وموضوع ، ومكان ومكان . . وأن الهدف الجيد والفعال ، هو الذي يأخذ هذه الاختلافات بالاعتبار . وبصفة عامة ؛ فإن شرط السلامة يرتبط بالدرجة الأولى بالاعتبارات الفنية ، بينما يرتبط شرط القبول بالاعتبارات السلوكية[٨] ، فكلما زادت درجة فنية الهدف كلما زادت أهمية شرط السلامة ، وكلما زادت أهمية الاعتبارات السلوكية ، كلما زادت اهمية شرط القبول والعكس بالعكس ، مع الحرص المستمر على تحقيق التوازن بينهما .

شكل رقم (٧)

يوضح مصفوفة السلامة والقبول

أهمية السلامة — الاعتبارات الفنية (مرتفعة (٥) ↑ منخفضة (١))

(٥,١)	(٥,٥)
(١,١)	(١,٥)

(١) الاعتبارات السلوكية (٥)

مرتفعة ← منخفضة

أهمية القبول

وبملاحظة اوضاع هذه الشروط في الميدان التطبيقي ، يمكن القول بأن كافة النظم المعاصرة ، سواء اكانت متقدمة أو متخلفة تحرص أن تحدد أهدافها بطريقة دقيقة وواضحة ، كما تحرص أن تحقق عاملي الأمن أو السلامة والقبول . إلا أن الاختلاف بين الامكانيات والطاقات المادية والبشرية والفنية يخلق فروقا في درجة التحصيل بين هذه المجتمعات ؛ فبينما تعكس الظروف العامة في البلدان الأكثر تقدما قدرة على تحقيق ذلك . وخاصة في ظل تفوقها في استعمال الأدوات والأجهزة الأكثر تقدما وتطوراً نجد أن الوضع في البلدان العربية أو البلدان النامية الأخرى ينمّ عن مفارقة حقيقية مفادها :

أولاً : إن هناك بعض النظم ، وخاصة في البلدان الأقل تطوراً ، تلجأ إلى المغالاة في أهدافها التي تقوم باعلانها ، وبدرجة تبعدها عن شرط الواقعية المفترض

فيها ، وذلك بهدف الترويج الداخلي والاستهلاك المحلي ، أو بسبب عدم توافر اجهزة التخطيط القادرة على التحديد الواقعي .

ثانياً : إن الادارة في هذه البلدان لم تزل غير قادرة على استخدام . الاساليب الكمية او الأجهزة العلمية المتطورة القادرة على التحديد الكمي والالمام بعناصر التكلفة والمردود المختلفة ، والتعامل الكمي معها[٩] .

واخيراً ، فإن هذه البلدان ، ونظراً للتخلف التكنولوجي لم تتعرض كثيراً لازمة البحث عن شرط السلامة في أهدافها ، في الوقت الذي لم تزل تعاني من ازمة مضاعفة فيما يتعلق بشرط القبول ، وذلك للهوة العميقة التي لم تزل تفصل بين الادارة والمجتمع ، أو بين المستويات العليا في التنظيم وبين المستويات الدنيا ، وبصورة تخلق أزمة ثقة ، وأزمة عدم رضا أو قبول ، لم تنفك تهدد اعتبارات الفعالية[١٠] .

ثانياً ـ طبيعة البيئة الداخلية للنظام :

وبالذات ما يتعلق بالأفراد العاملين المكلفين بالتنفيذ ، وخاصة المشمولين بالأثر المباشر للمخرجات المعنية . مع الأخذ بالاعتبار أن هذه الآثار قد تمتد إلى سواهم حيث يكون المناخ الداخلي معبراً عن التكامل والترابط ، أو مشجعاً على التكتل والشلليه .

وإن أهمية التغذية العكسية وصلتها بهذا الموضوع تتحدد باعتبار أن اجهزة التنفيذ هي التي تتولى نقل المخرجات إلى حيز التطبيق من جهة ، وعلى اعتبار أنها الأجهزة التي تكون محل الرقابة والمتابعة المركزية ، ومصدر التغذية العكسية في صورتها الرسمية والأساسية (التغذية العكسية بالتقارير) ، من جهة أخرى .

وإن فعالية التغذية العكسية في هذا المجال تبقى تتحدد بالشروط الأساسية التالية[١١] :

أ) أن يعرف العاملون ماذا تريد أجهزة التشغيل بالمخرجات التي قامت باصدارها ، وذلك حتى لا يقوموا بفهمها فهما خاطئا ، وبالتالي لا تكون ردود فعلهم حولها مبنية على أسس غير حقيقية . وذلك بغض النظر إذا ما كانت ردة الفعل سلبية أو ايجابية . فكلما كانت ردود الفعل واقعية ، كلما امكن تصوير الحالة بصورة صحيحة وواقعية أيضاً ، وبالتالي كلما كانت احتمالات التعديل أو التغيير أو التطوير اكثر فعالية .

ب) أن يقبل العاملون ما يريده ويستهدفه المركز (جهاز التشغيل) ، وذلك

كشرط لتجاوبهم مع هذه الأهداف ، واستجابتهم لها ، وبالتالي كشرط لحماسهم في تنفيذها ، ولموضوعيتهم في الحكم عليها . الأمر الذي يساعد على تحقيق تغذية عكسية موضوعية ومستمرة وفعالة .

جـ) أن يستطيع العاملون عمل ما يريده أو يستهدفه المركز وذلك كشرط لقيامهم بذلك العمل . وهنا ؛ تجدر الاشارة إلى أن الاستطاعة في هذا المجال لا تعني أن تكون الأعمال سهلة وبسيطة ، أو تكون الامكانيات المتوافرة كبيرة وتفوق حدود الكفاية المطلوبة ، فذلك أمر يتنافى مع مقتضيات العمل الاداري الفعال . وأهم ما يفترض توافره من شروط في ذلك :[١٢] .

١ ـ أن لا يكون الهدف كبيراً أو معقداً بحيث يفوق المقدرات أو الطاقات أو الامكانات الفعلية المتوافرة ، وإلا فإنه سيخلق نوعاً من التهرب أو الاحباط ، وبصورة تحول دون التعامل الايجابي مع هذا الهدف ، وربما تؤدي إلى التعامل السلبي احيانا ، وخاصة إذا كان المناخ النفسي العام متوترا ، وشرط القبول معدوما أو ضعيفاً .

٢ ـ أن لا يكون الهدف صغيراً أو بسيطاً بحيث يقل كثيراً عن حدود القدرات والطاقات أو الامكانات الفعلية المتوافرة ، وإلا فإنه سيخلق نوعاً من الشعور بالتفاهة أو الملل ، وبصورة قد تحول دون التحفز الايجابي للابداع أو المبادأة ، أو حتى الاستمرارية في العمل ، مما يؤدي إلى مساوىء الجمود أو عدم الاستقرار الوظيفي . . . الخ ، مما يهدد الفعالية أو يدمرها .

وبملاحظة الأوضاع في البلدان المختلفة ، متقدمة أو متخلفة ، يمكن القول بأن معظم النظم الادارية فيها تحرص على ترشيد اهدافها ، على أن تشرح هذه الأهداف للأجهزة التي تتولى عملية التنفيذ ، كما تحرص ، كما اتضح في اطار النقطة الأولى ، على تحقيق القبول لهذه الأهداف وتأييدها أو عدم معارضتها على الأقل . وإن أية تفاوتات من هذه الناحية تبقى تفاوتات من حيث درجة النجاح المتحققة ، حيث أن ما تتمتع به الدول المتقدمة من امكانيات وأساليب اكثر تطوراً يمكنها من تحقيق درجات أعلى من النجاح بالمقارنة مع الوضع في الدول الأخرى الأقل تطوراً[١٣] . يؤكد ذلك ما جاء في دراسة عن هذا الوضع في ادارة المشروعات العامة في الأردن ، حيث كان هنالك نوع من الاجماع من جانب الادارة العليا والوسطى على قيام المديرين بالتحقق من وضوح القرار الذي يتخذونه ، ومن فهم الآخرين لاهدافه . هذا بغض النظر عن

الأساليب المتبعة في تحقيق ذلك ، حيث يلاحظ أنها تبقى في الواقع أساليب متخلفة أو غير منطقية احياناً .

ومن الـلافت للنظر أن ٤٠٪ من الادارات العليا ، و٢٥٪ من مديري الادارات التنفيذية ، يقوم بالتحقق من ذلك من خلال ملاحظة النتائج التنفيذية فقط ، وأن ١٥٪ من الادارات العليا ، و٢٠٨٪ من الادارات التنفيذية ، هم الذين يتأكدون فعلا من فهم المرؤوسين للقرارات والأهداف الموضوعة قبل عمليات التنفيذ . الأمر الذي يبقى يتضمن خطورة على مستوى الفعالية[١٤] .

أما أهم المفارقات الموجودة بين هذه النظم من هذه الزوايا ، في تلك المفارقة المتعلقة بمطلب التوازن بين الامكانيات والقدرات والطاقات ، وبين الأهداف ، والتي مفادها ؛ أن البلدان الأكثر تطوراً تتمتع بالقدرات التخطيطية المتقدمة التي تمكنها من تحقيق هذا التوازن ، والحرص عليه ، كضرورة لتحقيق الفعالية . أما البلدان الأخرى الأقل تطوراً ، عربية كانت أو نامية ، فإنها لم تنفك تعاني من ازمة مزدوجة[١٥] :

فمن ناحية : يلاحظ أنها بشكل عام لا تتمتع بالامكانيات أو الطاقات أو القدرات الوفيرة التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأهداف المرسومة .

صحيح أن هناك بعض المجتمعات التي تتمتع بامكانيات مالية وفيرة ، كالوضع في البلدان البترولية ، أو بامكانيات بشرية كبيرة ، كحال البلدان ذات العدد السكاني الكبير ، إلا أنه كما يلاحظ أن من يملك المال لا يملك الموارد والطاقات البشرية الأساسية والمتطورة من ناحية ، كما أن ملكياته المالية رغم ضخامتها من وجهة نظر معدل دخل الفرد ، إلا أنها تبقى امكانيات عادية من وجهة نظر مجموع الناتج القومي في معظم الحالات . وأن من يملك عدد السكان لا يملك الامكانيات المالية . أو المادية الوفيرة ، في الوقت الذي تبقى امكانياته البشرية متخلفة نوعياً في كثير من الحالات .

من ناحية اخرى : يلاحظ أنها بشكل عام تعاني من ازمة التخلف في القدرات والأجهزة التخطيطية التي يمكنها أن تتعامل مع الموارد المختلفة بالتعبئة والتوزيع ، بما ينسجم مع الأهداف الموضوعة ، ويتوازن معها .

وبالتالي ؛ فإنه من المتوقع أن تبقى هذه المجتمعات تعايش ازمة عدم توازن من هذه الناحية ، وبصورة قد تؤدي إلى اعراض الخلل المشار اليها مسبقا ، وبشكل يحول دون تحقيق الفعالية حتى تتمكن من حل هذه الأزمة بشقيها المشار اليهما .

ثالثاً : طبيعة اجهزة التغذية العكسية واساليبها المختلفة (طبيعة نظام المعلومات) :

ويقصد بذلك تلك الشبكة المكونة من مجموعة العناصر البشرية والالية التي تتسم بالتكامل ، وتستهدف تشغيل البيانات ، طبقا لقواعد واجراءات معينة ، بغرض تحويلها إلى معلومات تساعد الادارة على تخطيط وتطوير وضبط مسيرتها وحركتها بناء على أسس واضحة ومحددة بدقة .

وتتحدد أهمية هذه الأجهزة باعتبارها المصدر الحقيقي للمادة الأساسية التي يتحدد على أساسها نشاط المنظمة المعنية ، بدءاً من النشاطات الخاصة بتحديد الأهداف المختلفة ، وتحديد الوسائل والأساليب التي تلزم لتحقيق الأهداف ، ومروراً بالنشاطات الخاصة بتخطيط عمليات التنفيذ (خطط العمل) ، وانتهاءً بالنشاطات المتعلقة بالرقابة والمتابعة والتقويم والتنبؤ . . الخ . وتتحدد شروط الفعالية من هذه الزاوية بالنظر إلى نظام التغذية العكسية من زاويتين رئيسيتين هما : ـ

أ ـ زاوية كلية ؛ تتعلق بالشروط الخاصة بالنظام ككل ، واهم هذه الشروط :

١ ـ وجود نظام مركزي ومستقل يتولى القيام بمهام التغذية العكسية المختلفة ، ووجود ادارة مركزية تتولى الإشراف على النظام ، وتتحمل مسئولية ادارته وفعاليته[١٦] .

٢ ـ التكامل بين عناصر النظام والوحدات المتابعة اليه ليكون وحدة واحدة متماسكة وشاملة وقادرة على القيام بكافة متطلبات التشغيل .

٣ ـ تميز هذا النظام بالحيادية الكافية التي تمكنه من التعامل مع الوقائع المختلفة بصورة موضوعية ومحايدة ، بحيث يقوم بنقلها وتحليلها وتقديمها للجهات المعنية دون تحريف او تشويه .

وتبرز أهمية الحيادية في كافة الحالات كعامل مهم في توازن النظام وحركيته ، وذلك سواء كانت مخرجات العملية ونتائجها ذات ابعاد سلبية أو ايجابية . ففي الحالة الأولى ستؤدي الحيادية إلى المطالبة بالتغيير والتطوير ، بينما في الحالة الأخرى ستؤدي الحيادية إلى الاطمئنان والرضا .

٤ ـ توافر درجة ميكنة عالية ومتطورة وأساليب علمية متقدمة ، وذلك حتى يكون من المستطاع التعامل مع كافة ردود الفعل والبيانات المتعلقة بها تعاملا دقيقا وشاملا وسريعا .

ب ـ زاوية جزئية ؛ تتعلق بالمراحل الأساسية التي تتكون منها عملية التغذية العكسية ، وفيما يلي عرض لاهم هذه المراحل ، ولشروط الفعالية المتعلقة بها وهي :

١ ـ مرحلة جمع البيانات وتبويبها وفهرستها وتخزينها ، وهنا لا بد من توافر ما يلي :

أولاً : ملاحظة كبر حجم البيانات عادة . وبالتالي لا بد هنا من القدرة على التمييز بين البيانات العامة وذات العلاقة الحالية أو المحتملة بحركة المنظمة المعنية ، وبين البيانات الأخرى غير المهمة أو المكررة ، ومن ثم جمع البيانات الأولى والاستغناء عن الأخرى ، مع ملاحظة عدم التكرار[١٧] .

ثانياً : ملاحظة امكانية توافر عدة قنوات بديلة لعدد قليل من البيانات ، أو امكانية توافر كميات كبيرة من البيانات التي تستهدف المرور امام عدد محدود من القنوات . الأمر الذي قد يعوق عمل شبكة الاتصالات والمعلومات في الحالة الأولى ، أو يؤدي إلى تكدس في البيانات وتعطيل في عملية التشغيل في الحالة الثانية . ولهذا لا بد أن يؤسس نظام التغذية العكسية على أسس وقواعد تنفيذية واضحة ومحددة تمكن من تحديد مسالك الاتصال المختلفة ، وأولويات وافضليات الرسائل والبيانات ، التي تعبر اليها[١٨] .

ثالثاً : وضع نظام محدد لتبويب وفهرسة البيانات المختلفة بحيث يسهل تخزينها واسترجاعها بسرعة وفعالية . وهنا لا بد من التمييز بين البيانات التي قد تكون حاجتها دورية ، وبين البيانات التي قد لا تكون حاجتها دورية ، ومن ثم يتم التبويب والتخزين تبعا لذلك .

٢ ـ تشغيل البيانات وتحويلها إلى معلومات . ويكون ذلك بفرز البيانات التي وصلت إلى جهاز المعلومات ، وذلك لاستخلاص اللازم منها للموقف المعني وترك الباقي واعادة تخزينه ، واعادة ما تم أخذه أيضاً بعد الانتهاء من الاستفادة منه ليستقر في ذاكرة النظام ، ليعاد استرجاعه عند الضرورة . وهنا تجدر الاشارة إلى شرطين هامين هما :

أولاً : أن يكون حجم المعلومات الذي تم استخلاصه ملائما وكافيا لتغطية كافة جوانب أو ابعاد الموقف المعني ، من جهة ، وأن يكون كافيا لبناء بعض التنبؤات الأساسية التي تساعد على رصد الحركة المستقبلية كأساس مهم للفعالية ، من جهة أخرى[١٩] .

ثانياً : أن لا يقتصر محتوى المعلومات المستخلصة على مجرد سرد الحقائق أو الوقائع فقط . ويفضل أن تتضمن أيضاً بعض التحليلات والتعليقات والتقديرات والتوصيات التي قد تساعد على كشف الموقف ورسم الأهداف العامة بدقة وفعالية ، مع الحرص أن ترفق اية دلائل أو براهين على صحة التوصيات أو التقديرات أو التحليلات اذا توافرت ، وخاصة اذا كان الموقف المعني بالغ الأهمية .

٣ ـ توصيل ونقل المعلومات ، وذلك طبقا للشروط الأساسية التالية[٢٠] :

أولاً ـ الدقة والموضوعية ؛ وذلك اساس القرار والهدف السليم والرشيد .

ثانياً ـ التوقيت السليم ؛ حيث تكون المعلومات المناسبة في الوقت المناسب .

وهنا يمكن أن تبرز أهمية الألية المتطورة في تحقيق الاسترجاع والتحليل والفرز بالسرعة المطلوبة .

ثالثاً : التركيز والشمول ؛ وذلك بأن يتم التركيز على المعلومات المتعلقة بالموقف المعني فقط ، وذلك في الوقت الذي لا بد أن تكون هذه المعلومات شاملة لكافة ابعاده .

وبملاحظة الأوضاع في البلدان الأكثر تقدما والأخرى الأقل تقدما ؛ العربية منها والنامية ، فإنه يمكن التوصل إلى تمايز جوهري من هذه الناحية ؛ فبينما يلاحظ أن النظم في البلدان الأولى تحرص على أن تعتمد على انظمة واجهزة متطورة ومحددة ومخصصة لممارسة وظيفة التغذية العكسية بمراحلها ووظائفها المختلفة ، وذلك تقديراً منها لأهمية المعلومات في سير حركة المجتمع المعاصر نحو التطور والتنمية[٢١] . نلاحظ خلاف هذا التوجه في البلدان الأخرى التي يعتبر أمر افتقارها إلى نظم محدده للمعلومات ، تتولى انجاز عمليات التغذية والتغذية العكسية ، من أهم مظاهر أو مؤشرات تخلفها ، وضعف حركتها الانمائية ، وإن ازمتها على هذا المستوى تتمثل في : ـ

أ ـ سيطرة الاساليب التقليدية في وضع الأهداف واتخاذ القرارات ، وعدم ارتكازها على قواعد محددة من اليقين القائم على المعلومات الدقيقة والكافية ، وسيطرة الأساليب التقليدية في المتابعة والتقويم للمخرجات ونتائج تنفيذها . حيث لم تزل الانطباعات الشخصية والاجتهادات العامة هي الأساس في معظم السلوكيات المتعلقة بذلك[٢٢] .

وإن اسلوب التقارير الذي يؤخذ به في بعض الجالات في بعض النظم الادارية ، لم ينفك اسلوبا مفتقرا إلى التكامل ، كما يفتقر إلى الضوابط التي تحكم سيره ، وتحفظ انتظامه واستمراريته ، وتقوم على تشغيل مخرجاته والاستفادة منها ، وقلما يتم الأخذ بأية أساليب أخرى مباشرة كانت أو غير مباشرة[٢٣] .

ب ـ عدم وجود الأجهزة المتخصصة والمخصصة لهذه الوظيفة في معظم هذه النظم ، وخاصة اذا كان الحديث عن أجهزة مركزية للمعلومات ، وعن انظمة وبرامج محددة تتم على أساسها عمليات التشغيل المختلفة للمعلومات[٢٤] .

رابعاً : طبيعة اجهزة التشغيل ذاتها :

وتتحدد اهميتها في مجال موضوع التغذية العكسية باعتبارها مركز الحركة ، ومصدر انبثاقها بالدرجة الأساسية ، وهي مصدر الفعل أولاً ، ووجهة ردة الفعل ثانياً ، وبالتالي فإنها لا بد أن تبقى من اهم المؤثرات التي تتحكم في فعالية التغذية العكسية سلباً أو ايجاباً .

وإن مصدر تأثيرها ، وعناصر الفعالية المشتركة بينها ، وبين محور التغذية العكسية ، يتحدد بالعوامل التالية :

١ ـ استعدادها* للتعامل مع مخرجات التغذية العكسية المختلفة ، ولاعادة تشكيل المواقف والأهداف على أساسها .

٢ ـ قدرتها على التعامل مع مخرجات التغذية العكسية المختلفة ، وعلى اعادة تشكيل المواقف والأهداف على أساسها . وإن توافر هذين الشرطين يعتمد على عاملين رئيسيين هما :

أولاً : طبيعة البناء الايديولوجي أو القيمي لأجهزة التشغيل ، حيث كلما كان هنالك انسجام وتجانس بين هذا البناء ، وبين المناخ القيمي العام ، كلما توافر هذان الشرطان ، والعكس بالعكس .

ثانياً : طبيعة الاستراتيجية العملية التي تأخذ بها هذه الأجهزة .

وكما يلاحظ فإن هنالك نمطين اساسيين في هذا المجال هما :

(*) تجدر الاشارة إلى الاختلاف بين معنى « المشروعية » كما يرد هنا «Legitimacy» وبين « الشرعية «Legality» ، فالأولى تعني الرضا والقبول في علاقة الأطراف بالمركز أو المواطنين بالسلطة ، والثانية تعني القانونية بغض النظر عن درجة الرضا أو القبول .

١ ـ النمط الذي يركز على المدخلات ويعتبرها محور اهتمامه ، ومصدر المادة الأساسية لحركته ، وذلك سواء كانت المدخلات نابعة من البيئة الداخلية ، أو الخارجية .

٢ ـ النمط الذي يركز على المخرجات وذلك بغض النظر عن المطالب المختلفة الواردة عبر المدخلات .

وكما يلاحظ فإن النمط الأول ، وهو النمط السائد في مختلف الادارات الليبرالية الغربية ، يتمحور حول مطلب « المشروعية والقبول » ، حيث أنه يهتم باهتمامات ومطالب الجهات المختلفة في البيئة الكلية ، ويجعل منها مصدراً لقراراته وأهدافه ، وبالتالي مصدراً لانجازه .

وبالتالي فإن التغذية العكسية في هذا المجال تبرز كأهم المحاور التي توليها هذه الأجهزة اهتمامها ، وذلك حتى تتمكن من ضمان تحقيق التوازن بين مخرجاتها ، ونتائج هذه المخرجات من جهة ، وبين المدخلات المختلفة التي تم التعامل معها . والاهتمام هنا لا بد أن يشمل التغذية العكسية ببعدها الرسمي ، الذي ينبع من البيئة الداخلية بالدرجة الأساسية في صورة تقارير وبيانات مختلفة ، وبعدها غير الرسمي ، المباشر وغير المباشر ، الذي ينبع من البيئة الخارجية في صورة تحديدات لتوجهات ومواقف ما يسمى « الرأي العام » (الشامل أو الجزئي) حسب الجمهور صاحب العلاقة بالمخرجات) ، ازاء المخرجات ونتائج تنفيذها .

اما النمط الآخر ، وهو النمط السائد في معظم البلدان الاشتراكية أو ذات التوجه الاشتراكي ، فإنه يركز بالدرجة الأساسية على عامل الانجاز على اعتبار أنه من وجهة النظر هذه يمثل مصدر « المشروعية والقبول » ، وليس العكس ، وينطلق من فرضية مفادها ؛ إن المطالب النابعة من البيئة لا تمثل سوى الحاجات قصيرة المدى ، في الوقت الذي توجد هناك حاجات استراتيجية لا يمكن تحقيقها عن هذا الطريق ، بينما يمكن بتحقيقها الوصول إلى الحاجات الأولى .

وبالتالي فإن الاهتمام هنا يتركز حول التغذية العكسية الرسمية النابعة من داخل النظام الاداري بالدرجة الأساسية وبصورة المختلفة ، وإن اية اهتمامات بما يتعلق بالتغذية النابعة من البيئة الخارجية لا يكون الا اهتماما يهدف توضيح استراتيجية عملهم ، أو التعبئة الاعلامية المطالبة بقبولها .

وكما يلاحظ فإن التعارض الرئيسي هنا يكمن كما يبدو في عنصر القدرة بالدرجة

الأساسية ، حيث أن عدم القدرة على تحقيق المطالب النابعة من البيئة الكلية أو من ردود الفعل المختلفة قد يفرض تحكما في نموذج الأولويات العامة بغض النظر عن الاستعدادات المختلفة ، وكلما زادت درجة هذه القدرة ، كلما زادت الاستعدادات للتعامل مع كافة مخرجات التغذية العكسية ، والعكس بالعكس .

وبملاحظة الوضع في البلدان النامية بشكل عام ، أو البلدان العربية بشكل خاص ، فإنه يمكن القول بوجود أزمة قدرة حقيقية ومستفحلة ، وتزداد ضراوة مع ازدياد الحاجات والمطالب العامة التي تتضاعف مع كل انجاز حضاري ، ومع كل فشل في تحقيق خطوات انمائية مدروسة وحقيقية . وذلك ناهيك عن الأزمة الأكثر خطراً والتي تكمن في العجز القائم لدى معظم هذه البلدان عن تحديد استراتيجيات العمل واختياراته .

وبالتالي فإنه لا يتوقع أن يكون هناك اهتمام كبير بالتغذية العكسية وخاصة ما يتعلق بالتغذية النابعة من المجتمع ، والمرتبطة بموجهات الرأي العام ، الأمر الذي قد يبقى يخل إلى درجة كبيرة بشروط الفعالية .

خاتمة :

بعد هذا الاستعراض الموجز لمعنى التغذية العكسية ولشروط الفعالية المتعلقة بها ، نصل إلى نتيجة نهائية مفادها . ضرورة إعطاء قدر اكبر من الاهتمام بهذا الموضوع في العملية الادارية في البلدان المختلفة وخاصة في البلدان العربية . مع الحرص أن يكون هذا الاهتمام مصحوباً ، أو مستنداً إلى ، استراتيجية عمل تضمن له واقعيته بالقدر الذي يتمثل في اجهزة متخصصة تتولى تحقيق مثل هذا النشاط بالفعالية المرجوة . وبدون ذلك يبقى التوقع بفشل عملياتنا الادارية وضعف نتائجها وفعالياتها أمراً قائماً .

المراجع

- د . أحمد زكي محمد ، د . عثمان لبيب فراج ، علم النفس التعليمي ، طبعة أولى ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

ـ التون مايو ، **المشاكل الصناعية للمدينة الصناعية** ، مترجم ، مبارك إدريس ، دار البناء العربي ، القاهرة ، بلا تاريخ .

ـ المركز العربي للتطوير الاداري ، **اتخاذ القرارات** ، سلسلة برامج الادارة العامة ، الخبراء العرب في الهندسة والادارة ، القاهرة ، غير منشر .

ـ جون غفنر ، شيروود ، **التنظيم الاداري** ، مترجم د . محمد توفيق رمزي ، خير الدين عبد القوي ، مكتبة النهضة ، القاهرة . ١٩٦٥ .

ـ د . سعيد محمد عرفة ، **نظام المعلومات ووظائف التخطيط والرقابة** ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

ـ عبد المعطي محمد عساف ، **المتغيرات الأصيلة في عملية التطوير الاداري في البلاد العربية** ، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ ، جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ١٩٧٩ .

د ـ نادر أبو شيخة ، **البرمجة الخطية في التطبيق الاداري** ، بحث مقدم للقاء العلمي حول تحليل المشكلات واتخاذ القرارات ، الدوحة ٥/٤/١٩٨٠ ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، عمان ، ١٩٨٠ .

ـ د . نعيم الرفاعي ، **علم النفس الصناعي والتجاري** ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، ١٩٦٤ .

- Ackoff, R.I., **Management Misinformation Systems, Management Science,** Vol. 14, No. 4, Dec. 1967.

- Glendinning, J.W. and Bulloick, R.E., **MBC in Local Government,** Charles Knight Co. Ltd., London, 1973.

- Halperin, Norton H., **Bureaucratic Politics and Foreign Policy,** Brooking Institution, Washington, D.C.

- Heady, Ferrel, **Public Administration: A Comparative Perspective,** prentice Hall. Inc. N.Y. 1966.

- Kaufman, Herbert, **Administrative Feed back,** The Brookings Institution, Washington, D.C. 1973.

- Riggs, Fred. W., **Administration in Developing Countries,** Hougton Miffin, 1964.

- Sayigh, Yousif, **Development and Democracy,** in William, R.Polk (ed.), Development Revolution, Washington, D.C. 1963.

-Simon, Herbert, **A Behavioural Model of Rational Choice; Models of Man,** John Wiley and Sons, Inc. N.Y. 1957.

-Simon, Herbert, **Administrative Behaviour,** McGraw Hill, Co. N.Y. 1950.

الهوامش

(١) لاحظ Herbert Kaufman, **Administrative Feed Back,** The Brookings Institution, Washington, D.C. 1973, PP 4,5.

(٢) لاحظ James I. McCammy, Analysis of the Process of Decision Making, **Public Administrative Review,** Vol. 7, No 1, 1947, PP. 40-42.

Herbert, Simon- **Administrative Behavior,** McGraw Hill Co., N.Y. 1950, P. 1.

(٣) راجع في ابراز اهمية ذلك : جون فغنر ، شيروود ، التنظيم الاداري ، مترجم د . محمد توفيق رمزي ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٤ ، ص ٣٣٥ ، ص ٣٥٠ .

Herbert Kaufman- **Adm. Feed back** Op. Cit. PP. 2-5.

(٤) لاحظ في أهمية التغذية العكسية .

(٥) لاحظ جون فغنر وشيروود ، المرجع نفسه ، ص ٣٤٠ .

(٦) لاحظ جون فغنر وشيروود ، مرجع سابق ، ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

وتجدر الاشارة هنا أن أي نظام من النظم يتضمن مجموعة من القوى ، بعضها يحاول أن يشد النظام إلى المحافظة والسكون ، وبعضها يحاول أن يشده إلى التغيير والتطورية . وإن المحصلة العامة لتأثير هذه القوى هي التي تضفي على النظام سمة السكونية أو الحركية . أما ما يتعلق بفكرة التوازن فإنها ، كما يتفق عليه ، موجودة أساساً في طبيعة النظم ، بغض النظر عن درجة حركيتها .

(٧) بغض النظر عن الشكل العام الذي تصدر به المخرجات فإنها في جميع الأحوال تعبر عن صيغة قرار ، سواء كان هذا القرار يتضمن موضوعاً واحداً أو يتضمن مجموعة مواضيع في صورة سياسة عامة أو خطط طويلة أو قصيرة الأجل أو شاملة وبالتالي فإن محور المخرجات يبقى هو القرار بغض النظر عن مضموناته .

- لاحظ Herbert A. Simon- A Behavioral Model of Rational Choice; Models of Man- John Wiley and Sons. Inc. N.Y. 1957, PP. 240-242

- ايضاً المركز العربي للتطوير الاداري (TEAM) إتخاذ القرارات ـ سلسلة برامج الادارة العامة ص ٣٢ .

- جون فغنر وشيروود ، مرجع سابق . ص ٣٢ ، ص ٤٤٣ .

- د . نعيم الرفاعي ، علم النفس الصناعي والتجاري ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، ١٩٦٤ ، ص ١١٣ .

(٨) المركز العربي للتطوير الاداري- المرجع السابق ص ١٥- ص ١٦ .
لاحظ أيضاً Glendinning, J.W. and Bulloick, R.E. MBO in Local Government. Charles Knight Co. Ltd., London, 1973, PP. 2,3.

(٩) إن التوسع والتعقيد المعاصر في الانجازات الصناعية والتكنلوجية في البلدان الأكثر تقدماً ظل يبقي اعتبارات السلامة ضمن اولى اولويات تصميم الهدف الجيد . وخاصة أن المخاطر التي اصبحت ترتبط بالأهداف العامة أو الأساسية فيها أصبحت مخاطر جسيمة ، وقد تهدد البشرية باكملها وليس قطاعا أو بلداً واحداً . أما ما يتعلق بشرط القبول فقد اتضح أن معظم هذه البلدان وخاصة الليبرالية منها قد حقق هذا الشرط بداية ، ومن ثم كان ذلك سبباً في تحقيق فعاليات الانجاز . . أما في المجتمعات الاشتراكية فإن القبول قد جاء نتيجة للتقدم على منحي الانجاز .
لاحظ عبد المعطي عساف- المتغيرات الأصيلة في عملية التطوير الاداري في البلاد العربية ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٦١ .

(١٠) بخصوص الوضع في البلدان العربية ، لاحظ المرجع نفسه ، ص ٢٠٥ .
أيضاً : Sayigh, Yousif, Development and Democracy- in Williams R. Polk (ed.), Development Revolution, Middle East Institution, Washingtion D.C. 1963 PP. 123. 124

(١١) لاحظ Morton H. Halperin- Bureaucratic Politics and Foreign policy- Brookings Institution, Washington D.C.- Chap. 15.
واخذت الفكرة من Herbert Kaufman- O.P. Cit. P. 2 .

(١٢) لاحظ التون مايو- المشاكل الصناعية للمدينة الصناعية مترجم مبارك إدريس ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، بلا تاريخ ، ص ٥٥ .
أيضاً د . احمد زكي محمد ، د . عثمان لبيب فراج ، علم النفس التعليمي ، طبعة أولى ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٢٧ .

(١٣) لاحظ Ferrel Heady, Public Adm. Acomparative Perspective, Prentic Hall, Inc., N.Y. 1966, P. 71 Fred. W. Riggs, Administration in Developing Countries, Hougton Miffin, 1964, PP. 230231
Ferrel Heady- Op. Cit.- PP. 69-73.

(١٤) د . نادر ابو شيخة ، البرمجة الخطية في التطبيق الاداري ، بحث مقدم للقاء العلمي حول تحليل المشكلات واتخاذ القرارات ، الدوحة ، ابريل ١٩٨٠ ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ص ٣٥ .

(١٥) لاحظ Ferrel Heady- O.P. Cit PP., 69-73

(١٦) ا . د . سعيد محمد عرفة ، نظم المعلومات ووظائف التخطيط والرقابة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٩ .

(١٧) المرجع نفسه ، ص (١٨)

(١٨) فغنر وشيروود ، مرجع سابق ذكره ، ص ٣٤٥ .

(١٩) على الرغم من اهمية هذا الشرط إلا أن واقع الحال كما يقول Ackoff يؤكد على أن هذه ليست المعضلة الحقيقية . والمعضلة هي في وجود كميات كبيرة من المعلومات غير الملائمة ، وبصورة قد تخلق فوضى وغموضاً في الموقف العام .
لاحظ Ackoff R.L. Monagement Misinformation Systems, Management Science, Vol. 14, No 4, December 1967, PP. 147- 156.

(٢٠) لاحظ د . سعيد محمود عرفة ، مرجع سابق ، ص ١٥- ص ١٨

(٢١) إن هذا لا يعني تميز مختلف النظم الادارية ، جزئية أو كلية ، بأنظمة متقدمة ومتطورة للمعلومات ، أو أن

التغذية العكسية باستمرار تتم على أساس موضوعي وفعال فاحيانا ما يلاحظ أن الاعتبارات الشخصية تلعب دوراً أساسياً في ذلك .

لاحظ Herbert Kaufman- Op. Cit. P.6

(٢٢ ، ٢٣) تؤكد الدراسة المشار اليها مسبقا عن المشروعات العامة في الأردن على هذه النتيجة ، وعلى أن هناك عدم اكتراث كبير بمتابعة القرارات وعمليات تنفيذها ، وذلك دون وجود أسباب محددة وحقيقية لذلك سوى « التخلف الاداري » وعدم وجود النظام الذي يفرض ذلك . وإن الحالات التي يحدث فيها متابعة أو تغذية معينة ، هي حالات قليلة تعتمد في حوالي ٣٧,٥٪ منها على اسلوب المتابعة الشخصية ، و٣٣,٣٪ منها تعتمد على أسلوب التقارير أو المكاتبات الشخصية و٢٥٪ منها تعتمد على أسلوب المناقشة الدورية للقائمين على التنفيذ .

(٢٤) يلاحظ المرجع نفسه ص ٣٧ .

وتجدر الاشارة هنا أن المنظمة العربية للعلوم الادارية قد ابرزت فكرة انشاء شبكة عربية للمعلومات يتم من خلالها تعريف كل بلد عربي بما يتم انجازه وتبنيه على مستوى الادارة العامة في البلدان الأخرى ، وذلك لتبادل الخبرات والمعارف في المجالات الأساسية . ورغم اقرار ذلك من مجلس ادارة المنظمة الا أن التحرك فيه لم يزل بطيئا ومتعثراً لأسباب لا يتسع المجال لذكرها . وتجدر الاشارة أيضاً أن الحكومة المصرية قامت في مرحلة سابقة ضمن احدى حكوماتها بانشاء وزارة الرقابة الادارية التي تهدف إلى تحقيق نوع من المتابعة لأعمال الجهاز الاداري ، الا أن هذا لا يمكن الاعتداد به كمؤشر على وجود جهاز او نظام للمعلومات . وخاصة أنه تم الغاء هذه الوزارة فيما بعد .



دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية

د. محمود السيد أبو الفيل*

مقدمة :

تنبه المختصون في علم النفس والانثروبولوجيا منذ مدة طويلة من الزمن (ميد ، بندكت) إلى وجود فروق بين الثقافات المختلفة تتمثل في نواحٍ كثيرة مثل التكنولوجيا الفنية وما يصحبها من مشاكل وصراعات في القيم الاجتماعية والتقاليد والعادات المختلفة والأساليب السلوكية السائدة والتي تختلف عما هو جارٍ في الثقافات التي لم تأخذ بعد بخطى كبيرة بعمليات التقدم الفني وما يتبعه كما سبق الاشارة من مشاكل وصراعات . هذا في حين أن بعض هؤلاء المختصين (فرويد) قد عمم بعض المفاهيم مثل عقدة أوديب وغيرها على كل المجتمعات في حين أنها نبعت في الأصل عن دراسات على أفراد أوربيين ، والتي وإن خرجت عن حدود هذا المجتمع فإنه يكون لها اعتبار آخر وفقاً للمعايير والقيم السائدة في هذه المجتمعات .

ولقد تمثلت الاسهامات الانثربولوجية في هذا المجال في أعمال ميد ١٩٢٨ Mead M. ودراساتها على مجتمع الساموا Samoa حيث توصلت إلى ملاحظات على جانب كبير من الأهمية عن « حياة المراهقة » في ذلك المجتمع . ولقد وجدت مارجريت ميد في ملاحظاتها على هذا المجتمع أن المراهق لا تعتريه مظاهر المراهقة

(*) أستاذ علم النفس المساعد بجامعة الامارات العربية المتحدة .

المتمثلة في الثورة والاضطراب والتوتر والتعلق كما لدى المراهق الأمريكي والذي ظل الاعتقاد سائداً لمدة طويلة بأنها مصاحبة للتغيرات الفسيولوجية التي تحدث في سن المراهقة . فانبثق عن هذه الدراسة أن هذه التغيرات ما هي إلا نتاج للحضارة والتغير التكنولوجي في امريكا . وقبل مارجريت ميد بعام طلع علينا مالينوسكي Malinowski 1927 برأيه المدعم بالدراسة الحقلية وهو أن عقدة أوديب ليست ظاهرة عامة لكل المجتمعات بل هي خاصة بالمجتمع الأوربي لما وجده في هذه الدراسات من أن دور الرجل في المجتمعات التي درسها يتمثل في تربية الأطفال ودور المرأة يتمثل في الرعي وجلب الرزق . ولقد أيد ايجان Eggan 1943 بعد ذلك بعدة سنوات ذلك الكلام . . وجاء بعد ذلك بحث سيرز ، وايز Sears and Wise 1950 ليشير إلى وجود علاقة موجبة بين سن الطفل عند الفطام وبين درجة العصاب لديه إلا أن دراسة هوايتنج وتشايلد Whiting and Child جاءت بنتائج على النقيض من ذلك عندما أخذت في الاعتبار عينات من مجتمعات مختلفة حيث وجد في هذه الدراسة أن هناك علاقة سالبة بين السن عند الفطام وبين درجة العصاب . ومن الدراسات الشهيرة التي أجريت في مجتمعاتنا على أيدي باحثين أجانب دراسة البورت وجيلليسبي Allport and Gillespie والتي تضمنت دراستهما عن وجهة نظر الشباب نحو المستقبل عينات مصرية وأمريكية وفرنسية وإيطالية ويابانية وألمانية واسرائيلية ولقد وُجهّ لهذه الدراسة الكثير من النقد المتمثل في طريقة عمل الاستخبار وعدم تماثل العينات . وجاء بعد ذلك بحث ليرنر Lerner 1958 عن تمدين الشرق الأوسط وطبقت فيه المقابلة على عينات كبيرة من السكان من سوريا ومصر والأردن وإيران . واستخدم عثمان نجاتي عينات كبيرة أيضاً تضمنت المصريين والامريكيين في بحثه عن مشاكل الشباب واتجاهاتهم[1] . وقد هدفت تلك المجموعة الأخيرة من البحوث إلى معرفة أوجه الشبه والخصائص العامة التي تربط تلك الثقافات وأوجه الاختلاف بينها أيضاً .

وإن المطلع على هذه البحوث يجد أنها لم توجه النظر لدراسة ثقافية مقارنة بين الثقافة المصرية لما تتسم به في العالم العربي من ثقل حضاري يتمثل في الفكر والفن والتكنولوجيا وبين ثقافة أخرى عربية تقع في الطرف الآخر من ذلك أي احدى الثقافات التي دخلها التمدين والتقدم التكنولوجي مؤخراً . فمصر دخلتها الصناعة وحركة الترجمة والطباعة منذ بداية حكم محمد علي باشا والحملة الفرنسية ، بينما اليمن دخلتها الصناعة والتكنولوجيا وبخطى وئيدة في أوائل الستينات فهي تعتبر في بداية

(١) أنظر بتوسع عن البحوث الحضارية المقارنة ومشكلاتها المنهجية للدكتور محمد عثمان .

الطريق بالنسبة لذلك بينما مصر قد خطت في ذلك مراحل بعيدة المدى حتى يومنا هذا . وبهذا يتضح مفهومنا عن التقدم التكنولوجي في هذا البحث أي إجراء الدراسة على عينة من مجتمع تتسم ملامح الحياة فيه بالتكنولوجيا والصناعة والفن والنواحي الحضارية وما يتبع ذلك من تغير في القيم والعادات السلوكية المختلفة منذ مدة طويلة من الزمن ، وعلى عينة أخرى من ثقافة لم تدخلها المظاهر السابقة إلا منذ فترة وجيزة من الزمن. أما ما نقصده بالنواحي العصابية والسيكوسوماتية فهو يقتصر هنا على الصراعات الداخلية كالقلق والاكتئاب والعصبية على النحو الذي تعكسه درجة الفرد في مقياس كورنل . هذا بالاضافة إلى أن الدراسات السابقة لم توجه النظر لدراسة جوانب مثل : القلق والاكتئاب والسيكوباتية والنواحي السيكوسوماتية كأعراض التنفس والدورة الدموية وكالأعراض المعدية دراسة إحصائية دقيقة تلك النواحي الأخيرة التي أشارت العديد من الدراسات إلى تأثرها بالعوامل التكنولوجية والصناعة وما يتبعها من نواحٍ أخرى في الجوانب السلوكية والاجتماعية . كما أن معظم هذه الدراسات أيضاً كانت تجري على طلاب ولم تتضمن موظفين يعملون في وحدات اقتصادية أو وحدات ذات نشاط صناعي . ولذلك تضع هذه الدراسة على عاتقها توجيه النظر إلى هذين الجانبين .

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين استجابات عينة من الموظفين المصريين وبين عينة من الموظفين اليمنيين على الجوانب التي تقيسها قائمة كورنل للنواحي العصابية والسيكوسوماتية كالقلق والعصبية والفزع والحساسية والشك وهي النواحي المرتبطة بالتوافق النفسي . وذلك بهدف التعرف على أثر السياق الاجتماعي وما يشمله من نواحي فنية وحضارية وتغير في القيم والعادات .

فروض الدراسة :

نتوقع وجود فروق لها دلالة احصائية بين عينة المصريين وعينة اليمنيين في التوافق النفسي كما تقاس استجاباتهما الخاصة بذلك على اختبار قائمة كورنل للنواحي العصابية والسيكوسوماتية .

أداة الدراسة :

استخدمنا في هذه الدراسة قائمة كورنل للنواحي العصابية والسيكوسوماتية لقياس التوافق النفسي والتي أعدها وايدر Weider وزملائه (٧) عام ١٩٤٩ . ولقد أعددنا

للصورة N_2 للقائمة صياغة باللغة العامية سبق أن استخدمناها في بحوث محلية كثيرة وذلك على عينات من العمال والموظفين وطلاب الجامعة (٢ ، ٣ ، ٤) وقد اخترنا قائمة كورنل في دراسة التوافق النفسي لما ذكره مؤلفوها من أن قيمة القائمة تكمن في أنه باستخدامها يتوفر الحصول على بيانات مقننة عن توافق الشخصية يمكن إخضاعها وتناولها بالمعالجات الاحصائية (١٠) . ويتكون الاختبار من ١٠١ سؤال تتوزع على عشرة مقاييس فرعية ، وفيما يلي تلك المقاييس وعدد عبارات كل مقياس وأرقام تلك العبارات في كل مقياس :-

١ ـ مقياس الخوف وعدم الكفاية : ويتكون من ١٨ عبارة وأرقامها من ٢ : ١٩ .
٢ ـ مقياس الاكتئاب : ويتكون من ٧ عبارات وأرقامها من ٢٠ : ٢٦ .
٣ ـ مقياس العصبية والقلق : ويتكون من ٧ عبارات وأرقامها من ٢٧ : ٣٣ .
٤ ـ مقياس أعراض التنفس والدورة الدموية ويتكون من ٥ عبارات وأرقامها من ٣٤ : ٣٨ .
٥ ـ مقياس الفزع : ويتكون من ٨ عبارات وأرقامها من ٣٩ : ٤٦ .
٦ ـ مقياس الأعراض السيكوسوماتية : ويتكون من ١٥ عبارة وأرقامها من ٤٧ : ٦١ .
٧ ـ مقياس الخوف على الصحة : ويتكون من ٧ عبارات وأرقامها من ٦٢ : ٦٨ .
٨ ـ مقياس الأعراض المعدية معوية : ويتكون من ١١ عبارة وأرقامها من ٦٩ : ٧٩ .
٩ ـ مقياس الحساسية والشك : ويتكون من ٨ عبارات وأرقامها من ٨٠ : ٨٧ .
١٠ ـ مقياس السلوك السيكوباتي : ويتكون من ١٤ عبارة وأرقامها من ٨٨ : ١٠١ .
١١ ـ سؤال تمهيدي : ويتكون من ١ عبارة واحدة ورقمها ١ لا تدخل في تصحيح الاختبار : والاجابة على أسئلة المقاييس السابقة وتكون بنعم أو بلا .

وفي معظم اسئلة المقاييس يحصل المفحوص على درجة واحدة في حالة الاجابة بنعم ويحصل على صفر في حالة الاجابة بلا ما عدا الأسئلة رقم ٢١ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ٨٧ فالاجابة عنها بلا تحتسب بدرجة واحدة على كل منها . ويقيس المقياس الأول نواحي تتمثل في الخوف من الأماكن ، والعصبية في العلاقة مع الآخرين ، وحالات الاغماء والدوار والمصاحبات الفسيولوجية لمواقف الانضغاط . كما يقيس المقياس

الثاني نواحي كالشعور بالحزن أو الفرح واليأس من الحياة . أما المقياس الثالث فيقيس حالات كالعصبية من أتفه الأسباب والانهيار النفسي والخوف دون سبب والمقياس الرابع يقيس أعراض التنفس والدورة الدموية كالنهجان والاحساس بالألم في القلب والضيق من دق القلب دون معرفة السبب . ويقيس المقياس الخامس حالات الخوف المفاجيء والرعشة المستمرة والأحلام المفزعة والأصوات المفاجئة . والمقياس السادس يقيس التعرض للصداع والعرق دون مناسبة وكذلك الهرش والتهتهة والتشنج والبوال وأوجاع الظهر ووجع العينين . ويهتم المقياس السابع بقياس نـواحٍ كالانهاك والقلق على الصحة والتعب . والمقياس الثامن يقيس نواحي تتعلق بفتح الشهية والامساك وأوجاع البطن وسوء الهضم والقيء والاسهال وقرحة المعدة . ويختص المقياس التاسع بنواحي تتعلق بالشعور بأن الفرد مراقب من الآخرين والخجل وعدم فهم الناس له . أما المقياس العاشر والأخير فيقيس ما يتعلق بالسلوك المضاد للجماعة والمجتمع كتعاطي المهدئات مثل الخمر والمخدرات والعلاقة بالجنس الآخر . الخ ويتضح مما سبق أن المقاييس العشرة تقيس التوافق النفسي للفرد لما تتعرض له من نـواحٍ تتعلق بالصراعات والقلق والصحة النفسية (٧) .

إجراء الأداة على العينة المصرية واليمنية :

سبق الاشارة إلى قيام الباحث بعمل صورة للقائمة باللغة العامية في الفقرة السابقة (٢) ولقد تم تطبيق هذه الصورة على العينة المصرية . أما بالنسبة للعينة اليمنية فقد أجري على تلك الصورة الكثير من التغيير في الألفاظ مع الاحتفاظ بنفس المعنى الأصلي ولقد عاوننا في ذلك أخصائي نفسي يمني(*) عاش في المجتمع المصري طوال سنوات الدراسة الجامعية .

ولقد بلغ عدد العبارات التي دخل عليها التعديل ٦٣ عبارة بنسبة ٦٣ ٪ أما العبارات التي بقيت كما هي فقد بلغ عددها ٣٧ ٪ وأرقام هذه العبارات الأخيرة هي : ١ ، ٢ ، ٧ ، ١٢ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ويوضح الجدول رقم (١) التغيير الذي أدخل على عبارات المقياس بناءً على دراسة للفهم اللفظي أجريت على عينة من اليمنيين :

(*) الأخصائي النفسي أحمد محمد لقمان خريج قسم علم النفس بأداب عين شمس والموظف بالبنك اليمني بصنعاء كما قام بتطبيق القائمة على العينة اليمنية في شهر أغسطس وسبتمبر ١٩٧٣ .

جدول رقم (١)
عن تجربة الفهم اللفظي القائمة كورنل على اليمنيين

رقم العبارة	الألفاظ الأصلية في الصورة المصرية	الألفاظ في الصورة اليمنية بعد تغيرها	رقم العبارة	الألفاظ الأصلية في الصورة المصرية	الألفاظ في الصورة اليمنية بعد تغيرها
٠٣	بتحصلك ادوار ..	هل تشعر بأدوار	٢٥	لما يتبقى في قعده	لمن بتكون في مقبل
٤	حصل ..	هل حصل	٢٦	علشان	عشان
٠٥	اللي مش ...	اللي ما تاش ..	٢٧	الناس بيقولوا	هل الناس بيقولوا
٠٦	بتحصلك دائما ادوار دوخة ...	هل بتجي لك الدوخة باستمرار ...	٢٨	بتبقى خايف ومش	نك تكون خايف وما تتاش ...
٠٨	لما بتشوف...	لمن بتشوف...	٢٩	في النوم بعمق؟	في النوم العميق
٠٩	لما رئيسك...	لمن رئيسك...	٣١	قلقان...	قلق....
١٠	لما بتكون...	لمن بتكون...	٣٣	دخلت عشان تتعالج	هل دخلت تتعالج
١١	دلوقت...	الآن...	٣٤	بتنهك دائما من التعب	يتشعر دائما بالتعب
١٣	لما تضطر...	لمن تضطر...	٣٦	من غير ما يكون	بدون ما يكون
١٤	لما يتكون...	لمن يتكون	٣٧	بنلاقي صعوبة دائما انك تاخذ نفسك؟	يتلاقى دائما صعوبة من التنفس؟
١٥	حد	لأي حد			
١٦	علشان	عشان	٣٩	لما بتكون...	لمن بتفكر...
١٧	بتضايق انك تاكل في حتة تانية ..	بتشعر بالضيق لمن تاكل في محل ثاني	٤٢	لما بتسمع	لمن تسمع
١٨	تخليك غضب عنك	تخليك بالغصب	٤٣	وتنط	ويتضطرب
٢٢	وشقيان	وتعيس	٤٤	لما حد يشخط فيك او يزعق معاك	لمن أي واحد يصيح فيك أويتشاجر معاك
٢٣	يا ترى	هل يا ترى	٤٧	بتتمرض	بتجيلك...
٢٤	ما بتبقاش حاسس	انك ما بتحسش	٤٨	بتعرق كثير حتى لما بيكون	بترشح كثير حتى عندما...
٤٩	لما بتكون عايز	لمن تشتي	٧٩	فيه حد	هل حد
٥٢	في اولاد وهم في سن	في اولاد عمرهم	٨٣	بتبقى حاسس	هل بتحس
٥٢	هدومهم	ملابسهم	٨٤	بيعيب	بيعايب
٥٢	غصب عنهم	بدون ارادتهم	٨٥	قوي	كثير
٥٣	لما ايديك	لمن يدك	٨٦	بتبقى دائما ممكن	هلى من الممكن انك
٥٥	هدومك	ملابسك	٨٧	ان سهل عليك	هل من السهل
٥٨	بيعطلك وجع ظهرك انك تعمل شغلك ؟	بيعرقلك وجع ظهرك عن أداء عملك؟	٨٨	الطبيعة	العادية
			٩٠	من ورى	بسبب

تابع

رقم العبارة	الألفاظ الأصلية في الصورة المصرية	الألفاظ في الصورة اليمنية بعد تغيرها	رقم العبارة	الألفاظ الأصلية في الصورة المصرية	الألفاظ في الصورة اليمنية بعد تغيرها
٦١	ما تخلكش	ما بتخليك	٩٢	بتتعاطى مخدرات زي	بتستعمل مخدرات مثل
٦١	تقوم بالشغل اللي عليك	تقوم بشغلك	٩٤	لما حد يقولك على الحاجة الصح	لمن أي واحد يقولك على الحاجة الصحيحة
٦٢	ادوار	أوقات			
٦٣	قلقان	قلق	٩٥	بتنسى	تنسى
٦٤	وشقيان	وشقى	٩٨	بتغضب بسرعة إذا ما اخدتش اللي	تغضب فيسع اذا ما حصلتش اللي تشتيه
٦٥	بتصحى دائما الصبح بالشغل اللي عليك	بتقوم الصبح دائما بشغلك		انت عايزه على طول	بسرعة
٧١	بيحصلك	بيجيلك	١٠٠	للاحتراس من اصحابك اللي حواليك	انك تحترس من اصحابك اللي جنبك
٧٢	بتبقى نفسك دائما غمة عليك	بتشعر دائما انك حالة غثيان أو طرش	١٠١	بيحصلك كثير انك تغضب قوي	بيحصلك كثير انك تغضب
٧٥	كويس	تمام			
٧٦	عايز تتقايا	تشتي تطرش			
٧٦	علشان	عشان			

ثبات وصدق القائمة على العينة المصرية :

أجرى الباحث في دراسات سابقة قام بها الكثير من عمليات الثبات والصدق على عينات مصرية فكانت كلها معاملات عالية . ففي دراستنا على عينة من العمال المصريين بمصنع الحديد والصلب بحلوان وهم من المرضى السيكوسوماتيين تراوحت معاملات الثبات النصفي بعد تصحيحها ما بين ٠,١٨ ـ ٠,٨٨ كما أن القائمة ميزت بين المرضى السيكوسوماتيين والأسوياء بفرق دال احصائياً أما الثبات الكلي للقائمة فقد وصل في هذه الدراسة ٠,٩٥٠ (٢) . وفي دراسة تالية لنا أيضاً على العامل غير المنتج تراوح معامل الثبات النصفي بين ٠,٥٤ ـ ٠,٩١ كما أن جميع المقاييس القائمة قد ميزت بين العمال المنتجين تمييزاً دالاً ما عدا مقاييس : الخوف وعدم الكفاية ـ الأعراض السيكوسوماتية ـ الخوف على الصحة ـ الحساسية والشك . ولقد ميزت

الدرجة الكلية في هذه الدراسة تمييزاً دالاً عند مستوى ٠,٠٠١ (٣) . وفي دراسة أخرى لنا على طلاب الجامعات تراوح معامل الثبات النصفي لمقاييس القائمة بين ٠,٢٣ - ٠,٩٦ كما أن مقاييس القائمة ميزت بين الطلبة الذين ينتمون لآباء ذوي دخل مرتفع وبين الطلبة ذوي الدخل المنخفض تميزا دالا على مقياسين هما : الاعراض السيكوسوماتية ومقياس الاعراض المعدية معوية في الأول عند مستوى ٠,٠١ وفي الثاني عند مستوى ٠,٠٥ (٤) .

ثبات وصدق القائمة على العينة :

أجري الثبات النصفي على استجابات عينة اليمنيين على القائمة . ويوضح الجدول رقم (٢٩) معاملات الارتباط بين نصفي الاختبار ومعاملات ثباتها بعد تصحيحها بمعامل سبيرمان براون Spearman - Brown كما تم حساب الصدق الذاتي من معاملات الثبات . ويتضح هذا أيضاً في نفس الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

يبين معاملات الثبات والصدق للعينة اليمنية

رقم	المقاييس	بين نصفي المقاييس	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
١	الخوف وعدم الكفاية	٠,٥٥٨	٠,٧٢٠	٠,٨٤٨
٢	الاكتئاب	٠,٦٢٧	٠,٧٨٠	٠,٨٨٣
٣	العصبية والقلق	٠,٣٩٨	٠,٥٧٠	٠,٧٥٤
٤	أعراض التنفس والدورة الدموية	٠,٤٣٥	٠,٦١٠	٠,٧٨١
٥	الفزع	٠,٥٦١	٠,٧٢٠	٠,٨٤٨
٦	الأعراض السيكوسوماتية	٠,٢١٦	٠,٢٦٠	٠,٥٠٩
٧	الخوف على الصحة	٠,٤٥٦	٠,٦٣٠	٠,٧٩٣
٨	أعراض الجهاز المعدي معوي	٠,٥٩٣	٠,٧٤	٠,٨٦٠
٩	الحساسية والشك	٠,٣١٩	٠,٤٨٠	٠,٦٩٢
١٠	السيكوباتية	٠,٣٨٢	٠,٥٧٠	٠,٧٥٤
١١	الدرجة الكلية	٠,٤٥٠	٠,٦٢٠	٠,٧٨٧

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن معاملات الثبات كلها عالية وتتراوح بين ٠,٢٦٠ : ٠,٧٨٠ كما أن معاملات الصدق الذاتي ـ وإن افتقرت لمحك واقعي ـ عالية أيضاً وتتراوح بين ٠,٥٠٩ : ٠,٨٨٣ .

عينة الدراسة :

أولاً : خصائص العينة اليمنية : بلغ عددها خمسين موظفا يعملون في بنك صنعاء وهم يمثلون جميع العاملين في البنك . وفيما يلي خصائص هذه العينة :

١ ـ بالنسبة للعمر : المتوسط الحسابي ٢٤,١٨ والانحراف المعياري ٦,٦٤ والمدى يتراوح بين ١٦ ـ ٤١ . ويتضح أن أعمار أفراد العينة لا يوجد فيها تشتت كبير وذلك بالنظر للانحراف المعياري .

٢ ـ المرتب الشهري : المتوسط الحسابي ٧٦٥,٧٥ ريالا والانحراف المعياري ٢٣٩,٦٤ والمدى يتراوح بين ٤٠٠ ـ ١٧٠٠ . وإذا كان كل ٦,٥ ستة ريالات ونصف تساوي جنيهاً مصرياً واحداً فإن المتوسط بالجنيهات المصرية يساوي مائة وعشرين جنيهاً مصرياً .

٣ ـ بالنسبة للتعليم : فيما يلي الجدول رقم (٣) والذي يوضح النسبة المئوية لمستويات تعليم العينة .

جدول رقم (٣)

عن النسبة المئوية لمستوى تعليم العينة

	أمي	يقرأ	ابتدائية	اعدادية	ثانوية	عالي
العدد	٢	٢	٨	١٤	٢٢	٢
٪	٪ ٤	٪ ٤	٪ ١٦	٪ ٢٨	٪ ٤٤	٪ ٢

٤ ـ بالنسبة للوظيفة : فيما يلي الجدول رقم (٤) والذي يمثل النسبة المئوية لتوزيع العينة على الوظائف المختلفة :

جدول رقم (٤)

عن نسب توزيع العينة على الوظائف

١ ـ كاتب افراد	١٢	٪ ٢٤
٢ ـ ساع	٥	٪ ١٠
٣ ـ رئيس قسم	٩	٪ ١٨

تابع

٤ ـ كاتب حسابات	١٧	٣٤٪
٥ ـ مديرون	٣	٦٪
٦ ـ موظف آلة حاسبة	٣	٦٪
٧ ـ محاسب	١	٢٪
المجموع	٥٠	١٠٠٪

٥ ـ بالنسبة للحالة الاجتماعية : فيما يلي الجدول رقم (٥) الخاص بنسب توزيع العينة على الحالة الاجتماعية .

جدول رقم (٥)
عن نسب الحالة الاجتماعية

أعزب	١٥	٣٠٪
مطلق	٢	٤٪
متزوج	٣٣	٦٦٪
المجموع	٥٠	١٠٠٪

٦ ـ بالنسبة للجنس : فيما يلي الجدول رقم (٦) الخاص بتوزيع العينة على الجنس .

جدول رقم (٦)
عن توزيع الجنس على العينة

ذكور	٣٨	٧٦٪
إناث	١٢	٢٤٪
المجموع	٥٠	١٠٠٪

ثانياً : خصائص العينة المصرية : بلغ عددها ستين يعملون بمؤسسة من مؤسسات القطاع العام هي المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج .

١ ـ السن : م ـ ٣٦,٥٩ ، ع ـ ٧,٧٤ عاما .

٢ ـ **الأجر** : م ـ ٣١,٨٩ ، ع ـ ١٩,٨٦ جنيهاً مصرياً .

٣ ـ **الحالة الاجتماعية** : فيما يلي الجدول رقم (٧) عن نسب توزيع العينة على الحالة الاجتماعية .

متزوج	٥٢	٨٦٪
أعزب	٨	١٤٪

٤ ـ **الجنس** : فيما يلي الجدول رقم (٨) عن نسب توزيع العينة على الجنس .

جدول رقم (٨)

عن توزيع الجنس

إناث	١٣	٢٢٪
ذكور	٤٧	٧٨٪

٥ ـ **التعليم** : فيما يلي الجدول رقم (٩) عن نسب توزيع العينة على التعليم .

جدول رقم (٩)

عن توزيع التعليم

أمي	١٨	٣٠٪
اعدادية	١١	١٨٪
ثانوية	١٨	٣٠٪
عالٍ	١٣	٢٢٪

٦ ـ **الوظائف** : فيما يلي الجدول رقم (١٠) عن نسب توزيع العينة على الوظائف .

جدول رقم (١٠)

عن توزيع الوظائف على العينة

مديرون	٢	٣٪
رؤساء أقسام	٢٤	٤٠٪
كاتب	١٥	٢٥٪
عامل تليفون	٣	٥٪
ساعٍ	١٦	٢٧٪

مقارنة خصائص العينة المصرية والعينة اليمنية :

يلاحظ وجود فروق في العمر كبيرة بين المجموعتين إلا أن هذا الأمر لا يعتد به وذلك لاحتمال اختلاف شروط التوظيف في الثقافتين من حيث العمر بدايته ونهايته أي عند التعيين وعند الاحالة على المعاش هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن الأمر الذي يعتد به هو أن كلا أفراد العينتين يعملان في نشاط وظيفي واحد والمتمثل في النشاط الاقتصادي .

أما بالنسبة للاختلاف في الأجر في العينتين بشكل كبير وملحوظ فإنه بالنظر لمستوى المعيشة في مصر واليمن من حيث الملابس وإيجار المنازل وغيرهما وبمناقشة بعض اليمنيين وبعض المصريين المعارين للعمل في اليمن وجدنا أن متوسط الأجر في العينة المصرية وهو ٣١,٨٨ يقترب من متوسط العينة اليمنية بالنسبة لمستوى المعيشة والأسعار في الثقافتين وعلى كل حال فإننا نستطيع القول بأن العامل الاقتصادي لا دخل له بشكل كبير في درجات الأفراد في قائمة كورنل ففي دراسة لنا سبق الاشارة لها عندما تكلمنا عن الثبات والصدق لم تميز مقاييس القائمة بين الطلاب ذوي الدخل المرتفع والطلاب ذوي الدخل المنخفض تمييزاً دالاً إلا في مقاس الأعراض السيكوسوماتية ومقياس الاعراض المعدية معوية .

وبالنسبة للجنس فإننا راعينا أن تكون نسبته في العينتين متقاربة وذلك نظراً لما تؤكده الدراسات والبحوث في مجال الشخصية من وجود فروق بين الجنسين في بعض سمات الشخصية فنجد أن نسبة الاناث في العينة اليمنية ٢٤ ٪ وفي المصرية ٢٢ ٪ أما الذكور فهم في اليمنية ٧٦ ٪ وفي المصرية ٧٨ ٪ وتلك فروق طفيفة جداً ولا تكاد تؤثر في نتائج البحث .

وأما فيما يتعلق بالتعليم فإننا نجد أن أفراد العينتين قد توزعتا على نواحي التعليم المختلفة وان اختلفت النسب إلا أننا لا نتوقع أن يكون لهذا الاختلاف تأثير على الدرجات والنتائج النهائية خاصة وأن إجراء الاختبار يتم من خلال المقابلة .

النتائج

تم تصحيح القائمة بعد تطبيقها على أفراد العينة في المجموعتين المصرية واليمنية وتم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للدرجات على المقاييس العشر للقائمة وحساب دلالة الفرق باستخدام اختبار «ت» ويوضح الجدول رقم (١١) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة «ت» ومستوى الدلالة واتجاه الفرق .

جدول رقم (١١)

عن دلالة الفروق بين العينتين على مقاييس القائمة

رقم	المقاييس	العينة المصرية		العينة اليمنية		قيمة «ت»	مستوى الدلالة
		م	ع	م	ع		
١	الخوف وعدم الكفاية	٢,٨٧	٣,٨٥	٤	٢,٥٥	٢,٠٢	٠,٠٥
٢	الاكتئاب	٢,٠٧	١,٢٤	١,٦	١,٦١	٢,٣٥	٠,٠٥
٣	العصبية والقلق	٢,١٧	١,٥٤	١	١,٢٥	٥,٨٥	٠,٠١
٤	التنفس والدورة الدموية	١,٤٥	١,٢٧	٠,٦٨	٠,٩٧	٤,٤٥	٠,٠١
٥	الفزع	٢,٠٧	١,٦٨	١,٦٤	١,٥٠	١,٩٢	غير دال
٦	الأعراض السيكوسوماتية	٢,٦٤	١,٩٦	١,٩٦	١,٥٩	٢,٥٧	٠,٠٥
٧	الخوف على الصحة	٢,١٠	١,٦٩	١,٨٤	١,٣٩	١,١٨	غير دال
٨	الجهاز المعدي المعوي	١,٨٢	١,٨٠	١,٠٢	١,٥٤	٣,٨٠	٠,٠١
٩	الحساسية والشك	٣,٤٣	١,٦١	١,٧٨	١,٣٢	٨,٢٥	٠,٠١
١٠	السيكوباتية	٢,٣٤	١,٧٨	٢,٠٨	١,٥٢	١,٠٧	غير دال
١١	المقياس الكلي	٢,٣٠	١,٩٤	١,٧٦	١,٥٢	١,٨٠	غير دال

مناقشة النتائج وتفسيرها :

١ ـ يتضح من الجدول رقم (١١) أن درجات المصريين على جميع المقاييس ما عدا مقياس الخوف وعدم الكفاية أعلى من درجات اليمنيين سواء أكانت الفروق دالة أم غير دالة ويشير ذلك إلى زيادة درجة القلق والصراع والاحباط ومصاحباتها الفسيولوجية لدى المجموعة المصرية .

٢ ـ يوجد فرق دال على سبعة مقاييس وفرق غير دال على ثلاثة مقاييس وكذلك يوجد فرق غير دال على الدرجة الكلية للقائمة .

٣ ـ المقاييس التي يوجد فرق دال بين المصريين واليمنيين ويشير المتوسط فيها إلى ارتفاع درجة المصريين عليها هي : ـ

١ ـ الاكتئاب .

٢ ـ العصبية والقلق .

٣ ـ أعراض التنفس والدورة الدموية .

٤ ـ الأعراض السيكوسوماتية .

٥ ـ أعراض الجهاز المعدي معوي .
٦ ـ الحساسية والشك .

أما المقياس الوحيد والذي لا يوجد فيه فرق دال بين العينتين فهو : الخوف وعدم الكفاية .

٤ ـ لا يوجد فرق دال بين العينتين على كل من مقياس الفزع والخوف على الصحة .

٥ ـ المقاييس السبع الدالة أربعة منها مستوى دلالتها عند ٠,٠١ وثلاثة مستوى دلالتها عند مستوى ٠,٠٥ .

٦ ـ تشير زيادة الدرجة على المتوسط لدى المصريين بصورة دالة في ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، عن درجة المتوسط لدى اليمنيين إلى ما تؤدي إليه التغييرات التكنولوجية في كثير من الأحيان إلى إحباط كثير من الحاجات الهامة للفرد وإلى ما يثير قلقه ويهدد شعوره بالأمن وبقيمته وكفايته (٥) . فالفرد في عينة المصريين يعيش في مجتمع في مرحلة تغير وتقلب وحروب متتالية في الفترة الماضية وتلك التغيرات من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار مما يعطل نمو الفرد وتؤدي بصحته النفسية وتوافقه إلى المرض واللاسواء . كذلك يتسم المجتمع المصري بزيادة درجة التخصص وكثرة المهن والوظائف والعمال وتنوع الآلات التي يعملون عليها وتشابك خريطة الاتصال سواء بين العامل وزملائه أو بينه وبين رؤسائه مما يعوق توصله لحل المشاكل وهذا ما أشار إليه دور كايم منذ ما يقرب من قرن في كتابة الانتحار عندما دخل التصنيع فرنسا . وهذا على العكس بالنسبة للفرد في اليمن فهو يتعامل مع القليل من الزملاء ومجال عمله محدود أيضاً وعلاقاته بزملائه ورؤسائه في العمل صغيرة مما يؤدي إلى وجود رباط وثيق بينه وبينهما كما يساعده ذلك على حل مشاكله بشكل مباشر وبسهولة فيشعر بالأمن والاستقرار مما يجعل درجة القلق والتوتر والاكتئاب لديه أقل عند مقارنته بالعينة المصرية .

٧ ـ تتفق زيادة الدرجة لدى المصريين بصورة دالة في المقاييس ٣ ، ٤ ، ٥ والتي تتعلق بنواحي سيكوسوماتية عن الدرجة لدى اليمنيين مع نتائج بحث أجري على الأسكيمو عام ١٩٥١ إذ وجد أن نسبة شيوع هذه الأعراض السكوسوماتية بين من يأخذون بأسلوب الحياة المنتشر في الحضارة الغربية وبين السكان الأصليين هي ٥ : ١ كما وجد أن هذه الأمراض قد انتشرت في البلاد الآخذة بأساليب الصناعة كغرب أفريقيا

والهند وأنها غير منتشرة كثيراً في المناطق الزراعية والتي لم تأخذ بالتصنيع كثيراً في انجلترا . كذلك وجد أن هناك فارقاً إحصائياً ذا دلالة بين ضغط الدم لدى زنوج أفريقيا وبين الزنوج الذين يعيشون في أمريكا مما يشير إلى أن هذا الفرق راجع لدرجة التقدم والحضارة (٥) .

٨ ـ تشير زيادة الدرجة في مقياس الأعراض المعدية معوية بشكل دال لدى المصريين عنه لدى اليمنيين إلى السياق الاجتماعي والوظيفي الذي تعيش فيه هذه العينة فهم يعيشون في جو عمل تنتشر فيه المنافسة باستمرار وما يتطلبه ذلك من كل فرد أن يبذل أقصى طاقاته وقدراته أي يكون طموحاً باستمرار ينظر إلى تحسين مكانته ودرجة عمله وهذا كله يعكس جواً مليئاً بالتوتر والشحنات الانفعالية التي تزيد عن هذه الطاقات مما يترتب عليه أن تتحول ـ في حالة عدم حل الموقف حلا طبيعيا ـ نحو جهازه المعدي معوي في شكل قرح والتهابات (٨) .

٩ ـ كذلك تشير زيادة الدرجة في مقياس أعراض التنفس والدورة الدموية بشكل دال في عينة المصريين عن عينة اليمنيين إلى طبيعة وتنوع مسئوليات العمل (٨) التي يتحملها أفراد العينة المصرية في عملهم عن أفراد العينة اليمنية وهذا ما أكدته كثير من البحوث حيث وجد في البداية أن نسبة الوفيات بالأمراض التاجية بين النساء والرجال هي بنسبة ١ : ٦ ولما شاركت المرأة الرجل في تحمل أعباء الحياة ومشاكلها تساوت النسبة (٥) .

١٠ ـ سبق أن أجرى الأستاذ الدكتور مصطفى سويف بحثاً بعنوان : إطار أساسي للشخصية قارن فيه بين عينة من الطلاب المصريين وعينة من الطلاب الانجليز على بعض مقاييس الشخصية كالاكتئاب والسلوك السيكوباتي والجنون الدوري والهستيريا . . الخ . إلا أنه وجد من النتائج ما يتعارض مع تفسيراتنا السابقة فهو وإن كانت عينة المصريين في دراسته أخذت نفس الاتجاه في دراستنا من حيث زيادة درجة المتوسط بفرق دال إحصائياً عن عينة الانجليز إلا أن هذا لا يؤكد تفسيراتنا فالمجتمع الانجليزي أكثر من المجتمع المصري تقدما تكنولوجياً وفكرياً وكان من الأجدر حسب تفسيراتنا وحسب ما يصحب عملية التقدم الصناعي من تنافس وصراع وزيادة شبكة الاتصال بين الأفراد وبين الأجهزة المسئولة عنهم إن يكون متوسط درجات العينة الانجليزية أعلى من العينة المصرية . ونقتبس فيما يلي بعض بيانات هذا البحث بالنسبة للذكور فقط وذلك لنوضح كلامنا . ويبين الجدول رقم (١٢) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار «ت» بين العينتين الانجليزية والمصرية .

جدول رقم (١٢)
عن الفروق بين المصريين والانجليز في بحث الدكتور سويف

رقم	المقاييس	المصرية		الانجليزية		قيمة «ت»	الدلالة
		م	ع	م	ع		
١	الاكتئاب	٢٦,٤٩	١١,٥	١٨,٧٢	١١,٦٩	٥,٧٣	٠,٠٠١
٢	التقلبات الوجدانية	٣١,٢٨	١٣,٥٥	٢١,٣٧	١١,٩٤	٥,٩٥	٠,٠٠١
٣	الميل إلى الانطلاق	٣٨,٢٥	١٠,٥٠	٣٧,٩٧	١٢,٠١	٢,٩٧	٠,٠١
٤	الكذب (ك)	١١,١٨	٤,٣٨	١٦,٢٩	٤,٦٤	٨,٥٤	٠,٠٠١
٥	الانحراف السيكوباتي	١٨,٦٣	٦,٦٥	١٣,١١	٤,١٢	٧,٨٨	٠,٠٠١
٦	الهستيريا	٢١,٥٥	٨,١٥	٢٠,٠٨	٣,٩٨	١,٨١	غير دال
٧	الأعراض السيكاثينا	٢٠,٠٩	٨,٥٠	٧,٩٤	٦,٠٢	١٢,٨٥	٠,٠٠١

ويتضح من الجدول رقم (١٢) بالفعل أن عينة المصريين أعلى في المتوسط على كافة المقاييس ما عدا مقياس الكذب كما أن الفرق دال على كافة المقاييس ما عدا مقياس الهستيريا . والتفسير الممكن أن نقدمه هنا حتى يتسق تفسير نتائجنا مع نتائج الدكتور سويف هو : (أ) أن المجتمع الانجليزي قد دخلته الصناعة منذ فجر الثورة الصناعية وقد أرسيت فيه كثير من الأسس والقواعد التي تعمل على بعث الأمن والاستقرار في نفوس الأفراد . (ب) أن المجتمع المصري في هذه الفترة من عام ١٩٥٨ والتي تم فيها جمع بيانات بحث الدكتور سويف كان في أعقاب ثورة غيرت كثيراً من النظم في الملكية وطبيعة العلاقات الانتاجية والطبقية والعلاقات بين الأفراد بعضهم وبعض كما أن البلاد كانت في أعقاب حرب عام ١٩٥٦ . كل هذه الأحداث من شأنها أن يكون لها رد فعل بصورة ما على البناء النفسي للأفراد خاصة وأن عينة البحث في مقتبل العمر مما يجعل التغير في أساليب التكيف لها أمراً قائماً ومحتملاً . وبهذا نجد أن العينة الانجليزية قد حصلت على درجات أقل من المتوسط عن العينة المصرية مما يتفق وتفسيرنا السابق .

الخلاصة :

وجدت فروق دالة بين المصريين واليمنيين بالنسبة لأغلب المقاييس الفرعية لقائمة كورنل مما أكد ما سبق افتراضه وذلك في ضوء ما يصحب التقدم التكنولوجي من انتشار جو المنافسة والصراع بين الأفراد وتغير في القيم والاستجابات السلوكية

والعلاقات الانسانية وزيادة شبكة الاتصال مما يعوق اتصال الفرد برؤسائه ويؤدي كل ذلك إلى سوء توافق الفرد وزيادة الصراعات الداخلية لديه من قلق وإحباط وتوتر . الخ . كذلك تعكس هذه النتائج وجود فروق في النواحي المتعلقة بالنواحي العصابية والسيكوسوماتية بين العينة المصرية والعينة اليمنية . والتي تشير إلى زيادة الاضطراب النفسي لدى العينة المصرية عن العينة اليمنية نتيجة الأخذ بأساليب التصنيع (٥) في مصر بصورة أوسع وأكبر فاعلية من الوضع في اليمن .

المراجع العربية والأجنبية

١ ـ محمد عثمان نجاتي ـ البحوث الحضارية المقارنة ومشكلاتها المنهجية ـ في كتاب قراءات في علم النفس الاجتماعي للدكتور لويس كامل ـ المجلد الأول ـ ١٩٦٥ ـ صفحة ٦٠ .

٢ ـ محمود السيد أبو النيل ـ علاقة الاضطرابات السيكوسوماتية بالتوافق المهني في الصناعة ـ رسالة دكتوراه غير منشورة ـ آداب عين شمس ـ ١٩٧٢ .

٣ ـ محمود السيد أبو النيل ـ العوامل الانفعالية والسيكوسوماتية المتعلقة بالتوافق المهني للعامل غير المنتج ـ المجلة الاجتماعية القومية . العدد الأول ـ ١٩٧٤ .

٤ ـ محمود السيد أبو النيل ـ علاقة المستوى الاقتصادي للطالب الجامعي بالنواحي العصابية والسيكوسوماتية ـ مجلة كلية التربية جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة ـ العدد الثاني ـ السنة الثانية ـ يونيو ١٩٧٦ .

٥ ـ أحمد عزت راجح ـ علم النفس الصناعي ـ دار المطبوعات الحديثة ١٩٦١ .

٦ ـ مصطفى سويف ـ إطار أساسي للشخصية ـ المجلة الجنائية القومية ـ العدد الأول ـ المجلد الخامس ـ مارس ١٩٦٢ ـ صفحة ٢٦ ، ٤٢ .

7 — Weider Arthur, et al., **Cornell Index Manual Revised,** 1949. **Psychological** corporation, New York.

8 — Dunbar Flanders, **Mind and Body, Psychosomatic Medecine,** Random House, New York, 1958, p. 120, 209, 254.

9 — Weiss E. and English O.S., **Psychosomatic Medecine,** W.B., Saunder, London. 1950, p. 35.

10 — Gunderson, E.K., Eric. et al. **Abrief Mental Health Index,** Jour. Abnormal psyeholo., 1969, 100.

التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية

د. عمر إبراهيم الخطيب*

مقدمة :

مهما يمكن أن يقال في التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة ، سواء كان لها أو عليها ، فالحقيقة المبدئية التي يجب الاقرار بها هي أن مجرد قيام الاتحاد يعتبر في حد ذاته ايجابية أولى على الطريق الصحيح للوحدة الاندماجية الكاملة .

فالاتحاد هو أول تجربة من نوعه في العالم العربي . وكان من الطبيعي والمتوقع كذلك أن يتعرض للعديد من الأخطاء في الممارسة . وبرغم هذه الأخطاء ، فإن الاتحاد يرسي الأسس المبدئية الأساسية للدولة الاتحادية في الوطن العربي .

ومع أن ظواهر الأمور ، بالاضافة إلى بعض الممارسات العملية ، تشير إلى أن الجوانب الاستقلالية للاتحاد طاغية ربما على الجوانب الاتحادية ، نظرياً وعملياً ، يبقى أن حساب « الربح والخسارة » ـ إن جاز التعبير في هذه التجربة ، لن يتم بإجراء عملية إحصائية رقمية كم نقطة لصالح الاتحاد وكم نقطة في المقابل لصالح الامارات الأعضاء ، بل في التعريف عما إذا كان الاتحاد ، على المدى الاستراتيجي ، يتطور ويتدعم ، ولو بشكل بطيء ولكن مستمر ، نحو الوحدة ، وفي تلمس عمق الايمان

(*) رئيس مركز الخليج للدراسات العربية بالشارقة في دولة الامارات المتحدة .

الشعبي والرسمي بضرورته وحتميته ، عاجلاً أم آجلاً ، وفي مدى الاصرار والاخلاص للمحافظة على مكاسب الاتحاد وتطويرها .

ويجب أن نتذكر دائماً ، أن هذه التجربة الاتحادية لا تدور في حيز مكاني وزماني معزول ، فالامارات العربية المتحدة دولة خليجية عربية ، ولا شك أنها تنفعل وتتفاعل وتتأثر بما يدور حولها في الساحتين الخليجية والعربية ، وأي تعثرات تتعرض لها في التجربة لا يمكن فهمها بمعزل عن مجمل التعثرات التي تتعرض لها حركة الوحدة العربية عموما من جوانبها المختلفة . وبشكل عام ، فإنه كلما اشتد واتسع نطاق المد الوحدوي ، في الفكر والممارسة على الصعيد القومي العام ، كلما اشتد واتسع نطاق التلاحم الوطني على المستوى المحلي أو الاقليمي الأضيق ، والعكس بالعكس .

النقطة الأولى

ملاحظات أولية :

١ ـ التمازج بين مظاهر « الاتحاد الحقيقي » و« الاتحاد المركزي » في اتحاد الامارات العربية . ويعرف القانون الدستوري العام الاتحاد الحقيقي أو الفعلي بأنه الاتحاد الذي يقوم على أساس اجتماع دولتين أو أكثر في اتحاد ينشأ عنه ميلاد دولة جديدة ، هي دولة الاتحاد ، يكون لها وحدها الشخصية الدولية ، والسيادة التامة في جميع الشئون الخارجية ، أما الدول الأعضاء في الاتحاد فإنها تفقد شخصيتها الدولية ، ومع ذلك تحتفظ كل منها بسيادتها الداخلية على أراضيها ، كما تحتفظ بدستورها وسلطاتها الخاصة بها .

أما تعريف الاتحاد المركزي فهو لا يختلف عن تعريف الاتحاد الحقيقي إلا في نقطة واحدة ، وهي أنه في الاتحاد المركزي لا تتنازل الدول المنضوية فيه عن شخصيتها الدولية وسيادتها الخارجية فحسب ، بل وتتنازل أيضاً عن جزء من سيادتها الداخلية[١] . فهل هذا الأمر محقق فعلا في اتحاد الامارات العربية ؟

إنه بالعودة إلى نصوص الدستور المؤقت لاتحاد الامارات العربية ، وباستعراض مظاهر الوحدة ومظاهر الاستقلالية في هذا الاتحاد ، وطريقة توزيع الاختصاصات بين دولة الاتحاد وبين الامارات الأعضاء فيه ـ على النحو الذي سيرد تفصيله فيما بعد سنجد أن مظاهر الاستقلالية لها الغلبة الواضحة على مظاهر الوحدة في دولة الاتحاد ، وهذا يتضح ، باختصار ، في النقاط التالية :[٢]

ـ أن الدستور قد أخذ في توزيع الاختصاصات بين دولة الاتحاد وبين الامارات بأسلوب حصر المسائل التي تدخل في اختصاص الاتحاد ، وترك ما عداها لاختصاص الامارات ، وبهذا يصبح اختصاص الامارات هو الأصل ، واختصاص الاتحاد هو الاستثناء .

ـ أن الاختصاص التشريعي لسلطات الاتحاد ينحصر ـ فيما عدا المسائل الاتحادية بطبيعتها في مسائل ضيقة ينفرد الاتحاد بالتشريع فيها ، وهي على وجه التحديد : الخدمات البريدية والبرقية والهاتفية واللاسلكية والتعليم والصحة العامة والخدمات الطبية والنقد والعملة والمقاييس والمكاييل والموازين وخدمات الكهرباء والماء . أما المسائل الأخرى التي يتولى الاتحاد التشريع فيها كذلك ، طبقا للمادة (١٢١) من الدستور ، فإن الاتحاد لا ينفرد بالتشريع في تلك المسائل بل تشاركه الامارات في هذا الاختصاص التشريعي طبقا للمادة (١٤٩) من الدستور ، شريطة ألا تصدر التشريعات المحلية متعارضة مع التشريعات الاتحادية .

ـ أما بالنسبة لتنظيم السلطة التنفيذية في الاتحاد ، فإن المجلس الأعلى هو رأس هذه السلطة . وهذا هو أول مظهر لغلبة الفكرة الاستقلالية في تنظيم السلطة التنفيذية . يضاف لذلك أن السلطة التنفيذية للاتحاد لا تتولى إلا تنفيذ القوانين الاتحادية الصادرة في المسائل الاتحادية بطبيعتها ، وفي المسائل التي ينفرد الاتحاد بالتشريع منها ومع مسائل محدودة . أما المسائل التي تشترك الامارات مع الاتحاد في التشريع فيها ، وهي تتمثل الأكثرية فإن سلطات الامارات هي التي تتولى تنفيذ القوانين الاتحادية الصادرة في تلك المسائل ، كل منها داخل أراضيها . وهذا مظهر آخر من مظاهر استقلال الامارات .

ومن هنا يمكننا القول أن اتحاد الامارات العربية المتحدة يجمع بين صيغتي الاتحاد الحقيقي أو الفعلي وصيغة الاتحاد المركزي أو الفيدرالي .

(٢) غياب الارادة الشعبية في قيام الدولة ومؤسساتها وشكل النظام السياسي فيها ويتضح هذا الغياب في نقطتين رئيسيتين : ـ

أ ـ في إعلان قيام الاتحاد :

فحول قيام الاتحاد ، لا نجد أي مظهر من مظاهر الارادة الشعبية فيه ، إلا ما ورد في مقدمة الدستور المؤقت التي جاء فيها : « نحن حكام إمارات أبو ظبي ودبي

والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة[٣] نظرا لأن إرادتنا وإرادة شعب إماراتنا قد تلاقت على قيام اتحادين لهذه الامارات . . . » .

وهنا نلاحظ أمرين : أن الحديث عن ارادات الحكام من أجل قيام الاتحاد قد سبق الحديث عن ارادة شعب الامارات ، وهنا يظهر غلبة العنصر الشخصي على العنصر الشعبي في قيام الاتحاد ، والأمر الثاني : أنه حتى بعد إعلان قيام الاتحاد ، لم يعرض هذا الأمر على أي استفتاء شعبي ، ولا حتى على أي هيئة ممثلة عن شعب الامارات ، لاعطاء رأيها في قيام الاتحاد ، ونحن لا نثير هاتين الملاحظتين انطلاقا من افتراض سلبي مفاده أن الاستفتاء بإحدى الصيغتين المذكورتين ، كان من الممكن أن يسفر عن إرادة شعبية ضد قيام الاتحاد ، بل على العكس من ذلك ، فإننا ننطلق من افتراض ايجابي يقوم على موافقة شعبية مؤكدة . فلو تم ذلك ، لاكتسب إعلان قيام الاتحاد قيمة سياسية ومعنوية أكبر وأعمق تأثيراً ، ولجعل مسألة استمرار هذا الاتحاد ، بل وتطويره ليصبح « وحدة » أمراً لا يسنده نص دستوري في دستور هو مؤقت في طبيعته فحسب ، ولا يضمنه حكام الامارات أنفسهم بل يستند إلى الارادة الشعبية العريضة .

ب ـ في إعلان الدستور المؤقت :

إذ لم يكن لشعب الامارات أي دور في إعداد الدستور . فهو لم يقم بانتخابات جمعية تمثله في وضع الدستور ، وإنما أعد الدستور بواسطة خبراء استشاريين عهد إليهم حكام الامارات بوضع الدستور ، وتولوا هذه المهمة فرادى أو جماعات ، فكانوا أقرب إلى اللجنة الحكومية المعينة من قبل السلطات الحاكمة . فجاء الدستور إذن وليد إرادات الحكام المنفردة وحدها ، وهذا ما تؤكده مقدمة الدستور التي جاء فيها : « . . وإلى أن يتم إعداد الدستور الدائم للاتحاد ، نعلن أمام الخالق العلي القدير وأمام الناس أجمعين موافقتنا على هذا الدستور المؤقت المذيل بتوقيعاتنا » ولذلك ، فإن دستور اتحاد الامارات العربية قد جاء عن طريق « المنحة » وهي إحدى الوسائل التي يحددها القانون الدستوري العام لنشأة الدساتير. ولا شك أن أسلوب «المنحة» هو أكثر تلك الوسائل تعبيراً عن المظهر الشخصي لا الشعبي في نشأة الدساتير ، فضلاً عن أنه ينطوي على عيوب ومساوىء عديدة . فالدستور الممنوح يصدر في العادة عن حاكم فردي ، سواء كان أميراً أم ملكاً أم امبراطوراً ، يكون هو وحده صاحب السلطة والسيادة في الدولة . ويجمع معظم فقهاء القانون الدستوري على اعتبار أنه طالما كان صدور مثل هذا الدستور وفق إرادة الحاكم ومشيئته فإن إعادة سحب الدستور ، وفي أي

وقت شاء ، يمكن أن يكون بنفس الطريقة ، وفق إرادة الحاكم ومشيئته أيضاً . فما بالنا لو كان هو الحال بالنسبة للامارات العربية ؟ لا شك أن ذلك يشكل عنصراً إضافياً من عناصر ضعف القيمة القانونية الدستورية لدستور صادر عن طريق المنحة ، ومؤقت في ذات الوقت .

ومن المفارقات الغريبة أن يكون دستور الامارات العربية صادراً بالمنحة ، ولكن ليس من قبل حاكم فرد كما هو متعارف عليه ، بل من مجموع حكام الامارات ، وليس من شأن هذا ، كما قد يبدو لأول وهلة أن يضفي قوة قانونية أو دستورية أكبر على دستور الامارات ولا أن يشكل ضمانة أكبر لبقائه ـ مع أنه مؤقت أصلاً ـ بل على العكس من ذلك ، يكفي أن يعلن أحد أولئك الحكام مثلاً أنه لم يعد يوافق على هذا الدستور المؤقت حتى يفقد قيمته أو على الأقل جزءاً كبيراً من هذه القيمة .

جـ ـ في إنشاء المجلس الوطني الاتحادي :

فأعضاء هذا المجلس ليسوا منتخبين مباشرة من قبل شعب الامارات بل إنهم معينون من قبل حكام الامارات ، حيث يختار حاكم كل إمارة العدد المحدد لها بمقتضى الدستور لعضوية المجلس الوطني[٤] . وذلك ما نصت عليه المادة ٦٩ من الدستور ، وعليه ، فإنه لا يمكن اعتبار المجلس الوطني الاتحادي هيئة برلمانية ، وبالتالي فإنه لا يتمتع بنفس الخصائص والمزايا والقوة القانونية التي يتمتع بها مجلس نواب منتخب من الشعب ، وبالعودة إلى المواد الدستورية المتعلقة باختصاص المجلس الوطني الاتحادي يتبين لنا مدى الضعف الذي يعاني منه المجلس في ممارسة صلاحيات تشريعية شكلية لا حقيقية .

فالمادة ٨٩ من الدستور تقضي بأن « .. تعرض مشروعات القوانين الاتحادية ، بما في ذلك مشروعات القوانين المالية على المجلس الوطني قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها ، ويناقش المجلس الوطني الاتحادي هذه المشروعات وله أن يوافق عليها أو يعدلها أو يرفضها » . إلا أنه سرعان ما تأتي مادة أخرى في الدستور لتظهر مدى هشاشة الصلاحيات المخولة للمجلس الوطني بموجب المادة المذكورة .

فالمادة (١١٠ ـ الفقرة ٣ ـ ١) من الدستور تنص على أنه « إذا أدخل المجلس الوطني الاتحادي تعديلا على مشروع القانون ، ولم يكن هذا مقبولا لدى رئيس

الاتحاد أو المجلس الأعلى ، أو إذا رفض المجلس الوطني الاتحادي المشروع ، فإن لرئيس الاتحاد أو المجلس الأعلى أن يعيده إلى المجلس الوطني الاتحادي ، فإذا أجرى المجلس الوطني الاتحادي في ذلك أي تعديل لم يكن مقبولاً لدى رئيس الاتحاد ، أو رأى المجلس الأعلى أو المجلس الوطني الاتحادي رفض المشروع ،كان لرئيس الاتحاد أن يصدر القانون بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه». أي أن هناك جهتين من السلطة التنفيذية هما: رئيس الاتحاد، والمجلس الأعلى للاتحاد، يخولها دستور الامارات حق رفض أي تعديل يجريه المجلس الوطني الاتحادي على مشروع القانون إذا لم يرغب رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى في هذا التعديل وأكثر من ذلك ، حق إصدار أي مشروع قرار يرفضه المجلس الوطني أصلاً رفضاً كلياً . ويتضح من ذلك أن السلطة التنفيذية لم تكتف بالاستحواذ على سلطة البت النهائي في مشروعات القوانين بغض النظر عن رأي أعضاء المجلس الوطني فيها ، ولم تكتف بحرمان المجلس من سلطة اقتراح القوانين ، بل راحت تضيق حتى على الحد الأدنى من سلطات المجلس كسلطة الزام السلطة التنفيذية في الأخذ برأي المجلس حول مشروعات القوانين المحالة إليه ، سواء لجهة إدخال التعديلات عليها أو رفضها من الأساس .

فضلاً عما تقدم فإن سلطة المجلس الوطني بالنسبة للرقابة السياسية التي يجريها على أعمال السلطة التنفيذية هي بدورها محدودة أيضاً ، ومن مظاهر هذه المحدودية أنه لا يحق للمجلس استجواب الحكومة ، وليس لديه التحقيق البرلماني ، وإنما سلطة « التحقيق » .

فالمادة (٩٣) من الدستور تقول : « يمثل حكومة الاتحاد في جلسات المجلس الوطني الاتحادي رئيس مجلس الوزراء أو نائبه أو أحد أعضاء الوزراء أو نائبه أو الوزير المختص بالاجابة على الأسئلة التي يوجهها إليهم أيعضو من أعضاء المجلس للاستفسار عن الأمور الداخلية في اختصاصاتهم ذلك وفقاً للاجراءات المقررة في اللائحة الداخلية للمجلس » .

ومن الملاحظ أن هذا الاستفسار الذي يوجهه أي عضو في المجلس لممثلي السلطة التنفيذية لا يطال سوى « الأمور الداخلية » ولا يتعداها إلى الأمور الخارجية المتعلقة بسياسة الدولة الخارجية ، وعلاقتها مع الدول والمنظمات الدولية الأجنبية .

وأخيراً ، فإنه بعكس ما هو معمول به في الأنظمة البرلمانية حيث يكون رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولين مسئولية تضامنية أمام البرلمان عما يقومون به في

ممارستهم لصلاحيتهم المحددة بموجب الدستور ، فإن دستور الامارات العربية حرم المجلس الوطني اتحادي من الرقابة السياسية على أعمال الوزارة ، وأعطى هذا الحق لرئيس الاتحاد والمجلس الأعلى للاتحاد .

فالمادة (٦٤) تقول : « رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسئولون سياسياً بالتضامن أمام رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى للاتحاد عن تنفيذ السياسة العامة للاتحاد في الداخل والخارج ، وكل منهم مسئول شخصياً أمام رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى عن أعمال وزارته أو منصبه » .

(٣) التطور البطيء للمسيرة الاتحادية للامارات :

ويتجلى هذا البطء ، الذي يصل إلى حد الجمود أحياناً ، في المسائل الرئيسية التالية : ـ

(١) عدم إصدار دستور دائم :

إذ رغم مرور أكثر من عشر سنوات على قيام الاتحاد ، فإنه لم يتم إصدار الدستور الدائم ولا زال الدستور المؤقت هو المعمول به للآن ، مع أنه وضع لفترة انتقالية مؤقتة مدتها خمس سنوات . وقد نصت المادة (١٤٤) من هذا الدستور جاء في الفقرة الأولى « مع مراعاة أحكام الفقرات التالية . تسري أحكام هذا الدستور خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ سريانه وفقاً لأحكام المادة (١٥٢) » . وجاء في الفقرة الثالثة من المادة ذاتها : « يتخذ المجلس الأعلى خلال فترة الانتقال الاجراءات اللازمة لاعداد مشروع دستور دائم يحل محل هذا الدستور المؤقت ، ويعرض مشروع الدستور الدائم على المجلس الوطني الاتحادي لمناقشته قبل إصداره » . كما جاء في الفقرة الرابعة من هذه المادة : « يدعو المجلس الأعلى لعقد اجتماع غير عادي للمجلس الوطني الاتحادي بموعد لا يتجاوز ستة أشهر قبل انتهاء مدة سريان الدستور المؤقت . ويطرح في هذا الاجتماع مشروع الدستور الدائم ، وتتبع في اصداره الاجراءات المنصوص عليها بالفقرة الثانية من هذه المادة » .

وهكذا ، فإنه بموجب المادة ١٤٤ من الدستور المؤقت كان من المفروض أن ينتهي العمل بمواد هذا الدستور في مدة أقصاها ١ /١ /٧٦ ، وأن يكون العمل بالدستور الدائم قد بدأ منذ خمس سنوات ، غير أن رئيس الاتحاد ، بعد سريان الدستور

المؤقت ، أمر بموجبه باستمرار العمل بهذا الدستور لفترة انتقالية أخرى مدتها خمس سنوات .

ومن الجدير بالذكر أنه بتاريخ ٦ /٢ /١٩٧٩ ، عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسة خاصة دعا إليها مجلس الوزراء لبحث التطورات والأحداث الجارية في منطقة الخليج بشكل عام ، والمسيرة الاتحادية لدولة الامارات بشكل خاص ، وواصل المجلسان اجتماعهما المشترك بتاريخ ١٣ /٢ /١٩٧٩ ، وبعد مناقشات مستفيضة اتفق الرأي في المجلس على ضرورة إدراك حقائق الموقف وإبداء التوصيات اللازمة لمواجهة الأخطار المحدقة بالبلاد ، ورفع هذه التوصيات إلى المجلس الأعلى للاتحاد .

وقد تضمنت هذه التوصيات جزءاً رئيسياً للحديث عن الدستور المؤقت وضرورة إصدار الدستور الدائم . ونظراً لأهمية هذا الجزء من التوصيات نعرضه فيما يلي ، كما جاء في نصه الحرفي .

« لا تلجأ الدول عادة إلى أسلوب الدستور المؤقت إلا في مرحلة مؤقتة من مراحل التحول السياسي . ولهذا فإن ظاهرة الدساتير المؤقتة ظاهرة غير صحية لأنها تنم عن حالة من الترقب أو عدم الاستقرار السياسي . وقد أعدت دولة الامارات دستورها المؤقت ليكون تجربة لتنظيم حركتها في بداية عهد الاتحاد . وتحدد لسريان هذا الدستور المؤقت مدة خمس سنوات . وعندما شارفت المدة على نهايتها أصدر المجلس الأهلي للاتحاد قراراً بتشكيل لجنة تأسيسية تتولى إعداد مشروع الدستور الدائم ، وأنجزت اللجنة مهمتها ورفعت المشروع الذي انتهى إليه إلى المجلس الأعلى . غير أن المجلس الأعلى حفظ المشروع ، وقرر تحديد العمل بالدستور المؤقت لمدة خمس سنوات أخرى ، والآن ونحن نعبر السنة الثامنة من عمر الاتحاد والدستور المؤقت خضنا آفاق التجربة ، وفتحت معالم الطريق ، وحين تقدمت خطى المسيرة عجز الدستور المؤقت عن ملاحقتها والتوافق على حركتها ، وتكشفت تناقضاته مع متطلبات التطور ، فأخذ يصدر جهود التكامل ، ويقف عقبة أمام محاولات التوحيد ، ولم يعد يتفق مع كل هذه الأوضاع أن تظل البلاد محكومة بهذا الدستور المؤقت ، الذي وضع في ظروف تغيرت مفاهيمها وحساباتها ، وصار قيداً يكبل أقدام التطوير ويشدها إلى الوراء .

إن المرحلة الراهنة باتت تستوجب البدء فوراً بإعداد دستور دائم والعمل به لتلبية الأماني الوطنية والوفاء بطموحها نحو تعميق الاتحاد والتقدم به على طريق الوحدة وبسط سيادته الداخلية ، وتقوية السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بما يكفل لها الاضطلاع بمسئولياتها الوطنية ، والمضي قدماً للنهوض بالبلاد على مدارج القوة والعزة والتقدم » .

وفي الخطاب الذي أعلنه رئيس الدولة ، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، أمام أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، بحضور أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد ومجلس الوزراء ، لدى افتتاحه للدورة العادية الثالثة من الفصل التشريعي الرابع للمجلس بتاريخ ٢٢ /١١ / ١٩٨٠ ، فإنه برغم ما جاء في الخطاب من أن السنوات الماضية « قد أكدت أهمية الاتحاد وضرورته لتوفير حياة أفضل للمواطنين وتأمين الاستقرار في البلاد وتحقيق آمال شعبنا في العزة والكرامة » . فإن الخطاب قد خلا من أي إشارة حول عزم المجلس الأعلى لاصدار الدستور الدائم لتدعيم وتطوير المسيرة الاتحادية للدولة .

ولذلك ، فإن المجلس الوطني الاتحادي ، عندما عاد لعقد جلسة عادية يوم ١٦ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٠ ، طرح موضوع الدستور الدائم وضرورة الاسراع في إعداده ، وقد شكل المجلس بالاجماع لجنة لمقابلة رئيس الدولة ، ورئيس الوزراء ، ونائبه رئيس الدولة الشيخ راشد بني سعيد آل مكتوم ، وأعضاء المجلس الأعلى للاتحاد ، لمناقشتهم في الخطوات التي سيتم اتخاذها لاعداد الدستور خلال العام الحالي الذي ينتهي فيه العمل بالدستور المؤقت .

وقد اجتمعت اللجنة بالفعل فيما بعد ، برئاسة رئيس المجلس الوطني الاتحادي ، تريم عمران تزيم ، في مقر الأمانة العامة للمجلس في دبي لوضع خطة تحركها وتحديد أطر عملها[٥] . وتقرر أن تضع اللجنة نتائج أعمالها أمام أعضاء المجلس الوطني في كانون ثاني (يناير) ١٩٨١ .

وقد عقب رئيس المجلس على قرار إنشاء اللجنة بقوله : « إن المطلب الشعبي ومطلبنا أن يكون عندنا دستور دائم ودستور يستوعب المرحلة السابقة ، يتخطى السلبيات ويستمد الايجابيات ، ويحقق مزيداً من الحريات ومزيداً من المشاركة للمواطنين » . وأضاف « إن ظروفنا وظروف المنطقة تستوعب التماسك وتلك المشاركة » .

(ب) عدم إقامة حياة برلمانية كاملة :

وذلك خلافاً لما وعد به صراحة الدستور المؤقت الذي جاء في مقدمته : « ورغبة كذلك في إرساء قواعد الحكم الاتحادي خلال السنوات المقبلة على أسس سليمة تتمشى مع واقع الامارات وإمكانياتها في الوقت الحاضر وتعد شعب الاتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية الحرة الكريمة ، مع السير به قدماً نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان ، في مجتمع عربي إسلامي متحرر من الخوف والقلق » .

وأن عدم تنفيذ ما وعدت به مقدمة الدستور المؤقت لجهة إقامة الحياة البرلمانية الكاملة في الدولة ، أي إقامة مجلس نيابي منتخب حراً ومباشراً من الشعب ، قد جاء نتيجة طبيعية لعدم إصدار الدستور الدائم ، الذي يطور المسيرة الاتحادية للدولة على النحو الذي أشارت إليه المذكرة المشتركة للمجلس الوطني الاتحادي ومجلس الوزراء المشار إليه آنفاً . وبالتالي ظل التعيين هو الأسلوب الوحيد الذي يتم بواسطة اختيار أعضاء المجلس الوطني على النحو الذي حددته المادة ٦٨ والمادة ٦٩ من الدستور المؤقت .

والحقيقة أن عدم إقامة حياة برلمانية كاملة في دولة الاتحاد يعكس موافقة السلطة التنفيذية العليا على استمرار استحواذها بممارسة الصلاحيات التشريعية ، الكاملة التي كان المفترض للمجلس الاتحادي أن يمارسها ، كسلطة تشريعية ، فيما لو جرى انتخابات أعضائه من قبل الشعب مباشرة ، كما هو الحال في الأنظمة البرلمانية أما إقامة حياة برلمانية كاملة في الدولة ، فإنها تعني وضع حد لعلاقة اللاتوازن القائم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الامارات ، لصالح السلطة التشريعية ، وليس لصالح السلطة التنفيذية ، أي للمجلس الأعلى للاتحاد كما هو عليه الأمر حالياً ـ وحينها ، وإذا تم تعديل الدستور ، فإنه سيصبح بإمكان المجلس الوطني الاتحادي أن يسترد صلاحياته الدستورية المبدئية التالية : ـ

ـ أن يتولى اقتراح مشروعات القوانين ، لا مجرد النظر فيها كما تنص المادة ٦٠ من الدستور المؤقت .

ـ أن يمتلك حق استجواب السلطة التنفيذية وحق مناقشة أي موضوع من الموضوعات العامة دون أن يكون للسلطة التنفيذية حق الاعتراض على ذلك بخلاف ما تنص عليه المادة ٩٢ .

ـ أن ملك حق إقامة المسئولية اتجاه مجلس الوزراء والوزراء ، أو سحب الثقة منهم وذلك في مقابل حق السلطة التنفيذية بتأجيل جلسات المجلس بل وحله عملا بالمادة ٨٨ من الدستور .

(ج) عدم إقامة العاصمة الاتحادية :

وذلك بخلاف ما نصت عليه بعض مـواد الدستور المؤقت . فقد جاء في المادة ٩ : ١ « تنشأ عاصمة الاتحاد في منطقة تمنحها للاتحاد إمارتا أبو ظبي ودبي على الحـدود بينهـما يـطلق عليهـا اسم « الكـرامـة». كـما جـاء في الفقـرة الثـانيـة من نفس المادة » . ويرصد في ميزانية الاتحاد للسنة الأولى ما يكفي لتغطية نفقات الدراسات الفنية لانشاء العاصمة على أن يباشر في أعمال إنشائها بأقرب وقت ممكن ، على أن يتم إنشاؤها خلال مدة لا تجاوز سبع سنوات اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا الدستور » .

ويبدو أن حكام الامارات قد أولوا أهمية خاصة لقيام عاصمة للاتحاد كي يكون تجسيداً ، ولو رمزياً ، للفكرة الاتحادية ، فحرصوا حين صادقوا على مواد الدستور المؤقت ألا تتضمن هذه المواد ما ينص على وجود عاصمة اتحادية بديلة ، ولو بشكل مؤقت ريثما يتم بناء العاصمة الدائمة ، فاكتفت المادة ٩ : ٣ ـ بالقول : « وإلى أن يتم إنشاء عاصمة الاتحاد ، تكون أبو ظبي المقر المؤقت للاتحاد » ، ولم تقل « العاصمة المؤقتة » للاتحاد .

ولعل السبب الرئيسي الذي يكمن وراء تجميد ما نصت عليه المادة ٩ بفقرتها الأولى والثانية يرجع إلى العامل المالي ، إذ رغم صدور قرار اتحادي يقضي بأن تساهم كل إمارة بنسبة ١٠ ٪ من دخلها للموازنة السنوية للاتحاد ، إلا أنه لم تلتزم سوى إمارة أبو ظبي بالقرار لسنوات طويلة . من هنا كان وجه الصعوبة في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٩ ، حيث لم يكن هناك في واقع الأمر موازنة عامة ، بل مجموع موازنات خاصة للامارات ، كلا على حدة . لكن من جهة ثانية ، فإنه لا يوجد ما يشير إلى أنه تم الاتفاق فعلا بين إمارتي أبو ظبي ودبي على تخطيط حدود ومساحة الأراضي التي ستقام عليها العاصمة الاتحادية . وقد يكون مرد ذلك إلى رغبة ضمنية مشتركة لدى الامارتين بتجنب أي حساسيات تتعلق بالحدود الفاصلة بين الامارتين قد تثور حين المباشرة في تخطيط حدود عاصمة الاتحاد الدائمة المفترضة .

النقطة الثانية

مظاهر الوحدة والاستقلالية في اتحاد الامارات
كما حددها الدستور المؤقت

أولاً : مظاهر الوحدة :

(١) في المجال الداخلي :

١ /١ ـ وجود دستور اتحادي واحد ، ولأحكامه السيادة على دساتير الامارات الأعضاء في الاتحاد وللقوانين الاتحادية التي تصدر وفقا لأحكامه الأولوية على التشريعات واللوائح والقرارات الصادرة عن سلطات الامارات (مادة ١٥١) . وبموجب هذه المادة أيضاً ، فإنه في حالة التعارض ، يبطل التشريع الأدنى ما يتعارض مع التشريع الأعلى ، وبالقدر الذي يزيل ذلك التعارض وعند الخلاف يعرض الأمر على المحكمة الاتحادية العليا للبت فيه .

٢ /١ ـ وجود سلطة تنفيذية اتحادية : حيث ينفرد الاتحاد بالتشريع والتنفيذ في الشئون التالية : الشئون الخارجية ، والدفاع والقوات المسلحة الاتحادية ، حماية أمن الاتحاد مما يتهدد ومن الداخل والخارج ، شئون الأمن والنظام والحكم في العاصمة الدائمة للاتحاد ، شئون موظفي الاتحاد والقضاء الاتحادي ، مالية الاتحاد والضرائب والرسوم والعوائد الاتحادية ، القروض العامة الاتحادية والخدمات البريدية والبرقية والهاتفية واللاسلكية ، شق الطرق الاتحادية التي يقرر المجلس الأعلى أنها طرق رئيسية وصيانتها وتحسينها وتنظيم حركة المرور على هذه الطرق المراقبة الجوية وإصدار تراخيص الطائرات والطيارين ، التعليم ، والصحة العامة ، والخدمات الطبية ، والنقد والعملة ، المقاييس والمكاييل والموازين ، خدمات الكهرباء ، الجنسية الاتحادية والجوازات والاقامة والهجرة ، أملاك الاتحاد وكل ما يتعلق بها من شئون التعداد والاحصاء الخاصة بأغراض الاتحاد ، والاعلام الاتحادي (مادة ١٢٠) ويفهم من خلال ما تنص عليه المادة ١٢٠ أن السلطة التنفيذية تقوم بتنفيذ القوانين الاتحادية بواسطة أجهزة وموظفين حكوميين تابعين لها مباشرة ولا سلطة للامارات عليهم .

٣ /١ ـ وجود سلطة تشريعية اتحادية : إذ ينفرد الاتحاد في الشئون التالية : علاقات العمل والعمال ، التأمينات الاجتماعية ، الملكية للمنفعة العامة ، وتسليم المجرمين ، البنوك ، التأمين بأنواعه ، حماية الثروة الزراعية والحيوانية ، التشريعات الكبرى المتعلقة بقوانين الجزاء والمعاملات المدنية والتجارية والشركات ، الاجراءات

أمام المحاكم المدنية والجزائية ، حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية وحقوق المؤلفين ، المطبوعات والنشر ، استيراد الأسلحة والذخائر ما لم تكن لاستعمال القوات المسلحة ، وقوات الأمن التابعة لأي إمارة ، شئون الطيران الأخرى ، تحديد المياه الاقليمية وتنظيم الملاحة في أعالي البحار (مادة ١٢١) .

ويفهم من خلال ما نصت عليه هذه المادة أن السلطة التنفيذية الاتحادية حين اكتفت بأن انفردت بالتشريع في الشئون المذكورة ، فإنها تركت مهمة التنفيذ على عاتق الامارات . لكن السلطة التنفيذية مع ذلك أوجدت قيداً معنوياً في أساسه على تنفيذ الامارات لتلك الشئون حين أعطت للسلطات الاتحادية حق الاشراف على تنفيذ حكومات الامارات للقوانين والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية وطالبت السلطات الادارية والقضائية المختصة في الامارات بتقديم كل المساعدات الممكنة لسلطات الاتحاد في هذا الشأن (١٢٥) . ولتسهيل مهمة الامارات في تنفيذ التشريعات في الشئون المذكورة . فإن السلطة التنفيذية أجازت للامارات - استثناء من أحكام المادة (١٢١) من الدستور ، إصدار التشريعات اللازمة لتنظيم الشئون المبينة في المادة المذكورة وهذا ما نصت عليه المادة (١٤٩) من الدستور ، على ألا يشكل ذلك أي إخلال بأحكام المادة (١٥١) التي تعطي لأحكام الدستور الاتحادي السيادة على دساتير وتشريعات ولوائح الامارات .

٤ / ١ - وجود سلطة قضائية اتحادية : وتتم ممارسة هذه السلطة من خلال المحكمة الاتحادية الابتدائية . وتختص هذه المحكمة في مسائل عديدة حددتها المادة (٩٩) من الدستور وهي الفصل في المنازعات المختلفة بين الامارات الأعضاء أو بين أية إمارة أو أكثر وبين حكومة الاتحاد متى أحيلت هذه المنازعات للمحكمة بناء على طلب أي طرف من الأطراف المعنية - فقرة (١) وبحث دستورية القوانين الاتحادية إذا ما طعن بها من قبل إمارة أو أكثر لمخالفتها دستور الاتحاد وبحث دستورية التشريعات الصادرة عن إحدى الامارات إذا ما طعن بها من قبل إحدى السلطات الاتحادية لمخالفتها دستور الاتحاد أو القوانين الاتحادية فقرة (٢) وبحث دستورية القوانين والتشريعات واللوائح عموماً إذا ما أحيل إليها هذا الطلب من أي محكمة من محاكم البلاد - فقرة (٣) - وتفسير أحكام الدستور إذا ما طلبت إليها ذلك إحدى سلطات الاتحاد وحكومات الامارات - فقرة (٤) - ومساءلة الوزراء وكبار موظفي الاتحاد المعينين بمرسوم عما يقع منهم من أفعال في أداء وظائفهم الرسمية بناء على طلب المجلس الأعلى ، والجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد - فقرة (٦) - وتنازع الاختصاص بين القضاء

الاتحادي والهيئات القضائية والمحلية في الامارات ـ فقرة (٧) ـ وتنازع الاختصاص بين هيئة قضائية في إمارة وهيئة في إمارة أخرى ـ فقرة (٨) ـ وأية اختصاصات أخرى منصوص عليها في الدستور ـ فقرة (٩) ـ .

كما تعتبر أحكام المحكمة الاتحادية العليا نهائية وملزمة للجميع (مادة ١٠١) ويكون للاتحاد أيضاً محكمة اتحادية ابتدائية أو أكثر تنعقد في عاصمة الاتحاد الدائمة ، أو عواصم الامارات لممارسة الأولوية القضائية في دائرة اختصاصها في المنازعات المدنية والتجارية والادارية بين الاتحاد والأفراد ، الجرائم التي ترتكب ضمن حدود العاصمة الاتحادية الدائمة ، وقضايا الأحوال الشخصية والقضايا المدنية والتجارية وغيرها بين الأفراد التي تنشأ في العاصمة الدائمة للاتحاد (مادة ١٠٢) فضلاً عن ذلك فإن للاتحاد نائباً عاماً ، يعاونه عدد من أعضاء النيابة العامة (مادة ١٠٦) .

وهناك مظاهر أخرى للوحدة في اتحاد الامارات العربية وردت في الدستور المؤقت ، ومن الأمثلة على ذلك :

(أ) وجود عاصمة اتحادية تسمى « الكرامة » يرصد المبلغ المقدر لاقامتها من ميزانية الاتحاد للسنة الأولى . (المواد ٩ : ١ ، ٩ : ٢) .

(ب) تشكل إمارات الاتحاد وحدة اقتصادية وجمركية ، يتم بينها ضمان حرية انتقال رؤوس الأموال ومرور جميع البضائع ، مثلما أن هناك إلغاء لجميع الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس المفروضة على انتقال البضائع من إمارة لأخرى (مادة ١١ ـ الفقرات ١ ، ٢ ، ٣) .

(جـ) وحدة الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد كالمساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لكل مواطني الاتحاد (مادة ١٤) وكذلك رعاية الأمومة والطفولة ومساعدة المواطنين كافة لمواجهة المرض والعجز والشيخوخة والبطالة الاجبارية (مادة ١٦) وكذلك التعليم الالزامي والمجاني للمرحلة الابتدائية (مادة ١٧) الخ . . .

(د) مساهمة الامارات بنسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية نفقات الميزانية العامة السنوية للاتحاد (مادة ١٢٧) .

(هـ) للاتحاد قوات مسلحة برية وجوية موحدة التدريب والقيادة . مادة (١٣٨) كما أن له مجلساً أعلى للدفاع (مادة ١٤١) .

(و) تنظيم الخدمة العسكرية ، والتعبئة العامة والجزئية يتم بقوانين اتحادية (مادة ١٣٩) كما أن إعلان الحرب الدفاعية يصدر عن السلطات الاتحادية العليا : رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى للاتحاد (مادة ١٤٠) .

(٢) في المجال الخارجي :

١ /٢ ـ تشكل الامارات العربية شخصية دولية واحدة ، وبالتالي فإن تمثيلها الدبلوماسي واحد .

٢ /٢ ـ يمارس الاتحاد تخطيط وتنفيذ كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية للاتحاد . المادة (١٢٠ ـ فقرة ١) فيتولى المجلس الأعلى تخطيط هذه السياسة (المادة ٤٧) ، بينما يتولى مجلس الوزراء تنفيذها (المادة ٦٠) وذلك تحت إشراف رئيس الاتحاد . (المادة ٥٤ فقرة ٨) الذي يقوم بالاضافة لذلك بتعيين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول الأجنبية (المادة ٥٤ فقرة ٦) ويوقع أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول الأجنبية ويقبل اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول الأجنبية لدى الاتحاد ويتلقى أوراق اعتمادهم ـ كما يوقع وثائق تعيين وبراءات اعتماد الممثلين . (فقرة ٧) ، مثلما يمثل الاتحاد الدول الأجنبية وفي جميع العلاقات الدولية (فقرة ٨) .

٣ /٢ ـ يمارس الاتحاد سلطة إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية . فيقوم مجلس الوزراء بإبرام هذه المعاهدات المادة (٦٠) بعد إبلاغ المجلس الوطني الاتحادي بها (المادة ٩) ثم يقوم المجلس الأعلى للاتحاد بالتصديق عليه بمرسوم . المادة (٤٧ فقرة ٤) وأخيراً يقوم رئيس الاتحاد بتوقيعها وإصدارها . (المادة ٥٤ فقرة ٤) .

لكن المادة (١٢٤) من الدستور أوجدت قيداً على ممارسة السلطات الاتحادية المعينة لهذه الصلاحيات ، حيث طلبت من هذه السلطات إبرام أي معاهدة أو اتفاقية دولية يمكن أن تمس المركز الخاص بإحدى الامارات ـ استطلاع رأي هذه الامارة مسبقاً . وعند الخلاف بعرض الأمر على المحكمة الاتحادية العليا للبت فيه .

٤ /٢ ـ أن السلطات الاتحادية مع التي تتولى تحديد المياه الاقليمية وتنظيم الملاحة في أعالي البحار (مادة ١٢١) .

٥ /٢ ـ أن السلطات الاتحادية هي التي تتولى إعلان قيام الحرب الدفاعية

بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه (مادة ١٤٠) .

٦ /٢ ـ أن الاتحاد ، وإن كان يضم إمارات تتمتع بقسط قليل أو كثير من الاستقلال الذاتي فإنه يشكل ، في مواجهة العالم الخارجي دولة ذات سيادة لا تتجزأ وإذا كان الدستور المؤقت قد نص على قيام الامارات بممارسة السيادة على أراضيها ومياهها الاقليمية في جميع الشئون التي لا يختص بها الاتحاد بمقتضى هذا الدستور (مادة ٣) فإنه اعتبر كل جزء من أراضي الامارات ومياهها ملكاً عاماً للاتحاد لا يجوز لأي إمارة التنازل عنه لدولة أجنبية : فالمادة (٤) من هذا الدستور تنص على أنه « لا يجوز للاتحاد أن يتنازل عن سيادته أو أن يتخلى عن أي جزء من أراضيه أو مياهه » . والدستور حينما استخدم في هذه المادة عبارة « لا يجوز للاتحاد » بدلا من « لا يجوز للامارات » إنما أراد التأكيد بشكل ضمني على أن السيادة على الأرض والمياه التابعة للامارات مجتمعة إنما هي مسألة اتحادية لا نقاش فيها ، مع أنه ينبغي الاستغناء أصلاً عن المادة (٣) ليكون هذا التأكيد صريحاً .

٧ /٢ ـ يتمتع جميع مواطني الاتحاد بجنسية واحدة ، ويتمتعون في الخارج بحماية حكومة الاتحاد وفقاً للأصول الدولية المرعية (مادة ٨) .

٨ /٢ ـ للاتحاد علم واحد ونشيد وطني واحد ، وكذلك شعار واحد . (مادة ٥) .

ثانياً : مظاهر الاستقلالية :

(١) في الداخل :

١ /١ ـ إن الأسلوب الذي اتبعه الدستور في توزيع مظاهر السيادة الداخلية يجعل هذه السيادة كأصل عام للامارات ، ولا تملك دولة الاتحاد من هذه السيادة إلا بعض مظاهرها المحدودة في الدستور على سبيل الاستثناء[٦] . وأول مظاهر هذه السيادة ولعله أهمها ما نصت عليه المادة ٣ من الدستور : « تمارس الامارات الأعضاء السيادة على أراضيها ومياهها الاقليمية في جميع الشئون التي يختص بها ، الاتحاد وبمقتضى هذا الدستور » . ولا تمارس الامارات هذه السيادة اتجاه دولة الاتحاد فحسب ، بل وتمارسها حيال بعضها البعض أيضاً ، وهذا ما تنص عليه المادة ١٠ حين تدعو إلى احترام كل إمارة عضو لاستقلال وسيادة الامارات الأخرى في شئونها الداخلية في نطاق هذا الدستور » .

٢ / ١ ـ اعتبر الدستور أن الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة على أنها مملوكة ملكية عامة لتلك الامارة (مادة ٢٣) .

٣ / ١ ـ ترك الدستور لكل إمارة تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس الوطني الاتحادي (مادة ٦٩) .

٤ / ١ ـ أعطى الدستور للامارات سلطة التنفيذ والتشريع في كل المسائل التي تنفرد بها السلطة الاتحادية بموجب المادتين (١٢٠ ـ ١٢١) ، وذلك ما نصت عليه المادة ١٢٢ .

٥ / ١ ـ خول الدستور للهيئات القضائية المحلية في كل جميع المسائل والقضايا التي لم يعهد بها للقضاء الاتحادي بموجب أحكام هذا الدستور (مادة ١٠٤) .

٦ / ١ ـ نص الدستور على أن تحتفظ كل إمارة بعملها الخاص لاستخدامه داخل إقليمها .

٧ / ١ ـ على أن أخطر ما خوله الدستور من سلطات خاصة بالإمارات في نظرنا هو ما يتعلق بقضايا القوات المسلحة وقوات الأمن منها ، وكذلك الدفاع المشترك فيما بينها .

ـ فقد جاء في نص المادة (١٣٧) : « كل اعتداء على أية إمارة من الامارات الأعضاء في الاتحاد يعتبر اعتداء عليها جميعا ، وعلى كيان الاتحاد ذاته، وتتعاون جميع القوى الاتحادية والمحلية على دفعه بكافة الوسائل الممكنة » إن القوة التي تتجلى في النص على الموقف « المبدئي » من أن « كل اعتداء على أية إمارة من الامارات الأعضاء في الاتحاد يعتبر اعتداء عليها جميعاً » يقابلها ضعف واضح في النص المتعلق بالموقف « العملي » في مواجهة هذا الاعتداء . فاكتفى النص باستخدام كلمة « تتعاون » وهي صيغة مرنة مطاطة من صيغ الدفاع المشترك ، سيما وأن سياق هذه الكلمة يفيد أن هذا التعاون يظل أمراً اختيارياً لا إلزامياً ، طالما أن النص لم يأت بصيغة « يجب أن تتعاون » .

ـ كما جاء في النص المادة (١٤٢) : « تكون للامارات حق إنشاء قوات مسلحة محلية قابلة ومجهزة لأن يضمها الجهاز الدفاعي للاتحاد عند الاقتضاء ضد أي عدوان خارجي »[٧] . والحقيقة أنه لم تكن هناك ضرورة أصلاً لوجود قوات مسلحة محلية طالما أن المادة (١٣٨) قد نصت على أن يكون للاتحاد قوات مسلحة برية وجوية

وبحرية موحدة التدريب والقيادة » يضاف لذلك ، أن النص بأن تكون هذه القوات المسلحة المحلية « قابلة ومجهزة » لأن يضمها الجهاز الدفاعي للاتحاد « عند الاقتضاء » نص ضعيف ، لأن عبارة « قابلة ومجهزة » قد تتيح لأي إمارة أن تتهرب أو تتلكأ أو تماطل ، لأي سبب تراه في إلحاق قواتها المسلحة بالقوات الاتحادية ، ووضعها تحت أمرة مجلس الدفاع الأعلى لدرء العدوان ، طالما أنه لا يوجد نص صريح يجعل من هذه الخطوة مسألة لازمة قانونياً ، كالنص مثلاً بأنه في هذه الحالة - العدوان يجب على كل إمارة أن تضع قواتها المسلحة تحت تصرف القوات الاتحادية فور تلقيها الأمر بذلك من مجلس الدفاع الأعلى . كما أنه حتى ضمن هذه الصيغة المطاطة والضعيفة ، فإن عبارة أن تكون « قابلة ومجهزة » جاءت مشروطة بعبارة « عند الاقتضاء » . ولا يوجد نص صريح يحدد من هي الجهة التي بيدها حق استتباب الموقف حين التعرض لعدوان أو لتهديد بعدوان ، والتصرف تبعاً لذلك .

- وأخيراً ، جاء في نص المادة (١٤٣) : « يحق لأي إمارة من الامارات طلب الاستعانة بالقوات المسلحة أو بقوات الأمن الاتحادية للمحافظة على الأمن والنظام داخل أراضيها إذا ما تعرضت للخطر ، ويعرض هذا الطلب فوراً على المجلس الأعلى للاتحاد لتقرير ما يراه وللمجلس الأعلى أن يستعين لهذه الغاية بالقوة المسلحة المحلية التابعة لإحدى الامارات شريطة موافقة الامارات طالبة الاستعانة والامارة التابعة لها تلك القوات .

فإذا كان المقصود بـ « الخطر » في هذا النص الذي يمكن أن تتعرض له أراضي أي إمارة ، هو الذي يهدد أمن المواطنين وأملاكهم ، والمرافق العامة للامارات وكذلك مختلف مؤسساتها الرسمية وكل أشكال التخريب من هذا النوع ، ولاسيما إذا قامت به مجموعات كبيرة من الأفراد ، فإن النص المتعلق بمواجهة هذا الخطر مشوب بالعديد من الثغرات : فالنص على أنه « يحق لأي إمارة من الامارات طلب الاستعانة الخ » يعني أن سلطة الامارة فيما يتعلق بأمنها الداخلي هي مطلقة ، بمعنى أنه إذا ما تعرضت لما يهدد أمنها من الداخل على النحو الذي أشرنا إليه ، فلا يحق ، بالضرورة ، لقوات الأمن أو للقوات المسلحة الاتحادية التدخل إلا بناء على طلب الامارة المعنية . وكان من المفروض أن يعطي الدستور للقوات المسلحة وقوات الأمن الاتحادية أو لاحداهما سلطة تقدير ضرورة التدخل أو عدم التدخل لمواجهة الخطر ، وهي التي من المفترض أن تمتلك بأجهزتها الكبيرة المتعددة قدراً أكبر وأدق من المعلومات عن حجم هذا الخطر وطبيعته وتحديد أفضل الوسائل لمواجهته ، مما يمكن أن تمتلكه القوات

المسلحة أو قوات الأمن التابعة للامارة المعنية . والثغرة الثانية في النص تكمن في أن طلب الاستعانة من جانب الامارة التي تتعرض للخطر بالقوة المسلحة الاتحادية أو التابعة لأي إمارة مشروط بأن يعرض هذا الطلب فوراً على المجلس الأعلى « لتقرير ما يراه » . وهذا يعني أن تلبية الطلب ليست مسألة محسومة ، بل من الجائز أن يوافق عليها المجلس الأعلى أو يرفضها كما أنه حتى في حال موافقة المجلس الأعلى على تلبية الطلب ، فهذه الموافقة مشروطة بدورها بموافقة الامارة المطلوب لها الاستعانة ، مع أنه لا لزوم ، موضوعياً ، لكل هذه التعقيدات ، وكل هذه القنوات لاصدار القرار وما يتطلبه كل ذلك من وقت لحماية إمارة يتهددها « الخطر » لو أناط الدستور أصلاً هذه المهمة بالسلطات العسكرية والأمنية الاتحادية العليا بالتنسيق مع رئيس الاتحاد وتحت إشرافه .

(٢) في الخارج :

١ /٢ ـ استثناء من نص المادة (١٢٠) فقرة (١) بشأن انفراد الاتحاد أصلاً بالشئون الخارجة والعلاقات الدولية ، يجوز للامارات الأعضاء في الاتحاد عقد اتفاقات محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها ومع الاستثناء فرض الدستور قيداً على هذا الجواز بأن اشترط عدم تعارض هذه الاتفاقات مع مصالح الاتحاد ولا القوانين الاتحادية ، كما اشترط على الامارات التي تعقد هذه الاتفاقات إخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقاً . فإذا اعترض المجلس على إبرام مثل تلك الاتفاقات ، يتعين إرجاء الأمر إلى أن تبت المحكمة الاتحادية بالسرعة الممكنة في هذا الاعتراض . (مادة ١٢٣) .

٢ /٢ ـ أجاز الدستور للامارات الاحتفاظ بعضويتها في منظمة الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أو الانضمام إليها . (مادة ١٢٣) .

٣ /٢ ـ فرض الدستور على السلطات الاتحادية المختصة ـ قبل إبرام أية معاهدة أو اتفاقية دولية يمكن أن تمس المركز الخاص بإحدى الامارات ، استطلاع رأي هذه الامارة مسبقاً وعند الخلاف يعرض الأمر على المحكمة الاتحادية العليا للبت فيه (مادة ١٢٤) .

٤ /٢ ـ حرص الدستور على عدم الاخلال ، في تطبيقه ، بما ارتبطت به الامارات الأعضاء في الاتحاد مع الدول والهيئات الدولية من معاهدا أو اتفاقات وترك للامارات حرية تعديلها أو إلغائها حسبما تتفق عليه مع الأطراف المعينة (مادة ١٤٧) .

النقطة الثالثة

مظاهر أخرى لاستقلالية الامارات كما وردت في الدستور المؤقت : تقييد اختصاصات رئيس الاتحاد وتوسيع اختصاصات المجلس الأعلى للاتحاد

(١) تقييد اختصاصات رئيس الاتحاد :

من خلال استعراضنا اختصاصات رئيس الاتحاد ، سواء تلك التي يمارسها بصفته رئيساً للدولة ، أو تلك التي يمارسها مع المجلس الأعلى ، أو تلك التي يمارسها مع مجلس الوزراء ، سنجد أنها في حقيقتها اختصاصات فخرية وإجرائية أكثر منها تنفيذية . وفوق ذلك ، فإن السلطات الفخرية والاجرائية ذات الطبيعة الهامة ، فرض الدستور المؤقت على رئيس الاتحاد ممارستها إما مع المجلس الأعلى للاتحاد ، أو مع مجلس وزراء الاتحاد .

أ ـ اختصاصات أصلية لرئيس الاتحاد :

ـ يرأس المجلس الأعلى للاتحاد ويدير مناقشاته . (مادة ٥٤ : ١) .

ـ يدعو لاجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس الوزراء الاتحادي كلما اقتضت الضرورة ذلك . (مادة ٥٤ : ٤) .

ـ يوقع أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول والهيئات الأجنبية ويقبل اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول الأجنبية لدى الاتحاد ويتلقى أوراق اعتمادهم كما يوقع وثائق تعيين وبراءات واعتماد الممثلين . (مادة ٥٤ : ٧) .

ـ يمثل الاتحاد في الداخل واتجاه الدول الأخرى وفي جميع العلاقات الدولية (مادة ٥٤ : ٩) .

ـ يمارس حق العفو أو تخفيض العقوبة ويصادق على أحكام الاعدام وفقا للدستور والقوانين الاتحادية . (مادة ٥٤ : ١٠) .

ـ يمنح أوسمة وأنواط الشرف العسكرية والمدنية وفقاً للقوانين الخاصة بذلك (مادة ٥٤ : ١١) .

ب ـ اختصاصات يباشرها رئيس الاتحاد مع المجلس الأعلى :

ـ يوقع القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية التي يصدق عليها المجلس الأعلى للاتحاد ، ويصدرها . (مادة ٥٤ : ٤) .

- يعين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ، يقبل استقالته ويعفيه من منصبه بموافقة المجلس الأعلى للاتحاد . (مادة ٥٤ : ٥) .

- أية اختصاصات أخرى يخوله إياها المجلس الأعلى . (٥٤ : ١٢) .

جـ- اختصاصات يباشرها رئيس الاتحاد مع مجلس الوزراء :

- يعين نائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد والوزراء ويقبل استقالتهم ويعفيهم من مناصبهم بناء على اقتراح رئيس مجلس وزراء الاتحاد (مادة ٥٤ : ٥) .

- يعين الممثلين الدبلوماسيين لدى الدول الأجنبية وغيرهم من كبار الموظفين الاتحاديين المدنيين والعسكريين (باستثناء رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا) ويقبل استقالتهم ويعزلهم بناء على موافقة مجلس وزراء الاتحاد (مادة ٥٤ : ٦) .

فضلاً عما تقدم ، فإن هناك أوجهاً أخرى للتقييد الذي فرضه الدستور المؤقت على صلاحيات رئيس الاتحاد .

فمثلاً ، بالنسبة للقوانين الاتحادية ، تنص المادة (١٠ : ٢) من الدستور « يصبح مشروع القانون قانوناً بعد اتخاذ الاجراءات التالية » :

أ- يعد مجلس الوزراء مشروع القانون ويعرضه على المجلس الوطني الاتحادي .

ب- يعرض مجلس الوزراء مشروع القانون على رئيس الاتحاد للموافقة عليه ولعرضه على المجلس الأعلى للتصديق عليه .

جـ- يوقع رئيس الاتحاد القانون بعد تصديقه من المجلس الأعلى ويصدره .
« وهنا نلحظ ثلاث قنوات لا بد لمشروع القانون أن يمر بها ليصبح قانوناً . إذ لا يستطيع رئيس الاتحاد الموافقة على مشروع القانون إلا بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه وكذلك ، بالنسبة للمراسيم بقوانين ، تنص المادة (١١٣ : ١١) إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد المجلس الأعلى ما يوجب الاسراع على إصدار قوانين اتحادية لا تحتمل التأخير فلرئيس الاتحاد ومجلس الوزراء مجتمعين إصدار ما يلزم منها ، وذلك في شكل مراسيم لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ، ويجب أن تعرض هذه المراسيم بقوانين على المجلس الأعلى خلال أسبوع على الأكثر للنظر في إقرارها وإلغائها . فإذا أقرها تأيد ما كان لها من قوة القانون ، ويخطر المجلس الوطني

لاتحادي بها في أول اجتماع له . أما إذا لم يقرها المجلس الأعلى ، فيزول ما كان لها من آثار بوجه آخر » .

وهناك عدة ملاحظات على هذا النص :

- إن هذه المراسيم لا تصدر إلا من قبل رئيس الاتحاد ومجلس الوزراء مجتمعين .

- إنها تظل عملياً بمثابة قوانين مؤقتة طالما أن على المجلس الأعلى للاتحاد الموافقة عليها .

- إن المهلة المعطاة لرئيس الاتحاد لعرض المراسيم على المجلس الأعلى ضيقة جداً هي أسبوع .

إن هناك تناقضاً في القول بأن لتلك « المراسيم قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور « بين » يجب أن تعرض هذه المراسيم بقوانين على المجلس الأعلى » .

فإذا افترضنا أن المجلس الأعلى رفض تلك القوانين (الصادرة بمراسيم) فمعنى ذلك أنها كانت خلال فترة الأسبوع التي نفذت فيه قوانين غير قانونية وفي ذلك تقييد صريح وشديد لصلاحيات رئيس اتحاد .

ويبدو أن هذه التقييدات أملتها اعتبارات التوازن بين الحكام والأوضاع الداخلية للامارات ، وعلاقات الحكام والامارات مع بعضهم البعض ومما يزيد من مظاهر ضعف صلاحيات رئيس الاتحاد اشترط الدستور موافقة إمارة دبي أو تمتعها بحق الاعتراض على قرارات المجلس الأعلى للاتحاد فالمادة (٤٩) تنص : « تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة أعضاء من أعضائه على أن تشمل هذه الأغلبية صوتي إمارتي أبو ظبي ودبي . وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية المذكورة » . الأمر الذي يجعل الاتحاد يقوم عملياً على مبدأ الثنائية ، أو كأن للاتحاد رئيسين في الداخل وإن كان يبدو أن له رئيساً واحداً يمثله في الخارج .

((٢) توسيع سلطات المجلس الأعلى للاتحاد :

تنص المادة ٤٦ على أن : المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا فيه ويشكل من حكام جميع الامارات المكونة للاتحاد أو من يقوم مقامهم في إمارتهم في حال غيابهم أو تعذر حضورهم » .

ويتولى المجلس الأعلى :

ـ رسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكولة للاتحاد بمقتضى الدستور . (مادة ٤٧ : ١) .

ـ النظر في كل ما من شأنه أن يحقق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للامارات الأعضاء (مادة ٤٧ : ١) .

ـ التصديق على القوانين الاتحادية المختلفة قبل إصدارها بما في ذلك قوانين الميزانية العامة السنوية للاتحاد والحساب الختامي (مادة ٤٧ : ٢) .

ـ التصديق على المراسيم المتعلقة بأجور خاضعة بمقتضى أحكام هذا الدستور لتصديق أو موافقة المجلس الأعلى وذلك قبل إصدار هذه المراسيم من رئيس الاتحاد (مادة ٤٧ : ٣) .

ـ التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، ويتم هذا التصديق بمرسوم (مادة ٤٧ : ٤) .

ـ الموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وقبول استقالته وإعفائه من منصبه بناء على اقتراح رئيس الاتحاد (مادة ٤٧ : ٥) .

ـ الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم وفصلهم في الأحوال التي ينص عليها هذا الدستور ، ويتم كل ذلك بمراسيم ١ (مادة ٤٧ : ٦) .

ـ الرقابة العليا على شئون الاتحاد بوجه عام . (مادة ٤٧ : ٧) .

ـ أية اختصاصات أخرى منصوص عليها في الدستور أو في القوانين الاتحادية (مادة ٤٧ : ٨) .

كذلك يمارس المجلس الأعلى للاتحاد سلطات لجهة مجلس الوزراء وهي :

ـ الاشراف على أعمال مجلس الوزراء في تصريف جميع الشئون الداخلية والخارجية التي يختص بها الاتحاد وبموجب الدستور والقوانين الاتحادية (الفصل الثالث : مجلس وزراء الاتحاد مادة (٦٠)) .

ـ تخويل مجلس الوزراء أية اختصاصات أخرى غير واردة في الدستور وفي حدود هذا الدستور (المادة ٥٩ : ١٠) .

ـ يمارس تحديد المسئولية اتجاه مجلس الوزراء لجهة تنفيذ السياسة العامة للاتحاد في الداخل والخارج (مادة ٦٤) .

ـ النظر في التقرير المفصل الذي يرفعه إليه مجلس الوزراء ، عن طريق رئيس الاتحاد في بداية كل سنة مالية عن الأعمال التي أنجزت في الداخل وعن علاقات الاتحاد بالدول الأخرى والمنظمات الدولية (مادة ٦٥) . المصادقة على المرسوم الذي يصدره رئيس الاتحاد بتشكيل أعضاء المحكمة الاتحادية العليا (مادة ٩٦) .

النقطة الرابعة
اتحاد الامارات العربية في الممارسة : العوامل المساعدة والعوامل المعوقة للوحدة

أولاً : العوامل المساعدة :

(١) دور إمارة أبو ظبي والسلطة « الأبوية » للشيخ زايد :

مما لا شك أن وجود دور مميز لاحدى الامارات ، ضمن كيان الاتحاد ، في بناء وترسيخ دعائم الاتحاد وتطويره ليصبح وحدة ، إنما يشكل عاملاً رئيسياً ، من الناحية الموضوعية المساعدة على تحقيق تلك الوحدة ، لقد مارست هذا الدور من قبل بروسيا في الاتحاد الجرماني ، كما مارسته زيوريخ في التعاهد السويسري ، أن وجود هذه الدولة أو الامارة أو المقاطعة التي تمارس دور القائد الموحد ، والذي يستقطب حوله كل القوى الوحدوية لهو إذن ضمانة لنجاح الفكرة الوحدوية .

وقد توفر لامارة أبو ظبي العديد من عناصر القوة التي تؤهلها ، موضوعياً لكي تلعب هذا الدور . فقد رأينا أنها أكبرها مساحة وأكثرها سكاناً ، وفوق ذلك أغناها ، ومنذ السنوات الأولى من عمر الاتحاد ، تكلفت إمارة أبو ظبي ببناء المؤسسات التحتية للاتحاد ، أي توسيع قطاع الخدمات لتشمل كل أرجاء الاتحاد . وكان في طليعة تلك الخدمات مد شبكة واسعة من الطرق لربط أنحاء البلاد بعضها ببعض ، وإقامة شبكة هاتفية متطورة ، وبناء مئات المدارس وعشرات المستشفيات والمصحات الطبية ، بالاضافة إلى عشرات الوحدات السكنية الشعبية ، فضلاً عن توفير موارد سخية للدخل لفئات التجار من خلال توسيع وتنويع نطاق المشروعات الانمائية ، ودفع رواتب عالية ، يصاحبها امتيازات مغرية للموظفين في الحكومة والمؤسسات الرسمية الاتحادية ، غير أن الوضع بالنسبة للامارات الأخرى كان مختلفاً . فإمارة دبي ، فضلا عن أنها أقل غنى

بدرجات كبيرة من أبو ظبي ، فإنها كانت تحتفظ بمعظم دخلها من أجل التنمية في الامارة كما أن الدخل المحدود بالنسبة لامارة الشارقة من ثروتها النفطية حتى الآن جعلها غير قادرة على المساهمة بنصيب يذكر في ميزانية الاتحاد . أما إمارة عجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة ، فهي لا تمتلك أصلاً مصدراً هاماً للدخل ، ولا زالت تعتمد بشكل رئيسي في اقتصادها على الزراعة والصيد .

والأرقام التالية لميزانيات الدولة في سنوات مختلفة ، ومساهمة أبو ظبي فيها تبين بوضوح عظم العبء المالي الذي تحتمله إمارة أبو ظبي في سبيل المحافظة على الاتحاد وتطويره .

- ميزانية عام ٧٢ بلغت ٤١٩,٧٩٧,٣٥٠ ، ساهمت فيها أبو ظبي بمبلغ ٤٠٢,٧٢٧,٨٣٥ .

- ميزانية عام ٧٥ بلغت ٢٦٤,٤٦٩,٢٠٠ ، ساهمت فيها أبو ظبي بمبلغ ١,٦٢٦,٧٠٠,٠٠٠ .

- ميزانية عام ٧٧ بلغت ٥١٠,٠٠٠,٠٠٠ ، ساهمت فيها أبو ظبي بمبلغ ٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠ .

بينما كانت مساهمة دبي بمبلغ (٦٠,٠٠٠,٠٠٠) درهم .

ولكن هذا الدور الريادي الذي تلعبه إمارة أبو ظبي في تدعيم وتطوير أسس الاتحاد لم يكن ممكناً بغير وجود شخصية قيادية مؤمنة بالاتحاد ومستعدة لتطويره والتفاني في خدمته ، وهي شخصية الشيخ زايد ، الذي تستطيع أن نجمل فكره إزاء هذه المسألة على النحو التالي : كما عبر عن ذلك في أحاديث مختلفة :

١ / ١ - الاتحاد قوة : « إن الاتحاد قوة . والذي جعلنا نرغب فيه ونجد ونصبر ونضحي هو أننا نعتبره قوة وبالتأكيد فإن قوة الأصابع العشرة أقوى من قوة الأصابع الخمسة » بهذه العبارات البسيطة يحدد الشيخ زايد مفهومه المبدئي إزاء الاتحاد الذي « يجب أن يشمل الصغير والكبير والقوي والضعيف . وهدف الاتحاد أن يعتمد على الصغير قبل الكبير ، ولا خير في كبير لا يساعد الصغير »[٨] .

١ / ٢ - الاتحاد ملك لكل المواطنين : فهو يرى أن « الدولة تحتاج » إلى طاقة كل أبنائها خاصة وأن تعداد سكانها محدود بالنسبة لمساحة الأرض التي تقع عليها . . وبمزيد من الخدمات التي تقدم من الوعي فإن إحساس الناس بالوحدة يتعمق »[٩] .

٣ / ١ ـ الاتحاد فائدة لكل المواطنين : فهو يقول : « لقد صبرنا حتى ينهض الاتحاد ويعرف كل مواطن الفوائد التي ستعود عليه من الوحدة والتآزر والتعاون . . . وعندها ستظهر الأشياء التي تحتاج إلى تعديل والأشياء التي تحتاج إلى تدعيم الاتحاد وتقويته وسوف تظهر هذه الأشياء عندما يعرف من في الاتحاد فائدة الاتحاد ، وعندئذ يطلب المزيد . يطلب تقوية الشجرة التي كانت في يوم من الأيام مجرد بذرة الآن استوت الشجرة وأصبحت في حاجة إلى سياج يحميها . الآن كبر الاتحاد وكبرت ثروته »[١٠] .

ويؤكد زايد « إن ملامح الطبيعة على هذه الأرض والانجازات التي تحققت لهي دليل واضح على استفادة المواطن في الامارات من مسيرته الاتحادية وكما أنها تبين مستوى معيشته الآن وتعطي فكرة عن الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي توفرت له ، إلى جانب الانجاز الهائل في مجال الزراعة . . وتوفير المساكن مجاناً »[١١] .

٤ / ١ ـ أب لكل المواطنين : فهو يرى أن شعب هذه المنطقة عانى على مدى مئات السنين من التخلف وأن الله منح هذا الشعب الثروة الآن « وأصبحت أنا لهم بمثابة الوالد الذي يجب أن يرعى أطفاله حتى يشبوا في صحة وقوة . . ومن هنا واجبي الأول أن أوفر للمواطنين كل مقومات الحياة الكريمة »[١٢] .

كما يقول أيضاً : « . . نحن مشهور عنا أننا وحدويون . وأعتقد أن نهاية الأمر ستكون لوحدة شعوب المنطقة التي هي المطلب الرئيسي لهذه المنطقة وإيماننا بهذا المفهوم إيمان متعمق الجذور »[١٣] .

وفي حديث آخر يقول : « . . لا أكون مبالغاً لو قلت بأنني أول الداعيين لقيام دولة اتحادية في المنطقة »[١٤] .

على أن الشيخ زايد لا ينشد الوحدة الفوقية ويرى « أن الوحدة التي يجب أن تقوم بين دول هذه المنطقة يجب أن تكون وحدة بين شعوب هذه المنطقة وليس بين حكامها ، فالشعوب أخلد وأبقى »[١٥] .

وحول إيمانه بالوحدة العربية يقول زايد : « . . قوة هذه الدولة ليست قوة لأبناء هذه الدولة فقط ، بل هي قوة لكل أبناء الأمة العربية ، وأنا أرى مستقبل هذه الأمة يتمثل أكثر في مشاركتها الكاملة والمطلقة في كل ما يمت بصلة إلى الصالح العربي والخير العربي »[١٦] .

(٢) تزايد الإيمان بالفكرة الاتحادية لدى كل الامارات :

إذ مع الوقت ، وبفعل الممارسة ، ترسخت القناعة لدى الامارات ، على مستوى الحكام والمواطنين ، بأن الاستمرار في الاتحاد بل وتطويره لهو أجدى بكثير من حالة التمزق والانقسام التي كانت تعيشها الامارات من قبل . ومما ساعد على نضوج الفكرة الاتحادية أكثر من أي وقت مضى انتشار التعليم ووسائل الاتصال وتوسيع قاعدة اشتراك المواطنين من كل الامارات في المؤسسات الاتحادية ، الأمر الذي انعكس إيجابيا على تحسين الأوضاع الاقتصادية واستقرار أحوالهم الاجتماعية ، يضاف إلى ذلك أن الامارات الأربعة غير البترولية لا زالت في اقتصادها تعتمد على ما تقدمه لها امارتا أبو ظبي ودبي من مساعدات مالية واقتصادية كبيرة الأمر الذي أغرى هذه الامارات بالتمسك بالاتحاد ، والتخلي عن بعض الحساسيات أو التحفظات التي كانت تبديها سراً أو جهراً في الماضي حول الكيان الاتحادي وتوزيع الأدوار السياسية بين مختلف الامارات .

وقد عكس هذا النضج الذي بلغته الفكرة الاتحادية لدى الامارات نفسه بعدد من القرارات الهامة التي أصدرها المجلس الأعلى للاتحاد لتدعيم دور المؤسسات الاتحادية على حساب المؤسسات المحلية . ففي (٦) تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ ، وافق المجلس الأعلى للحكام على القرارات التالية :[١٧]

١ /٢ ـ إصدار تعديل دستوري بإلغاء نص المادة ١٤٢ من الدستور المؤقت للامارات ، ليكون للدولة وحدها حق إنشاء القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية .

٢ /٢ ـ إصدار قرار ينص على حق رئيس الدولة في الرقابة العليا عن طريق الأجهزة الاتحادية على كل ما يتعلق بشئون الهجرة والاقامة وحفظ النظام في جميع أنحاء الدولة والرقابة على امتداد شواطئها ومراكز الحدود والموانىء والمطارات جميعها لمنع التسلل إلى داخل البلاد وتأمين سلامتها .

٣ /٢ ـ إصدار قانون اتحادي بإنشاء جهاز أمن الدولة يتبع رئيس الدولة مباشرة ، ويدمج في هذا الجهاز شعب المخابرات وجميع الأجهزة المحلية الأخرى التي تباشر في الامارات الأعضاء في الاتحاد نشاطا يدخل في اختصاص الجهاز المذكور .

٤ /٢ ـ إصدار قرار بتوحيد سلطة الاشراف على الأجهزة الاعلامية في الدولة ، وينص هذا القرار على أن يعهد لوزارة الاعلام والثقافة السلطة الكاملة في الاشراف والتوجيه السياسي على الاذاعات الصوتية والمرئية في الامارات ، ويكون لوزارة

الاعلام والثقافة سلطة إقرار المادة السياسية والاخبارية ، ومراجعة جميع النشرات الاخبارية والبرامج والتعليقات السياسية والأحاديث والأخبار التي تتناول سياسة الدولة في الداخل والخارج وذلك قبل إذاعتها . ويكون لوزارة الاعلام والثقافة الحق في توحيد بث النشرات الاخبارية من الاذاعات في الدولة على موجات موحدة . كما ينص القرار على توحيد النداءات في محطات الاذاعة الصوتية والمرئية في الامارات مما يؤكد وحدة الدولة ، وذلك بتقديم إسم الدولة على الامارة وفقاً لما يقرر « الاعلام والثقافة في هذا الشأن » .

٥ /٢ ـ بالنسبة للمساهمة المالية في ميزانية الاتحاد ، فقد تقرر أن تساهم جميع الامارات في الميزانية السنوية للاتحاد على ضوء تقديرات مشروع ميزانية الاتحاد لعام ١٩٧٧ التي ستقدم إلى المجلس الأعلى كما وافق المجلس من ناحية أخرى على توصيات بعثة الأمن السعودية بإنشاء مديرية عامة للدفاع المدني تتولى حماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة وإغاثة المنكوبين وتأمين سلامة المواصلات وتحقيق سير العمل في المرافق العامة وحماية مصادر الثروة الوطنية في حالات الحرب والطوارىء والكوارث العامة[١٨] .

وفضلاً عما تقدم ، صادق المجلس الأعلى على مشروعات القوانين والمراسيم الاتحادية التالية :

أ ـ قانون بإنشاء ديوان المحاسبة .
ب ـ قانون بشأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين .
جـ ـ قانون بشأن الأحداث والجانحين .
د ـ مرسوم بالموافقة على اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية .
هـ ـ مرسوم بالموافقة على اتفاقية التعاون الفني للتنمية الصناعية في دولة الامارات[١٩] .

(٣) جوانب إيجابية في مشروع الدستور الدائم :

يؤكد رئيس وأعضاء المجلس الأعلى لدولة الامارات في مقدمة مشروع الدستور الدائم المصدق عليه من قبلهم والمذيل بتوقيعاتهم[٢٠] على أن دولة الامارات قد اجتازت « فترة الانتقال المنصوص عليها في دستورها المؤقت ، وهي أصلب عوداً وأقوى إيماناً بحتمية الاتحاد بين اماراتها وبوحدة شعبها . . » ويؤكدون أنهم صادقوا على الدستور ووقعوه رغبة منهم في إرساء قواعد الحكم في المستقبل على أسس أمتن

تطلق يد المؤسسات الدستورية للدولة في تحقيق المزيد من التقدم والازدهار ، وكذلك من أجل « تمكين الشعب في الوقت ذاته من ممارسة حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان من خلال حياة دستورية حرة كريمة ، وعدالة اجتماعية شاملة ، ومساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين » .

وبالفعل، تضمن مشروع الدستور الدائم العديد من المواد التي تؤكد ما جاء في هذه المقدمة، نستطيع أن نلخصها على النحو التالي:

٣/١ ـ نص الدستور على ان « الامارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة ويشار إليها في هذا الدستور بالدولة (مادة ١) بينما جاء في نص الدستور المؤقت « يشار إليها فيما بعد بالاتحاد» وعلى أنه « لا يجوز لأية امارة ان تنفصل عن الاتحاد لأي سبب من الأسباب» (مادة ١).

٣/٢ ـ اصبح لدولة الامارات « علم واحد وشعار واحد يحددهما القانون كما يحدد نشيدها الوطني» (مادة ٢) والغي النص الذي جاء في الدستور المؤقت « وتحتفظ كل امارة بعلمها الخاص لاستخدامه داخل اقليمها».

٣/٣ ـ كما نص الدستور الدائم على أنه « إلى أن يتم انشاء عاصمة اتحادية دائمة في منطقة مناسبة يتم تحديدها بقانون تظل أبو ظبي عاصمة للدولة ومقرا لسلطاتها» (مادة ٦) بينما اكتفى الدستور المؤقت بجعل ابو ظبي مجرد « مقر مؤقت» للاتحاد (مادة ١) فضلا عن ان الدستور الدائم لم يحدد مكان هذه العاصمة الدائمة بالتحديد بل ترك تحديدها بقانون ولم يشترط أن تكون بين امارتي ابو ظبي ودبي ـ وإن كان من المرجح عمليا أن تكون كذلك ـ كما فعل الدستور المؤقت (مادة ١) كما أن الدستور الدائم ـ أضاف جديدا في هذا الصدد حينما جعل مدينة أبو ظبي مقرا لسلطات الدولة.

٣/٤ ـ كما جعل الدستور الدائم « باب الوظائف العامة في الدولة وإماراتها مفتوحا لجميع المواطنين بلا تمييز على أساس تكافؤ الفرص، والمساواة بينهم في الظروف» (مادة ٣٢) وفي مقابل المساواة في الحقوق فرض مساواة في الالتزامات حيث جعل « الدفاع عن الوطن فرضا على كل مواطن» (مادة ٣٦).

٣/٥ ـ كما فرض الدستور الدائم بأن « تشكل الامارات العربية المتحدة وحدة اقتصادية وجمركية متكاملة وحرية انتقال رؤوس الأموال ومرور الأشخاص والبضائع فيما

بينها بدون عوائق من ضرائب أو رسوم أو عوائد أو غير ذلك من قيود مكفولة» . (مادة ٧) .

٣/٦ ـ كما أقر الدستور الدائم بأن « تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة من أعضائه السبعة. أما قراراته في المسائل الاجرائية فتصدر بأغلبية الأصوات» (مادة ٤٣) ولم يشترط، كما فعل الدستور المؤقت للموافقة على اصدار القرارات في المسائل الموضوعية موافقة امارتي أبو ظبي ودبي (مادة ٤٩) وبذلك الغى الدستور الدائم الفيتو الذي منحه الدستور المؤقت للامارتين المذكورتين على قرارات المجلس في تلك المسائل.

٣/٧ ـ كما فرض الدستور الدائم بأن « تخصص الامارات الاعضاء نسبة لا تقل عن ٧٥٪ من مواردها السنوية لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة، وذلك على النحو وبالقدر اللذين يحددهما سنويا قانون الميزانية، وعلى كل امارة تحويل حصتها في هذه النفقات لخزانة الدولة في المواعيد المقررة» (مادة ١٢٧) بينما اكتفى الدستور المؤقت بالنص على أن تخصص الامارات الأعضاء في الاتحاد نسبة معينة من مواردها السنوية» .

٣/٨ ـ وفي مجال الضرائب العامة نص الدستور الدائم على أنه « للدولة وحدها حق فرض الضرائب العامة» (مادة ١٣٥) بينما خلا الدستور المؤقت من نص كهذا.

٣/٩ ـ وفي مجال القوات المسلحة نص الدستور الدائم على أن « يتم خلال تسعين يوما من العمل بهذا الدستور ادماج قوات الدفاع التابعة للامارات الأعضاء في القوات المسلحة للدولة وتنظيم الترتيبات الخاصة بذلك بمرسوم يصدر بموافقة المجلس الأعلى» (مادة ١٥٩) .

٣/١٠ ـ بالاضافة لما تقدم، زاد الدستور الدائم من صلاحيات الدولة الاتحادية حين جعلها تمارس سلطة التشريع، والتشريع المتعلقة بالشئون الخارجية (مادة ١٢٣ فقرة ١) والدفاع وإنتاج واستيراد الاسلحة والذخيرة بأنواعها (فقرة ٢) وحفظ الأمن والنظام العام في جميع أنحاء الدولة والرقابة على امتداد شواطئها وفي مراكز الحدود الموانىء والمطارات (فقرة ٣) والجنسية والجوازات والهجرة وشئون الأجانب عموما (فقرة ٤) . والاعلام والمطبوعات والنشر (فقرة ٥) والنقد والعملة والمقاييس والموازين والمكاييل وشئون التعداد والاحصاء (فقرة ٦) والتخطيط الشامل للانشاءات الكبرى ومشاريع التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في (فقرة ٧) وتخطيط المدن والقرى

والاشراف على تنفيذها و انشاء وصيانة الطرق التي تخدم أكثر من امارة وتنظيم حركة السير عليها (فقرة ٨) وكذلك البريد والبرق والهاتف والمواصلات السلكية واللاسلكية عموما (فقرة ٩) والمراقبة الجوية على امتداد المجال الجوي للدولة وفي المطارات والاذن، باستخدامها والهبوط فيها واصدار التراخيص للطيارين والطائرات (فقرة ١٠) والتعليم في مختلف مراحله والصحة العامة والخدمات الطبية (فقرة ١١) وخدمات الكهرباء ومشروعات الاسكان (فقرة ١٢) من نفس المادة.

ثانيا: العوامل المضادة

(١) بطء عملية دمج المؤسسات المحلية بالمؤسسات الاتحادية: ونتيجة لذلك، عقد اجتماع للمجلس الأعلى للاتحاد بعد أكثر من عام ونصف على نيل الاستقلال وقيام الاتحاد، في تموز (يوليو) ١٩٧٣، وتمخض الاجتماع عن قرار بتشكيل لجنة رباعية برئاسة حاكم الشارقة وعضوية كل من ولي عهد رأس الخيمة ووزير الدولة للشؤون الداخلية وذلك «لدراسة الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف الاتحاد وتدعيم أجهزته وتمكينها من ممارسة كافة السلطات والاختصاصات المقررة في الدستور والقوانين الاتحادية، على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس الأعلى للاتحاد خلال شهر متضمنا اقتراحاتها في هذا الشأن». وفي كانون أول (ديسمبر) من العام نفسه، قامت إمارة أبو ظبي بخطوة رئيسية نحو تدعيم الأجهزة الاتحادية فقررت حل وزارتها المحلية وتوزيع أنشطتها بين الوزارات الاتحادية ودوائر محلية، وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، عقد المجلس الأعلى للاتحاد جلسة لمناقشة اللجنة الرباعية الذي يقترح الوسائل الكفيلة بتدعيم الأجهزة الاتحادية، والذي ظل تقريرا سريا ولم تجر اذاعة فحواه للآن[٢١] وأسفر الاجتماع عن إقرار التوصيات والاقتراحات التي تضمنها التقرير، وأمر بوضعها موضع التطبيق. غير أنه لم يتم البدء بذلك إلا بعد حوالي ستة أشهر من الاجتماع، حيث اجتمع المجلس الأعلى للاتحاد في حزيران (يونيو) ١٩٧٤ وأصدر قرارا يقضي بضم دوائر الاوقاف في كل من دبي ورأس الخيمة والشارقة وعجمان إلى الوزارة الاتحادية للشئون الاسلامية والاوقاف. غير أن تنفيذ هذا القرار قد تغير وتأخر، وليس ذلك فحسب بل ان الجهاز القضائي في الدولة بقي مجزأً ومنقسما. فلا زال هناك انقسام بين قضاء اتحادي سائد في أبو ظبي والشارقة وعجمان والفجيرة وبين قضاءات مستقلة في دبي وأم القيوين ورأس الخيمة. فدائرة العدل في دبي مثلا تضم محكمة شرعية، ومحكمة مدنية، ومحكمة استئناف ونيابة عامة تابعة للشرطة. وفي أم القيوين، هناك دائرة عدل محلية يرأسها عبدالرحمن أحمد المعلا، تتبعها

محكمة رعية، ومحكمة مدنية، ونيابة عامة. والقوانين المعمول بها في هذه الدائرة هي قوانين محلية تشمل قانون العقوبات الجنائي وقانون اجراءات مدنية، وأن مصادرها من القانون الانجليزي، حيث أن هذه القوانين وضعت أيام الانتداب الانجليزي ولم تتغير حتى الان. ولا يوجد تعاون بين دائرة العدل لأم القيوين ووزارة العدل الاتحادية إلا في حدود تقديم الاحصائيات الشهرية عن الجرائم المدنية والجنائية وإرسالها للوزارة، عن طريق استئناف القضايا لعدم وجود محكمة استئناف في الامارة. أما رأس الخيمة، فيوجد بها أيضا دائرة عدل محلية، يرأسها الشيخ سالم بن محمد القاسمي وتتكون من ثلاث دوائر، محاكم مدنية، وثلاث دوائر محاكم شرعية، ونيابة عامة وكاتب عدل[٢٢]. ولقد عبر عبدالله بو خاطر، وكيل وزارة العدل والاوقاف والشئون الاسلامية عن هذا التمزق في قضاء الدولة بقوله: « ان الوزارة في سنواتها الأولى لاقت كثيرا من الحواجز في سبيل انجاز مهمتها كما يعلم الجميع، فلا العدل موجود، ولا القوانين، ولا إجراءات تحقيق العدالة واحدة» إضافة إلى أن « وزارة العدل تهب عليها رياح التفكير المعاكس للوحدة»[٢٣].

وإزاء هذا البطء، بل الجمود أحيانا، في عملية الدمج، شكل مجلس الوزراء في منتصف كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٤ لجنة وزارة للمتابعة أوعز إليها متابعة تطبيق الدستور المؤقت للدولة اقتراح النظم المناسبة لتدعيم الكيان الاتحادي للدولة. وإجراء الاتصالات مع السلطات المختصة في الامارات، والتشاور معها لتحقيق أهداف الاتحاد، وكان مجرد تشكيل هذه اللجنة بمثابة اعتراض ضمني بفشل مهمة اللجنة السابقة التي شكلها المجلس الأعلى للاتحاد لهذا الغرض.

وعل كل حال، فإنه خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٧٥، قامت اللجنة الوزارية بإعداد تقرير ظل سريا هو الآخر، لعرضه على المجلس الأعلى الذي عقد اجتماعين في أواخر نيسان (ابريل) من نفس العام لبحث التقرير، وتمخض الاجتماعان عن سلسلة من القرارات الايجابية، وكان من بينها قرار بتمكين وزارة الداخلية من الاشراف الكامل على أجهزة الهجرة والاقامة والامن في البلاد.

لكن حتى هذا القرار، لم ينل إلا بعض النجاح في ميدان التطبيق[٢٤] ومن القرارات التي أسفرت عن اجتماعي المجلس الأعلى، كذلك قرار يقضي بتسليم السلطة الاتحادية الصلاحيات المقررة لها بموجب الدستور المؤقت وذلك في مجال الشئون الخارجية والنفط والخدمات العامة، بمراعاة عدم اتصال الامارات منفردة بالحكومات الاجنبية الا عبر زارة الخارجية وتنسيق السياسة النفطية بين الامارات

الاعضاء في الاتحاد من خلال وزارة البترول والثروة المعدنية، وبتدعيم سلطات الوزارات الاتحادية في مجالات الاعلام والمواصلات والصحة والكهرباء والماء والعدل والاوقاف والشئون الاسلامية.

غير أن اواخر عام ١٩٧٥ شهد نقلة نوعية هامة باتجاه تدعيم الكيان الاتحادي للدولة، ففي الرابع من تشرين ثاني (نوفمبر) من هذا العام، صدر بيان اذاعه حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، وأعلن فيه دمج دوائر الشرطة والامن العام بالشارقة لوزارة الداخلية وإلحاق اذاعة الشارقة بوزارة الأعلام، ودمج دوائر العدل بوزارة العدل، ودمج ادارة المواصلات بوزارة المواصلات، وإلغاء قوة دفاع الشارقة بضمها لوزارة الداخلية.

وقد جاء في مقدمة هذا الاعلان الهام: «إن التجزئة السياسية واقع طارىء فرض علينا، فرض على الأمة العربية من خليجها إلى محيطها بعد أن كانت قد بلغت مرتبة الأمة الواحدة ذات القومية الواحدة. إن التجزئة بصورتها القائمة اليوم في الوطن العربي وجميع الصورالمتغيرة التي مرت فيها من الانقسام سواء في البشر أو الوطن أو الحضارة أو المصلحة لا تستند إلى أي أساس موضوعي».

ويضيف البيان «إن الشعب العربي يرفض التجزئة وينبذ الخلافات وشعبنا هنا في دولة الامارات العربية المتحدة يرفض كذلك التجزئة وينبذ الخلافات ولكنه يؤمن بالوحدة قدرا ومصيرا ويعمل من أجل دعم الاتحاد بكل ما أوتي من قوة ويعمل كذلك من أجل قيام الدولة الفتية ذات الكيان الواحد بعد التجزئة التي فرضت علينا سنين طويلة»[٢٥].

غير أن هذه الخطوة الوحدوية التي أقدمت عليها إمارة الشارقة لم يتبعها خطوات مماثلة من قبل الامارات الأخرى، ولا سيما إمارة دبي. ويعلل الشيخ راشد بن سعيد المكتوم ذلك بعامل الوقت. فهو يقول: «إن كل ما نحتاجه الان هو الوقت لندرس أكثر، ونستفيد أكثر والسرعة لا مبرر لها، وإننا لا زلنا في مرحلة الانتقال، ولا يجب أن نفرح بكثرة اصدار القرارات الاتحادية وكأن ذلك وحده هو الدليل القاطع على نجاح مسيرة الاتحاد بل لا بد أن تكون كل خطوة في موعدها الطبيعي وبلا افتعال»[٢٦].

وردا على سؤال صحفي حول موقف دبي من توحيد المرافق العامة للاتحاد بما فيها الجيش والعلم يجيب الشيخ راشد «عندنا دستور مؤقت اتفقنا أن تكون مدته خمس سنوات والدستور المؤقت ليس فيه دمج لهذه المرافق والمؤسسات»[٢٧] ويعقب مهدي التاجر، المستشار السابق لحاكم دبي وسفير الامارات الحالي في لندن، على جواب

الشيخ راشد، اثر انتهائه من إعطاء الجواب فيقول: « سمو الشيخ مع الاتحاد ويدعم الاتحاد. لكن ثمة أشياء يمكن فهمها وهي أن الشيخ راشد لديه قضايا مبدئية. من ذلك مثلا انهم يريدون ضم كهرباء دبي للاتحاد، مع أن هذه المؤسسة مملوكة لأفراد من أبو ظبي ودول الخليج، والشيخ راشد يدعم هذه المؤسسة ويضمن لها ربحا مقداره ١٥٪ لحملة الأسهم » ويضيف مهدي التاجر قائلا: « الضم بالنسبة للشيخ راشد يعني أن الدول والمؤسسات الاقتصادية العالمية التي تعمل في دبي قد ترتاب من هذا العمل وتتوقف عن التوسع لأن معنى ذلك انعطاف في الأسس الاقتصادية التي قامت عليها دبي». يضيف مهدي التاجر قائلا: « أنا لا أتصور مستشفى راشد أن يظل كما هو عليه الان من تقديم الخدمات لو أنه ضاع في متاهات الروتين، إدارة المستشفى هنا تعرف أن أي تقصير معناه أن الشيخ راشد في اليوم التالي سيعرف أنه سيحاسب المقصرين، وذلك عكس المستشفيات الأخرى التي تحول الأطباء فيها إلى تجار أراضي وأدوية وأقمشة لأنها تفتقر إلى الاشراف»[٢٨].

ويعقب رئيس تحرير مجلة الأزمنة العربية الشارقية على هذه التصريحات فيقول: « إنه لمن المذهل فعلا التصريح بأن الدستور المؤقت ليس فيه دمج المرافق والمؤسسات كالصحة والكهرباء رغم أن المادة (١٢٠) من الدستور المؤقت تنص بصراحة على أن ينفرد الاتحاد بالتشريع والتنفيذ في الصحة العامة والخدمات الطبية (الفقرة ١٢ من المادة ١٢٠) وفي خدمات الكهرباء (الفقرة ١٥ من المادة ١٢٠) ويشكل عدم ضم مرافق الكهرباء والصحة المستمر الى الآن خرقاً واضحا للدستور المؤقت»[٢٩].

ويضيف رئيس تحرير « الأزمنة العربية» بأنه لا يوجد أي مسوغ لمثل هذا الخرق ولا حتى خشية أن الدول والمؤسسات الاقتصادية العالمية التي تعمل في دبي قد ترتاب وتتوقف عن التوسع، وليس يكفي عذرا لعدم الدمج اتهام المؤسسات الاتحادية بالفساد، وأن العاملين فيها تحولوا إلى « تجار اراضٍ وأدوية وأقمشة اللهم إلا إن كانت التقوى خصلة الأقاليم والفساد سمة مقصورة على الاتحاد لأنه اتحاد وهذا لا ينم إلا عن عدم اقتناع به وليس عن وجود صفة ذميمة فيه.

(٢) استمرار مشكلة الحدود الداخلية بين الإمارات: في صحراء شبه الجزيرة العربية، وحتى اكتشاف النفط، لم يكن مفهوم الحدود بالمعنى الجغرافي له أي معنى حيث أن النظام الاجتماعي كان يقوم على أساس القبيلة، والنظام الاقتصادي على

أساس الرعي والتنقل والترحال حيث الماء والكلأ ولهذا لم تكن الحدود الثابتة في المنطقة يوما ما موضع تعريف دقيق. وليس ذلك ناجما من أن القبائل العربية كانت تجهل معنى الحدود الأرضية بل لأن كلمة حدود عندهم لا تحمل نفس المعنى الدقيق الذي تعرفه المصطلحات في اللغات الأوروبية[٣٠].

ففكرة الحدود الدائمة أو الثابتة غير واردة في تفكيرهم، وهذا يتمشى مع طبيعة النظام الاجتماعي الذي كان سائدا وقتئذ. فمن ناحية لم يجد الحكام أي فائدة من تعيين الحدود. فامتداد نفوذ أي حاكم يعتمد على مدى سيطرته على القبائل التي تسكن المناطق الخاضعة لحكمه. ولكن بعد اكتشاف النفط أصبح كسب كيلومترات أو خسائرها في منطقة الحدود قد يعني بالنسبة لشيوخ لقبائل ورؤسائها الثروة، ولذا اصبح وضع تحديد الحدود ضروريا لأنها تنفع في تحديد مناطق الامتياز، فعرفت المنطقة لذلك نزاعات حدود متعددة، لأن أي انحراف في امتداد الحدود قد يفقد أحد الأقطار ثروة هائلة[٣١]. وقد عبر المجلس الوطني الاتحادي في المذكرة المشتركة[٣٢] التي وقعها مع مجلس الوزراء ورفعها الى المجلس الأعلى للاتحاد عن مشكلة الحدود الداخلية بين الامارات على النحو التالي:

« . . لقد علمتنا تجارب التاريخ أن الاستعمار لا يرحل عن بلاد محتلة إلا بعد أن يزرع فيها بذور الفتنة والتفرقة والانقسام، حتى تعيش بعد رحيله عنها ممزقة في خلافات غارقة في نزاعاتها، مبعثرة القوى لا يلتئم لها جهد لقيادة نهضتها وبناء مستقبلها. ومن خطط الاستعمار في مؤتمراته من أجل إجهاض الجهود الوطنية، خلق مشاكل الحدود».

وتضيف المذكرة فتقول: « ولم تكن بلادنا حين رحل الاستعمار عنا أسعد حظا من البلاد الأخرى، فلقد ترك لنا بذور الفتنة والانقسام ممثلة في مشاكل الحدود، ولقد أدت هذه المشكلة حتى الان دورها المطلوب وحققت كل أغراضها. فلقد أفرزت الخلافات وولدت النزاعات ومزقت فرص التعاون وأقامت حواجز نفسية أدت إلى تباعد الاشقاء وتفرقهم وعدم التقائهم على رأي أو عمل لو كان مصيريا، يرتبط بمستقبل الشعب».

وفي مواجهة مشاكل الحدود بين الامارات تسجل المذكرة المشتركة موقفا حاسما ضدها فتقول: « إن شعبنا يرفض مؤامرة الاستعمار ويرفض أن يكون أحد ضحاياها، ويهيب بحكامنا نبذ الخلافات وفض كل أسبابها، والتمسك بروح الأخوة الصادقة،

واستلهام مصالح الدولة العليا لالغاء الحدود الداخلية بين الامارات والتخلص منها نهائيا، إن وحدة الوطن ووحدة المسئولية تستوجب إزالة سحابات هذه المشاكل من سمائنا، وسرعة العمل من أجل تنقية الأجواء تدعيما للتضامن وتقوية للصف، ودفعا للمسيرة على طريق التكامل.

وجاءت هذه المذكرة، في هذه النقطة الهامة، لتكون بمثابة اعتراف صريح بفشل كل الجهود السابقة لحل مشكلة الحدود الداخلية بين الامارات، على الرغم من مرور حوالي تسع سنوات على قيام الاتحاد. وكان رئيس الدولة، الشيخ زايد نفسه قد اعترف قبل هذا الوقت بعدة سنوات بفشل تلك الجهود فقد صرح الشيخ زايد في أواخر عام ١٩٧٦ بأنه قضى أسبوعا بين الامارات محاولا تسوية قضايا حدود غير مهمة ومتنازع عليها بين الامارات الأعضاء وقال: «ولا يمكنني إلا القول بكل مرارة وأسى أن نزاعاتهم ليست إلا على بضع عشرات من الامتار. وهل يمكن أن تصدق أننا لم نتمكن من بناء مستشفى على قطعة معينة من الأرض بسبب تنازع إمارتين مختلفتين على ملكيتها»[٣٣].

وكانت هذه القضية، إلى جانب عدد من القضايا الأخرى التي كانت تقف عقبة كأداء أمام تطور البنيان الاتحادي للدولة هي التي جعلت رئيس الاتحاد يصرح في أواخر عام ١٩٧٦ قائلا: «وهذاما يجعلني أصرح على رؤوس الاشهاد وبالقلم العريض بأنني لن أستمر في رئاسة الاتحاد بعد انتهاء فترتي الرئاسية في نهاية هذا العام.. الرئاسة يجب أن لا تكون كريشة الطاووس، تعلق في الرأس للزهوّ والاختيال، وإنما يجب أن تكون رئاسة فعلية، تستطيع أن تكون قوة ضاغطة مملية عند اللزوم لحفظ الصرح الاتحادي من الاهتزاز ولتكريس مفاهيم وابعاد الاتحاد على جميع القوى المنتمية إليه»[٣٤].

(٣) ازدواجية الولاء: «المشكلة في الواقع مشكلة تجزئة. فأبن إمارة الفجيرة مثلا ليست له حقوق في إمارة أبو ظبي، وابن عجمان ليست له حقوق في دبي»[٣٥].

بهذه العبارات يلخص أحد مثقفي الامارات قضية ازدواجية الولاء بالنسبة لابناء الامارات المختلفة عموما، بين الانتماء إلى كيان الامارة الواحدة وبين الانتماء إلى الكيان الاتحادي الأكبر. وأحيانا تثور المشكلة حين يتعلق الأمر بتوزيع الولاء بين الامارات والاتحاد في آن واحد، ولا سيما إذا حصل تعارض مصلحي مباشر بين الانتماء للامارة او الانتماء للاتحاد.

ويؤكد مثقف اماراتي آخر على أن مشكلة ازدواجية الولاء نابعة أيضا من محاباة فريق من المواطنين على فريق من قبل المسئولين. ويقول «كما زادت تصرفات العديد من المسئولين من حيرة الفرد وعدم قدرته على تحديد شخصيته، وذلك عن طريق تطبيق قوانين التفرقة في المعاملة بين مواطني امارة وإمارة أخرى وحتى الفئات المثقفة التي تبوأت المراكز وحصلت على امتيازات تتصرف بإقليمية»(٣٦).

ويعبر رئيس تحرير «الأزمنة العربية» عن هذه المشكلة بعبارات مماثلة في مقال افتتاحي بالمجلة إذ يقول: «عند امارتي أبو ظبي ودبي ادارتان تصرفان شئونهما الداخلية. ونظرا لغنى الامارتين، فإن تحت يدي هاتين الادارتين ميزانيات دسمة تجعلهما قادرتين على انجاز الكثير لسكان كل منهما، لكن الامارات الخمس الباقية تفتقر بلدياتها ومرافقها المحلية للمدخول النفطي الذي يعتد به، ولذلك نجد المعاناة من حصة سكانها وحدهم، وأي تأخر في اعلان الوزارة للميزانية لا ينعكس على الحياة اليومية لسكان أبو ظبي ودبي، ولكنه يكاد يشكل جميع مرافق الحياة في الامارات الخمس الباقية».

ويضيف رئيس التحرير فيقول:

«على ذكر الامارتين الكبيرتين، فإن هناك ظاهرة بدأت تبرز فيهما، هذه الظاهرة عبارة عن نزعة اقليمية بغيضة اخذت طريقها إلى قلوب بعض مواطنيها، نابعة من الرغبة في الاستئثار بالعائد النفطي لكل امارة. وقد بدأ هؤلاء ينظرون إلى إخوانهم المواطنين في باقي الامارات شزراً وبنوع من التبرؤ واللامبالاة بحالهم»(٣٧).

ولا يمكن أن تفلت جملة مفارقات في هذا الصدد: «فهناك المفارقة المتمثلة في تفاوت الاسعار بين أبو ظبي وباقي الامارات، حيث تقوم في أبو ظبي شركة توزيع وطنية تسوق نفطا مكررا في مصفاة وطنية، بينما تقع باقي الامارات تحت رحمة شركات النفط الاجنبية».

لذلك فإنه «بغض النظر عن العبارات المنمقة.. المجتمع.. الاقتصاد الوطني.. الخ الا ان حقيقة الحال أن كل إمارة مستأثرة ومستقلة باقتصادها.. أي أن المشكلة تثير قضية الفرقة والتمزق الذي يعيشه مواطن الامارات بين الكيانات الاقليمية والكيان الاتحادي، ويثبت مجددا بأن الحل لجميع معضلات البلاد هو كسر طوق الاقليمية السائدة والذوبان في كيان دولة واحدة يتساوى فيها المواطنون، وينعمون بجميع خيراتها»(٣٨). ويعيب مثقف آخر من الامارات على وزارة الاعلام كونها تشكل

سببا آخر في تكريس ازدواجية الولاء لدى المواطنين في الدولة. ويقول « ان وزارة الاعلام لم توفق في وضع استراتيجية اعلامية موحدة بسبب الاقليمية التي تعانيها البلاد التي ترتب عليها اقليمية الأجهزة الاعلامية»[39].

(٤) عدم توحيد القوات المسلحة وقوات الأمن: لقد اصدر المجلس الأعلى للدفاع بتاريخ ١٩٧٦/٥/٦ قرارا بتوحيد القوات المسلحة في الدولة تحت قيادة مركزية واحدة، وأكد المجلس الأعلى للاتحاد هذا القرار بموافقته الاجتماعية في ١٩٧٦/١١/٦ على الغاء نص المادة ١٤٢ من الدستور المؤقت التي كانت تسمح للامارات الاعضاء بإنشاء قوات مسلحة محلية ليكون للدولة وحدها حق انشاء القوات البرية والبحرية والجوية. ورغم صدور القرار بتوحيد القوات المسلحة وإلغاء السند الدستوري لحق الامارات في الاحتفاظ بقوات تابعة لها، فإن خطوة جادة في اتجاه التوحيد الحقيقي لهذه القوات لم تتم، وبقيت أوضاع التجزئة بعد القرار كما كانت قبله[40].

ولهذا فإن المذكرة المشتركة للمجلس الوطني الاتحادي ومجلس الوزراء المرفوعة للمجلس الأعلى في شباط (فبراير) ١٩٧٩ طالبت بتنفيذ القرارات الصادرة بتوحيد واستكمال تنظيم القوات المسلحة في الدولة تحت قيادة موحدة ليكون انتماؤها للدولة، ولأهلها، تخضع لقيادتها، وتأتمر بأوامرها، مؤكدة أن أمن الدولة الخارجي لا يقبل التجزئة، لأن الدولة واحدة، و حدودها واحدة، وأي اعتداء على شبر من أرضها هو اعتداء على كل اراضيها، وقواتها المسلحة هي المكلفة بحماية سيادتها وسلامة أراضيها، وإن أي تجزئة في هذه القوات يضعف قواها الذاتية ويعطل قدراتها الدفاعية، بل إنه مع تعدد هذه القوات، كم تقول المذكرة، وتبعيتها لقيادات متعددة تبدو هي داخل الدولة وكأنها تتبع دولا متعددة، مما يفقدها ترابطها واحساسها الوطني المشترك بواجبها المقدس في الذود عن الوطن بالاضافة إلى توحيد القوات المسلحة، فإن المذكرة المشتركة تطالب المجلس الأعلى للاتحاد بالحرص على تطوير قوات الدفاع والتخطيط لتنقيتها من العناصر الأجنبية، والتخطيط بالتالي للاعتماد على العناصر الوطنية بتشجيعها وتأهيلها لاقامة جيش وطني كما تطالب المذكرة بتنفيذ توصية مجلس الوزراء التي عرضت على المجلس الأعلى بتاريخ (١٩٧٥/٤/١٦) المتعلقة بعملية استيراد الأسلحة، حيث توكل التوصية للسلطات الاتحادية وحدها حق استيراد الاسلحة، والاشراف الكامل على عمليات دخولها واستيرادها بدلا من الوضع الحالي الذي تقوم فيه الامارات بشراء الأسلحة واستيرادها، وكان الشيخ محمد بن راشد وزير

الدفاع قد حاول، قبل سنوات عدة من صدور المذكرة المشتركة، اعطاء إجابة عن مشكلة دمج القوات المسلحة في إحدى المقابلات الصحفية، ومما قاله في هذا الصدد « ما أظن أن هناك اعتراضا أو رفضا لمبدأ دمج القوات المسلحة فذلك مصير حتمي ولا بد من حدوثه. فقط هناك من يقول إن الظروف غير مناسبة الان. . والبعض الآخر يقول إن ذلك لا بد أن تسبقه دراسات مستفيضة وابحاث جادة. . . ومن هنا يقول البعض لا داعي للتسريح. . . ذلك هو الموقف بالتحديد[41].

ورداً على اتهام لأحد الصحفيين العرب في مقابلة صحفية مع الشيخ راشد حاكم دبي حيث اتهمه الصحفي بمعارضة دمج القوات المسلحة ، أجاب الشيخ راشد قائلاً : « نعم هذا صحيح فاعتقادي أنه لم يأت الأوان لذلك بعد . . ولماذا . . وكيف . . إن ذلك كله يجب أن تسبقه دراسات وأبحاث وخطة تنسيق »[42] .

غير أن ما جاء في المذكرة المشتركة بصدد المطالبة بدمج القوات في أقرب وقت ، إنما يؤكد أن سبب التأخير في عملية الدمج كان أبعد من كون أن هذه المهمة كانت تنتظر فقط مجرد إجراء « الدراسات والبحوث المعمقة » ، سيما وأن الفترة الفاصلة بين تصريحات وزير الدفاع وكذلك رئيس مجلس الوزراء ، حول هذه النقطة ، والتي تزيد عن ثلاث سنوات كانت أكثر من كافية لاعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالدمج .

وليست المشكلة المتعلقة بدورها بدمج قوات الأمن أقل أهمية من مشكلة دمج القوات المسلحة ومن هنا فقد أفردت المذكرة المشتركة حيزاً هاماً للحديث عن هذه المشكلة مؤكدة أن مفهوم الأمن الداخلي لا يتمثل في أمن الفرد وحده ، بل وأمن الدولة كذلك ، وهو الأخطر والأهم . والأمن ، كما تقول المذكرة ، « كل لا يتجزأ وتبعات الأمن في الظروف العادية تبعات جسيمة ، وهي في ظروف بلادنا أشد جسامة بسبب الكثافة البشرية التي تستوردها البلاد من مستويات متنوعة وجنسيات متعددة » .

وهذه العمالة الوافدة تحمل بين طياتها نذر الخطر لما يمكن أن يندس بينها من عناصر وتلقي على الدول ثقلاً أمنياً إضافياً لا يجوز تجاهل خطورته وتضيف المذكرة ، أن الدول النامية خاصة ذات الموقع الاستراتيجي والغنية بالثروات الطبيعية تكون هدفاً للأطماع ، وعرضة لتياراتها المناوئة التي تستغل فرصة انشغال الدولة في بناء نهضتها لبث سمومها ونشر عقائدها ، وتتربص الفرصة المناسبة للنيل من الدولة ، وأن اليقظة لمثل هذه التيارات هي من أهم مهمات أجهزة الأمن الداخلي ولذلك ، ترى المذكرة بأن الأمر أضحى أكثر الحاحا من أي وقت مضى لتنفيذ القوانين الصادرة بتوحيد أجهزة

الأمن الداخلي وكفالة استقرارها الداخلي ، وتوفير الأمن السياسي لمستقبل البلاد . وأنه لمن الأهمية القصوى وكما تقول المذكرة ، ولضرورات الأمن ذاتها ، أن يقوم جهاز الأمن في قياداته وأفراده على عناصر وطنية وتتولى مسئوليتها في المحافظة على سلامة البلاد وحماية أمنها واستقرارها ، يضاف إلى ما تقدم قضية أخرى لم تجد حلاً لها للآن ، وتتعلق بقانون التجنيد الاجباري فهذا القانون ، رغم انتهاء مناقشة المجلس الوطني الاتحادي له لَفَّهُ النسيان كما يبدو[٤٣] ولا شك أن تطبيق هذا القانون سيكون مساهمة إيجابية لا تنكر في سبيل تجسيد وحدة الدفاع والأمن لدى أبناء الاتحاد من كل الامارات .

(٥) جوانب سلبية في مشروع الدستور الدائم :

١ /٥ - فقد نص مشروع الدستور الدائم على أن « تعبير الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة لتلك الامارة . وتعمل الدولة على زيادة تلك الثروات والموارد ، وضمان حسن استثمارها لصالح الاقتصاد الوطني بما تسنه من قوانين لهذا الغرض » (مادة ١٧) ، وكان من الأفضل لو اعتبر النص الدستوري أن هذه الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة « للدولة » ككل لا « الامارة » وبسبب ذلك فإن تفاوتاً اجتماعياً واقتصادياً سينشأ لا محالة بين مواطني الامارات الغنية ومواطني الامارات الفقيرة ولا يخفف وطأة هذا الحال ما أضافته تلك المادة في نصها بحيث « تعمل الدولة على الحفاظ على تلك الثروات والموارد ، وضمان حسن استثمارها لصالح الاقتصاد الوطني » لأن الأساس يبقى لأن للامارة كل الحق في التصرف بثرواتها ومواردها والفرع هو أن تعمل هذه الامارة على إفادة الاقتصاد الوطني ككل من مواردها .

كما لا يخفف منه أيضاً ما نصت عليه المادة (١٢٧) بأن تخصص كل إمارة ٧٥ ٪ من مواردها السنوية لميزانية الاتحاد . لأن ما تملكه الامارة موضوعياً من ثروات وموارد عامة ومستمرة لها أكبر بكثير من مواردها السنوية .

٢ /٥ - إن مشروع الدستور الدائم سار على خطى الدستور المؤقت في تكبيله لسلطات رئيس الاتحاد في مقابل توسيعه لسلطات المجلس الأعلى للاتحاد . فهو ينص على أن «المجلس الأعلى هو السلطة العليا في الدولة» (مادة ٤١) وقد رأينا آنفاً ما سببه نص كهذا من إضعاف واضح لسلطات رئيس الدولة، وجعلها في حقيقة الأمر سلطات رمزية إجرائية أكثر منها فعلية ، وهذا يعكس بدوره حقيقة أن عامل التوازن في السلطة

بين حكام مختلف الامارات الأعضاء له الأولوية والأهمية على قيام سلطة اتحادية تحظى بقدر معقول من المركزية الذي يتيح لها مجالاً أكبر من حرية الحركة والتصرف في الظروف المختلفة بما يكفل ترسيخ دعائم الاتحاد وتطويره إلى صيغة وحدوية مع الوقت . كما أن المواد ٤٦ و٤٩ من الدستور الدائم التي تتحدث عن سلطات رئيس الدولة لا تأتي بجديد عما أتت به المواد المتعلقة بهذه السلطات التي احتواها الدستور المؤقت ، سوى أن مشروع الدستور الدائم يستخدم تعبير « رئيس الدولة » بدلاً من « رئيس الاتحاد » الذي استخدمه الدستور المؤقت بل إن الدستور الدائم جاء ليسحب من رئيس الدولة إحدى السلطات التي خولها له الدستور المؤقت (مادة ٥٤ فقرة ١٠) حين جعل « للمجلس الأعلى وحده أن يعفو عن تنفيذ العقوبة المحكوم بها من المحكمة العليا قبل تنفيذ الحكم أو أثناء التنفيذ وأن يخفف هذه العقوبة » (مادة ١١٠) .

٣ / ٥ ـ لم يحقق مشروع الدستور الدائم نقلة نوعية تذكر في موضوع المشاركة الشعبية في السلطة عن طريق إقامة مجلس برلماني منتخب انتخاباً حراً ومباشراً من كل أبناء الامارات ، وجعل هذه النقلة غير محدودة في الزمان فنص على أنه « إلى أن يتم انتخاب أعضاء المجلس الوطني كلهم أو بعضهم عن طريق الاقتراع العام في الدوائر الانتخابية المختلفة . . يختار حاكم كل إمارة بقرار منه عدداً من الأشخاص لا يقل عن خمسة أمثال عدد المقاعد المخصصة لإمارته ، ممن تتوافر فيهم شروط العضوية . . . وينتخب هؤلاء المختارون من بينهم ممثلي الامارة في المجلس الوطني بطريق الاقتراع السري ، وينظم مرسوم يصدر بموافقة المجلس الأعلى إجراءات هذه الانتخابات » (مادة ٦٤) .

إن هذا الأمر يعكس استمرار القناعة لدى حكام الامارات الأعضاء في الاتحاد بشكل عام بعدم جدوى الانتخابات الحرة والمباشرة في الظروف الراهنة أما الآن بعضهم أو جميعهم يرى أن الوعي السياسي لدى أبناء الامارات لم يبلغ بعد درجة من التطور تسمح بالاقدام على خطوة ديمقراطية كهذه أو لأن بعضهم أو كلهم غير مقتنع أصلاً بمبدأ الديمقراطية البرلمانية على أساس الانتخاب الحر المباشر. لقد أجاب رئيس الدولة الشيخ زايد على سؤال في أواخر عام ١٩٧٦ حول ما إذا كان هناك تخطيط للانتقال بالمجلس الوطني إلى مرحلة الانتخابات النيابية والتمثيل المباشر للشعب في دولة الامارات فقال : ـ « نحن في بداية طريق الاتحاد ونظمه ومتطلباته ، وليس هناك بديل من أن نستوعب التجارب الايجابية في مسيرتنا لكي ننتقل من الحسن

إلى الأحسن بشرط أن لا نتعجل في خطانا ، بل نريد أن نتأكد وأن نسير بخطوات حكيمة إلى ما نصبو إليه ، لا خطوات متعجلة نندم عليها »[٤٤] .

وعن فكرة الانتخابات ذاتها يجيب حاكم الشارقة ، الشيخ سلطان القاسمي فيقول : « نحن نخوض تجربة جديدة بعد فترة من الانعزال التاريخي عن الوطن عمرها تقريباً أربع سنوات لا نعرف معنى الانتخابات ومعنى المرشحين وكلها أمور غريبة علينا لذلك فإن الخطوة التي بدأت مع اختيار أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ما هي إلا خطوة للوصول إلى انتخابات حرة في المستقبل » .

ويبدو أن الصيغة المعدلة الجديدة التي تضمنها مشروع الدستور الدائم المتعلقة بكيفية تشكيل المجلس الوطني هي انعكاس تام لما كان الشيخ سلطان يعتقده من أجل الخروج بصيغة توفيقية ، لا هي بالتعيين الكامل ، ولا بالانتخاب الكامل .

فاستطرد ـ لما ورد من حديثه أعلاه ـ يضيف : « لذلك يرجأ ـ وهذا ـ في اعتقادي ليس خاصاً ، ترجأ الانتخابات . . وربما تتخذ طريقة وسطية أي انتخاب العناصر التي يتوخى فيها تحمل المسئولية وانتخاب أعضاء المجلس الوطني من بينها ، وهو صورة انتقالية كذلك حتى نصل إلى مرحلة الانتخابات الحرة المباشرة »[٤٥] .

(ب) عوامل اجتماعية :

(١) **الهجرة الوافدة** : وتعتبر من أبرز القضايا المثيرة للخلاف بين الامارات . فبينما أخذت بعض الامارات تتجه في السنوات الأخيرة ، ولاسيما إمارة أبو ظبي إلى الحد بشكل ملموس من العمال والموظفين من غير المواطنين أو العرب وخاصة في شركات البترول والبنوك ودوائر الخدمات المحلية ، لا زالت إمارات أخرى ، ولا سيما دبي ، ماضية في استخدام اعداد متزايدة من العمال والموظفين الأجانب ، أوروبيين كانوا أم آسيويين ، في المؤسسات الاقتصادية الحكومية وفي القطاع الخاص .

لقد كانت هذه المشكلة المتفاقمة بآثارها السلبية على الوضع السكاني والهوية الوطنية والقومية للامارات هي التي حدت بمجلس الوزراء إلى اتخاذ قرار بتاريخ ٢٢ / ١٠ /١٩٧٩ بتشكيل لجنة وزارية من خمسة وزراء لدراسة مذكرة كانت قد رفعتها وزارة التخطيط من قبل مجلس الوزراء حول المشكلة السكانية في البلاد . وبعد أن عقدت اللجنة الوزارية ثلاثة اجتماعات في أواخر تشرين ثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٩ رفعت نتائج دراساتها حول المشكلة السكانية وأسبابها وآثارها ، ووسائل علاجها وقد

جاء في هذه المذكرة أن من أسباب ظهور المشكلة السكانية ، عدم وجود تخطيط مسبق على مستوى الدولة أو على مستوى الامارات ، وتنافس الحكومات المحلية ، خاصة في أبو ظبي ودبي ، على التوسع في هذه المجالات ، إلى جانب عدم التنسيق بين المشروعات التي تنفذ في الامارات ، مما أدى إلى تزايد الانفاق على مشاريع مكررة ، وزيادة الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية لتنفيذها ، دون النظر إلى الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هذا إضافة إلى اتجار بعض المسئولين في تأشيرات الدخول للبلاد وقيام بعض الشركات في الامارات بغرض استقدام القوى العاملة الأجنبية من الخارج والاتجار فيها وتحقيق أرباح طائلة من وراء ذلك ، وتوسع البلديات في الامارات المختلفة في منح الرخص التجارية للمنشآت والمحال الصغيرة المتكررة التي تستخدم العمالة الأجنبية وعدم تعاون الأجهزة الأمنية في إحكام السيطرة على الهجرة الوافدة إلى البلاد وعدم اتباعها سياسة موحدة في هذا الشأن .

كما أن هناك ، كما تقول المذكرة ، ثغرات تشريعية وتنظيمية أدت إلى تزايد الهجرة الوافدة منها : تعثر إصدار قانون تنظيم العمل والعمال ، ووجود بعض الثغرات في لائحة استخدام العمال الأجانب ، إضافة لعدم التقيد بأحكامها ، وتعثر إصدار القوانين المشجعة للنشاط التجاري في الدولة ، وعدم إعطاء الحكومة الاتحادية سلطة الاشراف على تنفيذ هذه القوانين لضمان تنفيذها بصورة موحدة على مستوى الامارات في الدولة هذا إضافة إلى تعدد جهات الاشراف على مراكز الدخول والخروج في الدولة (المطارات، الموانىء ، ومراكز الحدود) وعدم التزامها بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالهجرة والاقامة واتباعها سياسة موحدة في هذا الشأن .

وأخيراً ، عدم وجود جهة أو هيئة عليا تتولى مسئولية الاشراف الكامل على مجابهة هذه المشكلة الخطيرة ، كما تقول المذكرة ، يكون لها من الصلاحيات ما يمكنها من التصدي لهذه المشكلة بمنع أسبابها وعلاج آثارها المتعددة .

وبرغم صدور قانون العمل والعمال المعدل ، في أيار (مايو) ١٩٨٠ ، الذي يتضمن أحكاماً من شأنها الحد من تدفق العمالة الأجنبية الاسيوية بشكل خاص للبلاد ، وبرغم قيام السلطات الأمنية في إمارتي أبو ظبي ودبي ، إضافة لجهود وزارة العمل والشئون الاجتماعية بواسطة المفتشين العماليين ، وكذلك بمذكرتها المستمرة للشركات في القطاع الخاص في سبيل تقليل وضبط عملية استخدام القوى العاملة الأجنبية وتسفير العمال الأجانب الذين انتهت عقود عملهم أو دخلوا البلاد بصورة غير مشروعة ، فإن كل هذه الاجراءات لا زالت في بدايتها ، ولم تحقق النتائج المرجوة

ولن يأتي تحقيق هذه النتائج على وجهها الأكمل إلا باعطاء وزارة العمل سلطة الاشراف الكامل على عملية استخدام القوى العاملة الأجنبية وإلزام كل الجهات الرسمية المحلية في الامارات بالتقيد بتعليماتهم وتطبيق لائحة استخدام العمال التي أصدرتها الوزارة المذكورة بالاضافة إلى التعاون الكامل للاجهزة الأمنية في الامارات مع جهود وزارة العمل في هذا الشأن عبر التنسيق مع وزارة الداخلية التي تشرف على تلك الأجهزة .

(٢) التباين بين الامارات : يمكن النظر في مظاهر التباين بين الامارات من زوايا عديدة . فهناك تباين في عدد السكان والمساحة وتباين اقتصادي وتباين في حجم الثروة والموارد وكذلك تباين اجتماعي . يضاف لكل ذلك التباين الحضاري الذي يمكن التعرف عليه من خلال معدل انتشار التعليم ، ومدى توفر مؤسسات الادارة الحديثة ومستوى الوعي السياسي(٤٦) . فمثلاً تحتل أبو ظبي ما نسبته حوالي ٦٧ ، ٦٨ ٪ من مجموع مساحة دولة الامارات ككل ، أي ما يزيد عن مساحة كل من قطر والبحرين والكويت مجتمعة . فهي تقع في الركن الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية وتمتد سواحلها بطول يبلغ ٤٠٠ كم وتتوغل في الداخل لمسافة تزيد على ٢٥٠ كم. أي أن مساحتها حوالي ٨٠ ألف كم٢ (٤٧) .

كما تعتبر أبو ظبي أكثر الامارات الأخرى من حيث عدد السكان ، بل إن عدد سكانها يساوي مجموع سكان كل الامارات ، باستثناء إمارة دبي ويليها في الأهمية من حيث المساحة وعدد السكان إمارة دبي فمساحتها تبلغ ٣٨٨٥ كم٢ (٤٨) .

ولكون إمارتيْ أبو ظبي ودبي أكبر الامارات مساحة وأكثرها سكاناً . فإنهما حصلتا على حصة الأسد « سياسياً ومعنوياً على مستوى الكيان الاتحادي فلقد رأينا أن أي قرار في المجلس الأعلى للحكام لا يمكن الموافقة عليه إلا إذا وافقت عليه كلٌ من أبو ظبي ودبي . كما تحتفظ الامارتان بعدد أكبر من الأعضاء في المجلس الأعلى الاتحادي (بواقع ٨ أعضاء لكل منهما) ، بالاضافة إلى تمتعها بالعدد الأكبر من الحقائب الوزارية وأكثرها أهمية والمناصب العليا في الجيش ، كرئاسة الأركان ووزارة الدفاع وقيادة قوات الأمن . إن هذه الامتيازات التي تتمتع بها إمارتا أبو ظبي ودبي فضلاً عن الامتيازات الاقتصادية لا زالت تثير حساسيات بالغة ، أحياناً ظاهرة ، وأخرى مستترة ، بين الامارات ، سواء على مستوى الحكام أو المواطنين ، ويتم التعبير عن هذه الحساسيات بالتباطوء في عملية دمج المؤسسات الحكومية المحلية بالمؤسسات الاتحادية خوفاً من الذوبان ، وكانت هذه الامتيازات هي السبب الذي حال دون

انضمام إمارة رأس الخيمة مثلاً للاتحاد منذ قيامه ، حيث طالب حاكمها الشيخ صقر القاسمي في حينه بألا يكون الدخل الخاص بكل إمارة أو مساحتها أو عدد سكانها هو المعيار الأساسي لأهمية كل إمارة وما تتمتع به من وزن سياسي داخل الاتحاد[٤٩] . فمن حيث السكان مثلاً ، فإنه يطالب بأن يؤخذ في الاعتبار عدد السكان الأصليين من العرب وليس مجرد العدد الاجمالي لهم ، سواء كانوا مواطنين أصلاً أو مواطنين بالتجنس أو من الوافدين الأجانب كما تتطلع إمارة الشارقة ، التي تحكمها مع الأخرى أسرة أخرى من آل قاسمي ، إلى دور أكبر في كيان الاتحاد ، نظراً للدور التاريخي المتميز الذي لعبته عائلة القاسمي في محاربة الاستعمار البرتغالي ، ودورها كقوة بحرية في الخليج العربي بأسره . هذا إضافة لما تتمتع به الامارة من عدد أكبر من المتعلمين يزيد عما لدى إمارات أخرى ، ربما فيها أبو ظبي نفسها .

وتحتل إمارة الشارقة المركز الثالث بعد إمارتي أبو ظبي ودبي من حيث المساحة والسكان فمساحتها تبلغ ٢٥٩٠ كم٢ ، أي ما يعادل ٣,٣٣ في المائة من مساحة الدولة ، تليها إمارة رأس الخيمة ، حيث تبلغ مساحتها ١٦٤٨ كم٢ ، أي ما يعادل ٢,١٧ ٪ من مجموع مساحة الدولة ، ثم إمارة الفجيرة وتبلغ مساحتها ١١٦٥ كم٢ ، أي ما يعادل ١,٥ ٪ من مساحة الدولة[٥٠] .

إضافة إلى ما تقدم ، فهناك التباين الواضح في مستوى التطور الذي قطعته كل إمارة على حدة على مستوى بناء المؤسسات الادارية الحديثة ، وهذا التباين مرده بالطبع إلى التباين في حجم الدخل والثروة الخاصة بكل إمارة ، وإلى أسبقية ظهور الثروة البترولية منها . فمن الواضح أن أسبق الامارات ، وأكثرها تقدما الآن على مستوى التطور الاداري هي إمارة أبو ظبي تليها دبي فالشارقة . أما في باقي الامارات فلا يعدو الوضع الاداري فيها أكثر من دواوين لحكام الامارات تضم عددا من المستشارين الاقتصاديين والقانونيين والموظفين الاداريين والفنيين ، إضافة لمجالس البلديات .

(٣) التركيب القبلي : يمثل البدو حوالي ٥ ـ ١٥ ٪ من سكان بعض الامارات . وتمثل القبائل أحد الركائز الهامة التي تعتمد عليها الأسر الحاكمة ، حيث يعتمد الحاكم في المسائل الأمنية الخاصة به على استخدام أفراد القبائل ، ويرى البعض أن التعدد القبلي هو أساس التفكك السياسي الذي تعاني منه المنطقة إذ أنه لا يمكن في الواقع إنكار الدور السلبي للمنازعات والحروب القبلية التي أدت إلى التجزئة ولكن الدور الأكبر والأساسي يعود إلى عهد الاستعمار الذي استغل هذه الحروب والمنافسات بين

القبائل المختلفة لمنع وحدتها وإزكاء نار الفتنة بينها ولا أدل على ذلك من وجود إمارتين يحكمهما شيوخ ينتمون لنفس العائلة (الشارقة ورأس الخيمة) وهي عائلة القاسمي[٥١] .

ويحدد أحد الباحثين للنظام السياسي والتجربة الاتحادية في دولة الامارات مظاهر تأثير النظام القبلي فيهما على النحو التالي : ـ

أ ـ إن النظام القبلي يفرض بطبيعته التفرقة والعصبية المحلية ، وكثيراً ما يؤدي إلى التناصر والصراع . فولاء الفرد محصور لقبيلته وشيخها ومن الصعوبة بمكان تحويل ولاء الأفراد إلى قبيلة أخرى وهكذا فإن هذا الشعور يحول دون تكوين روح الانتماء بالوحدة الوطنية والمجتمع الأكبر .

ب ـ عدم القبول بالخضوع لأي شكل من أشكال السلطة المركزية . فالنظام القبلي يتنافى مع طبيعة السلطة السياسية في الدولة الحديثة . ومن صوره الصراع حول التوفيق بين الموروث القبلي حيث السلطة المطلقة بيد الفرد ، وشروط الدولة الحديثة التي تعمل على نقل السلطة إلى المؤسسات والأجهزة أو خلق ما يسمى بقيادة المؤسسات .

جـ ـ إن النظام القبلي يمثل قوة ضغط داخل الدولة ، فتتوقف مكانة القبيلة ونفوذها وتأثيرها على حجمها وانتشارها ومدى ارتباطها بالأسرة الحاكمة . ومن مظاهر الخلاف ذلك الذي نشب بين القواسم وبين السلطة الاتحادية على أثر محاكمة الشيخ صقر وأعوانه ، عقب محاولة انقلاب الشارقة في مطلع عام ١٩٧٢ فاعتبرت قبيلة القواسم أن هذا الأمر هو من اختصاصها ، في حين اعتبرته السلطة الاتحادية مسألة تتعلق بأمن واستقرار البلاد . ومن ثم فإن المحاكم الاتحادية العليا هي صاحبة الاختصاص لنظر القضية ، وبقيت هذه المسألة معلقة لأكثر من ثلاث سنوات إلى أن استطاعت الحكومة الاتحادية أن تحيل المسألة لمحكمة اتحادية أصدرت حكمها بحبس الشيخ صقر لمدة ١٢ سنة ، وأعوانه لمدد تتراوح بين ٣ ـ ٧ سنوات وانتهت المسألة بعفو خاص صادر عن الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة . إن هذه الحادثة توضح أثر النظام القبلي في شل فعالية السلطة الاتحادية .

د ـ إن من مظاهر تأثير النظام القبلي كذلك ، سواء على مستوى الامارة أو على مستوى الكيان الاتحادي تكوين المجالس الاستشارية أو مجالس البلديات في الامارات ، حيث تتكون من كبار رجال القبائل فالمجلس الاستشاري في أبو ظبي مثلا

تكون من كافة القبائل المحلية وله رأي ووزن ، وكذلك المجالس البلدية .

ورغم أن مظاهر النظام القبلي آخذة في الانحسار تدريجياً بعد أن امتدت يد العمران لقلب الصحراء وانغماس أفراد القبائل في حياة المدن ، فإن القبيلة ، كوحدة اجتماعية وسياسية لا زالت قائمة ولا يمكن القضاء على آثار النظام القبلي السلبية إلا بنشر التعليم الشامل وتعمير الصحراء[٥٢] .

الهوامش

(١) انظر على سبيل المثال : ـ د. عبدالحميد متولي ، القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، ١٩٦٣ ، ـ د. محمد كامل ليلة ، القانون الدستوري .

(٢) د. السيد محمد إبراهيم ، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الامارات العربية المتحدة ، مركز الوثائق والدراسات . أبو ظبي ١٩٧٥ ، ص ٦٤ ـ ٦٥ .

(٣) لم تكن إمارة رأس الخيمة قد انضمت بعد إلى الاتحاد . وقد عادت لتنضم إلى الاتحاد بتاريخ ١١ /٢ /١٩٧٢ .

(٤) حددت المادة ٦٨ من الدستور تشكيل المجلس الوطني الاتحادي من ٣٤ عضواً يوزعون على الامارات . الأعضاء على النحو التالي : ـ

٨ أبو ظبي .
٨ دبي .
٦ الشارقة .
٤ عجمان .
٤ أم القيوين .
٤ الفجيرة .

وأصبح عدد الأعضاء بعد انضمام إمارة رأس الخيمة للاتحاد عام ١٩٧٢ ٤٠ عضواً بزيادة ٦ أعضاء لرأس الخيمة .

(٥) تضم اللجنة في عضويتها ، إلى جانب رئيس المجلس ، عشرة أعضاء هم : ـ حمد بو شهاب ـ هلال لوتاه ـ محمد عبدالله موسى ـ عبدالرحمن أبو خاطر ـ سلطان خليفة ـ صالح الشال ـ سيف سلطان ـ فرج بن حمودة ـ راشد عويضة ـ سعيد النابودة .

(٦) انظر : د. السيد محمد إبراهيم : أسس التنظيم السياسي والدستور لدولة الامارات . مصدر سابق . ص ٦١ .

(٧) أصدر المجلس الأعلى للاتحاد قرارا بتاريخ (٦ تشرين ثاني ـ نوفمبر) ١٩٧٦ ألغى بموجبه نص المادة ١٤٢ من الدستور المؤقت .

(٨) حديث مع بعثة التليفزيون البريطاني ، وثائق دولة الامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧٢ ، ٣٠ /١٢ /١٩٧١ .

(٩) حديث مع مجلة « روز اليوسف » المصرية . وثائق دولة الامارات . . ٢٧ /١١/ ١٩٧٢ ص ١٩٦ .
(١٠) حديث مع مجلة « المصور المصرية » وثائق الخليج والجزيرة العربية . مصدر سابق ص ٢٥٧ .
(١١) حديث مع صحيفة « الرأي العام الكويتية بتاريخ ٦ /٣ /٨٠ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية عدد (٢٣) تموز (يوليو) ١٩٨٠ ص ١٢٢ .
(١٢) حديث مع الصحيفة الامريكية فوندا جابلونسكي ، صاحبة ورئيسة تحرير مجلة « بتروليم انتلجنس » الأسبوعية بتاريخ ١٩ /١١/ ١٩٧٢ . وثائق دولة الامارات ص ١٧٨ .
(١٣) حديث مع صحيفة « الرأي العام » بتاريخ ١٦ /٤ /١٩٧٦ . مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد ٧ تموز (يوليو) ١٩٧٦ . ص ١٦٧ .
(١٤) حديث مع بعثة التليفزيون المصري بتاريخ ٢٦ /٦ /١٩٧٦ . المصدر السابق ـ عدد ٨ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٦ . ص ١٦٧ .
(١٥) حديث مع صحيفة « الرأي العام » مصدر سابق .
(١٦) حديث إلى تليفزيون الكويت . مصدر سابق .
(١٧) إن هذا لا يعني بالضرورة أن هذه القرارات مطبقة بالكامل من الناحية الفعلية ولكن يبقى أن مجرد صدورها هو بحد ذاته خطوة مبدئية هامة على طريق تكريس بنيان الاتحاد ولا بد أن يأتي يوماً تطبق فيه بالكامل .
(١٨) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد ٩ كانون ثاني (يناير) ١٩٧٧ .
(١٩) المصدر السابق ، ص ١٦٦ .
(٢٠) إن هذا الدستور لم يعمل به للآن ولم ينشر رغم أن المادة (١٧٢) منه تنص على أن « يصدر رئيس الدولة هذا الدستور باسم المجلس الأعلى ونيابة عنه ويأمر بنشره في الجريدة الرسمية للدولة ويعمل به اعتبارا من الثاني من ديسمبر ٧٦ ، تاريخ انتهاء العمل بالدستور المؤقت ويحل لجميع الحكومة محل الدستور المذكور » وقد أصدر الشيخ زايد ، رئيس الدولة ، قرارا ، بعد اجتماع عقده المجلس الأعلى للاتحاد في أواخر نوفمبر ١٩٨١ ، يقضي بتجديد العمل بالدستور المؤقت لمدة خمس سنوات أخرى . ولذلك تظل الجوانب الايجابية في هذا الدستور نظرية ما لم يتم العمل به .
(٢١) محمد عبيد غباش، مجلة « الأزمنة العربية». الشارقة عدد ٩٨ (٤ ـ ١٠/٢ ـ ٨١) ص ٩.
(٢٢) ناجي صادق شراب « التجربة الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧» رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة ١٩٨٠. ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.
(٢٣) مجلة « الأزمنة العربية». العدد ٦٩ (٢ ـ ١٩٨٠/٧/٨).
(٢٤) مجلة « الأزمنة العربية»، العدد ٩٩ (١١ ـ ١٩٨١/٢/١٧).
(٢٥) وثائق الخليج والجزيرة العربية، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.
(٢٦) وثائق الخليج والجزيرة العربية، مصدر سابق. ص ٤٣١.
(٢٧) المصدر السابق، ص ٤٨٢.
(٢٨) مهدي التاجر، المصدر السابق ص ٤٨٢.
(٢٩) محمد عبيد عباش، « الأزمنة العربية». العدد ١٠٠ (١٨ ـ ١٩٨١/٢/٢٤ ص ٦).
(٣٠) ناجي صادق شراب، مصدر سابق. ص ٢٦٨.
(٣١) المصدر السابق، ص ٢٦٩.
(٣٢) رفعت لرئيس الاتحاد يوم ١٩٧٩/٢/١٣، وناقشها المجلس الأعلى يوم ١٩٧٩/٣/١٩.
(٣٣) د. عبدالله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة ١٩٧٨. ص ٧٣.
(٣٤) « الأزمنة العربية»، العدد ١٠٣. ١٠ ـ ١٩٨١/٣/١٦ ص ٧.
(٣٥) محمد بن حسين، « الأزمنة العربية»، عدد ٢٧ ـ ١٢ ـ ٧٩/٩/١٨ ص ٢٢.

(٣٦) عبدالله عبدالرحمن، «صحيفة الاتحاد»، مقالة بعنوان «كلمة حق» ١٩٨٠/٥/٢.
(٣٧) محمد عبيد غباش، «الأزمنة العربية» هوامش في الدفتر السياسي للامارات» العدد ١٧. ٢٧ - ٧٣/٦ - ١٩٧٩ ص ٤.
(٣٨) «الأزمنة العربية»، العدد ٥٠. ٢٠ - ١٩٨٠/٢/٢٦.
(٣٩) نجيب الشامسي، «الأزمنة العربية»، غيبوبة الاعلام والاقليمية هي الداء عدد ٣٧.
(٤٠) المذكرة المشتركة. وقد سبق الاشارة اليها.
(٤١) وثائق الخليج والجزيرة العربية. ١٩٧٥. ص ٤٣٠.
(٤٢) المصدر السابق. ص ٤٣١.
(٤٣) «الأزمنة العربية»، عدد ٩٧ /١ - ١/٢٨ - ٣ /٢ / ١٩٨١.
(٤٤) من مؤتمر صحفي للشيخ زايد حول قضايا الاتحاد. ٢١ /١٠ /١٩٧٥. وثائق الخليج والجزيرة العربية (مصدر سابق ص ٤٤٣).
(٤٥) من مؤتمر صحفي للشيخ سلطان القاسمي (المصدر السابق ص ٤٥٩).
(٤٦) د. عادل الطبطبائي، النظام الاتحادي في الامارات: مقارنة، القاهرة ١٩٧٥ ص ٣٨٤-٣٨٥.
(٤٧) الكتاب السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧٢ وزارة الاعلام ص ٤٤.
(٤٨) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٨ ص ١٤.
(٤٩) في الاحصاء السكاني للامارات الذي جرى عام ١٩٧٥ والاحصاء الآخر الذي جرى في أواخر ١٩٨٠ لا توجد أرقام خاصة بعدد السكان في كل إمارة على حدة وبدلاً من ذلك إشارة التعداد السكاني الأخير إلى عدد «الوحدة السكنية» في كل إمارة، حيث جرى في نفس الوقت تعداد للوحدات السكنية والمنشآت فبالنسبة للوحدات السكنية ذكر التعداد أنها موزعة على النحو التالي: أبو ظبي ٨١,٥٥٥٢، دبي ٦٤,٠٠٩، الشارقة ٣٧,٤٣٤، عجمان ٧,٧٧١، أم القيوين ٣,١٤٤، رأس الخيمة ١٨,٧٣٨، الفجيرة ٥,٧٤٥ وحدة، مما يعطي مؤشراً نسبياً لعدد السكان في كل إمارة.
(٥٠) الكتاب السنوي لدولة الامارات. عام ١٩٧٨. ص ١٥.
(٥١) ناجي صادق شراب. مصدر سابق. ص ٣٢٤.
(٥٢) المصدر السابق. ص ٣٢٤-٣٢٦.

مفهوم الادارة : دراسة ميدانية

د. سالم مرزوق الطحيح

مقدمة

هناك العديد من التعريفات المختلفة للادارة Management في الكتب التي تستخدم للتدريس في الجامعات الامريكية[1] والعربية. وتبين بعض الدراسات تنوع وكثرة التعريفات التي يستخدمها رجال الأعمال الامريكيين للإدارة أو مفهومهم لها[2].

واعتبر بيتر دركر أحد كتاب الادارة المعروفين ان كلمة (ادارة) Management من الكلمات الامريكية ـ التي بجانب صعوبة تعريفها ـ يصعب أيضا ترجمتها الى اللغة الانجليزية ـ البريطانية[3].

«The Word (Management) is a singularly difficult one. It is, in first place, specifically american and can hardly be translated into any other language, not even into British-English».

إن علم الادارة يدرس بالجامعات العربية معتمدا معظمه ـ بصفة أساسية ـ على ترجمة الكتابات الامريكية، لذا عكست الترجمة العربية اختلاف المفاهيم التي تعبر عن تطور مفهوم الادارة في امريكا، وكان من نتيجة تعدد المفاهيم للادارة في المجتمع الامريكي، ومحاولة الكتاب الامريكيين تطوير نظرية عامة للادارة، أن تعددت المدارس الفكرية لتدريس الادارة.

فوجدت المدرسة التقليدية التي تركز على تدريس وظائف ومبادىء الادارة، وكذا

* رئيس جهاز الدراسات والبحوث الاستشارية لسمو الأمير ، والمدرس بقسم ادارة الأعمال بجامعة الكويت .

مدرسة الحالات التي تهتم بتنمية مهارات التشخيص والتحليل لدارس الادارة من خلال مناقشة عدة حالات واقعية، وكذا المدرسة السلوكية التي تركز في تدريسها للادارة على عنصر الافراد والعلاقات بينهم في بيئة العمل، وكذا مدرسة اتخاذ القرارات التي ينصب اهتمامها على تدريس الطرق الرياضية للطالب كأداة من أدوات اتخاذ القرارات مثل بحوث العمليات، كما ركزت المدرسة الكمية في تدريسها للادارة على تنمية قدرة الطالب على تحويل المشاكل الادارية الى نماذج كمية يمكن حلها رياضيا، واخيرا مدرسة الاعتماد التي تقوم بتدريس الادارة على أساس تركيزها على العوامل الاساسية للمواقف التي يواجهها المدير(٤).

إن تعريف أي حقل علمي ليس بالعملية السهلة، خاصة تعريف الادارة، فإن الدارس لها أو المهتم بها يجد نفسه أمام مشكلة عدم الاتفاق على مفهوم موحد لها، (مما قد يسمح لزيادة عدم التفهم للعمل او السلوك الاداري)(٥). لذا يستلزم الأمر الاهتمام بدراستها بسبب:

أولا : الحاجة إلى تطوير نظرية عامة للادارة يستلزم وجود ثمة اتفاق كحد ادنى لمفهوم الحقل العلمي، بين الباحثين والدارسين لهذا الحقل على وجه الخصوص.

وإذا كان موضوع النظرية قد شغل المهتمين بالادارة، وخصوصا الأكاديميين في الولايات المتحدة الامريكية منذ بداية هذا القرن، والتي تكونت على اساسها معالم نظرية الادارة، الا انه يجب قبل البدء بمعالجة موضوع الادارة أو الظواهر المتعلقة بها في دول الخليج بصفة خاصة والبلاد العربية بصفة عامة التأكد من مدى صحة الفرض القائل بعدم وجود اتفاق على مفهوم الادارة بين العاملين في مجالها، وذلك باستخدام أسس البحث العلمي حتى تكون هذه الدراسة نقطة اطلاق لبحوث علمية اخرى.

ثانيا: لأهمية الادارة للعالم العربي بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة، فلقد تميزت فترة السبعينات بنشاط اقصادي مكثف يتمثل في انشاء العديد من الشركات والمنظمات التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي وذلك من شأنه تحقيق طموحات التقدم والتنمية في مجتمعات دول الخليج العربي.

وإذا كان انشاء تلك المؤسسات لم يمثل مشكلة من ناحية رؤوس الأموال (عائد النفط) والالات والمعدات (من الدول الصناعية) والأيدي العاملة الفنية (من الدول المختلفة)، الا ان تلك المجتمعات وجدت ثمة مشكلة تتمثل في ادارة تلك المؤسسات(٦).

وإذا كانت هناك بعض العوامل الاجتماعية والسياسية التي حكمت اختيار القادة الاداريين في الفترة الأولى من التنمية[٧]، فإن المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحتاج في الوقت الحاضر إلى قادة اداريين من ذوي الكفاءة لادارتها بنجاح.

وحتى يتم تحقيق هذين الهدفين يجب:

* تطوير النظرية العامة للادارة.
* وتطوير الادارة لقطاع العمال.

فإن هناك حاجة شديدة للبدء باستخدام الاساليب العلمية لدراسة الظواهر المتعلقة بالادار.

الدراسات السابقة

منذ السبعينات اتجه بعض الكتاب الامريكيين في بحوثهم وكتاباتهم نحو تفهم عمل الدير. فلقد كتب كل من كامبل، ودونيت، لولر وديك في سنة ١٩٧٠ كتابا خصص لدراسة السلوك والاداء والفعالية الادارية.

وفي سنة ١٩٧٣ صدر كتاب آخر للكاتب بيتزبيرج عن طبيعة العمل الاداري، وتبعه كتاب كوهين ومازج سنة ١٩٧٤، كما صدر كتاب ستيوارت «التناقض في الادارة» سنة ١٩٧٦ وهو عبارة عن دراسة لاعمال المدير.

ولقد نشرت مقالات عديدة في الدوريات العلمية تناقش اعمال المدير وسلوكه، مثل مقال ويزوشو عام ١٩٧٩ عن دراسة العوامل المؤثرة على قرارات المدير وعلى نوعية الأهداف[٨]، وكذلك تقرير مكال وسيجريت «في سبيل عمل المدير» عام ١٩٨٠[٩]، وأيضاً مقال مارشال وستيوارت عن «اتجاه المدراء والفرص المتاحة عام ١٩٨١[١٠].

نظرت تلك الدراسات إلى عمل المدير من عدة اتجاهات أو مدارس فكرية، ولقد أوضح بيتزبيرج ثمانية اتجاهات لدراسة عمل المدير وهي: الدراسة التقليدية ومدرسة الرجل العظيم و مدرسة المبدع ونظرية اتخاذ القرارات ونظرية القائد الفعال ونظرية قوة القائد ونظرية سلوك القائد وأخيرا نشاط العمل من خلال دراسة ما يقوم به المدير من أعمال.

وقدم بيتزبيرج وصف لعينة من اعمال المدير وذلك من خلال وضع بعض الافتراضات وشرح للمهام المختلفة التي يقوم بها المدير.

ولقد قدمت ستيوارت في مقالها «نموذج لتفهم اعمال المدير وسلوكه» عام ١٩٨٢ بعض المشاكل المتعلقة بمناهج البحث وابرزت الصعوبات المنهجية التي تصاحب تحليل وترجمة الاجابات عن الاسئلة التي وجهت للمديرين عن أعمالهم، ولقد وضعت أبعاد النموذج من خلال متطلبات الوظيفة الادارية كبعد أول وكمثال لها الاجتماعات التي يجب علياالمدير حضورها ومحددات Constraints عمل المدير كبعد ثان وكمثال لها المحددات القانونية. أما البعد الثالث فهو الاختيارات المتوافرة للمدير ومن امثلتها الكيفية التي يجب تنفيذ العمل بها.

ولقد استخلصت الكاتبة أن تطبيق هذا النموذج يعطي صورة أكثر شمولا عن طبيعة عمل المدير وذلك بعد الأخذ في الاعتبار الابعاد الثلاثة السابق ذكرها، وهذا أفضل من وصف ودراسة الاداء الوظيفي لعمل المدير.

وتشترك الدراسات السابقة في أنها ربطت بين العوامل الشخصية للمدير ومفهومه للعمل والسلوك الاداري معتمدة على أسلوب المقابلات الشخصية والاستقصاءات المبنية على الاسئلة المفتوحة.

وتركز دراستنا هذه على العلاقة بين عوامل السن ونوعية التخصص في المرحلة الجامعية الأولى والخبرة العملية وبين مفهوم الادارة لدى القادة الاداريين.

منهج البحث

كانت عينة البحث مكونة من ٥٦ فردا يشغلون منصب وكيل وزارة ووكيل وزارة مساعد في المؤسسات الحكومية، ومنصب مدير عام أو نائب مدير في الشركات المساهمة التي يبلغ رأسمالها أكثر من مليون دينار ويعمل بها أكثر من ١٠٠ شخص تم اختيارهم بطريقة القرعة من قائمة تضم المؤسسات والوزرات والشركات المساهمة الكويتية.

ونظرا لأن هدف البحث هو التأكد من مدى صحة الافتراض القائل بعدم وجود اتفاق على مفهوم الادارة بالنسبة للمدراء عامة وليس هدفه مقارنة مفهوم المدراء بين كل قطاع وقطاع آخر، وعليه فقد عوملت العينة على أنها تمثل المدراء في مجال الاعمال ككل.

ولقد أرسلت قائمة استقصاء لافراد عينة البحث تتكون من جزئين:

الجزء الأول ويشمل اسئلة عن:

١ ـ الاسم.
٢ ـ السن.
٣ ـ المؤهل العلمي.
٤ ـ الخبرة العملية.

أما الجزء الثاني فلقد ترك للمدير حرية ابداء رأيه فيما يعتقده كمفهوم للادارة دون وضع اسئلة محددة.

النتائـــج

أولا: البيانات الشخصية:

توضح الجداول ١، ٢، ٣، ٤، توزيع أفراد العينة حسب العمر، المؤهل الدراسي، التخصص وكذلك عدد الاعمال التي شغلها المدير قبل مجيئه للعمل الحالي.

ويلاحظ الآتي:

١ ـ إن المدراء القياديين من العينة موزعون بنسب تكاد تكون متساوية بين سن ٣١ إلى ٤٠ ومن سن ٤١ إلى ٥٠. جدول (١).
٢ ـ إن ٣٠٪ من مفردات العينة درسوا الهندسة كتخصص في المرحلة الجامعية الأولى و١٦٪ درسوا ادارة الأعمال ولم يذكر ٣٦٪ منهم تخصصهم، وتوزعت النسب

جدول (١)
العمر
توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
٣٠ سنة فأغر	٥	٩٪
٣١ ـ ٤٠	٢٠	٣٦٪
٤١ ـ ٥٠	١٨	٣٢٪
٥١ سنة فأكبر	٢	٤٪
لم يبين	١١	١٩٪
المجموع	٥٦	١٠٠٪

الباقية على تخصصات الاقتصاد والعلوم السياسية والعلوم واللغة الانجليزية كما هو موضح الجدول (٢) .

٣ - إن ٧٥٪ من مفردات العينة قد حصلوا على درجة البكالوريوس ٩٪ حصلوا على درجة الماجستير واثنين منهم حصلا على درجة الدكتوراه جدول (٣).

جدول (٢)

٢ - التخصص الدراسي

توزيع العينة حسب التخصص في المرحلة الجامعية الأولى

التخصص الدراسي	التكرار	النسبة
١ - هندسة	١٧	٣٠٪
٢ - ادارة أعمال	٩	١٦٪
٣ - اقتصاد	٥	٩٪
٤ - علوم سياسية	٢	٣,٥٪
٥ - علوم	٢	٣,٥٪
٦ - لغة انجليزية	١	٢٪
٧ - لم يبين	٢٠	٣٦٪
المجموع	٥٦	١٠٠٪

٤ - يبين جدول رقم (٤) أن ٦٣٪ من مفردات العينة قد شغلوا عملا واحدا على الاقل قبل عملهم الحالي.

ثانيا: النتائج العامة:

نستنتج من هذه الدراسة الملاحظات الآتية:

١ - بالنظر إلى مفهوم الادارة لدى القادة الاداريين في الكويت ككل وجد تكرار نفس الظاهرة الموجودة في الكتب الدراسية الامريكية والعربية، والتي تتمثل في تعدد وجهات النظر بالنسبة لمفهوم الادارة. فلقد نظر اليها على أنها عملية اتخاذ قرارات مرة، ونظرا إلى الادارة في اطار مفهوم العلاقات الانسانية مرة اخرى. كما أن هناك من

جدول (٣)

٣ ـ المؤهل العلمي

توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
١ ـ البكالوريوس فقط	٤٢	٧٥٪
٢ ـ الماجستير	٥	٩٪
٣ ـ الدكتوراه	٢	٣,٥٪
٤ ـ مؤهل آخر	٧	١٢,٥٪
٥ ـ لم يبين	-	-
المجموع	٥٦	١٠٠٪

جدول (٤)

٤ ـ الخبرة السابقة

توزيعالعينة حسب الخبرة السابقة

الخبرة السابقة	التكرار	النسبة
شغل عمل واحد قبل العمل الحالي	١٤	٢٥٪
شغل عملين قبل العمل الحالي	٢٠	٣٦٪
شغل أكثر من عملين قبل العمل الحالي	١	٢٪
لم يبين	٢١	٣٧٪
المجموع	٥٦	١٠٠٪

المدراء من نظر إلى الادارة على أنها فن، ومنهم من كانت نظرته إلى الادارة على أنها نشاط قائم على العلاقات الشخصية.

٢ ـ لم نجد علاقة بين السن ومفهوم الادارة، فلم يشترك افراد العينة في مجموعة عمر واحدة، في مفهومهم للادارة.

٣ ـ لم نجد علاقة بين الخبرة العملية والادارة، فأولئك الأفراد الذين لهم خبرة

متساوية كانت نظرتهم للادارة متعددة، حيث لم يشترك الافراد الذين لهم خبرة عملية متساوية في مفهوم موحد للادارة.

٤ ـ اظهرت الدراسة اختلاف مفهوم الادارة لدى اولئك الافراد الذين اشتركوا في العينة وتخصصوا تخصصا متشابها في المرحلة الجامعية الأولى.

٥ ـ وجد ان ٩٠٪ من افراد العينة الذين تخصصوا في إدارة الأعمال ـ كتخصص في المرحلة الجامعية الأولى ـ اشتركوا في نظرتهم للادارة كفن.

٦ ـ لم نجد علاقة بين كل من السن والخبرة مجتمعتان ومفهوم الادارة، فلقد اختلف كل ممن اشتركوا في نفس السن ومستوى الخبرة من ناحية نظرتهم للادارة.

٧ ـ لم نجد علاقة بين كل من السن والتخصص في المرحلة الجامعية الأولى مجتمعـان ومفهوم الادارة، فلقد اختلف كل ممن اشتركوا في نفس السن والتخصص في المرحلة الجامعية الأولى من ناحية نظرتهم للادارة.

٨ ـ لم نجد علاقة بين كل من التخصص والخبرة مجتمعتان ومفهوم الادارة، فلقد اختلف كل ممن اشتركوا في التخصص والخبرة في نظرتهم للادارة.

٩ ـ لم نجد علاقة بين كل من السن والخبرة التخصص في المرحلة الجامعية الأولى مجتمعة ومفهوم الادارة، فلقد اختلف كل ممن اشتركوا في السن والخبرة والتخصص في نظرتهم للادارة.

ثالثا: التحليل

من الواضح أن القياديين الاداريين في الكويت لهم وجهات نظر متعددة تتعلق بما يقصدونه بالادارة وإن كانت الدراسة لم تجد علاقة بين العوامل المتعددة مثل السن، المؤهل الدراسي، التخصص، الخبرة بصفة عامة، ووجدت علاقة بين اعتبار الادارة فن وتخصص.

إن هذه النتائج لها أهميتها من النواحي الآتية:

١ ـ إذا كان الاختلاف بهذه الطريقةلمفهوم الادارة فإن هناك حاجة شديدة لاعادة النقاش بأسلوب علمي لتفهم طبيعة الادارة والسلوك الاداري من قبل الادارة العليا.

٢ ـ إن مفهوم الادارة يعني وجهة نظر شخصية بحتة لا تعتمد على فهم طبيعة الادارة او سلوك المدير بقدر ما تعكس التفهم الشخصي لشاغل منصب المدير.

٣ ـ إن نظرة القادة الاداريين المتخصصين في ادارة الأعمال إلى الادارة كفن عكست قضايا أكاديمية عولجت وانتهت مرحلة معالجتها في الستينات مما يترك انطباعا بعدم متابعتهم للقضايا الحالية في مجال علم الادارة.

الخلاصة والتوصيات

١ ـ تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها وجهت الاهتمام إلى مفهوم الادارة في الكويت من خلال البحث الميداني. وجدير بالذكر إن هذا البحث قد لا يخلو من بعض المشاكل المنهجية التي يشارك فيها كثير من البحوث في الادارة إلا أن هذا لا يقلل من قدر النتيجة النهائية التي وصلنا إليها وهي انعدام الاتفاق على مفهوم موحد للادارة بين القادة الاداريين في الكويت.

وعليه فإن هناك حاجة إلى المزيد من الدورات التدريبية للادارة للتقليل على الاقل من اثر عوامل كثيرة والتي من شأنها أن تؤثر على تشكيل مفهوم الادارة في الكويت. وجعل اتدريب ولو لفترة وجيزة العامل الاساسي الذي يسبق تعيين الافراد في المناصب القيادية في المستقبل.

٢ ـ إعادة النظر في المناهج التدريسية للعلوم الادارية بحيث نستطيع تقليل حدة الاختلاف بالنسبة للمفاهيم الادارية.

٣ ـ تشجيع المؤسسات العلمية للقيام بندوات وتدريبات لمناقشة كافة القضايا الادارية ومحاولة اشراك أكبر عدد من القادة الاداريين آخذين في الاعتبار طبيعة وخاصية المجتمع الكويتي بصفة خاصة والعرب بصفة عامة.

٤ ـ توجيه البحوث المستقبلية إلى معرفة العلاقة بين تعدد المفاهيم وعوامل أخرى قد تعطي تفسيرا لهذه الظاهرة ومعالجة الظواهر الادارية بطرق علمية تساعد على تطوير الادارة في الكويت والخليج العربي بصفة خاصة والوطن العربي بصفة عامة.

الهوامش

(١) Robert Albanese, Management: Toward Accountability for Performance: Richard D. Irwin, INC. 1975), p.25.

(٢) Ibid., p.27.

Peter F. Drucker, Management, Tasks. Responsibilities. (٣)
Practices (New York: Harper and Row, Publishers, 1974), p.5.

Joseph L. Massie and John Douglas, Managing: A contemporary introduction (N.Y.: (٤)
Englewood Cliffs, Inc., 1973), p.24.

Rosemary Stewart, «A Model for Understanding Managerial Jobs and Behavior,» A Cademy (٥)
of Management Review, Vol.7, No.1, 1982, pp.7- 13.

Farid A. Muna, The Arab Executive (London: The MacMillan. Press LTD., 1980), pp.19- 21. (٦)

Salem Al Tuhaih and David D. Vanfleet, «Kuwait Management: A Study of Selected Aspect», (٧)
Management International Review, 18 (1), 1978, p.13- 17.

M. Weiss and J.B. Shaw, «Social Influences on Judgment About Tasks,» Organizational (٨)
Behavior And Human performance, 24, 1979, pp.126- 140.

W. Mccall JR. and C.A. Segrist, «In Rusuit of the Manager's Job: Building on Mintzberg,» (٩)
Technical Report 14. Greens Boro, N.C.: Center for Creative Leader Ship, 1980.

Marshal and R. Stewart, «Top Perceptions, opportunities for, and Attitudes Towards Jobs, (١٠)
«Journal of Management Studies, 18 (3), 1981, pp.263- 275.

المراجع

أولا : المراجع العربية

١ ـ د. سيد محمد الهواري، الادارة: الأصول والأسس العلمية(القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧١).

٢ ـ د. صديق محمف عفيفي وآخرين، الادارة في مشروعات الأعمال، (الكويت : مؤسسة دار الكتب للطباعة النشر التوزيع).

٣ ـ أحمد الشنتناوي، القيادة الادارية الحديثة (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٧).

٤ ـ د. علي السلمي، الإدارة العلمية (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧٠).

٥ ـ د. كمال حمدي أبو الخير، أص التنظيم والادارة (القاهرة: مكتبة عين شمس).

٦ ـ د. علي السلمي، العلوم السلوكية في التطبيق الاداري (القاهرة: دار المعارف بمصر،! ١٩٧١).

٧ ـ أحمد عبدالفتاح عبدالحليم، مبادىء الإدارة والتنظيم ١٩٧٤.

٨ ـ د. علي الحبين، الإدارة العامة (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨).

٩ ـ د. منصور أحمد منصور، المبادىء العامة في إدارة القوى العاملة (الكويت: وكالة المطبوعات).

١٠ ـ د. أحمد عادل راشد، مذكرات في إدارة الأفراد (بيروت : النهضة العربية، ١٩٨١).

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1- Campbell, J.P. and Others, **Managerial Behavior, Performance and Effectiveness** (New York: McGraw-Hill, 1970).

2- Mintzberg, H., **The Nature of Managerial Work** (New York: Harper and Row, 1973).

3- Cohen, M. D. and J. G. March, **Leadership and Ambiguity: The American College President** (New York: McGraw-Hill, 1974).

4- Stewart, R., **Contrast in Management: A Study of different types of Managers Jobs, their demands and Choices** (Maidenhead, Perkshire: McGrow-Hill, 1976).

5- Alan, C. Filley and Robert J. House, **Managerial Process and Organizational Behavior** (Glenview: Foresman and Company, 1969).

6- Dalton, E. McFarland, **Management: Principles and Practices,** (4th ed., New York: The MacMillan Company, 1974).

7- Edwin, B. Flippo, **Management: A Behavioral Approach,** (2nd ed., Boston: Allyn and Bacon, Inc., 1970).

8- Fremont, E. Kast and James E. Rosenzweig, **Organization and Management: A System Approach** (2nd ed. New York: McGraw-Hill Book Company, 1974).

9- koontz, Harold and Cyrill o'Donnell, **Principles of Management: An Analysis of Managerial Functions** (Sth ed., New York: McGraw-Hill Book Company, 1972).

10- Erik, Henry L., **Management and Organization (2nd ed. Cincinnati: South Western Publishing Company, 1974).**

11- **Forrester, Jay W., «Managerial Decision Making»**; in Martin Greenberger (ed.). **Management and the Computer of the Future** (Cambridge,

Mass.: The M.I.T. Press, and New York: John Wiley and Sons, Inc., 1963)

12- Innelly, John H., Jr. **et al., Fundamentals of Management: Functions, Behavior, Models** (Dallas Tex.: Business Publications, Inc., 1971).

13- Tannenbaum, Robert, **et al., Leadership and Organization: A Behavioral Science Approch** (New York: McGraw-Hill Book Company, 1961).

14- Sayles, L. R., **Managerial Behavior: Administration in Complex Organizations** (New York: McGraw-Hill, 1964).

Revue

AT - THAKAFA



Paraît tous les 2 mois

Ministère de l'Information et de la Culture

119, Rue Didouche Mourad
— ALGER —

Rédacteur en Chef :
Benaissa Hanafi

Abonnement annuel :

Algérie : 10 DA.

Etranger : 10 $
ou l'équivalent

par virement au CCP
n° 190-442 - Alger
Algérie

تصدرها مرة كل شهرين

وزارة الاعـــلام والثقافـــة
الجزائريــة

119 ـ شارع مراد دبـدوش
ـ الجزائر ـ

رئيس التحريـر :
د ـ حنفي بن عيسى

الاشتراك السنوي :

في الجزائر 10 د ـ ج

في الخارج : 10 دولارات
أو ما يعادلها

عن طريق التحويل الـى
الحساب الجـاري البريـــدي
442 ـ 190 ـ الجزائر


مراجعات
بالعربية

باولو فريري

بيداغوجية (تعليم) المضطهدين

Paulo Freire, **Pedagogy of the Oppressed.**

مراجعة: د. عبدالقادر يوسف*

نبذة عن المؤلف

باولو فريري مفكر ومربٌّ برازيلي مرموق، تجاوزت افكاره حدود وطنه الأصلي البرازيل إلى أقطار أمريكا اللاتينية ثم الولايات المتحدة وبالتالي العديد من أقطار العالم. له أفكار اصلاحية وانسانية وعملية جريئةومبدعة في تعليم الكبار استمدها من فلسفته التي تعبر عن آمال وتطلعات ما يسميه « ثقافة الصمت» أو ثقافة الجماهير المضطهدة. عمل استاذا لفلسفة التربية في جامعة ريسيف في البرازيل، وانطلق منها ليضع طريقته المبدعة في تعليم الكبار، ثم أبعده الحكم الديكتاتوري العسكري عن البرازيل، فاستقر في شيلي يعمل مع اليونسكو في معهد الاصلاح الزراعي لخمس سنوات، ثم عمل مستشارا في كلية التربية ـ جامعة هارفرد، ثم مستشارا تربويا لمجلس الكنائس العالمي في جنيف، وسمح له أن يعود إلى البرازيل مؤخرا؛ ولا زال ينشط على صعيد أمريكا اللاتينية وخارجها بكتابات فذة في مجالات التغيير الاجتماعي. كتب العديد من البحوث والمقالات بلغات عدة، وجاء كتابه « بيداغوجية المضطهدين» قمة نضوجه الفكري والعملي، وقد ترجم عن البرتغالية الى عدة لغات، بما فيها الانكليزية. وانتشر في الولايات المتحدة وغيرها، فلاقى استحسانا عظيما وبات مرجعا

(*) إدارة التعليم العالي وتدريب العاملين في التربية باليونسكو- باريس.

هاماً للذين يكتبون في نظريات التغيير الثقافي وفي كلية الكفاح في سبيل التنمية الوطنية. ومنذ ظهور الكتاب عام ١٩٧٠ بالبرتغالية وظهور الترجمة الانكليزية عام ١٩٧٣، نوفر على درسه ومراجعته ونقده والاقتباس منه، مئات الكتاب والمفكرين في مختلف أنحاء لعالم. وبالنظر إلى أن أفكار المؤلف التي جمع فيها بين الفكر والممارسة praxis، جاءت ردة فعل على معاناة جماهير أمريكا اللاتينية المضطهدة، فإنها يمكن أن تعطينا بصيرة جديدة ننطلق منها لنبحث في مشكلات العالم الثالث، وبخاصة مشكلات الوطن العربي الثقافية والاجتماعية. لم يسع الكاتب فيما كتبه الى تقمص أفكار الصفوة Elite يعظ بها مواطنيه المحرومين، وانما خلط نفسه بالجماهير التي شاركها الكثير من معاناتها؛ فقد عرف في صغره مرارة الفقر والام الجوع، وتعثر في حياته المدرسية بسبب فتور الهمة الذي استحوذ عليه نتيجة الجوع والفاقة، ولذلك نذر نفسه بإمكاناته الفكرية حين شب عن الطوق للبحث في أنجع السبل لمساعدة بني وطنه، فأكب اولا على الدرس المتعمق لأحوالهم وظروفهم، فقدر له أن يدرك بأن ما كانوا عليه من جهل مطبق وسبات عميق هو نتاج مباشر لكلية الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم والهيمنة السياسية والطريقة الاستعلائية التي ينتهجها الحكام. وكانت الجماهير لا تكاد تعي، وعيا ناقدا، وطأة ما هي عليه. ورأى فريري ان النظام التعليمي كله كان احد الادوات الرئيسية في الابقاء على ثقافة الصمت التي تلف مجتمع الفئات المضطهدة، فأدار انتباهه نحو ميدان التربية وبدأ يعمل فيه. وقد توصل من معايشته للوضع القائم ومشاركته المباشرة في الكفاح لتحرير افراد المجتمع من أجل خلق عالم جديد، إلى منهج جديد في التعامل مع الفئات المسحوقة مستهديا بفكر وبصائر مفكرين عالميين أمثال سارتر ومونييه وايريك فروم ولويس التوسيّر وأوريتغاي غاسيت وماو ومارتن لوثر كنغ وشي غيفارا وأونامونو وماركيوز. وقد عبر اول ما عبر عن فكره بشأن فلسفة التربية عام ١٩٥٩ في رسالة الدكتوراه التي أعدها في جامعة ريسيف ومن ثم في عمله باعتباره استاذا لتاريخ وفلسفة التربية في ذات الجامعة، وكذلك في تجاربه الأولى بشأن تعليم الأميين في نفس المدينة.

إن كتابه الذي نحن بصدده يمثل وحدة جديدة للنظرية والتطبيق. ويعمل فريري في كتابه على أساس قضية أساسية واحدة مفادها أن موهبة الانسان والاونتولوجية (المنسوبة الى علم الوجود) كما يسميها، أن يكون شخصا يتفاعل مع عالمه ويعمل على تحويله؛ وهو بعمله هكذا يتحرك على الدوام في اتجاه امكانات جديدة من الحياة الأكمل والأغنى فرديا وجماعيا. إن العالم الذي يقيم معه علاقة سببية ليس نظاما راكدا

ومغلفا وحقيقة مسلمة ينبغي أن يقبل بها الانسان ويكيف نفسه معها؛ إنه على الأصح عبارة عن مشكلة تتطلب أن يبذل في سبيلها جهداً وتحدياً « إنها المادة التي يستخدمها الانسان ليخلق التاريخ، ومهمة يؤديها وهو يهزم ذلك الذي يجرد الانسان من صفاته الانسانية في أي زمان ومكان خاصين، ويجرؤ على خلق الجديد نوعيا.

يعتقد فريري على أساس خلفية واسعة من الخبرة، أن كل كائن بشري مهما كان جاهلا أو غارقا في خضم « ثقافة الصمت»، قد يكون مؤهلا لالقاء نظرة ناقدة على عالمه في لقاء حواري مع آخرين، فإذا أمكن تزويده بالأدوات المناسبة لمثل هذا اللقاء فإنه سيعي تدريجيا واقعه الشخصي والاجتماعي وتناقضات ذلك الواقع، ويصبح شاعرا بإدراكه الخاص لذلك الواقع، ويتعامل معه بأسلوب نقدي. وفي هذه العملية تتراجع علاقة المعلم والطالب الأبوية الاستعلائية القديمة، ويمكن للفلاح أن يسهل هذه العملية لجاره على نحو أكثر فعالية وجدوى من « المعلم » المجلوب من الخارج. « الرجال يعلمون ويربون بعضهم بعضا من خلال وساطة العالم». حينما يشارك فلاح أمي في هذا النوع من الخبرة التربوية فإنه يتوصل إلى وعي جديد بنفسه وشعور جديد بالكرامة وينطلق مدفوعا بأمل جديد.

فصول الكتاب

يحتوي الكتاب على تصدير وأربعة فصول.

يتحدث المؤلف في التصدير عن منهجه الذي اتبعه في تأليف كتابه مؤكدا أن الفكر والدراسة لم يؤديا وحدهما إلى انتاج « بيداغوجية المضطهدين» وانما هو عميق الجذور في أوضاع محسوسة من حياة العمال في الريف والحضر وفئات من الطبقات المتوسطة. وهو يعترف بأنه برغم عدم مشاركته مباشرة في أعمال ثورية إلا أنه أباح لنفسه أن يبحث في هذا الموضوع، ولا يلبث أن يصرح بأن خبرته كمرب يعمل مع الناس مستخدما تربية حوارية وتربية طرح الأسئلة، قد مكنته من أن يجمع ثروة طائلة نسبيا من المواد التي بررت ما ورد في الكتاب من تأكيدات.

وفي الفصل الأول يتحدث عن مبررات بيداغوجية للمضطهدين، ويستعرض التناقض القائم بين المضطهدين ومضطهديهم وكيف يمكن التغلب عليه. ويرى أن الواجب الانساني والتاريخيّ العظيم الملقى على عاتق المضطهدين هو أن يعملوا على تحرير أنفسهم وتحرير مضطهديهم، ويحذر من تحول المضطهدين حينما ينتصرون إلى نسَخ من مضطهديهم يمارسون نفس الأعمال. ويحاول ان يعرّف ما اسماه بيداغوجية

المضطهدين بأنها « التي تصاغ مع وليس لـ المضطهدين (أفرادا كانوا أم جماعات) في سياق الكفاح المتواصل لاستعادة انسانيتهم. ان هذه البيداغوجية من شأنها أن تجعل الاضطهاد واسبابه أغراضا وموضوعات لتفكير المضطهدين. ومن منطلق ذلك التفكير يأتي العمل الجاد والكفاح في سبيل التحرير. وفي خلال الكفاح تصنع هذه البيداغوجية ويعاد صنعها. وهو حينما يناقش أسلوب ومحتوى هذه البيداغوجية بحيث يكونون في مكان القلب منها بدل أن تصاغ لهم على الأغلب من نوع نماذج وضعها مضطهدوهم. ولهذه البيداغوجية عند فريري مرحلتان باعتبارهاالانسانية وتحريرية، في الأولى يكشف المضطهدون النقاب عن عالم الاضطهاد ويلتزمون من خل التطبيق paraxis بتحويل ذلك العالم، وفي الثانية حينما يكون تحويل ذلك العالم قد تم فعلا تتوقف هذه البيداغوجية عن كونها ملكا للمضطهد وتصبح ملكا لكل الناس في سياق عملية تحرير مستديمة. ويرى أيضا ان بوسع المضطهدين وحدهم حينما يحررون أنفسهم أن يحرروا مضطهديهم. وممارسو الاضطهاد ليس بمقدورهم أن يحرروا الآخرين أو أنفسهم. ولذلك يصبح من الضروري على المضطهدين أن يشنوا كفاحا لحل التناقض الذي يمسك بخناقهم؛ ويحل التناقض بظهور الانسان الجديد لا المضطهد ولا المضطهد (بفتح الطاء) وإنما الانسان في سياق عملية التحرير. ويرى فريري أن الحوار الناقد التحريري الذي يسبق العمل ينبغي أن يستمر مع المضطهدين في أي من مراحل الكفاح للتحرير. اما محتوى الحوار فيمكن ويجب أن يتنوع بناء على الظروف التاريخية والمستوى الذي يرى فيه المضطهد الواقع. « ان محاولة تحرير المضطهدين بدون مشاركة فكرية من جانبهم في عمل التحرير ما هو إلا محاولة للتحرير بأدوات التدجين». وعلى هذا الاساس فإن وجود المضطهدين في عملية الكفاح في سبيل التحرير سيكون، ما يجب أن يكون، مشاركة ملتزمة وفعالة وليس مشاركة هامشية مزيفة، لأن التحرير ليس هدية أو منة وليس انجازا ذاتيا بل عملية متبادلة.

وفي الفصل الثاني ينقد المؤلف الأسلوب البنكي في التعليم (ما هوقائم في أمريكا اللاتينية والعالم الثالث) الذي هو كظ ذهن التلميذ بمعلومات ومعارف يفرضها المعلم والمنهج المقرر والتي تقتل قابلية الخلق والابتكار وخصوصا في مجال تعليم الكبار، ويرفضها رفضاباتا لأنها لا تناسب مفاهيم التحرير الانسانية ويدعو بدلا منها إلى تبني مشكلات الانسان في علاقاتها بالعالم، وهكذا يعاد بناء التربية من خلال الممارسة والتطبيق.

وفي الفصل الثالث يطرح المؤلف الحوار على أنه أساس التربية باعتباره ممارسة

الحرية، وفي مجال تحليله للحوار باعتباره ظاهرة انسانية يقول « إننا نكتشف شيئا هو أساس الحوار نفسه: الكلمة، ولكن الكلمة، أكثر من كونها أداة، تجعل الحوار ممكنا. بناء على ذلك ينبغي أن نبحث عن عناصرها المكونة. نجد داخل الكلمة بعدين هما التفكير أو التأمل والعمل» وبين البعدين تفاعل جوهري بحيث لو تمت التضحية بواحد ولو جزئيا يعاني الآخر على الفور من جراء ذلك. وفي مفهومه أنه ما من كلمة حقة ليس في الوقت ذاته عملا تطبيقيا praxis. وبناء عليه فإن قول « كلمة حقة» يعني تحويل العالم. وحينما تحرم كلمة من بعد العمل action فيها فإن التفكير أو التأمل يعاني أوتوماتيكيا أيضا وتتغير « الكلمة » الى ثرثرة كسولة أي إلى « لفظية» لا جدوى وراءها. ويرى أيضا أنه اذا تم التأكيد على العمل مع اطراح التفكير أو التأمل، عندها تتحول الكلمة إلى مجرد فعالية (نشاط قوي). ويرى أن الانسان لا بد أن يعتمد على بعدي الفكر والعمل معا ليكون مؤهلا للقيام بعملية تحويل العالم transformation.

وفي تأكيده على الحوار الذي يتطلب تفكيرا ناقدا، والذي هو جدير بتوليد المزيد من الفكر الناقد، يعطي للحوار أهمية بالغة في طريقة ومحتوى تعليم المضطهدين، بينما يقرر أن الطريقة البنكية التي هي نقيض الحوار تستغلها الصفوة السياسية لتشجع الخضوع والتوكل لدى المضطهدين، وتحول دون أية بوادر للتحرير، وتشيع لدى المضطهدين مشاعر الاستخذاء والخوف حتى من الحرية نفسها.

ويختم هذا الفصل بالقول إن وجهة نظر التربية التحريرية انها لا تستطيع أن تقدم برنامجها الخاص ولكنها ينبغي أن تبحث عنه حواريا مع الناس وبذلك تؤدي خدمة بإدخالها بيداغوجية المضطهدين التي لا تصاغ في معزل عنهم وإنما يشاركون في صياغتها وتطبيقها.

وفي الفصل الرابع وهو الأخير يحلل المؤلف نظريات العمل الثقافي المترتبة على الحوار ونقيض الحوار، ويبدأ بالتأكيد على أن الانسان كائن من النوع العملي الذي يجمع بين الفكر والعمل، وبذلك يختلف عن الحيوان الذي هو كائن ذو نشاط فقط غير مرتبط بفكر. ويمضي ليقارن بين فكر وعمل الثوريين من جهة وفكر وعمل النخبة المتسلطة من جهة أخرى لأن الأولى حوارية والثانية نقيضة الحوار.

ويؤكد أن للثورة طبيعة تربوية، وهي إن لم تحرر فإنها ليست ثورة. ويرى أنه لا يوجد فاصل بين الحوار والعمل الثوري، وليس هناك مرحلة للحوار وأخرى للثورة وإنما على العكس يعتبر الحوار أساس العمل الثوري. بينما في نظرية عمل ممارس الاضطهاد نجد نقيض الحوار هو الأساس، والذي بواسطته يمكن لممارس الاضطهاد

الابقاء على الاضطهاد من خلال المحافظة على الواقع الاضطهادي. ويمضي المؤلف في تعداد ومناقشة خصائص عمل نقيض الحوار، وهي الاخضاع، وفرق تسد، والتلاعب، والغزو الثقافي، وفي مقابلها يمضي ليعدد ويناقش خصائص عمل الحوار وهي التعاون والوحدة من أجل التحرير والتنظيم. ويختم هذا الفصل بمناقشة موضوع التركيب الثقافي cultural synthesis (التوليفة).

يقول فريري « ان عمل نقيض الحوار يهدف صراحة أو ضمنا إلى أن يحتفظ داخل التركيب الاجتماعي بأوضاع تحبذ وكلاءه الخاصين. وفي الوقت الذي لا يرضى قط بتحول البنية أو التركيب الاجتماعي بصورة جذرية من شأنها أن تتغلب على تناقضاته المعادية، فإنه قد يقبل بإصلاحات لا تؤثر في قوة قراره بشأن المضطهدين، ومن ثم فإن أسلوب العمل هذا يتضمن إخضاع الناس وتفريقهم والتلاعب بهم وغزوهم ثقافيا. إنه عمل استقرائي في أساسه وبالضرورة».

وفي التركيب الثقافي يرى فريري أن من الممكن حل التناقضات ما بين وجهة نظر العالم عن القادة وعن ذلك الخاص بالناس في صالح اثراء كليهما. ان التركيب الثقافي لا ينكر الفروق بين وجهتي النظر هاتين، إنه في الواقع مرتكز على هذه الفروق. إنه ينكر غزو الواحد للآخر ولكنه يؤكد الدعم الذي لا شك فيه الذي يقدمه الواحد منهما للآخر. « وعلى القادة الثوريين أن يتحاشوا تنظيم أنفسهم في منأى عن الشعب. مهما قد يحدث للناس من تناقضات على سبيل المصادفة بسبب ظروف تاريخية معينة، فالواجب حلها لا أن تزاد بالغزو الثقافي من جانب علاقات مفروضة. إن التركيب الثقافي هو الطريقة الوحدة».

ويختم فريري هذا الفصل بالقول « في نظرية العمل نقيض الحوار يخدم الغزو الثقافي أهداف التلاعب والذي بدوره يخدم أهداف الاخضاع والاخضاع يخدم أهداف السيطرة. أما التركيب الثقافي فإنه يخدم أهداف التنظيم والتنظيم يخدم أهداف التحرير».

« إن هذا العمل يبحث في حقيقة واضحة جدا: إنه كما أن ممارس الاضطهاد، في سبيل أن يضطهد، يحتاج إلى نظرية عمل اضطهادي، فمن الناحية الأخرى يحتاج المضطهد من أجل أن يصبح حرا إلى نظرية عمل. يصوغ ممارس الاضطهاد نظريته في العمل في منأى عن الناس لأنه يقف ضدهم. ولا يمكن لأبناء الشعب، طالما ظلوا مسحوقين ومضطهدين يضفون صفة ذاتية على صورة مضطهدهم، أن يبنوا بأنفسهم نظرية عمل تحريرهم. هذه النظرية المنشودة لا يمكن أن تبنى إلا في تقابل الشعب مع

القيادة الثورية في مشاركة جادة في ممارسات الفكر والعمل».

كلمة ختامية

إن هذا الكتاب جدير بأن يقرأ بتمعن بما يحتوي عليه من أفكار ومؤشرات تؤكد أهمية الانسان وقابلياته وقدراته على تغيير عالمه نحو الأحسن في سبيل خير الفرد والمجتمع؛ وقد جمع فيه المؤلف بين الفكر الفلسفي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لألمع مفكري العالم ذوي المواقف والممارسات الانسانية، وبين ممارسته هو شخصيا للكفاح في سبيل استعادة الجماهير المضطهدة لحقوقها الانسانية فكرا وعملا. وقد يجد القارىء العربي بوجه خاص في أفكار مؤلف الكتاب الكثير مما ينطبق على الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، وعلى جماهير العالم الثالث التي تعاني الجوع والحرمان، وتتطلع إلى تنمية حقيقية شاملة تضعها في الموقع الذي تنطلق منه إلى التقدم، مع الإبقاء على هويتها الثقافية؛ وهذا ما تنادي به منظمة اليونسكو وكل قوى التحرر والتقدم في العالم.

الكتاب بحق سفر جامع للفكر التحرري، يقدم منحى جديدا في التربية والتثقيف للراشدين وغير الراشدين، ويضع أساسات ومعالم العمل الثقافي والاجتماعي التحريري cultural action من منطلق مفهوم الحوار ويرفض نقيض الحوار الذي هو المنحى الذي تعتمده الصفوة Elite في مبادراتها الاصلاحية، كما يوضح ببراعة فكرية بالغة ماذا ينبغي أن يكون عليه منهج القيادات الثورية في عملها مع الجماهير لصالح الجماهير، وبمشاركة الجماهير، وإلا فإن عملها يتحول إلى واقع انقلابي وليس ثورة. وقد أبدع المؤلف في مناقشته الاطار الفكري والعملي لممارسات المضطهدين الذين أرادهم أن يحرروا أنفسهم ويحرروا مضطهديهم، وحذر كثيرا من تقمص الفئات المضطهدة لشخصية الفئة التي اضطهدتها، وهو ما حدث ويحدث مرارا في عالمنا الثالث بسبب الابتعاد عن الجماهير والخوف من الحرية. ويطرح المؤلف لمعالجة ذلك «الأداة الفعالة الوحيدة وهي البيداغوجية الانسانية humanizing التي تؤسس بموجبها القيادة الثورية علاقات مستديمة من الحوار مع الفئات المضطهدة أو مع الجماهير قبل وبعد التحرر من الاضطهاد».

وقد يجد المفكرون العرب الذين يبحثون في وضع مقومات نظرية عربية للتربية في هذا الكتاب مصدرا فكريا هاما وبخاصة دعوته لاعتماد الحوار والجمع الجاد ما بين منحى رجال الفكر الثوريين، وليس الصفوة البرجية، وبين الجماهير صاحبة المصلحة في تربية ملائمة ومستقبل أفضل.

آفي بلاسكوف

الدولة الفلسطينية: فحص الخيارات

Avi Plascov,

The Palestine State: Examining the Options, (1981).

مراجعة : د. علي سعود عطية*

نادراً ما تطالعنا دور النشر بكتابات لكتاب اسرائيليين تتوخى روح الانصاف وتتميز بشيء من العدالة والاعتدال . . فالاستيلاء على الأرض الفلسطينية ، والطغيان على الحق الفلسطيني ، واستمرار هذا الطغيان أمور اصبحت من المسلمات بالنسبة لكثير من المفكرين والكتاب الاسرائيليين . . ومع هذا فإنه يبقى هنالك بعض الكتاب منهم ممن يحاولون انصاف الفلسطينيين بعض الشيء ، ويتعاملون معهم بشيء من العدالة او الاعتدال ، أو أنهم ينظرون الى قضيتهم بشيء من الموضوعية التي تفرضها عليهم المنهجية العلمية . ومن هؤلاء آفي بلاسكوف Avi Plascov مؤلف كتاب « الدولة الفلسطينية : فحص الخيارات ».. موضوع هذه الدراسة .

هذا الكتاب بين الأوائل من نوعه ، إن لم يكن الأول . ذلك لأنه يعالج موضوع قيام الدولة الفلسطينية ـ على يد عالم اسرائيلي ـ والذي هو مطلب كبير وأصيل وأكيد ، لجماهير الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة ، وفي أرض الشتات .

حقاً إننا قد نختلف أو قد نتفق مع الكاتب كثيراً أو قليلاً . ولكن المعالجة والشروع في مثل هذا الكتاب أمر يستحق الدراسة والتقدير ، وبادرة طيبة على اكتشاف الحلول للقضية الفلسطينية المزمنة ، أو « المتقمة » ، كما يصفها الكتاب . وعلى هذا

* عميد شئون الطلاب بجامعة النجاح الوطنية ـ نابلس

فإن مبادرة جمعية الدراسات العربية بالقدس والدكتور احمد العلمي الى ترجمته، ووضعه بين يدي القاريء العربي، أمر طيب يستحق الشكر والتقدير أيضاً.

والكتاب الى هذا مواكب للزمن والاحداث، عصري إن صح القول. وهو يمتاز بالتوثيق الدقيق، وهوامشه غنية بالمعلومات والتحليل والتعليق. وهو يرجع الى مصادر متعددة عربية واسرائيلية وغربية كتب وصحف ومجلات علمية ووثائق. ولعلّ مما يزيد في اهميته، أنه صادر عن المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية بلندن. والتي هي مؤسسة تمتاز بالدقة العلمية والنظرة الاستراتيجية العالمية.

وفضلاً عن ذلك، فكاتب هذا الكتاب، البروفسور آفي بلاسكوف، عالم، درس في اطروحته للدكتوراه موضوع اللاجئين، وأحاط بقضيتهم احاطة كبيرة، الأمر الذي زوده ببصيرة كافية للحكم على قضيتهم بصورة خاصة، وعلى القضية الفلسطينية بصورة عامة. فهو ذو اسلوب ممتاز في التحليل والتعليل. يقف عند الظاهرة الواحدة فيوفيها حقها، ويتناولها من زوايا متعددة. وكدارس استراتيجي، يتطلع الى نتائج كل ظاهرة، فيستولدها معظم النتائج التي يمكن أن تنجم عنها. وهو يحاول أن لا يترك شيئاً الا استقصاه ووقف عنده. فيضعك بهذا، أمام ما قد يخطر على بالك، وما قد لا يخطر بخيال خصب، هو من مقومات الابداع العلمي والبحث الرصين. وهو بهذا يفتح لك آفاقاً في القضية التي يعالجها لم تكن تتوقعها أو تحتسبها. اطروحة الكتاب الأساسية، هي أن **« الفلسطينين لا بـد أن تقدم لهم الدولة، ويقدم لاسرائيل الأمن الذي تريده، كما تقدم لجيرانها اراضيهم »**. وهذه الاطروحة ـ بما لا شك فيه ـ خطوة متقدمة على طريق البحث العلمي الاستراتيجي، وانتهاء جيد وصحيح للاعتراف السياسي بحق الفلسطينين في اقامة دولتهم، وإنهم ليسوا كمّاً مهملاً من البشر، أو انهم فئة خارجة على القانون، بل هم شعب، له حقوقه في اقامة دولته على ارضه.

ولا ينطلق الكاتب في هذا من تخيل هيولي، أو ترف فكري، وإنما من ضرورة واقعية ـ عربية اسرائيلية ـ وحقيقة مفردة، وهامة، لا يمكن الحيد عنها أو تجاوزها بأي شكل من الاشكال. بل قد آن اوانها، اكثر من اي وقت مضى. فالكاتب يقول: « أما بالنسبة للمستقبل القريب. فسيكون من الحكمة لاسرائيل ان تنادي من موقف قومي بإنشاء دولة فلسطينية، محددة على مراحل. ومن الناحية السياسية، فإن هذا سيضطر منظمة التحرير، الى الخروج الى الساحة، والكشف عن نواياها الحقيقية، أو تسلبها على الأقل التأييد الذي تتمتع به بين الفلسطينيين، تحت الاحتلال، وبين

العرب المعتدلين في الغرب . وإذا انتظرت اسرائيل حتى « توضع » تحت الضغط الأمريكي ، فسيفهم العرب من ذلك أنه ضعف ، وسيشجعهم على زيادة مطالبهم » .

ولكن هذه الدولة التي يقترحها الكاتب كحل لازم ! لا محيد عنه هي ذات شروط صعبة ، وتعقيدات كبيرة ، سنتحدث عنها عند البحث عن وقائع الخيار الفلسطيني في هذه الدراسة ، ودعونا الآن نطرح هذا السؤال : لماذا هذا الخيار الفلسطيني ؟؟ ولماذا يقترح علينا الكاتب ، أن نتجاوز الخيارين الاسرائيلي والأردني ، اللذين كانا مطروحين على الساحة السياسية كحلين هامين .. أو أنهما لا يزالان في الصورة السياسية الى الآن .. الى هذا الخيار الفلسطيني

الجواب على هذا السؤال يكمن في التالي : إن الفلسطينين والشخصية الفلسطينية أو ما يطلق عليه الكاتب « فلسطنة الفلسطينين » قد شبت عن الطوق . ويعزو الكاتب هذه الفلسطنة الى الاحتلال الاسرائيلي ، الذي زاد في بلورة التوجه الفلسطيني البحت لأهالي الأرض المحتلة . وإلى سياسة القمع الجماعي في عهد الليكود بالذات . كما أنه يعزوها الى الكبرياء ، التي ولدتها ممارسات منظمة التحرير الفلسطينية ، على المستويات المختلفة العسكرية والسياسية والاعلامية ، في نفوس الفلسطينيين التي تجعلهم برفضون أي خيار ، لا يحقق لهم كياناً اصيلاً ، وهوية ذاتية حقيقية ، ويبعدهم عن الخيارات غير الفلسطينية سواء كانت اسرائيلية أو اردنية . إن الفلسطينين الذين عاشوا فترة طويلة من محاولات طمس شخصيتهم ، والتعتيم على قضيتهم ، أفاقوا على حقيقتهم مرّة واحدة ! بعد معاناة هائلة ، ولن يتراجعوا بعد اليوم عن حقهم في تحقيق ذاتهم ، كاملة غير منقوصة ، كأي شعب من الشعوب أو أمة من الأمم .

وعلى اية حال ، فإن الكاتب لا يدعنا بدون ان يبين ضعف الخيار الاسرائيلي ، ذلك الضعف الذي يكمن في تناقضه مع ما أسلفناه عن الحقيقة الفلسطينية بحيث أنه لا يستطيع أن يوفيها حقها ، ولا أن يستجيب لطموحاتها وآمالها الكبيرة . فالخيار الاسرائيلي ـ في جوهره ـ ينادي إما بضم الأراضي العربية الفلسطينية ضماً كاملاً والحاقها بـ « أرض اسرائيل » ، باعتبارها جزءاً تاريخياً منها ، أو أنه يكتفي فقط باعطاء الحكم الذاتي للفلسطينين ، ضمن الدولة الاسرائيلية . وهذا الخيار ، كما هو معروف ، تتبناه بقوة جماعة « غوش امونيم » وحزب « حيروت » وصقور حزب العمل .

كما أن الكاتب يبين لنا ـ بالمقابل ـ ضعف الخيار الأردني بالمفهوم الأردني ،

والذي يجسده أفضل تجسيد مشروع المملكة المتحدة ، والذي ينادي باقامة كيانين اردني وفلسطيني يلتقيان تحت الراية الهاشمية ، ويمارس هذان الكيانان نوعاً من الاستقلالية في بعض الشؤون الثانوية . ولكنهما يلتقيان في الشؤون الرئيسية ، مثل الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية . والوجه الآخر لهذا الخيار ، على الجهة الاسرائيلية ، هو مشروع آلون الذي ينادي بأخذ كوريدور طويل وعريض ، على ضفة نهر الأردن الغربية ، تسيطر عليه اسرائيل ، من أجل ضمان أمنها ، وإحكام الحصار على الفلسطينين بين اسرائيل والأردن .

والظاهر من الدراسة ، أن كعب أخيل أو نقطة الضعف الرئيسية في هذين المشروعين :

الخيار الاسرائيلي والخيار الأردني ، هو البعد الديمغرافي للمشكلة الفلسطينية ، أو التواجد البشري للفلسطينين في فلسطين والأردن . ذلك التواجد الذي أشار اليه بمكر كبير ليفي اشكول رئيس وزراء اسرائيل ، عندما تم احتلال الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧ ، « إن المهر عظيم (يعني الأرض) ولكن العروس (يعني السكان) ذات جمال متواضع » مشيراً بذلك إلى التجمع العربي الكبير ، في أرض الضفة الغربية وغزة . وتستمر هذه الحقيقة السكانية في فرض نفسها ، وتكوّن حجر الزاوية في تقرير الشكل السياسي للفلسطينيين ، وتجعل كـلا من الاسرائيليين والاردنيين يفرون من الكثافة السكانية الفلسطينية لأنها ـ على المدى القريب أو البعيد ـ ستدمر كيانهما ، أو أنها القنبلة الزمنية أو الموقوتة ، التي لا تجعل كلا منهما ينام قرير العين . أخيراً اذن أدرك الطرفان الاسرائيلي والأردني أن قوة الفلسطينين في ضعفهم . . قوتهم في هذه الأفواه الكثيرة الجائعة احياناً ، والتي كانت الى وقت كبير لا تدخل المعادلة السياسية أو أن المخططين والاستراتيجيين ، كانوا يؤثرون أن لا يقفوا عندها . بل كانت النظرة اليهم أنهم لاجئون ، تقطعت بهم السبل ، ولا مناص من استيعابهم بصورة تدريجية في الكيان العربي ، وبهذا يذوبون الى الأبد !! وينتهون وتنتهي معهم قضيتهم .

لقد نسي هؤلاء المخططون والاستراتيجيون، هذه الحقيقة السكانية، كما نسي أخيل في اسطورة حصار طروادة ، في الياذة هوميـروس الشاعر اليوناني ، أن يغطي كعبه ، كما غطى بقية جسمه فجاءه سهم قاتل ، فأدمى هذا الكعب ، وكان سبباً في تغيير مجرى المعركة .

غاية الأمر أن الكاتب ، يريد لنا أن نفهم من خلال كتابه ، أن الموقف

الاسرائيلي من الدولة الفلسطينية مساوٍ للموقف الأردني . أكثر من ذلك يريد أن يقول في السطور وما بين السطور أن الأردن واسرائيل يتعاونان وتتضافر جهودهما في تحجيم الشخصية الفلسطينية ، وبالتالي الكيان او الدولة الفلسطينية كل لأسبابه الخاصة .

فالخيار الاسرائيلي ، لا يريد أن يسمح للوجود البشري الفلسطيني في الأرض الإسرائيلية ، أن يحول الدولة اليهودية ، إلى دولة ثنائية العنصر Binationel State إذا منح الفلسطينيون فيها الحق في حياة سياسية ديمقراطية . كما أنه لا يُريد للتجمع الفلسطيني ، أن يتحول الى طابور خامس ، في الدولة الاسرائيلية . ومهما يكن فإن هذا الخيار ـ على وجه الاجمال ـ لن يعود على الدولة الاسرائيلية الا بمزيد من القلق والانشغال الذي لا طائل منه . يقول الكاتب : « وهكذا فالخيار الاسرائيلي هو وصفة للاضطراب المستمر ، وسوف يعطي المجال لظهور مشاكل سياسية وأمنية في المستقبل ، لا يمكن معالجتها » .

كما أن الأردن بحسب رأي الدراسة ، لا يرحب باسترجاع الضفة الغربية وغزة الى حوزته ، حتى لا يتيح المجال للتدفق السكاني الفلسطيني على الأردن ، أن يخل بالتوازن الأردني الفلسطيني هناك ، ويعمل بالتالي على انهاء العهد الهاشمي ، ويحول الأردن بشقيه الفلسطيني والأردني الى دولة فلسطينية كاملة ، لا سيما وأن الكثير من العارفين والمفكرين السياسيين والمؤرخين يقولون أن شرق الأردن هو الجزء الشرقي من فلسطين الانتداب ، وإن البلدين وحدة عضوية واحدة .

ومع هذا فإن الكاتب يستدرك ليقول ان الخيار الأردني قد انتهى في عام ١٩٧٣ ، عندما رفضت السلطات الاسرائيلية الانسحاب من جزء اساسي من الضفة الغربية ، كما فعلت على الجبهتين المصرية والسورية . واكتفت باعطاء الملك حسين أريحا وضواحيها . ومن هنا فقد تعمق الطرح « الأردن لأهل الأردن » الذي ينادي به الأمير حسن . ولعلّ مما زاد في عزلة الأردن وابتعاده عن التعامل مع القضية الفلسطينية بزخم أكبر ، وجدية أكثر ، ما قرره مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ في اعتبار منظمة التحرير ، هي الممثل الوحيد للفلسطينين . ذلك القرار الذي جاء جزاء وفاقاً لتوجه الفلسطينين الكبير في الأرض المحتلة ، نحو المنظمة تمهيداً لاقامة الكيان الفلسطيني البحت

ولا ينسى الكاتب أن يذكرنا ببعض الأحداث المريرة التي زادت في مرارة العلاقة بين الفلسطينيين والاردنيين، وحفرت عميقا خنادق التباعد بين الطرفين مثل احداث

أيلول عام ١٩٧٠ . واستطراداً فإن الكاتب يرى أن أقصى ما تقبل به الأردن الآن ، هو اتحاد كونفدرالي مع الفلسطينين .

هذه اذن هي الأسباب التي تجعل الخيارين الاسرائيلي والأردني خيارين غير مقبولين، وغير مناسبين ، ولا جدوى منهما لحل صحيح وأكيد للمشكلة الفلسطينية . وهنا يئين الأوان لتفحص الخيار الثالث الذي يطرحه الكاتب : خيار الدولة الفلسطينية ، والذي يعطيه الكاتب أهمية كبرى وحجماً واسعاً في دراسته .

ابتداءً ينادي الكاتب بتعديلات ـ يسميها طفيفة ـ على الحدود . ويبدو في طروحات الكاتب لتعديل الحدود ـ بناء على تفهم المقولة الاسرائيلية بطبيعة الحال ـ وضوح لا نجده في أي دراسة سابقة . . فهو هنا يقف عند بعض التفاصيل ، من مثل اعادة توحيد بعض القرى التي أتت على تقسيمها معاهدة ـ رودس عام ١٩٤٨. كما أنه يدعو الى التخلي عن اللطرون للاسرائيليين في القدس ، مقابل التخلي عن البنايات الكبيرة والعمارات الفخمة التي تحيط بالقدس العربية الآن . كما أنه لا يجد مانعاً في التخلي عن بعض الأحياء ذات الأصل العربي في القدس اليهودية (قرية لفتا العربية) والأرض الحرام في القدس ، الى العرب . كما أنه يمكن اعادة القرى المزدحمة بالسكان مثل الطيبة والطيرة الى هذه الدولة الفلسطينية ، فضلاً عن منح بعض القرى الأمامية بعض الأراضي لفلاحتها بدون رجوع هذه الأراضي ـ من حيث الملكية ـ إلى هذه القرى . وبالمقابل فإنه يجب على اسرائيل الاحتفاظ ببعض النقاط الاستراتيجية في المنطقة الشمالية الغربية ، بالاضافة الى بعض المستوطنات مثل غوش اتزيون ، فضلاً عن استمرارية الوجود الاسرائيلي في الجبال فوق البحر الميت .

وعلى أية حال ، فإن القضايا الرئيسية في مشكلة الحدود هي مشكلة القدس والمستوطنات الاسرائيلية التي تقارب التسعين ، وطريق يصل بين الضفة الغربية وغزة . وبالنسبة للقدس بالذات فإنه يعتبر أفضل بديل موجود هو ايجاد بلديتين لكل من العرب واليهود فيها ، وبلدية عليا تكون رئاستها دورية . وتبقى المدينة موحّدة . وتكتسب وصفاً دينياً مثل وضع مكة والمدينة . ويقترح الكاتب نابلس عاصمة لفلسطين . ويتساهل الكاتب في أمر الحدود المستقبلية للدولة الفلسطينية ، حتى أنه ليذهب الى أن الدولة الفلسطينية الوليدة ، ستتوصل مع الزمن ، وبالموافقة الاسرائيلية ، الى حدود تقسيم ١٩٤٧ الدولية . فالمهم في النهاية ليس الأرض ـ كما يرى الكاتب ـ وإنما هو التسوية السياسية .

ثم يتحدث الكاتب عن السلطة الداخلية الفلسطينية ، فيقول إن إحدى منغصات هذه السلطة هي وجود المعارضة ، من الرافضين الفلسطينين ، الذين يطالبون بفلسطين العظمى أو الكبرى ، أو يتمسكون بشعار فلسطين من النهر الى البحر ، والذين يشكلون الآن نسبة لا يستهان بها بين صفوف المقاومة . ولهم قواعدهم بين جماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، والتي لن تدخل في حدود الدولة الفلسطينية المقترحة . وعلى هذا فإن ما يطرحه الكاتب كعمود فقري لهذه الدولة هو جماعة حركة فتح ، باعتبارهم العنصر الاكثر اعتدالاً ، في المعسكر الفلسطيني ، وبين القوى السياسية في الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية . كما أن الكاتب يتحدث عن ضرورة وجود زعيم بارز يتمتع بكاريـنسما كبيرة ، وشخصية قادرة يذودان عنه شك المتشككين ، واتهام المتهمين ، ويعطيان حريّة واسعة في العمل وقدرة كبيرة في المبادرة والتصرف .

أما بالنسبة للأمن والعلاقات الخارجية فإن الكاتب يضع الخيارات التالية لتختار الدولة الوليدة أن تتبنى واحداً منها : أن تكون متحالفة مع دول أخرى . أو أن تكون دولة منزوعة السلاح ، وإلّا فدولة مسلحة ومع هذا حيادية . أو أن تخضع هذه الدولة لضمانات عربية ودولية .

وعندما يتحدث عن تسليح هذه الدولة وقوتها العسكرية فانه يذكر أن هذه الدولة ، إما أن تتمتع بقوة مسلحة كبيرة : جيش كبير ، أو يكون لها جيش صغير . أو أن تكون بلا جيش ، وتكتفي بضابطة من الشرطة والحرس الوطني . وعلى أية حال فإنه يفضل لهذه الدولة الفلسطينية ، أن يكون فيها تحديدات كبيرة على جيشها ، جيش فلسطين . فهو يرى أنه من غير المستحسن انشاء جيش ، بل أن الأفضل من ذلك هو تحقيق الاهداف السياسية . ويضع هذه المقولة : فلسطين اقوى بلا جيش . بل إنه يرى أن الثمن الأساسي لاقامة دولة فلسطينية هو نزع السلاح الكلي . وهنا سيتولى ضمان أمنها ، إما قوة عربية ، أو عربية اسرائيلية أو دولية .

أما بالنسبة للضمانات الدولية فيشترط الكاتب التعاون المخلص بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ـ الذي يعتبر عادةً صديقاً للفلسطينيين ـ لضمان هذه الدولة واستمرارية وجودها. ويركز الكاتب هنا على أهمية مشاركة الاتحاد السوفييتي في هذا الضمان، ويذهب إلى أن الاتحاد السوفييتي بإمكانه ـ إذا أراد ـ أن يسبب لهذه الدولة الفلسطينية ، الفوضى الشاملة عن طريق تشجيع العناصر المتطرفة الفلسطينية، أو الدول العربية المحيطة بفلسطين مثل سوريا والأردن. وبإيجاز فإن الاتحاد السوفييتي يمكنه تقويض هذه الدولة

والاتيان عليها من الأساس. ويلاحظ هنا أن الكاتب يذهب إلى ما لا يذهب إليه كثيرون في أن الدولة الفلسطينية المقبلة، لن تكون صاروخاً، يدور في فلك الاتحاد السوفييتي، وبؤرة للماركسية والراديكالية في المنطقة، تسلطها السلطات السوفيتية على من تشاء في أي وقت تشاء.

وبالنسبة للقابلية الاقتصادية فإن الكاتب يثني على العبقرية الفلسطينية ومقدرتها على البناء والاستثمار. ولهذا فهو غير متخوف من المستقبل الاقتصادي لهذه الدولة، التي يمكنها أن تعتمد على سكانها وعلى المعونات الخارجية. ولكنه يشترط من أجل الاستمرار الاقتصادي، الحدود المفتوحة مع كل من الأردن واسرائيل، وسوق مشتركة بين الدول الثلاث. وهو بهذا يريد أن يشد الاقتصاد الفلسطيني الى الدولتين المجاورتين، اللتين يحاول ان يصورهما وكأنهما وجهان لعملة واحدة.

وبالنسبة لموضوع اللاجئين، فإن الكاتب يرى أن بإمكان الدولة الفلسطينية، استيعاب ٦١٠,٠٠٠ لاجيء سيعودون اليها. أما اللاجئون الآخرون وعددهم ٦٨٣,٠٠٠ فإنهم سيبقون حيث هم في أماكن تواجدهم في العالمين العربي والأجنبي الواسعين. ولا يرى خيرا من ذلك، لأنه يعتبر ان لا وجود لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إلا في أذهان الزعماء العرب، وإنهم هم الذين خلقوها عندما اعطوا اللاجئين شعار «العودة»، وجعلوهم يحلمون به ليلاً ونهاراً. وإنه في اللحظة - التي يتوقف فيها هذا الشعار «العربي» فإن المشكلة ستنتهي، وسينعم اللاجئون باستقرار، لا يريدون التحول عنه. وليس من شأن هذه الدراسة مناقشة هذه المقولة المشكوك في صحتها؛ فالأوطان كما هو معروف لا تقبل المساومة عليها ولا الاستبدال.

وهكذا فإن الكاتب يذهب إلى أن اللاجئين العائدين هؤلاء سيحلون في المستوطنات الاسرائيلية التسعين، والتي يسكنها فقط عشرة آلاف مستوطن، ويطلق عليها المستوطنات الايديولوجية. إذ أن هذه المستوطنات، ستقدم هدية رمزية للدولة الفلسطينية الوليدة، لأنها لا قيمة استراتيجية أو عسكرية لها بالنسبة لاسرائيل. والدور الأفضل، الذي يمكن أن تؤديه، ليس الدور العسكري، كما قد يظن البعض، بل المساعدة في مفاوضات السلام.

ومهما يكن من أمر فإن هذه الدولة التي يريد الكاتب أن يرسم لها تقييدات وتعقيدات كثيرة، يُفصّلها على مقاييس معينة، لكي تستطيع أن تعيش، وسط خريطة التناقضات الشرق أوسطية والعالمية، والتي - في واقع الأمر - يتفنن في رسم

التصورات التفصيلية لها ، : حيادية ومنزوعة السلاح ، مفتوحة الحدود ومضمونة دولياً ، هي في رأي الكاتب تشكل تهديداً فعلياً لاسرائيل ! فطموحات الفلسطينين كما يذهب ، كبيرة . وسينتهي بهم طموحهم ، إلى الوصول الى تقسيم ١٩٤٧ الذي اقرته هيئة الأمم المتحدة ، عن طريق العمل الدائب والسلوك السياسي البناء والايجابي . وهنا سيتجسد الطموح الفلسطيني ليس فقط بحصول الفلسطينيين على نصف الرغيف ، وإنما بذبول اسرائيل وتفكيكها من الداخل . « فالسلام سوف يجزىء اسرائيل من الداخل . . . واليهود الشرقيون سوف يعودون الى اماكنهم الأصلية ، وإن هذا سوف يغير التوازن العددي لمصلحة الفلسطينين . وبهذا ينتهي وجود اسرائيل كدولة يهودية » . ويضيف الكاتب الى ذلك قوله : « مع ان المعتدلين قد يقللون من متانة التماسك بين الجيل الثاني في اسرائيل ، وذلك التماسك الذي يتعالى على الحدود الاجتماعية ، فإن الاخطار هي حقيقية » .

وبعد فهذه هي الصورة التي يرسمها الكاتب للدولة الفلسطينية المقبلة بناء على استقصاء دقيق وتفكير عميق . ولا شك لدينا في أن الكاتب يتعامل مع الواقع السياسي الراهن . وهذا أمر لا يضيرنا ، ولا يرهقنا من أمرنا عسراً ، كما أنه لا يقودنا الى اليأس . بل على العكس فإنه في بعض جوانبه مصدر رضاً لنا . لأنه على الأقل يدل على أنّا اجتزنا حاجزاً كبيراً . . حاجز عدم الاعتراف بوجودنا الى الاعتراف الحقيقي بهذا الوجود ، الى الدرجة التي يقوم فيها الدارسون المؤهلون بوضع الدراسات العلمية « الحذرة » عن دولتنا المقبلة . وأريد أن أذكر هنا بقول سبق لي أن قلته عندما كتبت دراسة عن كتاب « ي ، مروز » : ما وراء الأمن **Beyand Sec'urity** ، وهو أيضاً محاولة جادة لدراسة النقائض في خريطة الشرق الاوسط ، وكيفية ايجاد كيان فلسطيني أو دولة فلسطينية للفلسطينين . قلت آنذاك :

« وبعد فإن لهذه الدراسة قيمة كبيرة في أنها وضعت الفلسطينين على اساس متكافىء مع جميع العناصر والدول في المنطقة ، بل إنها أحياناً أبرزت جوانب متفوقة لديهم على غيرهم . فمن الآن فصاعداً لم يعد الفلسطينيون هم الخارجون على القانون ! بل أنهم بشر كالبشر ، وتجمع قومي شأن أي تجمع قومي آخر ، وما على العالم الاّ أن ينظر ، ماذا يمكن ، بعد الذي تحقق من جانبهم أن يفعل لهم ! .

على أننا ينبغي أن نحذر هنا من أن نأخذ هذه الدراسة ـ رغم محاولاتها في الانصاف والاعتدال ـ على علاتها ، أو نتبنى ما جاء فيها من توصيات بغير حذر ، فكثير

من مثل هذه الدراسة ومثيلاتها ليست أحياناً كثيرة سوى بلونات اختبار ، وجزء من خطة واسعة لبيع أفكار سياسية معينة لفئة معينة ، وتوريطها في حلول مفبركة ، مصنعة بطريقة خاصة ! مع أنها تظل مادة ممتازة للتفكير ، وفتح آفاق جديدة لتقليب وجهات النظر ، وإتاحة المجال من خلال المعاناة والقياس ، لمزيد من الخلق والابتكار ، وصياغة الحلول التي نراها مناسبة لنا ، وتتفق مع حقوقنا ومصالحنا وطموحاتنا ، وتتناسب مع اصالتنا ومثلنا وتاريخنا الخ سيرا الى طريق الوصول الى الحقيقة والحق ، اللذين هما الغاية والوقود الأساسي للنضال الطويل المرير » .

وخاتمة القول : إن صورتنا في أعين الدارسين نساهم نحن احياناً كثيرة في صناعتها . وإن لنا دوراً كبيراً في عكس واقعنا الكياني الوجودي على مخيلة الآخرين ، بالطريقة التي نقررها ونريدها بوعي واصرار . وإن الحقيقة ـ كما يقال ـ دوارة كروية ، تدور كالكرة وتتغير بحسب تغيراتها ، وإنه ليس هنالك شيء ثابت ودائم، بل ان الدهر جميعه دولاب دائر! فلنحاول العمل ايجابيا من اجل حقنا ، حتى نعكس صورتنا على صفحة الأشياء ، حسنة مشرقة قوية . وحتى نستطيع أن نغير ما نلمسه من سلبيات في هذه الدراسات التي بين أيدينا والتي هي ترجمة حقيقية لقوة اسرائيل من ناحية ورغبتها في املاء شروطها على الآخرين من الناحية الأخرى . . .

جورج تايلور

من التحديث الى أنماط الإنتاج

J. Taylor,

From Modernization to Modes of Production:
A Critique of the Sociologies of Development
and Underdevelopment,

Humanities Press, New Jersey, 1979.

مراجعة : د . سمير نعيم(*)

اتخذ علم الاجتماع مسارين نظريين وأيديولوجيين في تفسيره لذلك التفاوت الاقتصادي والاجتماعي المتعاظم بين بلدان العالم الثالث من جهة والبلدان المتقدمة من جهة أخرى . عرف المسار الأول باسم علم اجتماع التنمية أو التحديث واستمد منهجه ومفهوماته التحليلية من تلك النظرية الاجتماعية العامة المعروفة بالبنائية الوظيفية . وعرف المسار الآخر باسم علم اجتماع التخلف أو التبعية واستمد منهجه ومفهوماته التحليلية من النظرية الاجتماعية المعروفة بالمادية التاريخية . ويصل التمايز بين المسارين النظريين وخاصة في المسلمات الأساسية التي يرتكز عليها كل منهما وفي الاستراتيجيات التي يتبناها كل منهما لتجاوز حالة التخلف في مجتمعات العالم الثالث الى حد اعتبارهما علمين اجتماعيين منفصلين لا مجرد اتجاهين نظريين داخل علم واحد هو علم الاجتماع مما يجعل التقاءهما سوياً في اطار تحليلي شامل لمجتمعات العالم الثالث مستحيلاً . كما أن غلبة احدهما على الآخر في ميدان علم الاجتماع لم تتحقق بعد نظراً لما يعانيه نقدهما من قصور . وقد أدى إدراك هذا الموقف من جانب علماء الاجتماع الى اعتبارهم الوضع الراهن لعلم الاجتماع بأسره وضع « أزمة » لا بد من بذل الجهد من أجل الخروج منها الى وضع أفضل بحيث يؤدي تراكم المعرفة الصادقة بالظاهرات الاجتماعية والتخلي عن التصورات الخاطئة عنها الى فهم صحيح

* الاستاذ بقسم الاجتماع في جامعة الكويت .

لهذه الظاهرات يكون مرشدا في توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية على أسس علمية لصالح شعوب العالم . والسبيل الى الخروج من هذه الأزمة هو بالطبع اخضاع المسلمات والمفهومات الأساسية لكل علم من العلمين الاجتماعيين للنقد المنظم واختبار صدقها باللجوء الى الأدلة الامبيريقية والتحليل المنطقي . وهذا ما بدأه عالم الاجتماع الشهير جولدنر في كتابه « الازمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربي » بالنسبة لعلم الاجتماع العام وما يفعله جون تايلور في كتابه « من التحديث الى انماط الانتاج » بالنسبة لعلم اجتماع التنمية .

يقرر جون تايلور في أول عبارة من كتابه أن « التحليل السوسيولوجي لمجتمعات العالم الثالث قد وصل حالياً إلى مأزق نظري أو الى طريق مسدود » . والكتاب في جملته محاولة من جانب المؤلف لتلمس طريق للخروج من هذا المأزق واقتراح اطار نظري يصلح أساساً علمياً لتحليل واقع مجتمعات العالم الثالث من أجل فهمه وبالتالي يساعد على رسم استراتيجيات تهدف الى تجاوز هذا الواقع المتخلف الى واقع جديد تنتهي فيه ، أو على الأقل تخف حدة ، معاناة جماهير هذه المجتمعات التي تمثل ثلثي سكان المعمورة .

ولتحقيق هذا الهدف الذي حدده جون تايلور لكتابه ، قسم الكتاب الى بابين : الباب الأول عنوانه « التحديث والتخلف » وفيه يعرض خلال ثلاثة فصول لعلم اجتماع التنمية ولعلم اجتماع التخلف ويناقش مناقشة نقدية منظمة الأسس النظرية لهذين العلمين بما تتضمنه من مسلمات ومفهومات رئيسية . والباب الثاني عنوانه « نحو نظرية مادية تاريخية عن التكوينات الاجتماعية لمجتمعات العالم الثالث » وفيه يناقش خلال عشرة فصول ، باستفاضة عناصر الاطار التحليلي الذي يقترحه لدراسة هذه المجتمعات والذي يرى أنه يتغلب على أوجه القصور التي تعاني منها النظريات الحالية سواء عن التنمية أو عن التخلف .

وقد بين المؤلف في الباب الأول أن علم اجتماع التنمية الذي يستمد مفهوماته ومسلماته من النظرية البنائية الوظيفية وبخاصة أعمال الأمريكي تالكوت بارسونز والذي يمثله علماء من أمثال « ليفي » و« أيزنتات » و« سمسلر » و« بلاك » و« هوسلتيز » يتصف بالقصور الشديد مما يجعله عاجزاً عن تقديم اطار تحليلي لواقع المجتمعات التي يضمها العالم الثالث سواء من حيث الوصف أو التفسير أو التنبؤ نظراً لاعتماده على مسلمات وبديهيات لا أساس لها في الواقع الأمبيريقي ولعدم الكفاءة النظرية لمنطلقاته المعرفية . وقدم المؤلف أدلة احصائية متعددة تثبت خطأ مقولة هذا الاتجاه بأن

مجتمعات العالم الثالث لا بد أن تتبع طريقاً للتنمية يشابه ذلك الذي سارت فيه المجتمعات الرأسمالية الصناعية وأن التغلغل الاقتصادي لبلدان العالم الثالث من جانب الغرب شرط ضروري لتحقيق التحديث فيها وبين أن تخلف بلدان العالم الثالث واستمرار اعادة انتاج التخلف انما يرجع الى طبيعة هذا التغلغل الامبريالي ذاته فيها وأن هدف علم اجتماع التنمية الغربي هو الحفاظ على تبعية مجتمعات العالم الثالث للبلدان الرأسمالية الصناعية وتدعيم هذه التبعية .

وبعد ذلك انتقل المؤلف لتحليل ومناقشة ونقد علم التخلف الذي يستمد مفهوماته ومسلماته من المادية التاريخية وبين أوجه القصور فيه التي ما زالت تحول دون إن يصبح هذا العلم بديلاً عملياً صالحاً لعلم اجتماع التنمية . وعالج أعمال العلماء الذين ينتمون الى هذا الاتجاه وخاصة بول باران وجوندر فرانك وسويزي ، واستخلص تايلور من هذه المعالجة أن علم اجتماع التخلف وإن كان قد نجح في كشف جوانب القصور في علم اجتماع التنمية وتحيزاته الايديولوجية مما أدى الى رفض مسلماته فإنه لم يتجاوز هذه الخطوة الأولية وبالتالي أصبح هو ذاته عائقاً أمام مزيد من التطور في تحليل مجتمعات العالم الثالث . ومن أخطر أوجه القصور في علم اجتماع التخلف كما يرى المؤلف الاختزالية حيث يختزل هذا العلم مسببات التخلف جميعاً الى التغلغل الرأسمالي الامبريالي وبذلك يعتمد على الحتمية وحيدة الجانب (الاقتصادية) في تحليله لكل العناصر غير الاقتصادية في مجتمعات العالم الثالث بحيث ينظر اليها على أنها آثار للتغلغل الرأسمالي الذي يعوق تطور ونمو المجتمع . وهكذا فإن هذا العلم لا يقدم لنا اطاراً يسمح لنا بفهم ديناميات كل نوع من المجتمعات أو كل مجتمع من مجتمعات العالم الثالث على ضوء خصوصياته مما يجعله شديد العمومية والتجريد . ويقرر جون تايلور أن علم اجتماع التخلف بعد نقده لعلم اجتماع التنمية ، لم يفعل أكثر من تقديم صورة معكوسة لما قدمه الأخير ، فبينما انتهى علم اجتماع التنمية الى أن التنمية سوف تتحقق لمجتمعات العالم الثالث عن طريق مجرد غرس عناصر من المجتمعات المتقدمة فيها بالمزيد من التغلغل انتهى علم اجتماع التخلف الى أن التنمية سوف تتحقق بمجرد نزع هذه العناصر أو التخلص من التغلغل الرأسمالي الامبريالي . وبذلك فشل الاتجاهان في تفسير التكوينات الاجتماعية النوعية لهذه المجتمعات .

وقد أخذ جون تايلور على عاتقه في الباب الثاني من كتابه مهمة محاولة استنباط وبلورة اطار نظري جديد لتحليل واقع التكوينات الاجتماعية لمجتمعات العالم الثالث

استخلص عناصره بعد النقد المنظم لمعطيات كل من علم اجتماع التنمية وعلم اجتماع التخلف واعتمد فيه على الاسهامات الحديثة في نظرية أنماط الانتاج بصفة خاصة والمادية التاريخية بصفة عامة . وقد استند هذا الاطار على خمس فرضيات رئيسية عرضها تايلور في الفصل الرابع من الكتاب ثم قام بشرحها تفصيلياً ومحاولة تطبيقها على مجتمعات العالم الثالث في الفصول التسعة التالية . أول هذه الفرضيات أن مفهوم التخلف لا يصلح كأساس لتحليل مجتمعات العالم الثالث نظراً لأساسه الغائي والاقتصادي البحت مما يجعله قاصراً عن تناول المشكلات الجوهرية التي تواجهنا عند تحليل بناء هذه المجتمعات وتطورها التاريخي . وثاني هذه الفرضيات أن مجتمعات العالم الثالث يجب أن تحلل اعتماداً على المادية التاريخية بوصفها تكوينات اجتماعية تتصف بتمفصل نمطين على الأقل من أنماط الانتاج ، نمط رأسمالي ونمط لا رأسمالي مع سيادة الأول على الثاني . ومؤدى الفرضية الثالثة أن تمفصل هذين النمطين الانتاجيين في التكوين الاجتماعي لمجتمع ما من العالم الثالث قد تم بفعل شروط تاريخية مما يقتضي تحليل الأنماط الانتاجية التي كانت سائدة قبل التغلغل الرأسمالي وتأثيرها على نمط الانتاج السائد وعلى التكوين الاجتماعي الكلي . والفرضية الرابعة تعتبر الواقع الذي كانت تعالجه نظريات التحديث والتخلف باعتباره واقعاً متخلفاً تكويناً اجتماعياً انتقالياً . ومؤدى الفرضية الخامسة أن التكوين الاجتماعي للعالم الثالث يتصف بسلسلة من الانفصامات بين مستوياته المختلفة بفعل تمفصل انماط الانتاج . وهذا الانفصام ليس بين مستويات التكوين الاجتماعي وبعضها البعض فحسب ولكنه بين هذه المستويات من جهة وبين البناء الاقتصادي القائم من جهة أخرى . فهناك انفصام بين مستويات البناء الفوقي (القانونية والسياسية والايديولوجية . . الخ) وهناك انفصام بين هذه المستويات الفوقية وبين مستويات نمط الانتاج . وتتصف التكوينات الاجتماعية الانتقالية بازدواجية أو تعدد الأشكال السياسية والايديولوجية التي تنتمي لأنماط انتاج مختلفة والتي تتعارض سوياً (التنظيم القبلي والدولة مثلاً) وبالتالي لا تتكيف مع البناء الاقتصادي القائم .

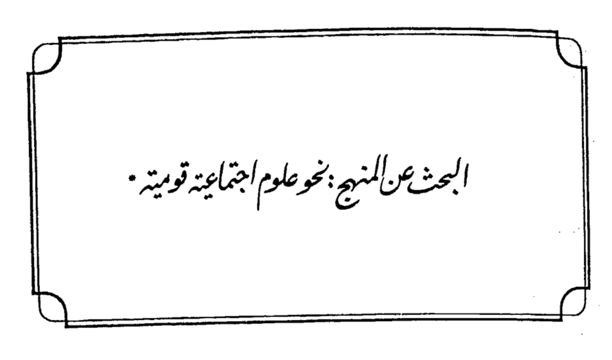
ويتضمن الفصل الأخير من الكتاب تجميعاً لعناصر الاطار التحليلي الذي استنبطه المؤلف في صورة متكاملة يمكن الاسترشاد بها عند دراسة واقع مجتمعات العالم الثالث . ويتكون هذا الاطار من ثلاثة عناصر جوهرية : البناء الاقتصادي لتكوينات العالم الثالث والبناء الطبقي المميز لها والنسق الأيديولوجي لها . ويقوم تايلور بفحص كيفية التحول الذي طرأ على القطاعات الاقتصادية المختلفة بفعل التغلغل

الامبريالي في مجتمعات العالم الثالث والذي نجم عنه تفاوت بين هذه القطاعات في درجة نموها وتواجد أكثر من نمط انتاجي في آن واحد . ثم يحلل عناصر أنماط الانتاج في التكوين الاجتماعي والعلاقات المتبادلة بينها وكيفية تمفصلها لنخلص الى أن البناء الاقتصادي في التكوينات الاجتماعية للعالم الثالث يتصف بالخصوصية التي تنعكس على مكونات البناء الفوقي وخاصة البناء الطبقي والتمثيل السياسي للطبقات بل وحتى بقايا الطبقات في الدولة ويحاول أخيراً استنباط اطار يمكن على هديه تحليل ظهور أشكال أيديولوجية جديدة وتحول أيديولوجيات قائمة في مجتمعات العالم الثالث . ويبين تايلور كيفية تأثير ازدواجية أنماط الانتاج وتقسيم العمل على البناء الطبقي للعالم الثالث بما يتصف به من تمايز للطبقة البروليتارية الى قطاعات متنوعة وتمايز طبقة الفلاحين وتناقضات الرأسمالية وانعكاس ذلك كله على أجهزة الدولة وتركيبها السياسي . وأخيراً يعالج المؤلف الانفصام الأيديولوجي المميز لهذه المجتمعات والتناقض الحاد بين أيديولوجيات تنتمي لنمط انتاج قبل رأسمالي وايديولوجيات تنتمي لنمط انتاج رأسمالي وانعكاس ذلك على مختلف مجالات الأنشطة الاجتماعية .

وفي رأينا أن جون تايلور قد حالفه التوفيق في تحقيق هدفه من وضع هذا الكتاب ، فقد تمكن بالفعل من استنباط اطار نظري لتحليل مجتمعات العالم الثالث يتسم بالجدة والعمق وهو اطار يستحق أن يخضع للتجربة بتطبيقه على مجتمعات الوطن العربي وتلك مهمة العلماء الاجتماعيين العرب . ونأمل أن يحظى هذا الكتاب باهتمام ومناقشة هؤلاء العلماء فهو فضلاً عن تقديمه لإطار تحليلي جديد ومفيد يعتبر نموذجاً ممتازاً لأعمال ملكة النقد والتقيم للفكر الاجتماعي المعاصر وللمنهج السليم الذي يجب أن يتبع في استخلاص أفكار جديدة من ثنايا افكار أبدعها المفكرون من قبل عن طريق تجاوز التفاصيل والقضايا الثانوية الى فحص المسلمات والقضايا المركزية التي يستند عليها هذا الفكر .



تقارير



البحث عن المنهج: نحو علوم اجتماعية قومية *

علي فهمي(**)

استهلال :

« تعلمنا الأرض أكثر مما تعلمنا جميع الكتب ، لأنها تقاومنا »

١ ـ وقد قاومنا واقعنا الاجتماعي وتعصى على الفهم طويلاً ، إذْ استخدمنا في محاولة رصده وفهمه ـ مناهج وأدوات جاءتنا بها كتب غريبة من أرض غريبة وواقع بعيد عنا .

ونزعم أن هذا أوان الشد ، فقد حان أن تعلمنا مقاومة واقعنا الاجتماعي لنا وتعصيه على فهمنا ، أكثر مما علمتنا وتعلمنا كل الكتب في المنهج وفي المضمون جميعاً .

الاشكالية :

٢ ـ وفي العلوم الطبيعية قد لا يثور أي اشكال يتعلق بعالمية منهاجها ومضامينها ، وإن كان ذلك وارداً فيما يتعلق بالتطبيق أي في مجالات التقنية

(*) هذه الدراسة تطوير لورقة قدمت ونوقشت في « المؤتمر الدولي السادس للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية » ـ القاهرة ٢٩ مارس/ آذار ٢ أبريل/ نيسان ١٩٨١ .

(**) خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية بالقاهرة .

واستخداماتها ، ذلك أن حدود التجربة الفيزياوية أو الكيماوية وأبعادها واضحة محددة ، بيد أن الأمر جد مختلف إذا تعلق البحث العلمي بحياة البشر وسلوكهم ومجتمعاتهم ، حيث تتداخل وتتشابك عوامل ومواضعات كثيرة معقدة ، تجعل من التعميم في المنهج وفي المضمون خروجاً على قواعد العلم وضرباً من الرجم بالغيب دخولاً في متاهات الميتافيزيقا .

وقد يكون للوضع الراهن في العلوم الاجتماعية ما يبرره ، من حداثة النشأة وعدم استقرار التقاليد العلمية، وظروف وتاريخ بزوغ هذه العلوم في المجتمعات الغربية المتقدمة صناعياً ، مما ساعد وكرس ظاهرة التغريب الثقافي والتبعية الفكرية في المجتمعات النامية (المستعمرات السابقة) ، بما تبع ذلك من النقل الآلي والحرفي عن السيد الصريح والمستتر ، ففقدنا الهوية والقدرة على التمييز والمبادأة ، وآثرنا عيش تبعية في دعة على جهد معاناة في سبيل فهم وتحقيق الذات .

٣ ـ وينعكس ذلك التغريب وتلك التبعية ، في مجال المناهج والأدوات البحثية ، كأجلى ما يكون ، كما ينعكس ذلك أيضاً ـ بدرجة أقل ـ في مجال التفسير ، الذي يرتبط بالأطر الثقافية ، كما يرتبط أيضاً بالأطر الأيدولوجية ، والالتزام في التفسير بكلا الأمرين ، الأطر الثقافية والأيديولوجية ، يتأثر ـ أيضاً ـ بالتغريب وبالتبعية .

٤ ـ ومن هنا يكون المنهج (أي الشكل) والتفسير (أي المضمون) ، بعيدين عن واقع المجتمع المعني ، فتظهر الحلقة المفرغة الفارغة في رصد وفهم وتفسير الظواهر الاجتماعية ، ومن ثم في محاولة رسم السياسات الاجتماعية الملائمة ، مما يحتم بقاء وتكريس الواقع المتخلف والتغريب المدان والتبعية .

٥ ـ وقد يرد على ما يتعلق بالمنهج وبالأدوات ، بأنها تستخدم في جمع بيانات خام ، وإنها تصلح لذلك في أي من المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها وظروفها والثقافات السائدة بها ، وأن الفروق تأتي في مجال تفسير هذه البيانات الخام أي في المضمون دون الشكل ، وهذا ما تطمح الدراسة الحالية الى أن تتصدى له وأن تدحضه سعياً وراء اثبات محلية العلوم الاجتماعية في الشكل وفي المضمون في ضوء المعطيات المحلية المتعلقة بالمجتمع المعني ، مع اشارة الى المجتمع العربي . هذا وإن كانت الدراسة تتعرض ـ في الأساس ـ الى المنهج ، فإنها لا تغفل التفسير أيضاً .

المواجهة :

٦ ـ ولعل مواجهة ما أثير في الاشكالية المطروحة ـ آنفاً ـ أن يتضمن شقين

رئيسيين ، يتعلق أولهما بالأدوات المستخدمة في مجال رصد الظاهرة الاجتماعية والثقافية ، ويتعلق ثانيهما بمحاولة فهم وتفسير الظاهرة .

ولا شك في أن الشقين يتعلقان بموضوع بالغ الأهمية وهو عالمية أو محلية المجتمعات البشرية ، ومن ثم الظواهر الاجتماعية في تلك المجتمعات .

ونحن نزعم ـ منذ البداية ـ أن المجتمعات البشرية ، وإن اتفقت في بعض الأمور ، فإن الاختلافات بينها جد فارقة بحسب التطور التاريخي والظروف والمواضعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

٧ ـ وعلى هذا فلسوف نتصدى ـ في مجال المواجهة ـ لهذه الأمور الفارقة لنبين مدى تأثيرها وانعكاساتها على ضرورة الاختلاف فيما يتعلق بالأدوات وبالتفسير معاً .

المبحث الأول ـ في الأدوات :

٨ ـ لعل من الضروري أن نأخذ في الاعتبار ـ باديء ذي بدء ـ الظواهر الفارقة في المجتمعات البشرية ، وبالطبع فإن الدراسة تكتفي بتصميمات تصدق على أنماط مختلفة من المجتمعات بدون حاجة الى الخوض في التفاصيل .

٩ ـ فلا شك في أن المجتمعات البشرية قد مرت بظروف مختلفة ومغايرة من حيث النشأة والتطور وفقاً لمعطيات كثيرة متشابكة ، فبعض هذه المجتمعات المعاصرة يضرب بجذوره في أعماق التاريخ ، والبعض الآخر حديث نسبياً ، والبعض الثالث أكثر حداثة . والقدم والحداثة ـ هنا ـ لها تأثيرها على تراكم الحضارات والثقافات واستمرارها وانقطاعها ، الأمر الذي يُكوِّن ـ بالضرورة ـ النسيج الحضاري والثقافي والاجتماعي في المجتمع المعني .

١٠ ـ كما أن موقع مجتمع ما من المشاركة في الثورة الصناعية وما واكبها وما لحقها من ظواهر وتطورات وتنمية ، وما يتصل بذلك كله من الموقع من طرفي المعادلة الاستعمارية ، أثّر ويؤثر على واقع وصورة المجتمع المعني والتنمية فيه ومعدلاتها ومعوقاتها .

١١ ـ ولعل توزيع مصادر الثروة والطاقة ، ومدى عدالة توزيع العائدات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، أن يؤثر في أمور كثيرة تتعلق بالمستويات المعيشية وكفاية الخدمات المتاحة وأنظمة الرعاية المتوفرة ، الأمر الذي له تأثيره الكبير

على ملامح الخريطة الاجتماعية الثقافية ، كما نشير ـ هنا أيضاً ـ الى اختلاف ظروف المناخ السياسي من قهر الى ليبرالية .

١٢ ـ ومن ثم ، فإن الناتج يكون في صالح الظروف والظواهر الفارقة في العديد من المجتمعات المعاصرة ، ومن ثم جاز التقسيم إلى مجتمعات متقدمة وأخرى متخلفة وثالثة في طريق النمو ، وهي تقسيمات اجتهادية لا تلغى الفروق حتى فيما بين أفراد كل مجموعة منها .

١٣ ـ ولما كان ذلك ، فإن التعميم ـ في مجال الرصد والدراسة ـ في مجال الأدوات والمناهج ، أمر لا بد وأن يثير عدداً من الصعوبات ويدعو إلى وقفات تأملية ، حتى لا تتوه حقائق الواقع الاجتماعي في ضباب أوهام التعميم وإن اكتست بموضوعية العلم .

١٤ ـ فالأدوات في العلوم الاجتماعية ـ كما هي في العلوم الطبيعية ـ قد جعلت للقياس ، والقياس ـ هنا ـ يستلزم وحدة موضوعه ، ومن ثم يلزم الأمر أن يكون الموضوع متجانساً ، وإلا فإن المقياس لا يصلح بالتأكيد .

١٥ ـ لنأخذ ـ على سبيل المثال ـ تلك الأداة الواسعة الانتشار ـ بينةً ـ في مجال رصد ودراسة الظاهرة الاجتماعية ، ألا وهي « **صحيفة الاستبيان** » ، سواء تم الحصول على البيانات المطلوبة **بطريق المقابلة أو بطريق البريد** ، أليس من المثير للتأمل وللتفكير أن يكون مجتمع المبحوثين من المتعلمين أو من الأميين ؟ .

أليس من المثير للتأمل وللتفكير أن تختار عينة المبحوثين في ضوء خرائط دقيقة للواقع الاجتماعي أو في غيبة أو عدم دقة مثل هذه الخرائط ؟ .

أليس من المثير للتأمل وللتفكير أن يكون المجتمع المعني تسوده الضمانات الدستورية والقانونية والتقاليد الديموقراطية في التعبير عن الرأي أو أن يكون مجتمعاً مَرَّ ويمر بظروف قهر ومناخ لا يسمح بالتعبير الحر عن الرأي الحر ؟ .

وفيما يتعلق بإجراء المقابلات للحصول على البيانات المطلوبة من المبحوثين ، أليس من المثير للتأمل وللتفكير أن تجري المقابلة مع المبحوث ـ على انفراد ـ كما يحدث في المجتمعات المتقدمة ، أو أن تجري المقابلة على المبحوث رغم اصراره على اجرائها في حضور رهط من أفراد الأسرة والأقارب والجيران ، كما يحدث في مجتمعنا عادة ، مع تدخل الحضور في ابداء الرأي والاجابة ـ أحياناً ـ عن المبحوث ،

وهي خبرة عيانية عايشناها طويلاً ولا سبيل الى انكار حدوثها ؟.

أليس من المثير للتأمل وللتفكير ما يحدث لجامعي البيانات من صعوبات فائقة في العثور على عناوين أفراد عينة الدراسة ، فضلاً عن صعوبات الحصول على مواعيد مسبقة معهم ، مع كل ما يحيط بذلك من مواقف الريبة والتشكك من جانب المبحوثين ، في ظل ظروف تاريخنا الاجتماعي المعروفة ، وتوقعاتهم الحصول على خدمات أو مساعدات من جامعي البيانات في ظل الظروف والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المتدنية لغالبية المبحوثين ؟ ويرتبط بذلك احساس المبحوثين بعدم جدوى تضمين نتائج البحوث في السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، بل وقنوطهم من مجرد الأمل في ذلك .

أليس من المثير للتأمل وللتفكير ، مع كل ما عرضناه ـ باختصار وبخفة ـ أن يلجأ الباحثون الى تحشيد العشرات بل والمئات أحياناً من الأسئلة في صحيفة استبيان من المفروض أن تُملأ خلال مقابلة واحدة ـ في الغالب ـ مما يُشِّكل عبئاً لا يحتمل على كل من الباحث والمبحوث ، وبخاصة أن الكثير من هذه الأسئلة تتعلق بالاتجاهات والاستجابات الموقفية المتوقعة من المبحوث ، وإن الاتجاه يشتد حالياً نحو قفل الاستجابات المتوقعة في بنود صحيفة الاستبيانْ ، حتى تسهل على الباحث عمليات الترميز والتكميم ومن ثم اللجوء الى تقنيات احصائية معقدة على حساب الواقع المدروس ؟.

١٦ ـ إن القارىء أو حتى المتصفح للعديد من صحف الاستبيان التي تمت في بعض الأقطار العربية خلال ربع القرن الفائت ، سواء تلك التي تضمنتها دراسات فردية للحصول على درجات جامعية أو تلك التي تضمنتها بحوث ميدانية كبرى تقوم بها مراكز وهيئات البحث العلمي المختلفة ، نقول إن القارىء لبنود صحف الاستبيان هذه (ومعظمها تحت أيدينا) ، ليأخذه العجب فيما يتعلق بالجرأة وبالغفلة معاً التي صاحبت تأليف صحف الاستبيان وتلك التي صاحبت الاعتماد على البيانات التي جمعت من خلالها في فهم وتفسير الظاهرة المدروسة ، مع عدم المبالاة أو قلة المبالاة بمثل تلك الاعتراضات الجدية التي أوردناها وبدون الالتفات أو بقلة الالتفات لمعطيات التاريخ الاجتماعي الثقافي ، بل لعل الأغرب من ذلك أن الكثير من صحف الاستبيان قد تم تأليفها بدون مسحٍ للتراث النظري حول الموضوع أو ـ بالأقل ـ بدون مسحٍ كافٍ لمثل هذا التراث ، وهذا الذي سقناه نستطيع ـ بيسر ـ أن نسوق عشرات الأمثلة لتأكيده ، بيد أننا لا نريده ، غاية ما في الأمر أننا نبغى التنبيه الى أن حداثة البحث

الاجتماعي العلمي في أقطارنا قد تبرر ذلك ، إلا أنها لا تبرر الاستمرار في ذلك النهج .

١٧ ـ كما نثير هنا قضية لغة أسئلة صحيفة الاستبيان ، فالبعض يصوغها بالفصحى ، مما يشكل عقبة في سبيل فهم السؤال من جانب عدد كبير من المبحوثين إن لم يكن من جانب بعض جامعي البيانات أنفسهم ، كما يلجأ بعض الباحثين الى محاولة صياغتها بالدراجة ، بدون تعمقٍ كافٍ في فهم خبايا الدارجة وأسرار ألفاظها وعباراتها المتداولة في الثقافة الفرعية المعنية التي يعيش الباحث بعيداً عنها ، الأمر الذي يجعل من مثل هذه الصياغة بالدارجة تقليداً فجاً ومضحكاً ومحاكاة تدعو لسخرية وتهكم المبحوثين أنفسهم .

١٨ ـ وقد نشير ـ هنا ـ مجرد اشارة عابرة الى عدد من صحف الاستبيان في بعض البحوث الميدانية التي تناولت بعض جوانب الحياة الاجتماعية هنا وهناك ، بدون الاعداد الكافي من قبل الباحثين ، والى جمع البيانات ـ على عجل ـ عن طريق جامعي بيانات تم جمعهم أنفسهم ـ كيفما اتفق ـ وبدون تدريبٍ كافٍ ، لكي يتمكن الباحث من الحصول على درجة جامعية تعينه في دروب الحياة ومسالك الأرزاق ، وذلك قبل أن يعار الأستاذ المشرف الى قطر عربي أو آخر سعياً وراء الرزق هو الآخر ! .

بل إننا نشير ـ من واقع خبرات عيانية مباشرة وغير مباشرة ـ إلى وقائع كثيرة حدثت أثناء جمع البيانات ، كان المبحوث (الأمي الفقير في غالب الأحوال) يكتم سخريته العبقرية من جامع البيانات الساذج الهمام .

١٩ ـ بل إن الأمر بلغ ببعض هيئات ومراكز البحث الاجتماعي العلمي في بعض الأقطار العربية كالعراق مثلاً ، أن تُصمم صحيفة الاستبيان وأن تُجمع البيانات وأن تجدول وتحلل وتفسر ويكتب التقرير النهائي في أيام ثلاثة بناء على طلب فوقي (وذلك من واقع خبرات عيانية أيضاً) .

٢٠ ـ فإذا انتقلنا إلى أداة أخرى يُلجأ من آن لآخر إليها ، وهي « **الاستبيان البريدي** » ، وهي أداة تبدو ناجحة وقليلة التكاليف في عدد من المجتمعات المتقدمة ، وهي ـ بالطبع ـ توجه الى فئة من المبحوثين ممن يحسنون فهم القراءة والكتابة ، نجد أنها لا تحقق نجاحاً كبيراً في مجتمعاتنا العربية ، لأسباب كثيرة تتعلق بسوء الخدمات البريدية (في حالة الارسال بالبريد) ، ولعدم مبالاة الكثيرين ممن ترسل اليهم بملئها ومن ثم بالرد ، بل إن ثمة دلائل كثيرة تشير إلى أن عدداً من كبار الموظفين الذين ترسل

اليهم يعهد بالرد عليها إلى مساعديه . وحتى في حالات الرد نتيجة الزام اداري كما يحدث في العراق مثلاً ، فإن الاجابات تكون ذات طابع رسمي ، وقلما يفصح المسئول عن رأي له يرتئيه .

وفي بعض الحالات يلجأ الباحث الى تسليم الاستبيان باليد ، ويتركه - لفترة ما - لدى المبحوث ليملأ بياناته ، ثم يمر ليجمعه منه ، ولا شك في أن هذا الاجراء يقلل من مخاطر الفقد والضياع بالبريد ، ويكاد أن يقترب من المقابلة ، إذ أن كثيراً من المبحوثين يرجىء الاجابة الى حين حضور الباحث أو جامع البيانات .

٢١ - وتلي « صحيفة الاستبيان » شيوعاً - كأداة لجمع البيانات - ما يسمى « **بدراسة الحالة** » ، وفيها يلجأ الباحث الى جمع بيانات كيفية - في الغالب - تغطي جوانب كثيرة متعمقة من المبحوث ، ويلجأ - في سبيل الحصول على البيانات - الى اجراء مقابلات متعمقة مع المبحوث وقد يجري المقابلات مع ذوي العلاقة ، كما قد يلجأ إلى الاطلاع على الكثير من الوثائق ذات الصلة .

ولا شك في أن هذه الأداة تُمكِّن - بحسب الأصل - من الحصول على بيانات أكثر عمقاً وأكثر دقة ويسمح الموقف بالتحقق الكافي منها ، بيد أن ذلك يقتضي من الباحث توجيه الوقت والاهتمام الكافيين ، ويحسن أن يكون الباحث واحداً في جميع الحالات ، وإلا فيجب أن يتلقى الباحثون تدريباً مكثفاً وكافياً وأن يُتفق على النقاط الرئيسية الواجب تغطيتها والخطوط العريضة لعرض دراسة كل حالة ، كما يجب الاتفاق على خطة الاستفادة من تحليل مضمون دراسة الحالات جميعاً .

ودراسة الحالة - هي بحسب الأصل - أداة تشخيصية في المجالات الاكلينيكية ، بيد أنها يمكن أن يلجأ اليها - بنجاح - في مجال البحوث ، بشروط كثيرة لعل أهمها التدريب الكافي للباحثين والوقت الكافي لايجاد علاقة مهنية ناجحة بين الباحث والمبحوث وأن يكون اختيار عينة الدراسة دقيقاً يسمح بالتعميم وأن يكون عدد أفراد العينة كافياً لذلك . وعلى الرغم من أن هذه الأداة لا يلجأ اليها كثيراً في البحوث الميدانية لصعوبة تحقق هذه الشروط وللتكاليف الباهظة التي تتطلبها (طبقت في أحد شقي بحث البغاء في القاهرة الذي قام به المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٠ ، وكذلك في بحث تعاطي الحشيش الذي قام به نفس المركز أيضاً في الفترة نفسها وما بعدها) .

أما في بعض البحوث الفردية للحصول على درجات جامعية ، فاقتصر على عدد

محدود من الحالات بدون التعمق الكافي ، وكان اختيار الحالات يتم ـ أحياناً ـ من بين الأقارب والأصدقاء على نحو متحيز لا يسمح بالخروج بأية نتائج ذات قيمة .

٢٢ ـ وقد تكون « **الملاحظة البسيطة** » و « **الملاحظة بالمشاركة أو بالمعايشة** » ، من أكثر الأدوات نجاحاً في مجتمعاتنا العربية ، وهذه الأداة تعتبر من قبيل الأدوات الهامة في مباحث « علم الانسان الاجتماعي » ، ذلك أن الملاحظ ـ وعلى الأخص بالمعايشة ـ يكتسب ـ مع الوقت ـ وأيضاً عن طريق معاونيه المحليين (من الاخباريين) ثقة أفراد المجتمع المدروس . بيد أنه يجدر الاحتراز ـ هنا ـ في حالة الباحث الأجنبي عن ثقافة المجتمع ، إذ كثيراً ما تجمح به تفسيراته الخاصة المستمدة من ثقافته الأصلية الى أطر بعيدة بل ومُخْتَلقة في كثير من الأحوال .

ولا شك في أن الملاحظة أداة مكلفة من حيث الوقت والجهد والمال ، ولذلك يلجأ اليها ـ نادراً ـ في عصر يتسم بالسرقة وقلة المبالاة وتطبيق قانون « **أكبر ربح ممكن بأقل جهد ممكن** » .

٢٣ ـ كما أن « تحليل مضمون الوثائق » ، من بين الأدوات الأقل ذيوعاً في مجتمعاتنا ، ربما لنفس الأسباب الخاصة بالجهد والتكاليف والوقت ، على الرغم من امكانية الاعتماد عليه في مجتمع قديم مستمر مثل المجتمع العربي بعامة ، ولعلنا أن نشير ـ هنا ـ الى جهود أستاذنا الدكتور سيد عويس في مصر وبخاصة في بحثه الرائد عن « ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعي » وربط ذلك بظواهر تراثية في التاريخ الاجتماعي الثقافي المصري ، وكذلك الى جهود الأستاذ الدكتور علي الوردي عن المجتمع العراقي .

٢٤ ـ ولا نقصد في كل ما ذكرناه آنفاً ، أن نتشيع لأداة دون أخرى ، بل لا يعدو الأمر ـ في تقديرنا ـ التنبيه الى ضرورة الالتفات إلى والتوفر على دراسة النتائج التي انتهت اليها الدراسات الميدانية باستخدام أدوات بحثية مختلفة في ضوء معطيات الواقع الاجتماعي الثقافي المحلي ، وتقدير مدى جدية وجدوى كل من الأدوات في جمع بيانات يوثق بها لتفسير الظاهرة المدروسة ، ومدى أهمية وجدوى التفسيرات المطروحة .

٢٥ ـ إن جُمَّاع ما ندعو اليه هو محاولة جادة ودؤوب للنظر في تطويع الأدوات البحثية المألوفة لمعطيات واقعنا الاجتماعي الثقافي مع الافادة من كل ما يمكن أن نخرج به من اعادة قراءة وفهم تاريخنا الاجتماعي بكل أبعاده .

المبحث الثاني - في التفسير :

٢٦- لا يسعى الباحث إلى جمع بيانات عن الظاهرة التي يدرسها - كغرض في حد ذاته - ، بل أنه يهدف - بذلك - الى محاولة تفسير الظاهرة تفسيراً علمياً . ويرتبط التفسير ببناء نظري معين أو بالأقل بتراكمات منتظمة تسهم - بالتدريج - في تشييد مثل هذا البناء النظري .

وفي العلوم الاجتماعية - على نحو أوضح - تظهر العلاقة بين المنحى التفصيلي للباحث وانحيازه لبناء نظري معين أي ما يمكن أن يسمى بالانتماء الأيديولوجي للباحث ، كما يرتبط تفسير الظاهرة الاجتماعية في المجتمع المعني بالسياق وبالمناخ الثقافي السائد في ذلك المجتمع .

٢٧ - وعلى هذا ، فإننا سنعالج قضية التفسير في العلوم الاجتماعية في ضوء منطلقين رئيسيين : **أولهما** ، المنطلق الأيديولوجي **وثانيهما** ، المنطلق أو المنظور الثقافي .

أولاً - المنطلق الأيديولوجي :

٢٨ - وتثور - هنا - قضية مدى حياد العلوم الاجتماعية ومدى حياد الباحث الاجتماعي ، بمعنى مدى ارتباط البحث العلمي في ميادين العلوم الاجتماعية بالأيديولوجية التي يتبناها مجتمع ما أو حتى مدى تأثره بأيديولوجية الباحث نفسه.

ولا شك في أن حسم هذه القضية يرتبط بالموقف الفلسفي الذي يتبناه المتصدي للاجابة على هذا السؤال الهام ، أي بمفهومه الكلي عن العالم المحيط ، ولا يحتمل رد الموقف الفلسفي إلا إلى أحد موقفين : إما موقف مثالي أو موقف مادي .

وفي نطاق العلوم الاجتماعية ، يواجه الباحث المثالي فهم المجتمع البشري لا كهيئة منسجمة بل ككم من الظواهر الاجتماعية لا ترابط بينها ، لدرجة يمكن معها اطلاق اسم « علم الاجتماع التجزيئي »، على مثل هذه النظرة التفتيتية للظواهر الاجتماعية التي يلجأ اليها علماء الاجتماع البورجوازيون - عادة - بهدف صرف الاهتمام عن الاتجاهات الأساسية للتطور الاجتماعي وكمحاولة لاخفاء التناقضات الطبقية .

أما الباحث المادي ، فلا يواجه المجتمع - كمقولة عامة -، إذ أن ذلك أمر لا وجود له في الواقع ، فمن الضروري تحديد المجتمع في كل تشكيل اجتماعي واقتصادي حسي .

وليس معنى ذلك أن العلماء الاجتماعيين الذين يتبنون الفلسفة المادية ، ينفون دراسة الحياة الاجتماعية من جميع جوانبها عن طريق التركيز ـ لأسباب عملية بحتة ـ على بعض الظواهر الاجتماعية على نحو منفصل ، كل ما في الأمر أن البحوث والدراسات ـ لكي تكون مثمرة ـ لا بد وأن تنطلق من واقع أن كل مجتمع يشكل جهازاً عضوياً حياً في تطور دائم ، الأمر الذي يقتضي ـ لدراسته ـ اجراء تحليل موضوعي للقاعدة الاقتصادية في هذا المجتمع ولعلاقات الانتاج السائدة فيه . فالظواهر الاجتماعية ـ وفقاً لهذا النظر ـ مترابطة ، وأنه لكي نفهم أي ظاهرة فهماً علمياً ، فمن الضروري أن ننظر إليها في حدود علاقاتها بغيرها من الظواهر ، وبالتالي محاولة رؤية كافة الأبعاد التي تكتنف الظاهرة ، فعند دراسة ظاهرة ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع العربي ، لا يكفي الاقتصار على دراسة لمعدلات الطلاق خلال فترة زمنية معينة ، كما لا يكفي ربط الظاهرة بإباحة الشريعة الغراء الطلاق من جانب الزوج ، كما لا يكفي ـ أيضاً ـ تصميم صحيفة استبيان للتعرف على الحالة التعليمية والصحية والاقتصادية . . . . الخ لعينة من المطلقين والمطلقات تحقيقاً لفروض معينة ، فإن اكتفى الباحث بذلك فإنه يعزل الظاهرة من السياق الاجتماعي العام وارتباطها بغيرها من الظواهر وعلى الأخص في ميدان علاقات الانتاج ومدى اسهام المرأة في العمل وفي الانتاج ، بحيث يتبين الباحث الاجتماعي المادي موقف المرأة في مثل هذا المجتمع التي تعاني من اضطهاد مركب . كما لا يستطيع الباحث المادي ـ على سبيل المثال أيضاً ـ أن يدرس ظاهرة البغاء بعزلها عن نظام العلاقات الاجتماعية الاقتصادية وعن طريقة توزيع العائد الاجتماعي وعن حجم العمالة وعن التمايز الطبقي ، وهو في هذا يختلف عن الباحث المثالي الذي يدرس الظاهرة بمعزل عن السياق الاجتماعي فيلجأ ـ مثلاً ـ الى تصميم استبيان لجمع بعض البيانات عن البغي وعن ظروفها الاجتماعية (على المستوى الفردي أي على مستوى الحالة) ، ويلجأ أيضاً لتطبيق بعض مقاييس الذكاء واختبارات الشخصية عليها للكشف عن بعض الأمور البالغة الغرابة (صورة الرجل عند البغي مثلاً) ، حتى دون أن يفطن الى علاقات التأثير والتفاعل بين الظروف الاجتماعية الاقتصادية (حتى على المستوى الفردي) وبين سمات الشخصية لدى البغي (على المستوى الفردي أيضاً) ، كما قد يلجأ الباحث الذي يصدر عن موقف مثالي أو عن موقف « لا أدري » ، إلى مقاييس أنثروبومترية لقياس الأعضاء الجنسية للبغي ، استكمالاً للدقة العلمية الشكلية !

٢٩ ـ بل إن المنطلق الأيديولوجي يلعب دوراً هاماً في البحث الاجتماعي

العلمي ، لا في التفسير فحسب ، إذ يلعب مثل هذا الدور منذ اختيار مشكلة البحث مروراً بالفروض وبالأدوات أيضاً . ففي ظل السياسة الحديثة للبحوث ، حيث تكاد أن تختفي البحوث الفردية ، وأن تعقد الغلبة لتلك الجماعية بما وراءها من هيئات للبحث ومصادر تمويل حكومية أو خاصة أو أجنبية ، فإن اختيار مشكلات للبحث يتم في ضوء خدمة مصالح واهتمامات الجهة الممولة بالتأكيد . ولا شك أن ذلك يؤثر في اختيار فروض البحث واهمال فروض أخرى ، وهو أمر يؤثر على التفسير أيضاً .

ثانياً ـ المنطلق أو المنظور الثقافي :

٣٠ ـ يلعب فهم الأبعاد الثقافية العامة وأيضاً الثقافات الرئيسية والفرعية في المجتمع المعني ، دوراً هاماً في تفسير البيانات المتاحة عن الظاهرة الاجتماعية المبحوثة .

وبتراكم التفسيرات الجزئية المرشدة بالرؤ ية الثقافية ، يمكن ارساء البناء النظري للعلم الاجتماعي داخل وحدة اقليمية أو وحدات متشابهة .

وهذا بالتحديد هو ما تفتقده ـ حالياً ـ في العلم الاجتماعي في مختلف أقطار الوطن العربي ، حقيقي أن البحث الاجتماعي العلمي حديث العهد جداً في بعض الأقطار العربية (مصر منذ أواسط الخمسينات من هذا القرن مع الاشارة الى بعض الجهود في المسوح الاجتماعية منذ الأربعينات ، العراق والكويت منذ أوائل السبعينات مع الاشارة الى بعض الجهود الفردية للحصول على درجات علمية قبل ذلك ، وتونس منذ الستينات . ولبنان قبل ذلك بقليل مع غلبة الجهود الفردية) ، وفي باقي الأقطار العربية لا توجد جهود على المستوى القومي في مجال البحوث الاجتماعية ، بيد أن حداثة العهد في ذلك المجال الهام اتسم أيضاً بتبني التفسيرات السوسيولوجية الغربية والأمريكية بصفة خاصة بدون التفات كبير إلى أبعاد الثقافة العربية ككل أو الثقافات الاقليمية الفرعية ، الأمر الذي نجم عنه وجود فراغ كبير فيما يتعلق باتجاه سوسيولوجي قومي أو ما يمكن أن يطلق عليه مدرسة سوسيولوجية عربية .

٣١ ـ فنحن لم ندرس ـ جدياً ـ الثقافة العربية والاسلامية من النواحي السوسيولوجية ، ولم نستعن بأبعاد التاريخ الاجتماعي الثقافي على مستوى الوطن العربي ككل ولا على المستويات الاقليمية ، لفهم ولتفسير الظواهر الاجتماعية الجزئية وربطها بهذا السياق الثقافي الهام .

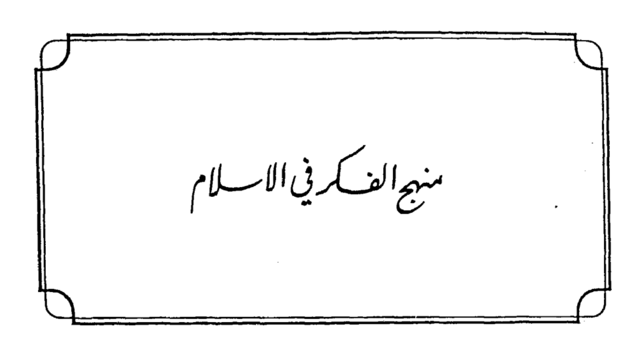
٣٢ ـ ولذلك تكتفي دراساتنا ـ حتى الآن ـ بدراسة السطح من الظواهر الجزئية ،

وتكون التفسيرات قاصرة والرؤى مبتسرة ، وبالتالي لا تصلح لترشيد السياسات الاجتماعية القائمة أو لإحداث سياسات مُرَّشَدة .

خاتمة :

٣٣ ـ لعل هذه الورقة أن تكون مدعاة لاثارة التفكير الابداعي ونبذ الأسلوب الاتباعي ، والقضية المثارة ، يمكن طرحها بسهولة ، بيد أن معالجتها ومناقشتها تحتاج الى الكثير من الجهد والمعاناة .

وقد تكون الاثارة هنا مفيدة للتنبيه ، كما قد تكون بمثابة الدعوة لفتح الباب للاجتهادات الكثيرة حول هذا الموضوع الهام ، حتى يمكن التقليل من ظاهرة التغريب والتبعية التي تعاني منها مجتمعات العالم الثالث ، وحتى تكون لنا علوم اجتماعية قومية ، تمهد الطريق لرسم سياسات اجتماعية قومية تلائم واقعنا الاجتماعي والثقافي .



جمال عيسى(*)

كلمة منهج في العربية تدل على الطريق الواضح مثل كلمتي نهج ومنهاج . وحين خلق الله سبحانه وتعالى الانسان فضله على سائر المخلوقات ، وذلك بما زوده به من القوة التي عرفت بالعقل . وبالعقل استأهل الانسان الخلافة في الأرض ، يغير فيها ويبدل ، وينتج فيها وينشىء ، ويركب فيها ويحلل ، ويبلغ بها الكمال المقدر للحياة . يقول جل شأنه : ﴿ **ولقد كرمنا بني آدم . وحملناهم في البر والبحر . ورزقناهم من الطيبات ، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا** ﴾[1] .

أي بالعقل . ولما زود الله الانسان بالعقل ، قبل الانسان الأمانة التي عرضها الحق تبارك وتعالى على السموات والجبال والأرض فأبين أن يحملنها وأشفقن منها .

والعقل يمثل أحد المنبعين الرئيسين للمعرفة البشرية التي صدرت عنهما ، وانطبعت بطابعهما وهما الغريزة والعقل . فمن المعرفة ما يرجع إلى تلك القوى الخفية التي تسمى بالغريزة وأحياناً بالإدراك ، وأحياناً بالحدس أو الإلهام . ومنها ما يرجع إلى العقل .

وإن كنا نسمي المعرفة التي تصدر عن الطابع الأول بالطابع الغريزي ، فأولى بنا وأجدر أن نسمي صور المعرفة التي تصدر عن العقل بالطابع العقلي .

(*) المعيد بكلية الآداب في جامعة طنطا .

والإسلام دين طابعه الغالب عليه هو الطابع العقلي . لا يكاد يقيم وزناً لغير ما يقضي به العقل اللهم إلا بعض الأمور التي لا دخل للعقل فيها والتي تتصل بالذات الالهية كالبعث أو النشور . والانسان العربي الذي عاش في شبه الجزيرة العربية ذو عقلية واقعية لا يهيم في الخيال . يشهد بذلك الأدب الصادر عن ذلك الانسان والموسوم بالأدب الجاهلي . من ذلك نستطيع أن نقول بضمير راض وقلب مستريح : إن الاسلام جاء مؤازراً للطابع العقلي مناهضاً للطابع الغريزي أو الباطني في التفكير[٢] .

ويبدو من خلال الآيات القرآنية المكانة الرفيعة التي منحها الله للعقل . فبالعقل يتجول الانسان في آيات الله الكونية من رياح وسحاب ومطر وجبال . . . الخ . ليصل من تفكيره وتدبره إلى حقيقة الوحدانية وأن الألوهية لا تجوز لغير الله جل شأنه .

الرياح والسحاب : يقول تعالى : ـ **﴿ وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون ﴾**[١] .

المطر : يقول تبارك وتعالى : ـ

﴿ فيحيي به الله الأرض بعد موتها ، إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون ﴾[٢] .

وفي موضع آخر يقول عز وجل : **﴿ فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ﴾**[٣] .

وفي موضع آخر يقول :

﴿ هو الذي يريكم آياته وينزل لكم من السماء رزقاً وما يتذكَّر إلا من ينيب﴾[٤] .

الليل والنهار : ومن آياته التي ساقها عز وجل للإنسان كي يتدبر ويتعظ ويعقل الليل والنهار وتعاقبهما دون زيادة أو نقصان يقول عز وجل :

﴿ وله اختلاف الليل والنهار أفلا تعقلون ﴾[٥] فمن غيره تعالى يملك امتلاك هذه الظاهرة ؟ وفي موضع آخر يقول عز وجل : ـ

﴿ وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه لمن أراد أن يذَّكر ﴾[٦] .

فالظاهرة في حد ذاتها آية ، وكي يجعل سبحانه وتعالى آيته ظاهرة جعلهما خلفة متعاقبين . والأمر مجرد استشهاد وليس حصراً للآيات الكونية التي لا تعد ولا تحصى

وقد صدق عز وجل حين قال : ﴿ وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ﴾ . فنعمه على الإنسان سابغة .

ثانياً : الآيات المعنوية : ـ

وهي كثيرة لا حصر لها وسنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر . ومنها :

(١) الأمثال : والأمثال جمع والمفرد مثل وهو دليل يسوقه الله عز وجل للإنسان يمثل له بموقف سابق كي ينظره ويتأمله ويعقله وفي النهاية له أن يعقل أو لا يعقل .

يقول عز وجل : ﴿ **وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون** ﴾[٧] .

يقول عز وجل : ﴿ **ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون** ﴾[٨] .

ويقول عز وجل : ﴿ **وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون** ﴾[٩] .

ثم يقرر سبحانه وتعالى أنه أتى من كل مثل للإنسان فلم يغادر كبيرة ولا صغيرة إلا ضرب لها مثلاً .

يقول جل شأنه : ﴿ **ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون** ﴾[١] .

فالأمثال القرآنية تعد إحدى وسائل الإيضاح للإنسان كي يتدبر ويتفكر ويهتدي إلى الصراط المستقيم .

(٢) المودة والرحمة : ومن الآيات الأخرى المعنوية المودة والرحمة التي جعلها الله عز وجل بين عباده المؤمنين . يقول جل شأنه : ﴿ **وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون** ﴾[٢] .

(٣) الإنسان : والإنسان ذاته من بين الآيات التي ساقها الله إليه والتي لو تدبر كنه حقيقته وفكر في هيئته والنعم التي أسبغها الله عليه لعقل واهتدى . يقول تبارك وتعالى : ﴿ **أولم يتفكروا في أنفسهم** ﴾[٣] .

ونعم الله وآياته على الإنسان ظاهرة وباطنة بيّنها الله عز وجل للإنسان لتكون شاهدة عليه . يقول تبارك وتعالى : ﴿ **قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون** ﴾[٤] . وفي موضع آخر يقول : ﴿ **قد بَيَّنَّا لكم الآيات لعلكم تعقلون** ﴾[٥] . وإلى جانب كون آيات الله واضحة مبينة يؤكد الحق تبارك وتعالى أنها مفصلة ، ففي أكثر من آية في كتابه العزيز أنه فصل الآيات كي تكون حجة علينا بني البشر يوم القيامة . يقول عز وجل :

﴿ قد فصلنا الآيات لقوم يذَّكرون ﴾[٦] . وفي موضع آخر يقول : **﴿ كذلك نفصل لقوم يتفكرون ﴾**[٧] . وفي موضع آخر يبين العلة التي من أجلها فصَّل الله سبحانه وتعالى الآيات . يقول : **﴿ يدبر الأمر يفصِّل الآيات لعلكم بلقاء ربكم توقنون ﴾**[٨] .

ولعل التعليل الذي بينه الحق تبارك وتعالى هو السر الذي ينكره الإنسان الذي يجحد النعم وينكرها . فبالعقل وحده يوقن الإنسان أن الساعة لا ريب فيها وأن الإنسان لا محالة ميت .

ويقول في موضع آخر : **﴿ كذلك نفصل الآيات لقوم يعقلون ﴾**[١] .

ومن خلال العرض السابق نلاحظ أن الحق تبارك وتعالى ربط بين أشياء ثلاثة أو محاور ثلاثة هي : العقل ـ الفكر ـ التدبر .

فأحياناً نراه يقول : لعلكم تعقلون ، وأحياناً يتفكرون ـ يتذكرون . ولنا أن نقول : إن التفكير والتدبر والتعقل والتذكر . . . الخ . كلها وظائف لتلك القوة التي منحها الله للإنسان وفضَّله بها على كثير من خلقه وبها استأهل الخلافة في الأرض .

ولعل الغاية من هذه الوظائف هي إدراك سر الكون عن طريق شحذ الذهن في سائر المخلوقات وفي آيات الله التي أسبغها على الإنسان ، ثم الإيمان إيماناً مطلقاً لا يريبه شك بأن الله واحدٌ لا شريك له ، لا تأخذه سنة ولا نوم وأن الألوهية لا تجوز لغير الله .

ولذلك حين يتحدث سبحانه وتعالى عن أولي الألباب من عباده يقرنهم بإحدى وظائف العقل الرئيسية وهي التذكر ، فغالباً ما يأتي النداء إلى أولي الألباب بعد تذكَّروا ، اذكروني ، يتذكرون . الخ فالعقل هو الذي يتدبر الأمر ويتفكر في نفسه وفي مخلوقات الله ويتذكر حقيقة الموت وأنه لا محالة ميت . يقول تبارك وتعالى :

﴿ كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدَّبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب ﴾[٢] .

وفي هذه الآية الكريمة يبين الحق تبارك وتعالى السبب الذي من أجله أنزل القرآن على خير البشر سيدنا محمد ﷺ . فهو كتاب مبارك نزل به الروح الأمين من عند رب العالمين كي نتدبَّر آياته وحين نتدبر سوف نهتدي إلى الطريق المستقيم . ونفوز بالصواب في الدارين . ونلاحظ أن الحق تبارك وتعالى جعل التذكر تالياً للتدبر ، والإنسان يفكر ويتدبر ثم يتذكر وهذه هي المحاور الثلاثة التي يقوم عليها منهج العقل في التفكير .

والأمر الذي لا مراء فيه هو أن الإسلام يناصر العقل ويؤازره ، ويندد بالذين لا يعقلون فبينما يقول صلوات الله وسلامه عليه : ـ

« إن الناس يعملون الخيرات يعطون أجورهم يوم القيامة على مقادير عقولهم »[٣] .

يقول الحق تبارك وتعالى عن الذين لا يعقلون :

﴿ أفٍ لكم ولما تعبدون من دون الله أفلا تعقلون ﴾[٤] . وقيل للرسول ﷺ في الرجل الحسن العقل الكثير الذنوب فقال : « ما من آدمي إلا وله خطايا وذنوب فمن كان سجيته العقل لم تضره الذنوب لأنه كلما أخطأ لم يلبث أن يتدارك ذلك بتوبة تمحو ذنوبه وتدخله الجنة »[١] .

والجنة هي النتيجة الطبيعية لمن يعقل ويتعظ ويهتدي ، والنار مثوى الكافرين الذين اتخذوا حياتهم الدنيا هزواً ولعباً ذلك بأنهم قوم لا يعقلون . يقول عز وجل حكاية عن أصحاب السعير : ﴿ وقالوا : لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير ﴾[٢] .

وعليهم الرجس لأنهم لم يتدبروا القرآن ، وأغلقوا قلوبهم بأقفالهم فهم صم بكم وعمي لا يعقلون أما الذين يتدبرون القرآن ويعقلونه وعملوا بما فيه من أمر ونهي فلهم الجنة ذلك بأنهم كانوا إذا مروا باللغو مروا كراماً .

وكفاهم شرفاً بتكريم المولى عز وجل لهم بنعتهم بنعته الذي نعت به نفسه فبينما يقول عن نفسه :

﴿ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾[٣] . وفي موضع آخر يقول :

﴿ تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام ﴾[٤] . قال عن القوم الذين فازوا في الدنيا والآخرة :

﴿ والذين لا يشهدون الزور وإذا مروا باللغو مروا كراما ﴾[٥] . وبعد : فهل آن لنا أن نتفكر ونتدبر ونتذكر ؟؟!!

الهوامش

(١) (٧٠) سورة الإسراء.

(٢) محاضرات في منهج البحث: (١٥) د. محمد طه الحاجري. لم تنشر.

(٣) (١٦٤) البقرة .

(٤) (٢٤) الروم.

(٥) (٥) الجاثية.

(٦) (١٣) غافر.

(٧) (٨٠) المؤمنون.

(٨) (٦٢) الفرقان.

(٩) (٢١) الحشر.

(١٠) (٢٢١) البقرة.

(١١) (٤٣) العنكبوت.

(١٢) (٢٧) الزمر.

(١٣) (٣١) الروم.

(١٤) (٨) الروم.

(١٥) (١١٨) آل عمران.

(١٦) (١٧) الحديد.

(١٧) (١٢٦) الانعام.

(١٨) (٢٤) يونس.

(١٩) (٢) الوعد.

(٢٠) (٢٨) الروم.

(٢١) (٢٩) ص.

(٢٢) الظرائف واللطائف في الأضداد: ٩ مخطوط بدار الكتب المصرية.

(٢٣) (٦٧) سورة الانبياء.

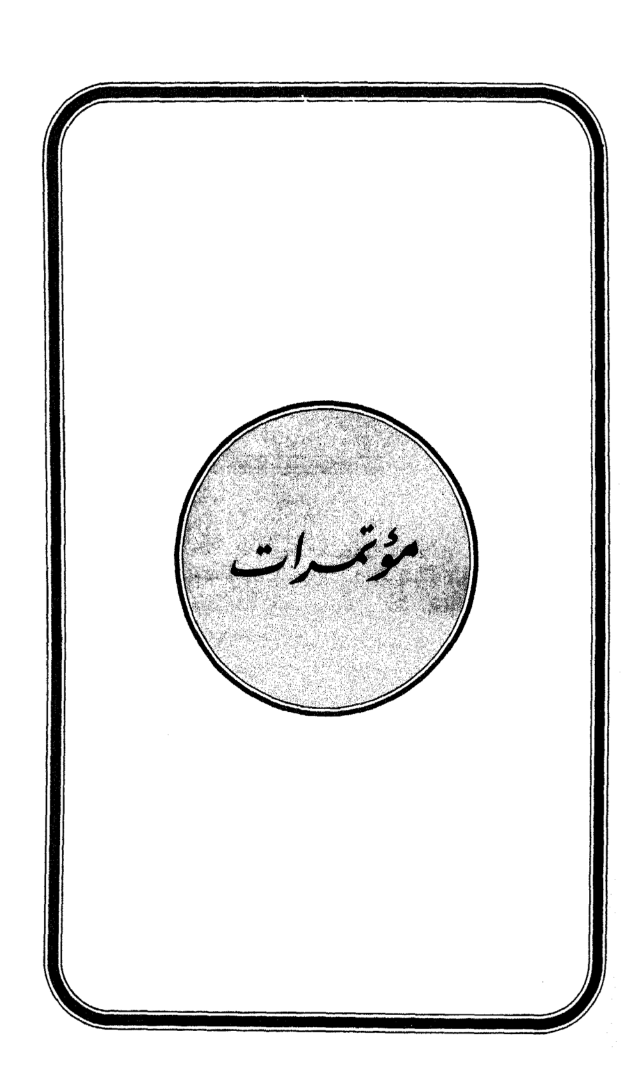
(٢٤) الظرائف واللطائف: ٩.

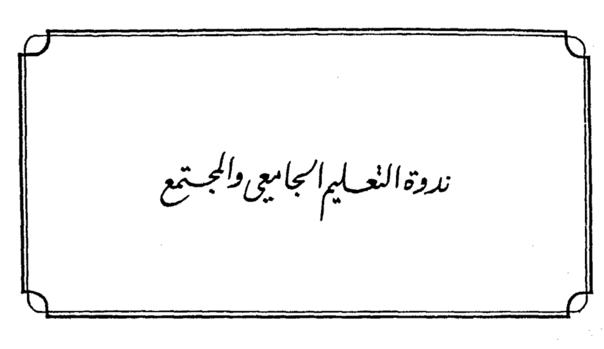
(٢٥) (١٠) الملك.

(٢٦) (٢٧) الرحمن.

(٢٧) (٧٨) الرحمن.

(٢٨) (٧٢) الفرقان.


مؤتمرات



هيام حاتم*

محكمة . . .

اللامعقول يحدث كل عام بل وكل يوم على مسرح العلم ، الكل يصرخ ويتألم ويشير باصابع الاتهام ، والمتهمون في قفص الاتهام ينتظرون الحكم النهائي . . المثقفون يشكون من تدهور الثقافة بعامة ويتهمون النظم التعليمية والقائمين عليها والمتلقين لها ، والبعض يحاول اصلاحها ، وآخرون يحاولون هدمها من جذورها بعد أن أصبحت عائقاً في طريق التنمية همها تخريج أعداد هائلة من اشباه المتعلمين أو انصاف المثقفين .

واساتذة الجامعة يصرخون ، اعداد الطلبة غفيرة ، والمدرجات مزدحمة ، والقوانين واللوائح الجامعية ثابتة وجامدة ، أعمال إدارية تمتص جهدهم وطاقاتهم ، والشباب الجامعي متخاذل سلبي يرفض العلم ويلهث وراء شهادة تؤمن له غده ولقمة عيشه .

والشباب حانق متمرد ، المجتمع لا يشبع له حاجاته الرئيسية ، ليس لهم أي دور طليعي في المعارضة السياسية أو المشاركة الاجتماعية ، أو حتى الاضطلاع بمسؤولية الاختيار .

(*) مراسلة المجلة العلمية في جمهورية مصر العربية .

الاتهامات تتفاقم ، والتبريرات تقدم ، الكل مظلوم ، والكل بريء . واخترنا أن ننزل إلى ميدان الواقع ، نسمع ونرى ونسجل الحقائق .

المكان :

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة والزمان ٢٨ ـ ٣٠ نوفمبر ، والندوة بعنوان « التعليم الجامعي والمجتمع » ، والتي حاول أن يرد بها المركز بالاشتراك مع المركز الفرنسي للتوثيق والدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية ـ في اطار التعاون المصري الفرنسي المشترك ـ على مجموعة التساؤلات والاتهامات المطروحة .

ونظراً لأهمية ما دار من حوار وما طرح من اشكاليات لا تخص الجامعة المصرية فقط وإنما العربية والدول النامية أيضاً ، رأينا أن نعرض لبعض هذه الدراسات بشيء من التفصيل .

شهود الاثبات

البداية كانت على لسان د. فرج أحمد « جامعة عين شمس » ومن خلال دراسته عن « الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم » طرح تصوراً نقدياً تأملياً لوظيفة الجامعة بعامة ومن ثم في العالم الثالث واخيراً الوطن العربي ومصر ، مركزاً على أهمية العلاقة الجدلية بين العلم والتاريخ والمجتمع ، فالمعرفة العلمية لا تعدو أن تكون تراكماً كمياً تاريخياً ، وبالتالي فإن مسارها وحركتها هو انعكاس امين لمسار التاريخ البشري ، وحركته إنعكاس لما هو قومي ، عنصري ، طبقي ، أو ايديولوجي ، أي نتاج للزمان والمكان ، وبالتالي نظامه التعليمي ابن شرعي لنظامه السياسي والاجتماعي ، صورة مرآوية له تعكس مدى تقدمه أو تخلفه ، والجامعات في الغرب كانت نتاجاً طبيعياً لتطور هذه المجتمعات ، اما في دول العالم الثالث والتي تتميز اذا أردنا الصدق بالتخلف بشكل ادى بها إلى أن تتأرجح بين قطبين إما الخضوع للدول المتقدمة ، أو تحكم هذه فيها وسيطرتها عليها لما يتوافر لديها من مواد خام ومصادر ثروة ـ فهي إما في حالة تبعية ، أو انها تغرس بها غرساً غريباً عليها دون أن تكون قد تطورت التطور الكافي الذي يؤدي إلى ميلاد الجامعات بها ، وهذا ما أدى بالمواد الدراسية أو النظم التعليمية إلى أن تكون غريبة عن المجتمع وموجهة في الاطار الايديولوجي الذي يخدم مصالح الدول التي نشأت فيها هذه الجامعات .

مأزق العالم الثالث إذن يتمثل في تخلفه عن العالم الصناعي ، وهذا التخلف

فرض عليه نوعاً من اللاتكافؤ على المستوى الاقتصادي ، ومن اللاتزامن على المستوى النفسي ، مما أدى به في النهاية إلى أن يكون قائماً على البنية وليس الاعتماد المتبادل ، على استخدام النقل وليس إعمال العقل ، فالاندفاع في نقل تجارب الآخرين دون هوايتها وتطويرها لما يناسب التراث القومي يهدد الهوية القومية ويصيبها بالانشطار والتمزق ، وكذلك الاستسلام لقيود الموروث يحول دون التقدم . . .

والحل . . .

كما يرى د. فرج ، العالم الثالث في حاجة الى العلم المادي ، وإلى العلم الاجتماعي الانساني ، في حاجة إلى المصانع ولكن أيضاً وبنفس الدرجة في حاجة إلى العقل القادر على إقامة هذه الصناعة وليس استيرادها ، وهنا يأتي دور الجامعات وكل مؤسسات البحث العلمي ، مهمتها تتلخص بالآتي :

ـ التعرف بالبحث والدراسة العلمية الميدانية على خريطة الحياة المادية والاجتماعية والتخطيط لتغير هذه الخريطة وتصحيح مسارها .

ـ الدراسة العلمية للحياة الاقتصادية وتحديد الخط المناسب لبلدان العالم الثالث فالعالم يحكمه الآن نظامان اقتصاديان عملاقان ، وعلى البلاد النامية دراسة هذين النظامين وتحديد موقف منهما تمليه المصلحة الوطنية وهذا لا يتأتى إلا بموقف أكاديمي يتجاوز حدود الانتماء الايديولوجي المسبق .

ـ دراسة الحياة الاجتماعية للمجتمع بمؤسساته ونظمه وقيمه وتقاليده ، وهذه تقع على عاتق المؤسسات والجامعات العلمية المشتغلة بالانسانيات .

ـ دراسة الحياة النفسية والعقلية ، فالبناء النفسي هو نتاج للواقع المعاش ، وقمة حقيقة جديرة بالتأمل ، وهو أن إيقاع التغير المادي يسير بسرعة تفوق ايقاع التغير في عالم الوعي ، ولذا تظهر فجوة بين عالم الواقع وعالم الوعي ، وعلى المشتغلين بالعلوم الانسانية يقع عبء دراسة الحياة الاجتماعية والعقلية وتحديد أمراضها وعيوبها واشكال العلاج اللازمة لها ، وذلك من أجل اعداد كوادر بشرية ومواطنين يقومون بأدوارهم التي يحتم التطور عليهم اداؤها .

الشاهد الثاني :

د. محمد السيد سليم « جامعة القاهرة » تقدم بدراسة نقدية عنوانها « سوسيولوجية الجامعة المصرية ، الاصالة والتبعية » ، الانطلاقة كانت من منظور « علم الاجتماع

الجامعي » حلل من خلاله نمط التفاعل العلمي والنظامي بين الجامعة والجامعات الأخرى وذلك طبقاً لمعيارين اساسيين : مضمون التفاعل (علمي أم نظامي) ، شكل التفاعل (اعتماد متبادل أم تبعية) مع اهتمامه بإدخال مفاهيم الأصالة والتبعية في نطاق هذا التحليل ، وتوصل الى نتيجة مؤداها أن [ممارسة الجامعة المصرية على مدى سبعين عاما أوضحت قدراً من الأصالة والاستقلالية مقارنة ببعض الجامعات العربية ، إلا أنها ما زالت تمثل في جوهرها امتدادا للممارسة الجامعية في المجتمعات الغربية سواء على المستوى العلمي أو النظامي ، ويتضح ذلك في خمسة أبعاد رئيسة :

- الممارسة الجامعية الجامعية المصرية تمثل امتدادا للتقاليد الجامعية الغربية .

- التفاعل العلمي مع الجامعات الغربية يفوق تفاعلها مع الجامعات العربية .

- التفاعل النظامي مع الجامعات الأجنبية يفوق تفاعلها النظامي مع الجامعات العربية .

- التدريس باللغات الأجنبية .

- فقدان العلم لطابع الأصالة العربية .

كما يبين قضية هامة وهي أن حوالي ٤٢٪ من أعضاء هيئة التدريس يحصلون على مؤهلاتهم من جامعات أجنبية ، وفي مجال العلوم الانسانية ترتفع النسبة إلى ٤٦,٥٪ ، وهذا مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى أن يجري كثير من المبعوثين بحوثهم العلمية على مشكلات وقضايا أجنبية ، تنقل بعدها معهم إلى الوطن حتى ولو كانت بعيدة عن واقعه .

مشكلة أخرى طرحها د. سليم ، مشكلة التعريب ، وهي قضية ما زالت مطروحة على مستوى الوطن العربي واشكالية قائمة ، وهذه القضية تقود إلى قضية أكثر عمقاً وخطورة وهي قضية (أصالة العلم ، الذي يدرس في الجامعات العربية عامة والمصرية بخاصة) .

مجموعة هموم ومشاكل طرحها د. سليم وتصور حلاً لها .

١ ـ أهمية العمل العلمي المشترك بين اعضاء هيئة التدريس على أساس روح فريق البحث .

٢ ـ التركيز على الدراسات الميدانية .

٣ ـ تكثيف الاتجاه الراهن نحو تصنيع « اعضاء هيئة التدريس محلياً » .

٤ ـ الحرص على ايجاد جسور علمية مع جامعات البلدان النامية وخاصة العربية عن طريق الندوات والمؤتمرات والبحوث المشتركة ، مع بذل المزيد من الجهود العلمية لتأصيل وتنظير مشكلات هذه البلاد .

الشاهد الثالث

د. عبد الفتاح تركي « كلية التربية ـ جامعة طنطا » ، أصابع الاتهام في ورقته كانت موجهة نحو النظم التعليمية في مصر بعامة والتعليم الجامعي خاصة ، ومن هنا جاء عنوان دراسة « أزمة تعليمنا الجامعي هل لها من مخرج ؟ » ، خاصة أن هذا النظام وبصورته الحالية أصبح عقبة تشل من حركتنا وتعقد من تقدمنا والأسباب كما يراها ـ تعود إلى ـ

ـ التوسع في التعليم الجامعي والذي أصبح يتم دون تنسيق بينه وبين الحاجات الحقيقية للمجتمع .

ـ تزايد اعداد الطلبة دون القدرة على توفير الامكانات المادية والبشرية لهم .

ـ استمرار قيام التعليم الجامعي على مجموعة من المفاهيم والتصورات الخاطئة المصدرة لنا من الغرب ، مما أدى الى التباعد التام بين اهتمامات واتجاهات منهج التعليم وحاجات المجتمع الملحة .

ـ استنزاف طاقات اعضاء هيئة التدريس في مهام وأعمال لا تترك لهم أية فرصة لتنمية مواهبهم أو انتاجهم العلمي .

ـ القوانين واللوائح الجامدة والتي تكبل الشباب مع غياب الاتحادات الطلابية الفعالة .

ـ فقدان التعليم الجامعي وظيفته الرئيسية كأداة تسمح للمجتمع بأن يمتلك كوادره من الشباب المتخصص في المجالات المختلفة ، ليتحول إلى مصدر تفريخ اعداد كبيرة من انصاف المتعلمين ، تضطر الدولة إلى عمل الكثير من العناء والنفقات لتدير لهم أعمالاً كيفما اتفق ، وبهذا يسهم التعليم إلى حد كبير في تفاقم حدة ظاهرة البطالة المقنعة .

ولذا فهو يرفض سياسات الاصلاح والترميم والترقيع كحل لأزمة التعليم الجامعي

فالفساد يكمن في الأعماق ، بداية من المرحلة الابتدائية ، وعلى هذا طرح تصورا لنظام تعليم جديد يشتمل على :

ـ تعليم منظم والزامي يتطلب تفرغاً كاملاً يمتد من السادسة حتى الثامنة عشرة ويقوم على منهج تحقيق التوازن بين الأعداد النظري والعملي يتخرجون بعد اتمامها في مستوى الفنيين خريجي ـ اعداد الفنيين المتوسط الآن وينقسم هذا النظام إلى :

١ ـ تعليم أساسي مدته تسع سنوات .

٢ ـ تعليم ثانوي شامل والزامي مدته ثلاث سنوات مع تغيير أساليب الامتحان التقليدية مع الاهتمام بمراكز البحوث والتخصصات تنتشر في جميع الأقاليم التي تعمل بها .

اما فيما يختص بالتعليم الجامعي فقد رؤي .

أن تتحول الكليات والمعاهد العليا إلى مراكز بحث ودراسة ، تدعم هذه المراكز كوادرها من الباحثين المتخصصين ، وبحيث تشكل مراكز البحث العاملة في كل اقليم كيانا بحثياً متكاملاً ، ويتم الربط والتنسيق بين هذه الكيانات المختلفة على المستوى القومي عن طريق جهاز ينشأ لذلك وتكون مهمته وضع خطة البحث القومية في مختلف التخصصات ولمختلف الأغراض التي لا تهتم بها المحليات مباشرة .

الشاهد الرابع

د. زينب رضوان « المركز القومي للبحوث الاجتماعية » تناولت بالتحليل ومن المنظور الاجتماعي « ظاهرة الحجاب بين طالبات الجامعة المصرية » والتي بدأت تتفاقم في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ ، وترى أن ظهور الحجاب في مصر ضمن مجموعة من الظواهر الدينية يمكن التأريخ لها بعام ٦٧ ، ولذا استعرضت مجموعة التفسيرات التي قدمت بصدد هذه الظاهرة .

ـ تفسير اعتبر هذه الظاهرة دليلاً على اتجاه المجتمع في البحث عن بديل للفكر والقيم والسلوكيات العلمانية .

ـ تفسير آخر حاول تجاوز الواقع المصري إلى خريطة الواقع الاسلامي باعتبارها نوعاً من الاحياء الاسلامي يقدم بديلا حضاريا يحاول تجنب ويلات الحرب والدمار وسطوة التكنولوجيا .

تفسير ثالث اعتبرها رد فعل أمام تفشي وانتشار الميول الاستهلاكية التي بدأت تتفشى في المجتمعات النامية ، أي أنها بمثابة صحوة تحاول الحفاظ على طهارة الذات القومية في مقابل الترف الاستهلاكي الذي نتعرض له أو يفرض علينا . ومن المشاهدات الأولية لاحظت الباحثة أن هذه الظاهرة تنتشر في البيئات الحضرية بشكل رئيسي وبين الشرائح الاجتماعية المختلفة ، وأكثر وضوحاً بين طالبات الجامعات الرئيسية « القاهرة ـ عين شمس ـ الاسكندرية »، تعرض أنها بدأت بشكل فردي وتلقائي إلا أنها بعد ذلك اتخذت شكل الطابع التنظيمي .

ومن خلال رصد هذه الظواهر وطرح مجموعة من التساؤلات والفرضيات أجرت الباحثة دراستها ـ بعد تصميم استبيان ضم مجموعة من الأبعاد ـ مع عدد من طالبات الجامعات الثلاث المذكورة يتبين لها الآتي :

١ ـ ان عينة البحث من المحجبات تنتمي في اغلبها الى أسر متوسطة التعليم ، ثم بدرجة أقل الى اسر وصل فيها الأب الى المستوى الجامعي .

٢ ـ الامهات كن داخل شريحة التعليم دون المتوسط ، وانه كلما ارتفع مستوى تعليم الأم كلما بعدت الظاهرة عن فتيات هذه الأسر .

٣ ـ ثقافة الفتاة المحجبة موضع عينة البحث جاء من خلال رجال الدين سواء عن طريق كتب ومجلات مقروءة أو دروس مسموعة .

أما عن الأسباب التي دفعتهن الى ارتداء الحجاب يتبين :

ـ دافع ديني في اساسه (حوالي ٧٣٪ من الاجابات) .

ـ الخوف من عذاب الآخرة (حوالي ١٨,٥٪ من الاجابات) ـ ويلاحظ ان هذا الدافع اساسه ديني أيضاً .

كما أجمعت الآراء على أن السن المناسب لارتداء هذا الزي هو سن ١٤ وأخيراً أتى دور الشاهد الرابع د. علي ليلة « باحث بالمركز القومي » ليكمل الحديث عن (الشباب الجامعي مشكلاته واهتماماته) ، وتناول في البداية الحركة الطلابية سواء في أوروبا ، امريكا ، امريكا اللاتينية ـ وبعدها التاريخي ، والصراع القائم بين عالم الشباب والشيوخ ، ثم الشباب الجامعي وخصائصه الرئيسية (كالميل للاستقلال ومحاولة التخلص من الضغوط والقهر والتسلط من أجل حرية التعبير عن الذات ،

ومجرد ثقافة شبابية تسود بينهم ، تمتعهم بروح التمرد والنقد) هذا وقد حدد مشاكلهم وطبيعتها في نطاقين رئيسيين :

- مجال المجتمع الخارجي الذي يعايشه الطالب في حياته وأيضاً بعد تخرجه ، ويتعرض لمجموعة من المشاكل .

- الغياب الايديولوجي وهذا يعود الى تعدد انتماءات المجتمع العربي - (انتماء عربي - اسلامي - اشتراكي - رأسمالي) وهذا يعني عدم امتلاكه لايديولوجية محددة مما يؤدي الى ظهور ظواهر غير صحية كرد فعل لهذا الغياب والتهرؤ الايديولوجي « تعدد الانتماءات الدينية المتطرفة » على سبيل المثال :

- الحرمان من اشباع الحاجات الأساسية ، فالسياق الاجتماعي العام لا يشبع حاجات الطالب الجامعي مما يسبب له في كثير من الأحيان مشاعر القلق والاكتئاب والعدوان .

- السياق الاجتماعي احيانا يكون مشكلا في حد ذاته .

- الحرمان من المشاركة السياسية والاجتماعية .

هذه المشكلات تضع الشباب الجامعي - وخاصة الشريحة الواعية والمثقفة منه امام ثلاثة خيارات صعبة .

١ - ممارسة السلوك الانتهازي .

٢ - او الانزواء والتقوقع والانسحاب نحو الداخل بشكل يعيش به مهاجرا داخل الوطن ، أو التحول إلى سلوكيات ذات طابع اجرامي .

٣ - الهرب إلى مكان يساعده على تحقيق امكاناته واشباع حاجاته الأساسية وذلك عن طريق الهجرة بعيدا عن أرض الوطن .

هذا مجمل ما دار في هذه الندوة من اتهامات ودفاعات ولنا بعض الملاحظات الفرعية :

- الموضوع كان « الجامعة والمجتمع » وهو موضوع شائك وواسع وفضفاض ويشمل سوسيولوجية المجتمع ككل وبالتالي يحتاج لأكثر من ندوة .

- ما تميزت به هذه الندوة الجو الديمقراطي والنقدي الذي سادها .

ـ تشابهت الدراسات جميعها واشتركت في طرحها لقضية نظام التعليم وارتباطه بالبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية ، وهذا يقودنا الى حقيقة هامة وتساؤ ل ملح أي إلى أي مدى يمكننا الايمان بحياد العلم خاصة انه وجميع مؤسساته بحاجة الى تمويل .

وحقيقة اخرى اكثر أهمية وهي أن العلم في مجتمعنا ما زال علما وليدا من ناحية ومن ناحية أخرى لم ينفصل عن السياسة حتى الآن ، أي أنه يخضع للنظام السياسي القائم والذي بيده المنع أو المنح ، وهذا ما يفسر لنا تأرجح البعثات العلمية ما بين الشرق والغرب وبالتالي تبعية هذه النظم لايديولوجية احدى الكتلتين .

ـ كما أنه ، في رأينا على الأقل ـ ضعف التبادل العلمي بين الجامعات العربية لا يعود إلى قصور ذاتي منها ولكن النظم السياسية تلعب الدور المحرك والهام في هذا المجال . فعلى الرغم من الجهود والتي بذلت في السنوات العشر الأخيرة لتكثيف التعاون بينها في إطار « اتحاد الجامعات العربية » ورغم كل ما بذله من جهد ، إلا أنه لم ينجح في تغيير هذا النمط ، وربما يكون الرقم الآتي دليلًا على كلامنا ، حيث بلغت نسبة البعثات التعليمية المصرية إلى الخارج كالآتي « ١٪ إلى جامعات دول العالم الثالث ٧٤٪ إلى الجامعات الغربية ، ٢٥٪ إلى جامعات الكتلة الشرقية » .

وأخيراً هل يمكن ـ مستقبلاً على الأقل ـ أن تكون المؤسسات العلمية والفكر بعامة بديلاً للاجهزة والمؤسسات السياسية والحزبية والتشريعية والنيابية ، قد يبدو ذلك مبالغاً فيه ، ولكن اليست هذه اليوتوبيا حلماً دائماً لم يتخل عنه الفكر البشري ، ولعل علوم الغد تحققه .

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

مجلة فصلية محكمة ، تقدم البحوث الاصيلة والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانيه والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية .

تصدر عن جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

رئيس التحرير د. عبدالله العتيبي

مدير التحرير عبدالعزيز السيد

- تتناول المجلة الجوانب المختلفة للعلوم الانسانية والاجتماعية بما يخدم القاريء والمثقف والمتخصص .
- تعالج موضوعات المجلة الميادين التالية :
  اللغويات النظرية والتطبيقية – الآداب والآداب المقارنة – الدراسات الفلسفية الدراسات النفسية – الدراسات الاجتماعية المتصلة بالعلوم الانسانية – الدراسات التاريخية – الدراسات الجغرافية – الدراسات التربوية – الدراسات حول الفنون (الموسيقى – التراث الشعبي – الفنون التشكيلية – النحت ... الخ) – الدراسات الاثارية (الاركيولوجية) .
- تقدم المجلة معالجاتها من خلال نشر :
  البحوث والدراسات – مراجعات الكتب – التقارير العلمية – المناقشات الفكرية .
- مواعيد صدور المجلة : كانون ثاني – نيسان – تموز – تشرين أول .
- تنشر المجلة ملخصات للبحوث العربية بالانجليزية ، وملخصات بالعربية للبحوث الانجليزية .

ثمن العدد : للأفراد ٤٠٠ فلس

للطلاب ٢٠٠ فلس

الاشتراكات السنوية

	داخل الكويت	في الخارج
– للمؤسسات	١٠ د.ك.	٤٠ دولاراً أمريكيا
– للأفراد	٢ د.ك.	١٥ دولاراً أمريكيا
– للاساتذة والطلاب	١ د.ك.	١٠ دولارات أمريكية

- تقبل الاشتراكات في المجلة لمدة سنة أو عدة سنوات .
- قواعد النشر تطلب من رئيس التحرير .
- جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير :

ص.ب : ٢٦٥٨٥ (الصفاة)

الكويت – الشويخ – ت : ٨٢١٦٣٩ – ٨١٧٦٨٩ – ٨١٥٤٥٣

ندوة التضخم الوظيفي وأحداث الوظائف

د. محمد عصفور*

عقدت ندوة التضخم الوظيفي واحداث الوظائف ، في معهد الادارة العامة - الرياض ، في الفترة من ٢٦ - ٢٩ ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ الموافق ٢٠ - ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٨٢ م . وقد حضرها عدد من وكلاء الوزارات ، ومدراء الادارات ، وغيرهم من كبار موظفي الدولة من العاملين في مجالات شئون الموظفين والميزانية في الأجهزة الحكومية .

أهداف الندوة :

حددت أهداف الندوة بما يلي :

١ - تحديد مفهوم التضخم الوظيفي .

٢ - توضيح أسباب وآثار وعلاج التضخم الوطيفي .

٣ - الوصول الى مفاهيم مشتركة على صعيد الخدمة المدنية في تطبيق سياسات واجراءات موحدة في عملية احداث الوظائف وعلاقتها بتنفيذ المشروعات والخدمات الحكومية وزيادة فعالية وانتاجية الموظفين وأجهزة الادارة العامة بالمملكة .

موضوعات الندوة :

نوقشت في هذه الندوة البحوث التالية :

* الاستاذ في معهد الادارة العامة - الرياض .

١ ـ التضخم الوظيفي ، مفهومه ، أسبابه ، آثاره ، وعلاجه ، اعداد الدكتور ابراهيم العواجي ، وكيل وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية .

٢ ـ التنظيم الاداري كوسيلة من وسائل علاج التضخم الوظيفي في الخدمة المدنية ، اعداد الدكتور قلوباوي محمد صالح ، الاستاذ بمعهد الادارة العامة ـ الرياض .

٣ ـ التنمية الاقتصادية وظاهرة التضخم الوظيفي ، اعداد الدكتور عثمان ابراهيم السيد ، الاستاذ بمعهد الادارة العامة ـ الرياض .

٤ ـ التضخم الوظيفي وتطوير الخدمة المدني ، اعداد الاستاذ عبد الرحمن العبد القادر ، نائب رئيس الديوان العام للخدمة المدنية لتطوير الخدمة ، والاستاذ يوسف العبد العزيز اليوسف ، مساعد مدير عام التدريب بمعهد الادارة العامة ـ الرياض .

٥ ـ أثر احداث الوظائف على بعض مجالات شئون الموظفين ، اعداد الاستاذ قاسم ضرار ، عضو هيئة التدريس بمعهد الادارة العامة ـ الرياض .

٦ ـ التجربة المعاصرة في اعداد ميزانية الوظائف في المملكة العربية السعودية اعداد اللواء الركن يوسف ابراهيم السلوم ، مدير عام التخطيط والميزانية بوزارة الدفاع والطيران في المملكة العربية السعودية .

٧ ـ التضخم الوظيفي والتقنية الحديثة ، اعداد الدكتور خالد يوسف الخلف مدير عام هيئة المواصفات والمقاييس في المملكة ، والدكتور سعيد عامر ، مستشار في هيئة المواصفات والمقاييس في المملكة .

٨ ـ التضخم الوظيفي في ظل الحاسبات الآلية ، اعداد الاستاذ محمد البطمة ، عضو هيئة التدريس بمعهد الادارة العامة ـ الرياض .

توصيات الندوة :

خلال الأيام الأربعة التي عقدت فيها الندوة ، استعرضت الابحاث المعدة ، واثير النقاش حولها وحول موضوع الندوة بصورة عامة ، حيث تبادل المشتركون في الندوة الآراء والأفكار في جو سادته الصراحة والوضوح ، رغبة في تحقيق المصلحة العامة ، وقد وجد المشاركون في الندوة أن النقاط الآتية يمكن بتحقيقها تلاقي الكثير من المشكلات التي قد تساعد على ظهور التضخم الوظيفي في الأجهزة الحكومية ،

وتساعد في نفس الوقت في ترشيد عملية احداث الوظائف في الجهاز الحكومي في المملكة ، وقد وضعت هذه النقاط تحت ثلاثة عناوين هي : التنظيم الاداري ، وشئون الموظفين ، وميزانية الوظائف ، وذلك حتى يمكن تحديد الجهات التي تتولى عملية المعالجة .

أولاً : التنظيم الاداري :

١ ـ اعادة تحديد أهداف الأجهزة الحكومية بصورة واضحة بعد أن دخل على التنظيم الحكومي الكثير من التعديل .

٢ ـ تحديد الأهداف الفرعية للادارات داخل الجهاز وتحديد المهام والواجبات وطرق العمل بشكل دقيق ، يساعد على معرفة كل فرد للمهام والواجبات التي يجب عليه القيام بها .

٣ ـ ضرورة اعادة تنظيم معظم الأجهزة الحكومية حتى يمكن التحقق من سلامة التنظيم الذي يؤدي العمل من خلاله .

٤ ـ ضرورة تبسيط الاجراءات والابقاء على الاجراءات الضرورية لاداء العمل فقط حتى يمكن توفير الجهد والمال .

ثانياً : في مجال شئون الموظفين :

١ ـ ضرورة المسح الشامل للقوى العاملة لمعرفة أنواع القوى العاملة ، ومواطن القصور ، ووضع خطة عمل للاستغلال الامثل للقوى العاملة .

٢ ـ ضرورة إجراء دراسة دقيقة حول الطريقة التي يتم بها احداث الوظائف في الأجهزة الحكومية من أجل ايجاد معايير دقيقة لاحداث الوظائف في هذه الاجهزة لتعبر عن الحاجات الفعلية لهذه الأجهزة .

٣ ـ حسن اختيار المسئولين في ادارات شئون الموظفين في الأجهزة الحكومية ، وتزويدهم بالمهارات والخبرات اللازمة عن طريق وضع برامج تدريبية مخططة للرفع من مقدرتهم في تحديد الاحتياجات الوظيفية عند اعداد ومناقشة الباب الاول من الميزانية .

٤ ـ ضرورة إيجاد طرق دقيقة وملائمة لقياس الاداء ومعدلاته في الأجهزة الحكومية والحرص على تطبيقها .

٥ ـ تبني خطة تدريبية في كل جهاز حكومي توضح فيها الاحتياجات التدريبية لجميع المستويات الوظيفية .

٦ ـ الموظف للوظيفة مفهوم علمي ولا بد من اخذه في الاعتبار في عمليات الاحداث والترقية .

٧ ـ ضرورة التروي في احداث أية وظيفة غير فنية في الدولة حتى يتم تقييم التنظيمات الادارية بشكل دقيق .

٨ ـ السعي إلى الاستعانة بالأجهزة التقنية الحديثة في الأعمال الحكومية حتى متا ثبتت الجدوى من استعمالها ، مثل الحاسبات الآلية ، ووسائل الحفظ كالمصغرات القلمية . . . الخ ، لما في ذلك من توفير في حجم القوى العاملة المطلوبة .

٩ الدعوة الى الاستفادة من الجهد البشري النسوي بطريقة فعالة في اطار اسلامي سليم .

١٠ ـ نشر الوعي الاداري بين الموظفين باستعمال كافة أجهزة الاعلام بصورة صحيحة ومقبولة سعياً لتلافي المشكلات التي تحدث من قصور الوعي الاداري .

ثالثاً : شئون ميزانية الوظائف :

١ ـ تطبيق الربط بين الخطة والميزانية بصورة أكثر فعالية حتى تكون الميزانية برنامجاً زمنياً يعكس اهداف الخطة .

٢ ـ دراسة امكانية اعداد ومناقشة الميزانية لسنتين بدلاً من سنة واحدة حتى يمكن اطالة المدة المخصصة للمناقشة وهذا يفسح المجال للتحليل والدراسة المتأنية لعملية احداث الوظائف .

٣ ـ السعي إلى اعداد الميزانية عن طريق الزيارات الميدانية التي يقوم بها المسئولون في ادارة الميزانية في وزارة المالية والديوان العام للخدمة المدنية للأجهزة الحكومية حتى يمكن معرفة احتياج هذه الاجهزة عن كثب .

٤ ـ الحرص على تحديد المسئولين عن اعداد الميزانية والمختصين في مناقشتها في الأجهزة الحكومية .

دليل الرسائل الجامعيّة

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية مع هذا العدد نشر ملخصات عن الرسائل العلمية المقدمة في الجامعات العربية ـ تعميماً للفائدة .

ونقدم من هذا العدد ملخصاً لبحث رسالة الماجستير المقدم من كريمة الدسوقي ، بعنوان : دور المرأة الاجتماعي وعلاقته بمفهومها عن ذاتها . باشراف الدكتور فرج عبد القادر طه . . راجين أن تتحقق الفائدة المرجوة .



دور المرأة الاجتماعي وعلاقته بمفهومها عن ذاتها

رسالة ماجستير مقدمة من : كريمة الدسوقي
اشراف : د. فرج عبد القادر طه .

مقدمة :

تشير نتائج الدراسات الحديثة في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والانثروبولوجيا الاجتماعية إلى أن أوضاع النساء وأدوارهن في المجتمع وكذلك خصائصهن تتحدد تبعاً للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وبذلك تفند هذه الدراسات وتدحض الأفكار السلفية عن المرأة كما صورها الأدب والفلسفات القديمة ، والتي اعتمدت في تفسيرها على التكوين البيولوجي للمرأة والتي نعتتها على مر العصور - ابتداء من جسدها - بالمازوخية والسلبية واللاعقلانية ، مما أباح اضطهادها والسيطرة عليها واعتبارها الجنس الثاني .

كذلك تشير الدراسات الحديثة عن النساء إلى أن أوضاعهن وأدوارهن تختلف من عصر إلى عصر ومن قطر إلى قطر تبعاً لاختلافات الثقافات الفرعية أو الانتماءات الطبقية .

ومما لا شك فيه أن انفتاح مصر على العالم الخارجي واطلاعها على الثقافات الأخرى قد أتاح لمفكريها أن يقوموا بثورة فكرية لتحرير المرأة المصرية من عبوديتها واضطهادها وذلك عن طريق اتاحة فرص التعليم والعمل لها ، مثلها مثل الرجل سواء بسواء .

وبعد هذه المسيرة الطويلة من النضال ، ومضي ما يقرب من قرن على خروج المرأة المصرية إلى العمل ، نجد من يدعو إلى ضرورة عودتها إلى المنزل لفترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات بنصف أجر كي ترعى أبناءها وبيتها ، كذلك نجد من يشترط في طلب الوظيفة أن تكون مقصورة على الذكور فقط ، وربما يعود هذا من بعض النواحي الى النتائج السلبية التي نجمت عن خروجها إلى ميدان العمل مع استمرارها في القيام بمفردها بدورها الأساسي كزوجة وأم وربة منزل ، وهذه السلبيات التي تعاني منها المرأة كانت نتيجة لعدة اسباب موضوعية أهمها سيادة الفكر الرجعي في سيادة الرجل على الأسرة أو التمسك بأساليب تقليدية في التنشئة الاجتماعية لكل من الذكور والاناث فينشأ كل منهما وله دور خاص ورؤ ية مختلفة ، إلى جانب عدم توخي التسهيلات اللازمة والكافية التي تساعد المرأة العاملة في اداء ادوارها المتعددة والمتعارضة ، وبناء على هذه العوامل أو غيرها أصبح ليس بمستغرب أن نجد بعض النساء واللاتي حصلن على أعلى الدرجات العلمية يفضلن البقاء بالمنزل بعد أن كل كاهلهن من تعدد هذه الأدوار وفي نفس الوقت نجد أخريات صامدات يحاولن التوفيق بين هذه الأدوار المتعددة ، خاصة أن النتائج الايجابية التي نتجت عن خروجهن إلى ميادين العمل والانتاج لا يمكن الاقلال من شأنها .

فقد طور العمل من شخصية المرأة واكسبها خصائص ايجابية ، والمناداة بعودة المرأة إلى المنزل يمثل ردة ونكوصاً لا يتفق مع طبيعة الأمور وتطورها . وبناء على ما سبق جاءت هذه الدراسة « لبحث العلاقة بين تطور المرأة المصرية لدورها وعلاقة ذلك بمفهوم الذات لديها »، على اساس أن متغيري الدراسة يتحددان تبعاً للعوامل الاجتماعية والثقافية ، اي الدور الاجتماعي ومفهوم الذات .

وانبثقت مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

أ ـ هل هناك اختلاف في تصوير الدور بين المرأة العاملة وغير العاملة .

ب ـ هل هناك اختلاف في مفهوم الذات بين المرأة العاملة والمرأة غير العاملة .

جـ ـ هل هناك اختلاف في اسباب صراع الدور ومعناه لدى المرأة العاملة وغير العاملة .

وللتحقق من هذه التساؤلات والرد عليها قسمت الدراسة إلى جزئين .

● الجزء الأول وهو البحث النظري .

● الجزء الثاني واشتمل على المبحث العملي .

واختيرت مجموعتا الدراسة كالآتي .

أ ـ مجموعة تجريبية وتتكون من (٥٠) سيدة من الحاصلات على مؤهلات جامعية ويعملن في وظائف خارج المنزل ومتزوجات ولدى كل منهن طفل على الأقل ويتراوح عمرهن بين ٢٣ ـ ٤٥ سنة .

ب ـ مجموعة ضابطة ، تساوت مع المجموعة التجريبية في كل المتغيرات إلا أن افرادها فضلن دورهن كربات بيوت ولم يخرجن إلى ميدان العمل .

أما عن فصول الدراسة فقد كانت كالآتي :

● **في الفصل الأول** : تناولت الباحثة اهمية الدراسة والهدف منها وانحصرت اهداف الدراسة في محاولة الكشف « عن تصور الدور لدى المرأة العاملة والمرأة غير العاملة وعلاقة هذا التصور بمفهوم الذات لدى كل منهما كذلك الكشف عن اسباب صراع الدور ومعناه ».

● **في الفصل الثاني** : ناقشت الأطر النظرية المختلفة لتفسير أوضاع النساء وادوارهن وخصائصهن قبل المعطيات البيولوجية ، والسيكولوجية واظهرت أن تفسير أوضاع النساء لا يمكن أن يتم من خلال هذين البعدين فقط ، بل لا بد من الاهتمام بالعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، فالمنظور التاريخي الجدلي يمكن أن يلقي الكثير من الأضواء على هذه الأوضاع .

لذا في الفصل الثالث : فقد ناقشت اوضاع النساء واحوالهن في مجتمعات تختلف فيها النظم الاجتماعية اختلافاً بيناً مع استعراض أوضاعهن في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين ، وفي اربع دول افريقية متخلفة ثم في مصر وانتهت إلى أن [وضع المرأة في كل هذه المجتمعات ما زال وضعاً ثابتاً ، والمرأة تمثل فيها الجنس الثاني] وأرجعت ذلك إلى سيادة الفكر الرجعي وبسبب تعدد الأدوار الملقاة على عاتق المرأة ، وإن اختلف هذا الوضع الأدنى اختلافاً كمياً من مجتمع لآخر .

في الفصل الرابع : ناقشت الباحثة مفهوم الدور الاجتماعي ، والوضع الاجتماعي ، المكانة الاجتماعية ، وتعرضت لجميع الأطر النظرية التي تنشر هذا

المصطلح ، مع عرض لبعض البحوث الميدانية والتجريبية التي توضح كيفية اكتساب الدور وتصوره واداثه ومدى تناسبه .

أما في الفصل الخامس : فقد ناقشت مفهوم الذات الشخصية ، الأنا ، والفروق بين هذه المفاهيم ، مع استعراض جميع وجهات النظر المختلفة التي توضح مفهوم الذات مثل : وجهة النظر السلوكية ، الاجتماعية ، المجالية ، ثم التحليلية النفسية والظاهراتية ، مع مناقشة مستفيضة للعلاقة الدينامية بين الذات والدور .

تحديد مفاهيم الدراسة :

وقد حددتها الباحثة على النحو الآتي :

١ ـ الدور الاجتماعي ٢ ـ مفهوم الذات ٣ ـ صراع الدور أي التناقض والتباين في تصور الدور ، وفي الحقوق والواجبات ، وفي توقعات الدور « كما تظهر في استجابات مجموعتي الدراسة على اختبار تفهم :الموضوع THT ، سواء كان هذا التصور أو التوقع في شكل افعال أو كان في شكل خصائص .

هذا وقد خصصت الباحثة الفصل السابع لمناقشة خطة البحث ومنهجه وأدواته على الشكل الآتي :

● اجراء مقابلة استطلاعية مع عشر سيدات ممن تنطبق عليهن خصائص عينة الدراسة بهدف التعرف على تصور الدور لديهن وما يتوقعه المجتمع منهن ، وبعد تحليل محتوى هذه المقابلات تبين أن هناك نوعين من تصور الدور ، **التصور التقليدي المعروف** : وهو الذي تفتقر فيه المرأة على القيام بدور الزوجة والأم وربة البيت فقط **التصور المتساري** : ويقوم به كل من الزوجين معاً بالمهام التي تستند إليها لا فرق بين دور ذكري ودور انثوي .

ب ـ استخدام استبيان توقع الدور الزواجي ويكشف عن نوعين من تصور الدور ـ بالمعنى السابق ـ وتضمن سبعة مجالات هي : السلطة ، أعمال المنزل ، رعاية الأطفال ، خصائص الشخصية ، المشاركة الاجتماعية ، التعليم ، العمل والإعالة .

جـ ـ مقياس مفهوم الذات لدى الكبار وقد استخدم بهدف الكشف عن مفهوم الذات والذي يتضمن ستة أبعاد : الذات الواقعية ، العادية ، المثالية ، ويستخرج من هذه الأبعاد الثلاث وبطريقة احصائية معينة الثلاث ابعاد الأخرى وهي : مقياس التباعد ، تقبل الذات ، تقبل الآخرين .

د ـ اختبار تفهم الموضوع : واستخدم للكشف عن النواحي اللاشعورية عن مفهوم الذات ، وعن تصور الدور ، وصراع الأدوار كما تسقطها المفحوصات في المواقف المختلفة على بطاقات الاختبار .

في الفصل الثامن والأخير عرضت الباحثة وناقشت نتائج البحث والتي جاءت بالصورة الآتية .

١ ـ نتائج استبيان توقع الدور الزواجي :

أسفرت النتائج عن وجود فرق دال احصائياً في تصور الدور بين المجموعة التجريبية « عاملات » والمجموعة الضابطة « ربات بيوت » وكان مستوى الدلالة عند ٠,٠٥ ، وهذا يحقق الفرض الأول بوجود فرق في تصور الدور بين المجموعتين الضابطة والتجريبية وذلك لاختلاف مهام الدور بينهما ، وعند تصحيح الاستبيان مرة أخرى بالنسبة لكل مجال على حدة بينت النتائج « أن المرأة العاملة قد اتجهت إلى الادوار المتساوية في مجال الاعالة المالية بفارق له دلالة تزيد على ٠,٠١ عن ربة البيت ، أما باقي المجالات فليس فيها فارق دال بين المجموعتين . أما اتجاه المرأة العاملة نحو تساوي الدور في مجال الاعالة المالية فقد اتفق مع توقعات البحث لأن الاستقلال الاقتصادي للمرأة أحد الاساسيات في تساويها مع الرجل » .

٢ ـ نتائج اختبار مفهوم الذات :

أ ـ لم تسفر النتائج عن وجود فرق دال بين المجموعتين على مقياس التباعد ، وأرجعت الباحثة هذه النتيجة الى أن عوامل التشابه بين المجموعتين أكثر من عوامل الاختلاف ، كما أن المجموعتين غير مرضيتين ولذا اسفرت نتائجهما عن اقترابهما من مفهوم الشخص العادي .

ب ـ لم تسفر النتائج عن وجود فرق دال احصائياً بين المجموعتين على مقياس تقبل الذات . وأرجعت هذه النتيجة لنفس الأسباب السابق ذكرها بالنسبة لمقياس التباعد .

جـ ـ اسفرت النتائج عن وجود فرق دال عند مستوى دلالة ٠,٥ على مقايس تقبل الآخرين بين المجموعتين لصالح العينة الضابطة ، وتعود هذه النتيجة إلى أن المجتمع ما زال يرى أن المرأة زوجة وأم وربة بيت قبل أن تكون عاملة ، ويقبلها في دورها وبالتالي فهي تقبله .

٣ ـ نتائج تفهم الموضوع :

أ ـ اظهرت المجموعة الأولى من العاملات الحاصلات على أعلى تقدير في بعد تقبل الذات تصوراً تقليدياً في معظمه للدور ، كما أنهن قد عكس ذاتاً تابعة معتمدة على الآخر بل مستغرقة فيه كما ظهر ذلك من التحليل المباشر للخبرة المعاشة ، أما في التحليل على مستوى أعمق فقد أظهرت هذه الجماعة .« ذاتاً مازوخية سلبية ». أما صراع الدور لدى هذه الجماعة فقد ظهر في شكل معاناة من كثرة الأعباء والتبعات الملقاة على عاتقهن مع غموض الدور وتناقضه أمامهن .

ب ـ أظهرت المجموعة الثانية من ربات البيوت من الحاصلات على أعلى تقدير في تقبل الذات تصوراً تقليدياً في معظمه وإن أظهر أحياناً التصور الثنائي للدور الذي يجمع بين التصور التقليدي والتصور المتساوي . كما عكس ذاتاً ثنائية تجمع بين الايجابية والسلبية على المستوى الظاهري ، أما التحليل على المستوى الأعمق فقط أظهر الذات لدى هذه الجماعة في معظمها مازوخية سلبية تابعة . أما صراع الدور لدى هذه المجموعة فقد ظهر لديهن في شكل رغبة في تغيير ادوارهن التقليدية إلى ادوار متساوية على الرغم من افتقادهن إلى الوسائل الايجابية الفعالة مثل التعليم والعمل .

جـ ـ أما المجموعة الثالثة من العاملات الحاصلات على أقل تقدير في تقبل الذات فقد عكسن أنواعاً مختلفة من تصور الدور فظهر التصور التقليدي إلى جانب التصور المتساوي إلى جانب التصور الثنائي الذي يجمع بين التقليدية والتساوي ، وبالرغم من هذا التنوع في تصور الدور فقد ساد التصور التقليدي لدى المجموعة ككل ، أما مفهوم الذات لدى هذه المجموعة فقد تنوع نتيجة لتنوع تصورات الدور لدى هذه المجموعة ، فظهرت الذات الايجابية ، إلى جانب الذات التقليدية السلبية التابعة إلى جانب الذات الثنائية التي تجمع بين الايجابية والسلبية وبين الاستقلال والتبعية ، أما صراع الدور لهذه المجموعة فقد تنوعت اسبابه بسبب تنوع تصور الدور وتنوع مفهوم الذات ، فقد ظهر الصراع مرة في شكل رفض الدور ومحاولة تغييره ، ومرة ظهر الصراع في شكل ابقاء الوضع على ما هو عليه وادانة ومحاربة اية وسيلة أو رغبة للتغيير ، ونوع ثالث في شكل طموح زائد في تغيير الدور التقليدي باتباع اساليب ايجابية مثل التعليم والعمل .

د ـ أما مجموعة ربات البيوت من الحاصلات على أقل تقدير في بعد تقبل الذات فقد أظهرت هي الأخرى انواعاً مختلفة من تصور الدور ، فرأينا احداهن وهي تعكس

تصوراً متساوياً للدور ، فقد صورت بطلات قصصها وهن يبذلن كل جهدهن في سبيل تغيير اوضاعهن باتباعهن اساليب ايجابية مثل التعليم والعمل ، بينما نجد أخرى تتمسك بدورها كأنثى وترى أن الطبيعة هي التي صورت المرأة بهذه الصورة ، وثالثة صورت دورها تصوراً تقليدياً ولكنها غير راضية عنه وتحاول تغييره ولكن بأساليب بدائية غير واقعية .

وبهذه النتائج نخلص إلى [أن تصور المرأة في مجموعتي هذه الدراسة كان تصوراً متبايناً ومزدوجاً حيث جمع بين التقليدية والتساوي سواء كان هذا على الاختبار السيكومتري أو الاختبار الاستاطي ، وما هذا التصور إلا انعكاس لتناقض الاتجاهات العامة وتعارضها تجاه أوضاع المرأة في مصر ،]. كذلك اظهرت النتائج مفهوماً للذات لدى المرأة هو في مجمله مفهوم سلبي اعتمادي تابع وإن كان في بعض الأحيان مفهوماً ثنائياً ، يجمع بين الايجابية والسلبية وهذه النتيجة هي انعكاس لتصور الدور المتباين مما يشير إلى وجود علاقة بين تصور الدور ومفهوم الذات . أما صراع الدور فقد اختلف معناه باختلاف تصور الدور ومفهوم الذات وان غلب صراع الدور الناشيء من كثرة المهام ومن رفض الواقع ومحاولة تغييره .

وأخيراً ـ ومن خلال حاسية هذه النتائج ـ فإن التعرف على دور المرأة وعلى ذاتها لا يتم إلا في خلال سياقهما الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولكن أن يفرض على المرأة أن تكون متعة وربة بيت فقط لكي تكتمل عناصر انوثتها ، فهذا يعني تخليها عن حقها المشروع في أن تكون انساناً حراً ، أما المرأة التي تعيش من نتاجها وجهدها وتصبح حرة ، ولكن تخليها عن دورها كأنثى انما ينتقص من قدرها كامرأة فتقع حيرى بين المطلبين ، وهل تبقى انثى مستعبدة ؟ أم تتحول الى ذكر حرّ وهل حقيقة أن كل الذكور أحرار ؟ هذا هو الموقف المحير لدى امرأة هذا العصر ولكي تحل هذه المشكلة لا بد وأن تحل مشكلة الانسان ككل ، ذكراً كان أم أنثى ، فوطأة النظام الاجتماعي والمعزز بالأفكار الرجعية قد وقفت ، وما زالت تقف عائقاً في محاولتها للتقدم .



تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الغنيم

– مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

تصل أعدادها الى أيدي نحو ١٢٥ر٠٠٠ قاريء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

– مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.

– عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .

– أبواب ثابتة : تقارير – وثائق – يوميات – بيبليوجرافيا .

– ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية .

ثمن العـدد : ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للأفراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي).

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٢ دينارا كويتيا في الكويت ، ٤٠ دولارا أمريكيا في الخارج (بالبريد الجوي) .

طلب اشتراك لعام ١٩٨

ارجو اعتماد اشتراكي في (   ) نسخة لعام ١٩٨

الاسم ....

العنوان الكامل ....

....

مرفق شيك   أرجو ارسال القائمة للتسديد

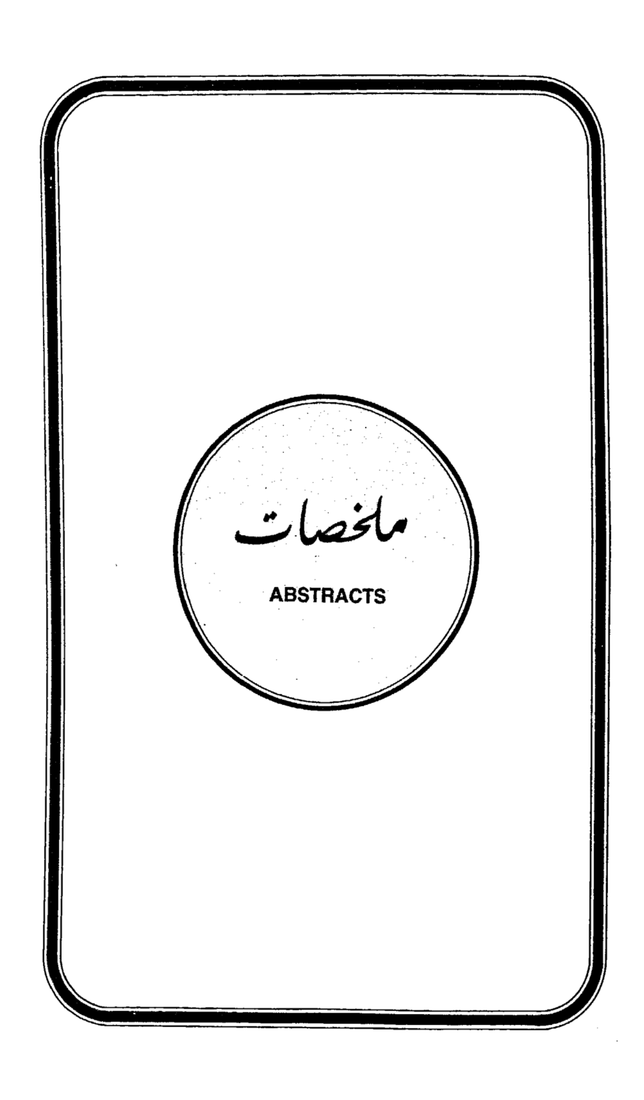
التاريخ ....   التوقيع ....

العنـوان : جامعة الكويت كلية الآداب والتربية الشويخ دولة الكويت

ص.ب : ١٧٠٧٣ الخالدية

الهاتف : ٨١٦٨٠٧ ٨١٦٧٩٩ ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير



ملخصات

ABSTRACTS

As these conditions are not simultaneously satisfied, they do not automatically give rise to human assets, and efforts to include human assets in external accounting reports may be unwarranted.

Yet, no one ignores the usefulness of human resource informations in improving internal decision making.

2- If the above conditions were satisfied, historical data would be useful for external users. For internal reporting we cannot choose a measurement model, before identifying the purpose of reporting clearly.

3- For external investors, the information about manpower will be useful, in particular for service firms where manpower is the productive factor.

For internal users, informations about manpower are of much importance.

Human Resources in Accounting and in Economic Literatures

N-Nammer

The purpose of this paper is to study the concept of human resources in both accounting and economic literatures, in order to answer the following questions:

1- Could we treat hաman resources as assets, and therefore, include their values in financial statements?

2- What is the impact of human resources informations on both internal and external dexision making?

Accounting literature has approached human resources from three directions:

1- The acceptance of the theoretical existence of human assets,

2- Methods of measurement of these assets, and

3- The usefulness of human resource information in the external and internal decision making.

Economists have been willing for some time torecognize human capital as an economic resource. While the current economic literature related to capitalizing humans is a branch of economics that deals with problems of training, and discusses the possibility of the existence of unrecorded human assets.

The study has reached the following conclusions:

1- To day economic analysis considers the possibility of creating human assets under rather restricted conditions:

a - Enterprise - specific training.

b - restriction on the mobility of human resources, and

c - Loose labor markets.

social studies instructional objectives and their applications on cognitive domain

J. Saadeh

Social studies instructional objectives are statements which are written for students to describe specifically what they will be able to do after completing a prescibed unit of instruction.

There are many advantages to using instructional objectives in social studies. The most important ones are: (1) they guide the teacher in planning instruction, (2) they aid teachers in devising appropriate tests, and (3) they facilitate learning, because students know what is expected of them.

Good social studies instructional objectives have four characteristics: (1) the objective is stated in terms of what the student will do or will produce following instruction, (2) the objective is stated in measurable terms, (3) the objective statement indicates how the objective will be tested, and (4) the objective statement contains qualifying terms that indicate the minimum standard of performance that the instructor will accept.

In addition, the social studies teacher should take into consideration Bloom's Taxonomy of Educational Objectives when he writes his instructional objectives. This taxonomy consists of three domains: Cognitive Domain, Affective Domain, and Psychomotor Domain.

A comparative study of Kuwaiti students with deffective vision and those with normal visual acuity in terms of social maturity, learning aptitude and intelligence

S. Mulla and O. Amin

Defective vision is considered as one of the most important problems to which the society gives great concern. According to the internationally acceptable definition of blindness by the WHO (Geneva 1977), severity of visual impairment is classified into five categories of which low vision lies in groups one and two. The selected patients were cases whose visual acuity after the best possible correction lies between 6/24 and not less than 3/60 in the better eye.

They were 40 students with limited vision (20 males and 20 females) ranging from 6- 12 years of age. The control group consisted of 40 normaly sighted students (20 males and 20 females) within the same range of age.

The study was intended to test the following hypotheses:-

1- Students with defective vision differ from the normally sighted in social maturity, learning aptitude and intelligence.

2- Students whose defective vision could be partially corrected with medical spectacles differ from students whose vision was impossible to correct with glasses in terms of social maturity, learning aptitude and intelligence.

3- Males with defective vision differ from females with the same defect in terms of social maturity, learning aptitude and intelligence as compared with normally sighted cases.

The main tools used in this study were:

1- Vienland; the social maturity scale.

2- Hiskey Nebraska for learning aptitude.

3- Wisckler test of intelligence.

The data collected were statistically analysed and the above mentioned hypotheses were confirmed. That is to say, there were significant differences in social maturity, learning aptitude and intelligence between:-

1- Students with defective vision and normally sighted ones.

2- Students whose defective vision could be partially corrected with glasses and those whose vision was impossible to be corrected with glasses.

3- Males with defective vision and females with the same defect, as compared with normally sighted cases.

The results were discussed and recommendations were advised as an attempt to give the best medical, psychological and educational care to these handicapped students in Kuwait.

Feedback and effectiveness conditions

A. Assaf

This article aims at shedding light on the subject of feedback and its importance in the administrative process as well as the conditions for its effectiveness. The concept of feedback and its positive and negative aspects will be clarified, showing the importance of both aspects in making the administrative process both effective and dynamic.

The researcher goes on to clarify the conditions of feedback effectiveness related to administration processes from the following dimensions:

I- Outputs.
II- Internal Environment of the Organization.
III- The Feedback Units and its Methods.
IV- The Operating Units.

The article touches upon several points of comparison between to developed nation and Arab and developing nations with respect to most of the points dealt with.

Britain and The Search For a Peaceful settlement to the Palestinian Problem during the Arab Revolution in Palestine 1930 - 1939)

A. Ahmad

The long duration and intensity of the Arab revolt in Palestine impelled the British government to find a peaceful solution to the Palestine problem.

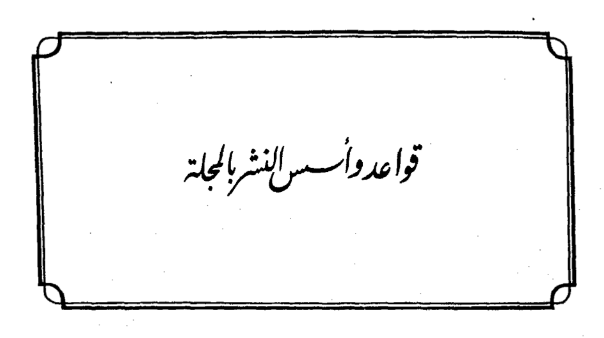
Various suggestions for a settlement were put forward either publicly or in private communications to the colonial office by persons concerned with the problem. Proposed solutions which were discussed and aroused some interest were those of cantonization a demographic solution, political party and that of partition. Other solutions were also presented by King Ibn Saud, Nuri Pasha and Newcombe.

However, none of these proposals offered a lasting solution to the Palestinian problem. The failure of the British government to achieve this exposed the shortcomings and weakness of traditional British policy in Palestine and hence led to the British withdrawal from Palestine after paving the way for the establishment of an illegal Jewish state in Palestine.

Management Concept:
Empirical Study Of Managers In Kuwait

S. Tohaih

The objective of this study is to test the assumption whether there is disagreement of the management concept between the Kuwaiti managers or not. The test will be done by an empirical study bu using a sample of 56 of Kuwaiti managers. The results of this study can be summarized as: There is a disagreement of management concept. Some look at it as a decision-making process, some as an art (as a technique), some as an active depends on the personal relationships, others look at it from the concept of human-relationships. We found that there is no relationship between the management concept and age, experience, and university education (specialization) together or seperately. The importance of this result is that: The management concept depends on a very personal point of view. Thus, there must be much more management training-courses; the curricula of management sciences must be re-examinde; the future researches must be oriented to treat the management phenomena in a more scientefic way which helps in developing the management especially in Kuwait and the Arabian Gulf.



أ ـ الأبحاث والدراسات : الشروط والاجراءات :

١ ـ ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة في اللائحة الداخلية) والتي تهدف إلى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة . وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

أما الأبحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العملية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ ـ وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعي واضع البحث الملحوظات التالية :

أ ـ اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب ـ ان تزود المجلة بثلاث نسخ مطبوعة من الدراسة المراد نشرها ، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية ، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د ـ تضمين غطاء عنوان البحث اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه .

يرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكامل .

٣ - ترسل الابحاث معنونة إلى رئيس التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة - جامعة الكويت ، ص ب/ ٥٤٨٦٠ الكويت .

٤ - وبعد أن تصل الابحاث إلى رئيس التحرير يتم عرضها - على نحو سري - على محكمين (اثنين أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير .

٥ - وفي خطوة لاحقة ، يقوم رئيس التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالرأي النهائي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

أ - يبلغ اصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين .

ب - اما الابحاث التي يرى المحكمون وجوب اجراء بعض التعديلات عليها أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد إلى اصحابها مع الملحوظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر .

ج - وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، او غير ذلك من الاسباب ، فإن رئيس تحرير المجلة سيقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

د - يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذي تضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجانا

٦ - الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد إلى اصحابها .

٧ - يبلغ رئيس التحرير اصحاب الابحاث عن استلام المجلة ابحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام ، على أن يبلغوا بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

٨ - يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ رئيس تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فإن المجلة سوف تعتذر عن قبول أية ابحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩ - يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب .

ويراعى في أولويات النشر الاعتبارات التالية :

أ ـ تاريخ استلام رئيس التحرير للدراسة المعينة .

ب ـ طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك ان من سياسة المجلة عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته .

ج ـ مصدر البحث ، ذلك أن من سياسة المجلة تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن اكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد .

١٠ ـ تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر إلى ملكية المجلة .

١١ ـ تدفع المجلة لاصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها (٥٠) دينارا كويتيا .

ب ـ مراجعة الكتب :

وبالاضافة إلى نشر الابحاث العلمية المختلفة ، تقوم مجلة العلوم الاجتماعية بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى بهذا المجال الالتزام بالقواعد التالية :

١ ـ ان تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر أي صادرة بعد العام ١٩٧٠ أو تقترحها السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .

٢ ـ أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة اخرى .

٣ ـ أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود (٥) صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الايجاز ضمن هذه الحدود . وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، إلى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج .

٤ ـ أن يرسل منها ثلاث نسخ مطبوعة .

٥ ـ أن تحوي الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه إن امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها .

٦ ـ تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٥) دينارا كويتيا ، علاوة على نسختين مجانيتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

ج ـ ندوة العدد :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات ، وادراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوارندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ اشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة رئيس التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٥) ديناراً كويتياً باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٥٠) ديناراً كويتياً .

د ـ التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٥) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة .

هـ ـ دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة .

و ـ قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية ، شيئا فشيئا ، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع ـ مناقشات :

واخيرا ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلمية فيما ينشر من ابحاث في المجلة . وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفة .

d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

11. REVIEWS:

The journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970).

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3- Two copies of the review should be submitted with a cover- page includirg the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.

4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5- The renumeration for a book review is 25 KD. (68 U.S.)

111. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the journal of the Social. Sciences of relevant conferences or seminas to be help inor out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:

Editor.

Journal of the Social Sciences.

P. O. Box 5486.

Kuwait University.

Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psyschology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle- range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.

2) Two copies of the article should be submitted with a cover- page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and the name of the university or institute with which the author is associated.

3) A separate sheet should be attached listing the following information: accademic achievements, previous publications, exact current address:

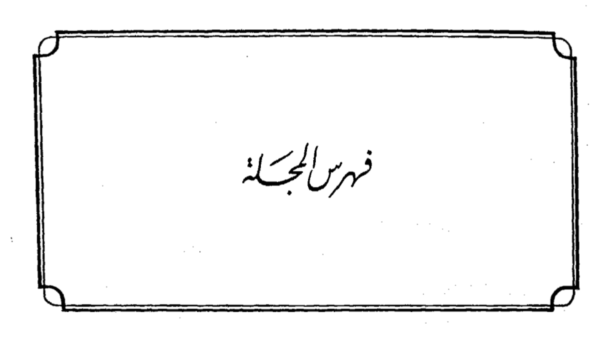
4) Scholars are requested not to submit articles that have been publixhed previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presenta- tion and subsequent discussion and modification.

5) Publication procedures are as follows:

a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submited for publication but not accepted will not be returned).

b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

c- Renumeration for an article accepted for publication will be 50 KD (ap- prox. 140 U. S.). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.



اولا : المقالات العربية :

- د . صديق عفيفي ، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩٧٦ ـ ص ٤٠ ـ ٥٤ .

- د . عباس أحمد ، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩٧٦ ـ ص ٦ ـ ٢٢ .

- د . محمد محروس اسماعيل ، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٢٣ ـ ٣٩ .

- د . اسماعيل صبري مقلد ، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، الاطار النظري العام ، العدد الرابع/السنة الرابعة ـ يناير ١٩٧٧ ، ص ١٠٤ ـ ١٢٦ .

- د . حسين حريم ، القيادة الادارية : مفهومها وانماطها ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ٢١ ـ ٤٠ .

- د . سمير تناغو ، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٦٩ ـ ١٠٣ .

- د . عاطف احمد ، سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٢٠ .

- د . عمار بوحوش ، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١ ـ ٦٨ .

- د . محمد عيسى برهوم ، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ، العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ٧ ـ ٣٦ .

- د . حميد القيسي ، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ، العدد الاول/السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٣٧ ـ ٦٢ .

- د . اسعد عبد الرحمن ، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ، العدد الأول/السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٦٣ ـ ٧٨ .

- د . محمد العوض جلال الدين . السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٧٩ ـ ٢٠٧ .

- د . محمود محمد الحبيب ، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦ ـ ٢٧ .

- د . علي السلمي ، نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٢٨ ـ ٥٢ .

ـ د . صالح الخصاونة ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري ـ الاردني ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦٨ .

ـ د . عبد الرسول سلمان ، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للاقطار النفطية ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦٩ ـ ٨٢ .

ـ د . عبد الله النفيسي ، معالم الفكر السياسي الإسلامي ، العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٦ ـ ٢٦ .

ـ د . عاطف احمد فؤاد ، في العلاقة بين علم الإجتماع والتاريخ ، العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٢٧ ـ ٣٤ .

ـ د . علي عبد الرحيم ، تكاليف التسويق : دراسة تحليلية انتقادية ـ العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٣٥ ـ ٤٥ .

ـ د . سليمان عطية ، اسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٦٧ ـ ٨٨ .

ـ د . محي الدين توق/التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي ـ مدخل نظري ، العدد الرابع/السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ ، ص ٦ ـ ٢٦ .

ـ د . هناء خير الدين ، اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية ، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ، ص ٢٧ ـ ٥٧ .

ـ . . . اسحق القطب ، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ـ ٧٢ ـ ١٠٤ .

ـ د . صقر احمد صقر ، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ـ ص ٧٢ ـ ١٠٤ .

ـ د . عرفان شافعي ، الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم لواقعها واهدافها ، العدد الأول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ـ ص ٧ ـ ٣٨ .

ـ د . فرح السطنبولي ، الاحياء القصديرية في المدن الشمال ـ افريقية ، العدد الأول/السنة السادسة ـ ابريل ١٩٧٨ ، ص ٣٩ ـ ٥٨ .

ـ د . ناهد رمزي ، المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي ، العدد الأول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٥٩ ـ ٧٤ .

ـ د . محمد عدنان النجار ، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ، العدد الاول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٧٥ ـ ٩١ .

- د . السيد محمد الحسيني ، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٧ - ٢٦ .
- د . اسكندر النجار ، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ، العدد الثاني/السنة السادسة يوليو ١٩٧٨ ، ص ٢٧ - ٤٤ .
- د . زيدان عبد الباقي ، حول دوافع وبواعث السلوك الإنساني ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٤٥ - ٦٢ .
- د . يحيى حداد . دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٦٣ - ٨٣ .
- د . عبد الله النفيسي ، الجماعية في دولة الإسلام ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٧ - ٢٤ .
- د . صفوت فرج ، الابداع والفصام ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢٥ - ٥٠ .
- د . اسماعيل ياغي ، العراق والقضية الفلسطينية ، العدد الثالث السنة السادسة ،اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٥١ -١٠١ .
- د . محمد يوسف علوان ، عدم السماواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٠٣ - ١٢٨ .
- د . عبد الاله ابو عياش ، تطور النظرية الجغرافية ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٩ - ١٤٤ .
- د . كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٧ - ٢٨ .
- د . احمد عبد الباسط حول العلاقة الوظيفية في التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٩ - ٤٣ .
- د . حامد الفقي ، د . تيسير ناصر ، جميل عبده ، تقويم واقعي لاوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٤٥ - ٦٧ .
- د . سبع ابو لبدة ، مص الاصابع ، العدد الرابع السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ . ص ٦٩ - ٨٤ .
- د . محمد الليبي ، التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تحليلية ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٨٥ - ٩٩ .

- د. حميد القيسي، نحو سياسة بترولية عربية مشتركة، العدد الاول/السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٧ - ٣٦.

- د. عبد الستار ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين، العدد الأول السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٢٧ - ٦١.

- د. عاطف احمد فؤاد، المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة، العدد الأول/السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ٦٣ - ٨٢.

- د. سامي خصاونة، التخطيط التربوي والتنمية، العدد الأول/السنة السابعة، ابريل ١٩٧٩، ص ٨٣ - ٩٤.

- د. أمين محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٧ - ٣١.

- د. سمير نعيم احمد، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٣٣ - ٤٤.

- د. بدرية العوضي، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن «كامب ديفيد» في ضوء القانون الدولي، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٤٥ - ٦٢.

- د. عماد الجواهري، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة، من تاريخ الدولة العثمانية، العدد الثاني/السنة السابعة، يوليو ١٩٧٩، ص ٦٢ - ٨٠.

- د. عبدالله الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية، العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين أول/ اكتوبر ١٩٧٩.

- د. اسكندر النجار، نجوم نظام نقدي دولي جديد، العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول - اكتوبر ٤٥ - ٨٤.

- د. فيصل مرار مشاركة العاملين في الادارة. العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول - اكتوبر ١٩٧٩، ص ٨٥ - ١٢٣.

- د. محمد السيد ابو النيل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين، العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول/اكتوبر ١٩٧٩ ص ١٢٤ - ١٤٨.

- د. كمال المنوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية، العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ٧ - ٢٦.

ـ د . داوود عبده ، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي ، العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٢٧ ـ ٤٠ .

ـ د . عواطف عبد الرحمن ، الخليج وقضاياه في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل ـ العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٤١ ـ ٥٥ .

ـ عبد ضمد الركابي ، الاصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية ، العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٥٧ ـ ٧٦ .

ـ عبد الغفار رشاد ، تبقرط العملية السياسية ، العدد الأول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ ـ ص ٦ ـ ٣٢ .

ـ د . سلطان ناجي ، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ، العدد الاول/السنة الثامنة ـ ابريل ١٩٨٠ ـ ص ٣٥ ـ ٧٤ .

ـ د . فتحي عبد الرحيم ، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الابعاد الفارقة في برنامج التقويم السيكولوجي للمعوقين ، العدد الاول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ ، ص ٧٥ ـ ١٠٢ .

ـ د . سهير بركات ، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة ، العدد الاول/السنة الثامنة ـ ابريل ١٩٨٠ ـ ص ١٠٣ ـ ١١٩ .

ـ د . رمزي زكي ، الازمة الراهنة في الفكر التنموي : العدد الثاني/السنة الثامنة ـ يوليو ١٩٨٠ ـ ص ٧ ـ ٦٩ .

ـ د . عبد الرحمن الاحمد ، د . صالح جاسم ، التربية العملية : وضعها الحالي ، البرامج المقترحة واثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت ـ العدد الثاني/السنة الثامنة ـ يوليو ١٩٨٠ ـ ص ٧١ ـ ٩٧ .

ـ د . رابح تركي ، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية الغربية الحديثة ، العدد الثاني/السنة الثامنة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ٩٩ ـ ١٣٠ .

ـ د . احمد الخطيب ، التربية المستمرة : سياستها ، برامجها ، وأساليب تنفيذها ، العدد الثاني ، السنة الثامنة ـ يوليو ١٩٨٠ ، ص ١٣١ ـ ١٥٦ .

ـ د . فهد الثاقب ، جوزيف سكوت ، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ، العدد الثالث/السنة الثامنة ـ اكتوبر ١٩٨٠ .

ـ د . محي الدين توق ـ المستوى الاقتصادي الاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الاطفال الاردنيين : دراسة تجريبية ، العدد الثالث/السنة الثامنة ـ اكتوبر ١٩٨٠ .

- د . عاطف احمد فؤاد ، علم الاجتماع : التحديات الايديولوجية ، ومحاولات التبحث عن الموضوعية ، العدد الثالث/السنة الثامنة اكتوبر ١٩٨٠ .
- د . فيصل السالم ، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت : دراسة اولية : العدد الثالث/السنة الثامنة/اكتوبر ١٩٨٠ .
- د . محمد سلامة آدم ، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .
- د . حامد الفقي ، اثر اهمال الأم على النمو النفسي للطفل ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .
- د . طلعت منصور ، علم النفس البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية ، السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .
- د . وليد سليم التميمي ، مفهوم التسوية السياسية ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د . اسماعيل مقلد ، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د . انور الشرقاوي ، الاساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د . عبد الرحمن الاحمد ، لعب المحاكاة وامكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د . عبد المالك التميمي ، الخليج العربي : دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي . العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- د . أنس السيد نور ، تطبيقات الحاسبات الألكترونية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية : الأمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- د . محمد علي الفرا : الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الإجتماعية ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- د . اسكندر النجار ، نظام النقد الأوروبي : اهدافه ومستقبله ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

- د . محمد العظمة ، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار ، العدد الثاني/السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

- د . سليمان الريحاني ، معالجة التبول اللارادي سلوكيا ، دراسة تجريبية علاجية ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- د . مصطفى تركي ، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- د . امينة كاظم ، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- د . محي الدين توق ، علي عباس ، انماط رعاية اليتيم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الاطفال في الاردن ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- د . فتحي عبد الرحيم ، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي : دراسة ميدانية في البيئة الكويتية ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- د . نادية شريف ، الانماط الإدراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعلم التقليدي ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- د . ناصف عبد الخالق ، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية ، العدد الرابع ، السنة التاسعة/كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

- د . محمود البكري ، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

- د . فؤاد السالم ، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

- د . اسحق القطب ، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

- د . أنور الشرقاوي ، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

ثانيا : ندوات :

- ثبات او تغيير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الإجتماعية في الغرب ، د . اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٩١ - ١٠٩

- النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي ، د . اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة الرابعة ، يوليو ١٨٧٦ ، ص ٩٢ - ١٢٤ .

- مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية ، د . أسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث/السنة الرابعة ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٥٥ - ٧١ .

- حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية ، د . محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٢٨ - ١٥٢ .

- العالم الثالث والنظام الدولي الجديد ، د . فهمي الصدى (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ١٠٣ - ١٣٢ .

- الصراع حول البحر الاحمر ، د . عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/السنة الخامسة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٨٥ - ١٠٩ .

- التحضر ومشكلاته في الوطن العربي ، د . عبد الاله ابو عياش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث السنة الخامسة ، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٩١ - ١٠٦ .

- ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية ، محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٠٧ - ١٣٤ .

أبعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية الى المدن في الوطن العربي ، د . اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة السادسة ابريل ١٩٧٨ ، ص ٩٥ - ١٣٠ .

- مشكلة التخلف في الوطن العربي ، د . عمار بوحوش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٨٥ - ٩٨ .

- التربية والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية ، محي الدين توق (تنظيم وتحرير) العدد الثالث/السنة السادسة - أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٤٨ - ١٦١ .

- التعاون الاقتصادي الخليجي ، د . اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع /السنة السادسة - يناير ١٩٧٩ ، ص ١٠٤ - ١١٧ .

- التغيير الاجتماعي في الوطن العربي ، د . كامل ابو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول/السنة السابعة - ابريل ١٩٧٩ ، ص ١١٩ - ١٣٤ .

- دول العالم الثالث ، د . عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة السابعة - يوليو ١٩٧٩ .

ـ التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية ، د . اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ـ العدد الثالث/السنة السابعة ، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ١٥٣ ـ ١٧٠ .

ـ دور الجامعات في العالم الثالث ، د . احمد ظاهر (تنظيم وتحرير) ـ العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ـ ص ٨١ ـ ١٠٦ .

ـ التنمية الشاملة . . . ما هي ومن اين تبدأ ، د . عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول . السنة الثامنة/ابريل ١٩٨٠ ، ص ١٢٤ ـ ١٤٩ .

ـ قضية الأمن الخليجي ، المفهوم والتحديات ، د . وليد مبارك (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني ـ السنة الثامنة/يوليو ١٩٨٠ ـ ص ١٥٩ ـ ١٧٧ .

ـ الاتجاهات المعاصرة في علم نفس الطفل ، د . عبد الرحيم صالح (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث السنة الثامنة ، اكتوبر ١٩٨٠ .

ـ الاغتراب ، د . حليم بشاي (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

ـ مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي ، محمود خضير (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .

ـ الطاقة في الوطن العربي : الحاضر والمستقبل ، د . سليمان القدسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

ـ الجالية العربية والقضايا العربية في الولايات المتحدة الامريكية ، د . اياد القزاز (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

ـ الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي ، د . ابراهيم عثمان (تنظيم وتحرير) . العدد الرابع ،السنة التاسعة ، كانون اول/ديسمبر ١٩٨١ .

N. Al-Sayegh, *Alienation: A Multi-Dimensional Interpretation,* No.1. Vol. 8 April 1980.

A. Saleh, *The Relationship Between Congnitive Development and School Achievement,* No.2, Vol.8, July, 1980, pp.1- 15.

A. Al-Abed, *Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World,* No.2, Vol.8, July, 1980. pp.16- 28.

N. Eid, *The Kuwait Capital Market,* No.2, Vol.8, July, 1980. pp.29- 44.

S. Al-Qudsi, *Growth and Distribution in the Kuwait Economy 1960- 1975. A Production Function Approach,* No.3, Vol.8, Cotober, 1980.

H. Bishay, *Maternal Self-Concept and Children's Academic Achievement,* No.3, Vol.8, October, 1980.

J. Harris and S. Harik, *Dynamic Considerations in the Pricing of Public Enterprise and the Policy Maker's Objectives Revealed by Preference: An Application to Selected Asian Economies, No.4, Vol.8, January 1981.*

F. Sakri, *The Arab National Character: A Critique, No.4, Vol. 8, January 1981.*

A. Al-Moosa, *Non- Arab Immigration to Kuwait with Special Reference to Asian Immigrants,* No.4, Vol. 8, January 1981.

A. Dhaher, *Bureaucracy and Social Alientation: The Case of King Abdul-Aziz University,* No.1, Vol.9, March 1981.

M. Midani, *The Risk Return Characteristic of Investment in Common Stocks in the Beirut Bourse,* No.2, Vol.9, June 1981.

M. Mansour, *Consumer Protection in Developing Countries: Problems and Issues,* No.2, Vol.9, June 1981.

A. Al-Ameen, *Investment Allocations and Implementation of Development Plan Objectives: Iraq's Absorptive Capacity (1951- 1980),* No.2, Vol.9, June 1981.

A. Saleh. *Reflection Impulsivity Among School Children in Kuwait,* No.3, Vol. 9, September 1981.

A Wardi, F. Baali, *Ibn Khaldun's Typology of Society in the Light of Modern Thought,* No.3, Vo.9, September 1981.

H. Bishay, *How The Gifted Should be Defined and Identifiéd* No. 4, Vol. 9, December 1981.

G. Farah, *The Economics of Refuse Collection in Kuwait,* No. 4, Vol. 9, December, 1981.

H. Ayesh, *Information as a Form of Energy* No.3, Vol. VI, October 1978, pp.228- 247.

W. Wahba, *Cost- Benefit Analysis Applied to Technology,* No.4, Vol.VI, January 1979, pp.229- 240.

J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.209-228.

A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.186- 207.

S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview,* 1950- 1976, No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.1- 36.

M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.38- 50.

S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.52- 50.

H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry;* No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.1- 27.

M. Naji, *An Integrated Approach. to Manpower Development in the Arab World,* No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.28- 5.5.

S. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun.* No.2, Vo.IIV, July 1979, pp.57- 72.

E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration, No.3, Vol. 7, October 1979.*

W. G. Wahba, Factor Prices and the Choice of Technology in Developing-Countries, No.3, Vol. 7, October 1979.

A. Al-Koubaisy, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries,* No.3, Vol.7, October 1979.

A. Bouhouch, *Bureaucracy and Its Impact on the Social Intergation in the Arab World: A Descriptive Analysis,* No.4, Vol.7, January 1980.

S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron- Client Relationship,* No.4, Vol.7, January 1980.

Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: Toward a Theory of Structural Functional Change,* No.4, Vol.7, January 1980.

A.D. Issa, *The Financial Market in Jordan,* No.1, Vol.8, April 1980.

G. Elghazzawy, *The Social Welfare System: A Conceptual Approach,* No.1, Vol.V. April .1977, pp.26- 42.

H. Faris and J. Gaffney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: A Re-Evaluation,* No.1, Vol.V. April 1977, pp.44- 59.

S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development,* No.2. Vol.V. July 1977, pp.1- 17.

R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries,* No.2. Vol.V. July 1977, pp.18- 27.

T. Farley and D. Kefgen, *Unity from Hostility: A Critique of the Psychosocial Perpective on the Middle East,* No.3, Vol.V. October 1977. pp.1- 10.

S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations,* No.3, Vol.V. October 1977. pp.11- 29.

K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait,* No.4, Vol.V. January 1978, pp.236- 271.

Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the «Detached Intellectual»,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.221- 235.

W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.208- 218.

F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations,* No.4, Vol.V. January 1978, pp.192- 207.

W. Wahba *Joint Ventures: Myth and Reality,* No.E., Vol. VI. April 1978, pp.228- 242.

J. Prager, *Social Administration and Social Change,* Vol.1. Vol.VI, April 1978, pp.189- 227.

S. Magee, *Tarrif Preferences for Less Developed Countries,* No.2 Vol.VI, July 1978, pp.231- 275.

A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii,* No.2, Vol. VI, July 1978, pp.197- 230.

B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study,* No.3, Vol.VI, October 1978, pp.273- 293.

G. Szurovy and S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability,* No.3. Vol. VI, October 1978, pp.249- 272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:

I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World,* No.2, Vol.IV, July 1976, pp.207- 234.

C. Prager, *Reflections about Systems «Theorists» in Search of International Politics,* No.3, Vol.IV, October 1976, pp.177- 202.

CONTENTS

Vol. 10 **No.4** **DECEMBER 1982**

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.300) or equivalent.

Subscriptions:

- For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD. 2.500 or equivalent in the Arab world (Air Mail); $U.S. 15 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
- For public and private institutions - $ U.S.(40) (Air Mail).

• Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY



An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

• **Forward all correspondence and subscriptions to:**

Journal of The Social Sciences

Kuwait University P.O. Box 5486-Tel. 510188/373/250
State of Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by Kuwait University

طبع وتصميم ذات السلاسل
للطباعة والنشر - الكويت